

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

BADJI MOKHTAR UNIVERSITY –ANNABA

UNIVERSITE BADJI MOKHTAR – ANNABA



جامعة باجي مختار عنابة

كلية: العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة و النهوض الاقتصادي LARIEF

قسم: العلوم الاقتصادية

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

دراسة القطاع المصرفي العمومي الجزائري من خلال تقييم الأداء و قياس الكفاءة

الشعبة

العلوم الاقتصادية

تخصص

نقد ، مالية ، و بنك

ـ

صبرينة صالح

مدير أطروحة التخرج: عبد الله منصوري أستاذ التعليم العالي جامعة باجي مختار - عنابة -

أمام أعضاء اللجنة

بن ثابت علي	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة باجي مختار - عنابة -
منصوري عبد الله	أستاذ التعليم العالي	مقررا	جامعة باجي مختار - عنابة -
نابت إبراهيم	أستاذ محاضر - أ -	عضوا	جامعة باجي مختار - عنابة -
طبايبي سلمة	أستاذ محاضر - أ -	عضوا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
شرفق سمير	أستاذ محاضر - أ -	عضوا	جامعة 20 أوت 55 - سكيكدة -
مجلخ سليم	أستاذ محاضر - أ -	عضوا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة

السنة الجامعية: 2019/2018

تصريح

أنا الباحثة : صبرينة صالح

أصرح بأن هذه الأطروحة جهدي الشخصي و لم أنقلها من أي رسالة أخرى

الإمضاء

الفهرس

ملخص

Résumé

Abstract

الإهداء

الشكر

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

قائمة المختصرات

1	المقدمة
13	الفصل الأول: الأداء والكفاءة المصرفية
14	مقدمة
15	المبحث الأول : مفاهيم تقييم الأداء و قياس الكفاءة
15	تمهيد
15	أولا- الأداء
15	1-تعريف الأداء
15	2-مفهوم تقييم الأداء
16	3-أنواع الأداء
16	3-1- معيار المصدر
17	3-2- معيار الشمولية
17	3-3 المعيار الوظيفي
19	4- أبعاد الأداء
19	4-1-البعد الاقتصادي
19	4-2-البعد التنظيمي للأداء
19	4-3-البعد الاجتماعي للأداء

20	4-4-البعد البيئي
20	5- قياس الأداء
21	6- مفهوم تحسين الأداء و تداخله مع المفاهيم الأخرى
21	6-1- الرقابة المالية و المحاسبية
21	6-2- الرقابة على الأداء
22	6-3- تقييم الجدوى الاقتصادية
22	6-4- تقييم أداء الجهاز الوظيفي
22	6-5- تقويم الأداء الإداري
22	7- أهداف و مزايا تحسين الأداء
23	ثانيا- الكفاءة
23	1- الكفاءة في المدارس الفكرية
23	أ- الكفاءة من منظور مدرسة العلاقات الإنسانية
26	ب- الكفاءة في مدارس الفكر الاقتصادي و الإداري
26	ج- الكفاءة في فكر الإدارة العلمية
28	د- الكفاءة في الفكر البيروقراطي
29	و- الكفاءة في المدرسة الرياضية
30	ك- الكفاءة في مدرسة صناعة القرارات
31	هـ- الكفاءة في مدرسة النظم
33	ثالثا- تعريف الكفاءة
33	خامسا- أنواع الكفاءة
33	أ- الكفاءة التشغيلية للمؤسسة
34	ب- الكفاءة الهيكلية الصناعية
34	ج- كفاءة تخصيص الموارد للاقتصاد ككل
35	5- الكفاءة و بعض المفاهيم الاقتصادية ذات الصلة
35	أ- الكفاءة و الإنتاجية: Efficiencie et Productivité

36	ب-الكفاءة و الفعالية : Effcience et Efficacité
36	6-الكفاءة المصرفية
36	6- 1 مفهوم الكفاءة المصرفية
36	أ- من حيث التعميم
36	ب-من حيث التخصيص
37	6-2-أنواع الكفاءة المصرفية
37	أ-الكفاءة الإنتاجية
38	ب – وفورات الحجم
40	ج- وفورات النطاق
52	المبحث الثاني: أهمية تقييم الأداء وأهداف قياس الكفاءة المصرفية
52	تمهيد
52	أولا – أهمية تقييم الأداء
52	ثانيا- أهداف تقييم الأداء
53	ثالثا- أهمية قياس الكفاءة المصرفية
53	رابعا- أهداف قياس الكفاءة المصرفية
54	خامسا- الخصائص المراعاة في تحسين الكفاءة تحسين الكفاءة
55	سادسا- توجهات تحسين الكفاءة
55	1- ثبات المخرجات مع تقليل المدخلات
55	2- زيادة المخرجات مع ثبات المدخلات
56	3- زيادة المخرجات و زيادة المدخلات
56	4- تخفيض المخرجات و تخفيض المدخلات
56	5- زيادة المخرجات مع تخفيض المدخلات
57	المبحث الثالث : محددات الكفاءة المصرفية
57	تمهيد
57	1 - كفاءة التسويق المصرفي

58	2- كفاءة الهندسة المالية
58	3- كفاءة إدارة المخاطر
59	4- كفاءة كفاية رأس المال
59	5- كفاءة إدارة السيولة
60	6- كفاءة إدارة الربحية
61	المبحث الرابع: الرقابة على الأداء البنكي و العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية
61	تمهيد
61	أولا- الرقابة على الأداء البنكي
61	1-الرقابة المسبقة على السيولة
61	1-2- تحديد التدفقات النقدية
62	2- التنبؤ بالتدفقات النقدية
62	3-إجراءات التعامل مع العجز و الفائض النقدي
63	4-الرقابة المسبقة على الربحية
63	ثانيا-العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية
63	1-الربحية
64	2-درجة المخاطرة
64	2-1- مراحل إدارة المخاطر:
64	3- العوامل الإدارية
65	4- درجة المنافسة
65	5- مخاطر البنود خارج الميزانية
65	6- الأنظمة و التشريعات الحكومية
65	6-1- السياسة المالية
65	6-1-1- الضرائب
66	6-1-2- النفقات
66	6-1-3- الدين العام

66	2-6- السياسة النقدية
66	1-2-6- سياسة السوق المفتوحة
67	2-2-6- نسبة الاحتياطي النقدي
67	3-2-6- معدل إعادة الخصم
67	3-6- الظروف الاقتصادية
70	خلاصة الفصل الأول
71	الفصل الثاني : نماذج و مؤشرات قياس الكفاءة المصرفية
72	مقدمة
73	المبحث الأول : نظام CAMELS
73	تمهيد
73	1-تعريف نظام CAMELS
74	1-1- كيفية استخدام معيار CAMELS في تصنيف البنوك
75	2-1- مميزات معيار CAMELS
75	3-1- أهم معايير CAMELS
77	4-1- الانتقادات الموجهة لمعيار CAMELS :
78	المبحث الثاني : مؤشرات النسب المالية
78	تمهيد
78	أولاً- نسب الربحية : Profitability Ratio
78	1-العائد على حقوق الملكية: (ROE) The Return on Equity
79	2- العائد على الأصول: (ROA) The Return on Assets
79	3- مضاعف حقوق الملكية (EM) Equity Multiplier
80	4- منفعة الأصول (AU) Asst Utilization
80	5-هامش الربح (PM) : Profit Margin
81	ثانياً-نسب السيولة : Liquidity Ratio

81	1-نسبة التداول : Current Ratio
81	2- نسبة النقدية : Cash Ratio
82	ثالثا- نسب المديونية : Dept Ratios
82	1-نسبة القروض إلى مجموع الأصول
82	2-نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية
83	3-نسبة الديون إلى حقوق المالكين
83	4-نسبة هيكل رأس المال
83	رابعا- نسب النشاط : Activity Ratios
84	خامسا- المخاطر الائتمانية
85	سادسا – نسب قياس المخاطر
86	المبحث الثالث : الطرق الكمية لقياس الكفاءة المصرفية
86	تمهيد
86	أولا- ماهية الأساليب الكمية
87	1-تعريف النموذج الرياضي
87	2-تعريف البرمجة الخطية
87	2-2- شروط استخدام البرمجة الخطية
88	3-اتخاذ القرار
88	4-خطوات تطبيق البرمجة الخطية :
89	ثانيا- الطرق غير المعلمية Non Paramétrique
89	1- طريقة التحليل بتطويق البيانات: Data Envelopment Analysis (DEA)
89	1-1- نشأة أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA)
90	2-1 تعريف أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA)
90	3-1 كيفية عمل أسلوب التحليل التطويقي للبيانات DEA
92	4-1 شروط و محددات استخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA)
93	5-1 محددات النماذج

93	6-1 أهداف طريقة التحليل بتطويق البيانات
94	7-1 مؤشرات لنموذج اقتصاديات الحجم (CCR)
94	8-1 مؤشرات النموذج اقتصاديات الحجم المتغيرة (VRS)
95	9-1 حدود طريقة التحليل بتطويق البيانات
95	10-1 النماذج الأخرى لأسلوب التحليل التطويقي للبيانات
97	11-1 تطويع برنامج مغلف البيانات DEA للتعامل مع البيانات
98	12-1 مغلف البيانات DEA و مؤشر المكويست
98	13-1 منهجية المكويست
99	14-1 مميزات مؤشر المكويست
100	15-1 إيجابيات برنامج مغلف البيانات DEA
100	16-1 صعوبات و عراقيل تطبيق برنامج مغلف البيانات DEA
101	ثانيا- الطرق المعلمية Paramétrique
102	1- طريقة التحليل العشوائي Stochastic Frontier Analysis (SFA)
104	2- طريقة الحد السميك : Thick Frontier Approach
104	3- طريقة التوزيع الحر: Distribution – Free Approach(DFA)
105	المبحث الرابع : مؤشرات قياس الكفاءة من منظور خلق القيمة
105	تمهيد
105	أولا- تعريف خلق القيمة
105	ثانيا- مؤشرات قياس الكفاءة من منظور خلق القيمة
105	1- مؤشرات ذات طبيعة محاسبية
106	2- مؤشرات ذات طبيعة اقتصادية
106	2-1 تعريف القيمة الاقتصادية المضافة
109	خلاصة الفصل الثاني
110	الفصل الثالث : تقديم القطاع المصرفي في الجزائر

111	تمهيد
112	المبحث الأول: نشأة و تطور القطاع المصرفي الجزائري
112	تمهيد
112	أولا-القطاع المصرفي في الجزائر قبل الاستقلال
116	ثانيا-القطاع المصرفي في الجزائر بعد الاستقلال
119	المبحث الثاني : خصائص القطاع المصرفي الجزائري و هيكله
119	تمهيد
119	أولا - خصائص الجهاز المصرفي في المرحلة الممتدة من الاستقلال إلى غاية 1986
120	ثانيا - خصائص الجهاز المصرفي في ضوء الإصلاحات التي مسته منذ سنة 1986
121	ثالثا: هيكل القطاع المصرفي الجزائري
121	أولا : هيكل النظام المصرفي عشية إصلاحات 1986
121	1-البنك المركزي الجزائري
122	2- البنك الجزائري للتنمية
123	3-الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط
124	4-البنك الوطني الجزائري
124	5-القرض الشعبي الجزائري
125	6-البنك الخارجي الجزائري
126	7-البنك أفلأحي للتنمية الريفية
127	8-بنك التنمية المحلية
129	ثانيا: إعادة تنظيم هيكل النظام المصرفي على ضوء قانون النقد و القرض
129	1-على مستوى البنك المركزي
130	2-على مستوى البنوك التجارية
132	ثالثا: تحديات الجهاز المصرفي الجزائري من أجل صناعة مصرفية حديثة
132	تمهيد
132	1- الصيغة القانونية للبنوك التجارية

- 132 2- البنوك الجزائرية و علاقتها بالخزينة العمومية
- 133 3- النظام المصرفي الجزائري عاجز عن تعبئة الادخار
- 133 4- صعوبة تقييم المخاطر
- 133 5- التمويل غير المدروس لمؤسسات اقتصادية فاشلة
- 133 6- عدم احترافية العنصر البشري
- 137 7- ضيق السوق المالي و النقدي الأولي و الثانوي
- 135 المبحث الثالث : إصلاحات القطاع المصرفي الجزائري
- 135 تمهيد
- 135 أولا : منهجية إصلاحات ما قبل 1990 :
- 135 1 - مرحلة استرجاع و إضفاء السيادة المصرفية (1962-1965)
- 135 2 - مرحلة التأميمات المصرفية و إنشاء بنوك و وطنية (1966-1969)
- 136 3- مرحلة الإصلاح المالي و تطوير الوساطة المالية (1970-1982)
- 137 4- مرحلة إنشاء و إعادة هيكلة البنوك العمومية (1980-1989)
- 138 5- مرحلة استقلالية البنوك و إنهاء تخصصها (1986-1990)
- 139 ثانيا: منهجية الإصلاحات ما بعد سنة 1990
- 141 1- قانون النقد و القرض
- 143 1-1 الهياكل التي أقرها قانون النقد و القرض
- 145 2-1 التعديلات التي أدخلت على قانون النقد و القرض 10/90
- 146 2- لجنة بازل و اتفاقياتها
- 146 1-2 اتفاقية بازل I
- 147 3-2-محددات كفاية رأس المال
- 147 4-2-التعديلات التي أدخلت على اتفاقية بازل I
- 149 5-2-اتفاقية بازل II
- 149 ثانيا- النظام المصرفي الجزائري في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل
- 149 1-برنامج الاستقرار الاقتصادي

150	2-برنامج التصحيح الهيكلي
151	ثالثا- منهجية الإصلاحات و التعديلات في سنة 2009
152	ربعا- منهجية الإصلاحات و التعديلات في سنة 2010
153	المبحث الرابع : تقييم الإصلاحات من واقع القطاع المصرفي الجزائري
153	تمهيد
153	أولا- تقييم الجهاز المصرفي الجزائري على خلفية أزمة بنك الخليفة و البنك الجزائري الصناعي BCIA
156	ثانيا : تقييم الإصلاحات المصرفية في الجزائر وفقا لتقارير المنظمات العالمية
156	1-تقرير اتحاد المصارف المغربية (المرتبة الأخيرة مغاربيا)
157	2-تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي
158	3-تقارير بنك الجزائر(التقرير السنوي لبنك الجزائر 2012، طبع في نوفمبر 2013)
168	خلاصة الفصل الثالث
169	الفصل الرابع دراسة قياسية لكفاءة الجهاز المصرفي العمومي الجزائري
170	مقدمة
171	المبحث الأول تقديم برنامج التحليل التطويقي للبيانات DEA
171	تمهيد
171	أولا-توصيف النموذج
173	ثانيا- شروط استخدام النموذج DEA
174	ثالثا- تحديد متغيرات النموذج
174	1-المدخلات
174	2- المخرجات
174	رابعا- مؤشر مالمكويست
179	المبحث الثاني الواقع المالي للقطاع المصرفي الجزائري
179	تمهيد
179	أولا- حصة الودائع لجميع البنوك خلال الفترة (2006-2014)

- 180 ثانيا- حجم القروض الممنوحة في السوق المصرفية الجزائرية للفترة (2006-2014)
- 181 ثالثا- نسب القروض المقدمة للقطاع العام و الخاص في السوق المصرفية الجزائرية للفترة (2006-2014)
- 184 المبحث الثالث : تقديم عينة المصارف المستخدمة في النموذج
- 184 تمهيد
- 184 اول- عينة المصارف العمومية
- 184 1-بنك الجزائر الخارجي BEA
- 185 2- بنك القرض الشعبي الجزائري
- 186 3-بنك التنمية المحلية BDL
- 186 4-بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR
- 187 ثانيا- تطور بعض المؤشرات لعينة البنوك محل الدراسة بالأرقام
- 187 1-مجموع الأصول
- 188 2-تطور الربح الصافي
- 189 ثالثا-تقييم الأداء المالي للبنوك العمومية الجزائرية باستخدام مؤشرات العائد و المخاطرة
- 189 1-مؤشرات العائد
- 193 2-مؤشرات المخاطرة
- 197 3- تطور الودائع لدى البنوك الجزائرية من سنة 2003 إلى 2009
- 206 المبحث الرابع : نتائج قياس كفاءة البنوك العمومية الجزائرية باستخدام برنامج مغلف البيانات DEA
- 206 تمهيد
- 206 أولا- البيانات المستخدمة
- 207 ثانيا- النتائج و التحاليل الكلية
- 208 ثالثا-النتائج و التحاليل التفصيلية
- 208 1- بالنسبة للبنوك التي حققت كفاءة كلية
- 210 2- بالنسبة للبنوك التي لم تكن في مستوى الكفاءة
- 214 رابعا- بعض الدراسات القياسية لكفاءة البنوك العالمية مقارنة بكفاءة البنوك العمومية الجزائرية
- 214 1-دراسة قياسية لكفاءة البنوك الفلسطينية

215	2-دراسة قياسية لكفاءة البنوك الخليجية
216	3- التجربة الماليزية في قياس كفاءة بنوكها التقليدية
218	خلاصة الفصل الرابع
219	الخاتمة
230	المصادر والمراجع
	الملاحق

ملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوع تقييم أداء القطاع المصرفي العمومي في الجزائر و المكونة من خمس بنوك عمومية و قياس كفاءته في إطار تحليلي يستند على البيانات و الأرقام الواردة عن بنك الجزائر خلال الفترة 2006 إلى غاية 2014 - و هي الفترة التي تميزت بالعديد من الأحداث و القرارات المهمة خاصة على مستوى المصرفي القطاع - و هذا في محاولة لمعرفة مستوى الأداء و درجة الكفاءة باستعمال الطرق القياسية و المؤشرات ذات الصلة بموضوع الدراسة بغية التحقق من مدى فعالية القطاع المصرفي في الحياة الاقتصادية و خاصة المالية منها في الجزائر و تطبيقه للمعايير الدولية من جودة في الأداء و تطور في مستوى الكفاءة ، من أجل هذا تم التعرض إلى مفاهيم حول الأداء و معايير الكفاءة ثم بعد ذلك المرور بالتسلسل التاريخي الذي يوضح نشأة و تطور الجهاز المصرفي الجزائري منذ نشأته إبان الاحتلال الفرنسي و حتى قبيل الاستقلال ، ثم مرحلة ما بعد الاستقلال الذي شهد فيها القطاع المصرفي العمومي عدة محطات تاريخية ساعدت في بلورته، و كذا مجموع الإصلاحات التي تبنتها الحكومة الجزائرية من أجل بلوغ مستوى الأداء الرشيد و الكفاءة المثلى و التي تمثلت في جملة من القوانين تم إصدارها و قرارات تم اتخاذها على طول الخط الزمني المحدد للدراسة ، و التعرض إلى حيثيات اتخاذ هذه القرارات ، وصولا إلى الفصل التطبيقي و الذي من خلاله تم استخدام برنامج مغلف البيانات DEA الذي بين وضعية البنوك العمومية الجزائرية و مستوى كفاءتها و درجة أداءها ، و مكانتها مقارنة ببنوك القطاع الخاص ، و قد خلصت النتائج إلى تفوق بنوك القطاع العام على بنوك القطاع الخاص لاسيما البنك الوطني الجزائري و القرض الشعبي الجزائري على التوالي ، فيما تبقى بنوك القطاع الخاص تحتل الحيز الأقل في النشاط الاقتصادي

الكلمات المفتاحية : الكفاءة المصرفية ، الأداء، البنوك العمومية ، المدخلات ، المخرجات ، وفورات الحجم ، وفورات النطاق .

Résumé

Cette étude porte sur l'évaluation de la performance du secteur bancaire public Algérien constitué de cinq banques publiques et de mesurer son efficacité dans un cadre analytique basé sur les données et chiffres de la banque Algérienne entre 2006 et 2014, il à été caractérisé par de nombreux événements et décision important, en particulier sur le niveau bancaire du secteur, dans une tentative de connaître le niveau de performance et le degré de compétence en utilisant des méthodes et des indicateurs standards par rapport à cette matière d'étude. Afin de s'assurer de l'efficacité du secteur bancaire dans la vie économique notamment financière en Algérie et de l'application des standards internationaux de qualité en performance et d'évolution au niveau d'efficacité. Pour cela, on a exposé les concepts de performance et d'efficacité, puis passé en revue la séquence historique qui explique l'émergence du système bancaire Algérien depuis ca création après et avant la colonisation française, que la phase post-independance dans laquelle le système bancaire public à été témoin d'un certain nombre d'événements historiques qui ont contribué à la cristalliser et de toutes les réformes adoptées par le gouvernement Algérien pour atteindre un bon niveau de performance et une efficacité optimale qui consistait en un certain nombre de lois et de décisions adoptées celan le calendrier pour cette étude et exposition aux considérations d'adoption de ces décisions. Jusqu'au chapitre pratique par lequel le programme DEA à été utilisé et qui à contribué à nous montrer le statu de banques publiques Algériennes et nous a permis de connaître à la fois son niveau de performance et son degré d'efficacité et sa position par rapport aux banques du secteurs privé. Les résultats sont arrivés à la conclusion que les banques du secteur public sont supérieurs à celles du secteur privé, en particulier la banque nationale Algérienne et le prêt populaire respectivement. Dans l'intervalle, les banque du secteur privé restent celles qui occupent le plus petit espace dans l'activité économique.

Mot clé : efficacité bancaire, performance, banques publiques, intrants, extrants, économie d'échelle, gamme d'économie.

Abstract

This study deals with the subject of evaluating the performance of the public banking sector in Algeria which consists of five public banks, in an attempt to measure its efficiency in an analytical framework based on data and numbers from the Algerian bank during the period from 2006 to 2014 in which it was characterized by many important events and decisions especially on the banking level of the sector, and to know the level of performance and the degree of competence by using standard methods and indicators in relation to this study subject. Also In order to make sure how effective is the banking sector in the economic life especially the financial one in Algeria and its application of the international standards of quality in performance and evolution in the level of efficiency. For this, there has been an exposure to concepts about performance and efficiency standards, then pass through the historical sequence which explains the emergence of the Algerian banking system since its inception during and before the French colonization, than post-independence phase in which the public banking system witnessed a number of historical events that helped to crystallize it, and all the adopted reforms by the Algerian government to achieve a good level of performance and optimal efficiency which consisted of a number of laws passed and decisions adopted along the timeline selected for the study and exposure to the considerations of adopting these decisions. Up to the practical chapter through which the DEA program was used and Which helped to show us the status of the Algerian public banks and enabled us to know both its level of performance and degree of efficiency and its position compared to banks of the private sector. The results have come to the conclusion that public sector banks are Superior than those of the private sector especially the Algerian national Bank and the popular loan respectively. On the meantime banks of the private sector remain as those which occupy the smallest space in the economic activity.

Key words: Banking efficiency, The performance, public banks, inputs, outputs, Economies of scale, savings range.

الإهداء

أسجد لله شكرا و حمدا على نعمة التوفيق و السداد لإنهاء هذه الأطروحة و استكمال شهادة الدكتوراه ، اللهم لك الحمد حتى ترضى و لك الحمد إذ رضيت و لك الحمد بعد الرضا.

أهدي ثمرة جهدي و عملي و مثابرتي إلى والداي " أبي و أمي " اللذان ضللتني بغمائم الدعاء ، و إلى أبنائي و قرّة عيني " غفران ، ریحان و حبيبي سلمان " الذين تنازلوا عن حقوقهم من أجل التفرغ للأطروحة .

صاحبي صبرينة

الشكر

أُتقد بالشكر و التقدير و الامتنان إلى قذوتي العالفة و أستاذف و مشرفف البروففسور " منصورف عبء الله" الذف ساندنف و دعمنف ، و وجهنف طول فترة العمل و كان له الفضل الأول و الآخرف فف استكمال عمل الأطروحة .

أُتقدم بالشكر الجزفل أفضا إلى أعضاء لجنة المناقشة اللذفن تشرفت بحضورهم و تعلمت من توجيهاتهم ، فلهم كل التقدير و الاحترام .

و أشكر جزفل الشكر إلى رئفس قسم العلوم الاقتصاءفة الدكتور " لبو محمد لمفن" على كل مجهوداته و تشجفعه من أجل رفع كفاءة القسم و تطوفره.

كما أُتقدم بالشكر أفضا إلى البروففسور و عمفء الكلفة "ماضف بالقاسم" على تعاونه و حسن تفهمه ، و إلى الدكتور نائب العمفء للدراسات العلفا " بورفش هشام " و إلى كل زملائف و زمفلائف و من ساعذنف من قرفب أو من بعفء و لو ببسمة أمل .

قائمة الأشكال

الترقيم	العنوان	الصفحة
01	دراسة العلاقة بين التكاليف المتوسطة و مستوى الانتاج	38
02	مؤشرات لقياس المخاطر الأساسية	85
03	هيكل القطاع المصرفي و المالي في الجزائر قبل سنة 1962	115
04	هيكل القطاع المصرفي الجزائري وفقا للقانون 12/86 :	128
05	القطاع المصرفي و المالي الجزائري(1962-1970)	136
06	هيكل القطاع المصرفي الجزائري وفقا للقانون 12/86	138
07	هيأت الرقابة في القطاع المصرفي الجزائري لغاية 1988	140
08	إصلاحات بنك الجزائر بعد قانون (10-90)	148
09	حالة التطويق بالتوجيه المخرجي	172
10	مؤشر مالمكويست وتقسيماته	176
11	نسب الودائع الموزعة بين بنوك القطاع العام و الخاص لسنوات الدراسة:(2006-2014)	180
12	نسب حصة البنوك العمومية و الخاصة من القروض الممنوحة للفترة (2006-2014)	181
13	تطور مجموع أصول البنوك العمومية الجزائرية لسنوات الدراسة(2006-2014)	187
14	متوسط الربح الصافي للبنوك العمومية الجزائرية لسنوات الدراسة(2006-2014):	188
15	متوسط العائد على الملكية للبنوك العمومية الجزائرية لسنوات(2006-2014)	190
16	متوسط العائد على الأصول للبنوك العمومية الجزائرية للسنوات(2006-2014)	191
17	متوسط معدل الرفع المالي لبنوك القطاع العمومي للسنوات(2006-2014)	192
18	متوسط هامش الربح للبنوك العمومية الجزائرية للسنوات(2006-2014)	193
19	متوسط نسب مخاطر ائتمان البنوك العمومية الجزائرية للسنوات(2006-2014)	194
20	متوسط نسب مخاطر سيولة البنوك العمومية الجزائرية للسنوات(2006-2014)	195
21	متوسط نسب مخاطر رأس المال للبنوك العمومية الجزائرية للسنوات(2006-2014)	196
22	الكفاءة الكلية و الصافية و كفاءة الحجم للبنوك العمومية الجزائرية	198
23	منحنى تطور الكتلة النقدية و الاقتصاد	200
24	تطور ودائع البنك الوطني الجزائري BNA	201
25	تطور ودائع القرض الشعبي الجزائري CPA	202

قائمة الأشكال

203	تطور ودائع البنك الخارجي الجزائري BEA	26
204	تطور ودائع بنك التنمية المحلية BDL	27
205	تطور ودائع بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	28
207	الكفاءة الكلية و الصافية و كفاءة الحجم للبنوك العمومية الجزائرية	29
209	النتائج التفصيلية للبنك الوطني الجزائر BNA باستخدام برنامج DEA	30

قائمة الجداول

الترقيم	العنوان	الصفحة
01	مؤشرات تقييم الأداء الإنتاجي	18
02	تحديد المخرجات في مختلف المقاربات	44
03	تقسيم النشاطات المصرفية إلى مدخلات و مخرجات	46
04	تصنيف البنوك حسب طريقة CAMELS	74
05	مكونات القطاع المصرفي في الجزائر قبل سنة 1962	114
06	نسب توزيع الودائع بين البنوك العمومية و البنوك الخاصة لسنوات) 2006 - 2013 (155
07	نسب توزيع القروض بين بنوك القطاع العام و البنوك الخاصة (2006 - 2013)	156
08	البيانات المالية في القطاع المصرفي الجزائري لسنوات) 2013 - 2015 (157
09	نسب الودائع الموزعة على بنوك القطاع المصرفي الجزائري	179
10	نسب القروض الممنوحة لجميع بنوك القطاع المصرفي الجزائري للفترة) 2006 - (2014)	180
11	نسب القروض المقدمة للقطاع العام و الخاص من قبل السوق المصرفية الجزائرية للفترة) 2006 - 2014 (:	182
12	عينة البنوك محل الدراسة	184
13	تطور مجموع أصول البنوك العمومية الجزائرية خلال الفترة) 2006 - 201 (187
14	تطور الربح الصافي لبنوك القطاع العام في الجزائر لسنوات الدراسة) 2006 - 201 (188
15	تطور الأموال الخاصة للبنوك العمومية الجزائرية لسنوات الدراسة) 2006 - 2014 (:	189
16	العائد على حقوق للبنوك العمومية الجزائرية لسنوات) 2006 - 2014 (189
17	تطور العائد على الأصول لبنوك القطاع العام لسنوات) 2006 - 2014 (190
18	معامل الرفع المالي لبنوك القطاع العام للسنوات) 2006 - 2014 (191
19	تطور هامش الربح للبنوك العمومية الجزائرية خلال الفترة) 2006 - 2014 (192
20	نسب مخاطر الائتمان لبنوك القطاع العمومي الجزائري للسنوات) 2006 - 2014 (193
21	نسب مخاطر سيولة البنوك العمومية الجزائرية للسنوات) 2006 - 2014 (195

196	نسب مخاطر رأس المال للبنوك العمومية الجزائرية للسنوات (2006 - 2014)	22
197	تطور ودائع البنوك الجزائرية خلال الفترة (2003 - 2009)	23
198	تطور الودائع للبنوك الجزائرية خلال الفترة (2010 - 2015)	24
199	تطور أسعار البترول (2004 - 2016)	25
200	معدل نمو الكتلة النقدية و الناتج المحلي مقارنة بأسعار البترول 2008-2016	26
201	تطور ودائع البنك الوطني الجزائري BNA لسنوات (2006 - 2014) :	27
201	تطور ودائع القرض الشعبي CPA الجزائري للسنوات (2006 - 2014) :	28
202	تطور ودائع البنك الخارجي الجزائري BEA للسنوات 2006 - 2014 :	29
203	تطور ودائع بنك التنمية المحلية BDL لسنوات 2006 - 2014	30
204	تطور ودائع بنك الفلاحة و التنمية BADR للسنوات 2006 - 2014	31
206	(:متوسط مدخلات و مخرجات البنوك العمومية المستخدمة في برنامج مغلف البيانات للسنوات (2006 - 2014	32
207	معاني المختصرات المستخدمة في نموذج مغلف البيانات DEA	33
208	البنوك الكفو	34
210	النتائج التفصيلية للقرض الشعبي الجزائري باستخدام برنامج DEA	35
211	النتائج التفصيلية لبنك BADR باستخدام برنامج DEA	36
212	البنك الخارجي الجزائري BEA	37
213	بنك التنمية المحلية BDL	38
214	(:كفاءة البنوك الفلسطينية للسنوات (2006 - 2011)	39
215	متوسط كفاءة مجلس التعاون الخليجي للسنوات (2006 - 2008)	40
216	الكفاءة التكلفة و التقنية و السعريه للبنوك الماليزية	41

قائمة المختصرات

المختصر	معنى المختصر
CAMELS	Capital Adequac Management Quality Earning Liquidity Sensitivity
ROA	مؤشر العائد على الأصول
EM	الرافعة المالية
PM	هامش الربح
AU	منفعة الأصول
EVA	القيمة الاقتصادية المضافة
NOPAT	الربح العامل الصافي بعد الضريبة
CAD	الصندوق الجزائرية للتنمية
CNEP	الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط
BCA	البنك المركزي الجزائري
BAD	البنك الجزائري للتنمية
BNA	البنك الوطني الجزائري
CPA	القرض الشعبي الجزائري
BDL	بنك التنمية المحلية
BADR	بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BEA	البنك الخارجي الجزائري
IRB	التقويم الداخلي بصيغتها المتقدمة
BICA	البنك الجزائري الصناعي و التجاري
MENA	بلدان منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا
SNB	التنقيط المصرفي المطور
CTRF	خلية المعالجة و الاستعلام المالي
DEA	برنامج مغلف البيانات
SFA	برنامج التحليل العشوائي
DMU	وحدات اتخاذ القرارات
CCR	Charnes-Cooper-Rhodes
IRS	تزايد غلة الحجم

تناقص غلة الحجم	DRS
corrected ordinary squares	COLS
نظام محاسبة الأمم المتحدة	SCN
نظام الحسابات الجزائرية	SCEA

المقدمة

قبل الدخول في إصلاحات القطاع المالي التي تمت ضمن برنامج التعديل الهيكلي خلال الفترة 1984-1993 كان القطاع المصرفي العمومي الجزائري منذ الاستقلال و حتى نهاية الثمانينات أداة لخدمة مؤسسات القطاع العام و لم تكن الأسواق المالية موجودة على الإطلاق و كانت البنوك كلها مملوكة للدولة. في هذه البيئة المصرفية كانت أهداف انجاز مخططات الإنتاج في الشركات الوطنية أكثر أهمية من الأسعار النسبية و الأرباح و كان دور البنوك سلبيا ، فلم تكن تعبئة مستلزمات الإنتاج تتم على أساس تنافسي و لم يكن الائتمان يخصص وفقا لمعايير الربحية التجارية المرجحة بالخطر ، بالإضافة إلى عدم وجود أنظمة احترازية للعمل المصرفي تعمل استنادا إلى اعتبارات السوق .

فحسب ما جاء في تقرير البنك الدولي حول وضعية القطاع المصرفي الجزائري قبيلة الإصلاحات و كذا برامج التعديل الهيكلي عرف هذا القطاع على أنه أداة لخدمة مؤسسات القطاع العام أي خادما و ليس خالقا للقيمة بحيث اقتصرت وظيفته في جمع مدخرات القطاع الأجنبي و قطاع المؤسسات و توجيهها نحو تمويل الواردات و عمليات المؤسسات الاقتصادية ، من هنا تميزت وظيفة بنك القطاع المصرفي الجزائري بعدم وجود صلة قوية بين مهام تقييم المخاطر و تخصيص الائتمان .

و أمام ما شهده الاقتصاد العالمي خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين العديد من التحولات في إطار ما يسمى بالعولمة الاقتصادية، و التي من مظاهرها التحرير الاقتصادي و المالي من خلال رفع القيود الجمركية و تحرير حركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال، كما ساهم التقدم الكبير لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال في هذا التحول و في ظل تحرير الأسواق ازدادت حدة المنافسة بدخول قوى تنافسية كبرى، كما استحدثت أدوات مالية جديدة و متطورة، وازدادت المعاملات المالية و أصبح تنفيذها بشكل سهل و سريع.

انعكست هذه التغيرات على الساحة المصرفية الجزائرية، باعتبارها العصب الاقتصادي حيث تمثل القناة الرئيسية لتدفق رأسمال و لدورها في دعم الاقتصاد، فأصبحت الحكومة الجزائرية أمام حتمية مطلقة في رفع كفاءة جهازها المصرفي و جعله مواكبا للتطورات المالية الراهنة فجددت ذلك من خلال سلسلة من الإصلاحات التي اعتمدها منذ تطبيق برنامج التعديل الهيكلي و إلى غاية يومنا هذا ، في محاولة جادة إلى جعل بنوك القطاع العمومي بصفة خاصة ذات كفاءة مصرفية عالية ، و كان الهدف الأساسي لهذه الإصلاحات هو الاعتماد على قوى السوق و المنافسة و تحويل النظام المصرفي من مجرد ناقل للأموال من الخزانة إلى المؤسسات العامة إلى نظام يلعب دورا نشطا في تعبئة الموارد و تخصيصها.

و منه فان الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بتقييم الأداء و قياس الكفاءة المتعلقة بالبنوك تحمل في طياتها الكثير من الطرق ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية استعمل بنك الاحتياط الفدرالي -البنك المركزي- طريقة ¹CAMELS ، و في أوروبا نجد كل من الطريقة الفرنسية ²ORAP ، و الطريقة الإيطالية ³PATROL ، أما في معظم بلدان العالم - و منها الجزائر - لم تتجاوز معايير الأداء معايير بازل 1.

بالإضافة إلى ذلك ظهرت المقاربات الحديثة التي أثرت مفهوم الكفاءة المصرفية و أعطته أبعادا قياسية و أصبحت البنوك من خلال هذه المقاربات تتمتع بالميزة الصناعية التي تركز على مدخلات معينة لتحصل على مخرجات متوقعة.

ليتم بهذا، تجاوز المفهوم التقليدي لمهام البنوك المتمثل في الوساطة المالية التي تميزت بها طيلة عقود طويلة ليبدأ بعدها حقبة جديدة مرتكزة على مفاهيم حديثة تتميز بالدقة و تعمل وفق مؤشرات قياسية من شأنها قراءة واقع المؤسسة البنكية كميا و تمييز مستوى أداءها و جودة كفاءتها مقارنة بباقي البنوك المحلية أو الدولية.

و من هنا تأتي الضرورة الملحة لمعرفة وضعية البنوك العمومية الجزائرية إزاء هذا التطور .

طرح الإشكالية:

لقد ظهر مصطلح الأداء و الكفاءة على مستوى بنوك القطاع المصرفي الجزائري في برنامج التعديل الهيكلي الذي أرسى قواعد صارمة في مجال التعامل المصرفي و النقدي و جعل مفهوم البنك يتجه نحو المقاربة الصناعية باعتباره مؤسسة منتجة لها مدخلات و مخرجات ، و إلزام مسيريه بجدية التسيير و شفافية النتائج ، ناهيك عن جملة الإصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية و التي تمخض عنها قانون النقد و القرض من أجل زيادة نسب الأداء البنوك الجزائرية و رفع مستوى كفاءتها ، لاسيما أمام التحولات و التحديات التي طرأت على البيئة المصرفية العالمية نتيجة العولمة الاقتصادية و المالية العالمية.

و في ظل التحديات المصرفية التي تواجه القطاع المصرفي العمومي من أجل مواكبة مصاف البنوك العالمية يصبح تقييم أداء البنوك العمومية و قياس كفاءتها عملية ضرورية و أساسية ، و من هنا فإن إشكالية هذه الأطروحة تكمن في التساؤل عن :

¹ -سيتم التعريف بطريقة CAMELS في الفصل الثالث.

² - **ORAP**:une approche preventive qui repose sur des controles permanentes et sur place.

³ - **PATROL**:le systeme italien Patrol s'inspire patiellement de Camels mais ,a la difference de ce dernier, il n'est pas conçu pour rendre compte de vérification opérées dans les banque.

طبيعة و مدى فعالية أداء البنوك الجزائرية و التزامها بمعايير الكفاءة على إثر الإصلاحات التي جاء بها برنامج التعديل الهيكلي من خلال توصيات البنك الدولي ؟

كما يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو المقصود بالأداء و الكفاءة الاقتصادية لتقييم أداء و كفاءة النظام المصرفي بصفة كافية ؟
- ما هي السمات المميزة للقطاع المصرفي العمومي في الجزائر؟
- ما هي الطرق الكمية المناسبة لقياس الكفاءة المصرفية ؟
- ما هو مستوى كفاءة البنوك العمومية الجزائرية ، و ما مدى تماثيه مع كفاءة البنوك في البلدان المصدرة للمحروقات بصفة خاصة ؟

فرضيات البحث:

يهدف معالجة موضوع البحث و الإجابة على إشكاليه المطروحة ، فإن هذه الأطروحة بنيت على الفرضيات التالية:

- البنك كمؤسسة إنتاجية لديها مدخلات و مخرجات .
- الكفاءة المصرفية يمكن قياسها كميا بالاعتماد على النماذج المعلمية و غير المعلمية .
- النظام المصرفي الجزائري عرف تحولا كبيرا بعد الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق و عرف توجهها نحو ضرورة رفع كفاءة الأداء .
- البنوك الخاصة أكثر كفاءة من البنوك العمومية .

مبررات اختيار الموضوع:

هناك دوافع التي أدت بالباحثة إلى اختيار الموضوع على مستويين:

*- مبررات ذاتية:

-الميل الشخصي إلى البحث في المجال البنكي.

-تخصص الباحثة في مجال البنوك .

-التعرض لموضوع حوكمة البنوك الجزائرية في الماجستير، و سعي الباحثة لاستكمال الدراسة في الدكتوراه من وجهة نظر الأداء و الكفاءة.

*-مبررات موضوعية:

-بما أن الفترة المدروسة عرفت تحسنا كبيرا في مداخل المحروقات مما وفر للبنوك موارد رخيصة ، فإن كفاءة كل البنوك من المفروض أن تعرف تحسنا كبيرا أيضا .

-السعي لمعرفة مستوى الكفاءة التي تتمتع بها البنوك الجزائرية، خاصة في ظل التقلبات المالية و الإصلاحات الهيكلية التي مرت بها .

-أهمية الكفاءة المصرفية و دورها في رفع أداء البنوك ، و من ثم دفع الاقتصاديات للتطور و الرقي.

-لا يحض موضوع الكفاءة المصرفية في البنوك الجزائرية بالدراسات القياسية الكافية، و التي تعكس حقيقة الوضع الذي تتسم به البنوك الجزائرية.

- ندرة الدراسات و الأطروحات على مستوى المكتبات الجامعية التي تعالج الأداء و تقيس كفاءة القطاع المصرفي الجزائري لا سيما تلك التي تستخدم نموذج مغلف البيات DEA.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة للوصول إلى مجموعة من النتائج و هي:

-الإلمام بالجانب النظري للمفاهيم الحديثة لأداء و الكفاءة المصرفية .

-إبراز واقع الجهاز المصرفي الجزائري .

-إبراز التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي الجزائري عموما ، و البنوك العمومية خصوصا.

- تقييم الإصلاحات المصرفية المنتهجة من قبل الحكومة الجزائرية من أجل تحسين أداء البنوك العمومية و رفع كفاءتها المصرفية .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة الموضوع في الدور الذي تلعبه البنوك في الحياة الاقتصادية الجزائرية ، لاسيما و أنه في الآونة الأخيرة زادت التقلبات و التحديات المصرفية نتيجة للعولمة المالية و انتهاج سياسة اقتصاد السوق، خاصة بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي ألزم البنوك الجزائرية بإتباع قواعد السوق و الذي يشهد بدوره في

الوقت الراهن تحديات معاصرة و آفاق منشودة تحاول المؤسسات المالية و الدولية بلوغها من خلال تحقيق الكفاءة باستخدام معايير و نماذج متعددة مما يعكس أهمية و دور القطاع المصرفي في الحياة الاقتصادية. الشيء الذي يزيد من حتمية و ضرورة حماية القطاع المصرفي و ضمان فعاليته من خلال زيادة كفاءته و الرفع من وتيرة أداءه .

تسلط هذه الدراسة الضوء على نقاط الضعف التي يعاني منها القطاع المصرفي الجزائري و تحاول عرض نقاط القوة من خلال نتائج و توصيات الدراسة.

حدود الدراسة:

ترتكز حدود الدراسة على شقين:

من حيث المكان:

تمثلت عينة الدراسة في البنوك العمومية الجزائرية و هي: البنك الوطني الجزائري BNA ، القرض الشعبي الوطني CPA، بنك التنمية المحلية BDL ، البنك الخارجي الجزائري BEA ، بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR.

من حيث الفترة الزمنية:

- كانت حدود الدراسة بالنسبة لتطور أهم المؤشرات في السوق المصرفية الجزائرية 09 سنوات من سنة 2006 إلى غاية 2014، و ذلك استنادا على التقارير السنوية و ميزانيات البنوك العمومية الجزائرية.
- بالنسبة لحدود الدراسة التطبيقية ، فقد بدأت من سنة 2012 إلى غاية 2017 أي ستة سنوات من البحث في موضوع الدراسة.

منهج البحث و الأدوات المستخدمة:

لقد تم اعتماد في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي في جزءه النظري ، حيث تم استعراض تاريخ الجهاز المصرفي الجزائري بكل مراحله ، بالإضافة إلى عرض مفاهيم حول الأداء و الكفاءة ، أما في جزءه التطبيقي فكان باعتماد المنهج الاستنباطي و الإحصائي من خلال أسلوب دراسة حالة البنوك العمومية الجزائرية باستخدام برنامج مغلف البيانات DEA و ذلك من أجل تقدير المدخلات و المخرجات ، بالإضافة إلى برنامج Excel و هذا للرسوم البيانية المبينة في الجداول الإحصائية .

دراسات سابقة :

*-دراسة العصيمي و الساعاتي، 1995 بعنوان: تقدير دالة تكاليف المصارف الإسلامية دراسة مقارنة:

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية لعدد من المصارف الإسلامية و التقليدية، حيث اشتملت عينة الدراسة على خمسة عشر مصرفاً ، ستة مصارف إسلامية و أربعة خليجية و خمسة سعودية. بهدف قياس وفورات الحجم و النطاق ، و مروونات الإحلال و المروونات السعرية للمدخلات في تلك المصارف ، ومقارنتها فيما بينها، واستخلاص نتائجها الاقتصادية، وذلك في الفترة من 1983 وحتى 1990.

*-Richard S . Barr و آخرون بعنوان : Evaluation The Productive Efficiency and Performance of U.S Commercial Banks

و يختص هذا البحث بدراسة كفاءة البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية و معرفة مدى فعاليتها من منظور الطبيعة المميزة للنظام المالي و النقدي الأمريكي ، و ذلك باستخدام نموذج مغلف البيانات DEA للفترة الممتدة من 1985 إلى غاية 1998 . و ارتكزت الدراسة على وجود قوة نقدية و كفاءة عالية لمجموعة من ضمن هذه البنوك التجارية الأمريكية التي يستند إليها الاقتصاد الأمريكي و ذلك من خلال النتائج التي أظهرتها الدراسة .

*-دراسة Omur Suer : un model determinant la performance des banque

BANQUE –OPERA ، جامعة جالاتا سالاي -2002- و تمت الدراسة على مجموعة من البنوك في تركيا و قامت هذه الدراسة باستخدام برنامج أوبرا الذي يركز في تحليله على خمس معايير : محيط البنك - الشخصية - الوظائف - التنظيم/الوسائل - النتائج .

و أظهرت النتائج تفوق بنوك القطاع العام و تحقيقها درجة كفاءة عالية ، على عكس البنوك الخاصة التي لم يظهر اختبار النتائج كفاءتها بالشكل المطلوب .

*-محمد يوسف العمري ،الكفاءة الإنتاجية في البنوك الأردنية في ظل العولمة المالية 2004:

و هي أطروحة دكتوراه مقدمة لجامعة عمان العربية للدراسات العليا الأردن سنة 2004، تدور إشكالية هذا البحث حول تقييم الكفاءة الإنتاجية و أداء البنوك الأردنية و البنوك الأجنبية العاملة في الأردن ل16 بنك ، باستخدام مجموعة من النسب المالية .

و قد أظهرت النتائج تفوق البنوك الأجنبية العاملة في الأردن على البنوك الوطنية نتيجة الامتيازات التي تتمتع بها من قبل الحكومة الأردنية.

***-دراسة القرشي 2006، بعنوان: قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية**

هدفت هذه الدراسة إلى الجمع بين أدوات التحليل المالي و أدوات التحليل الاقتصادي ، و ذلك بتحليل مؤشر هامش الربح كنسبة مالية بهدف قياس كفاءة إدارة التكاليف ، و تقدير وفورات الحجم و وفورات النطاق للمؤسسات المصرفية الجزائرية، حيث تضم عينة الدراسة ستة مصارف جزائرية، خمسة مصارف عمومية وهي: البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري و بنك الفلاحة والتنمية الريفية و بنك التنمية المحلية و الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط و بنك مشترك من حيث الملكية بين القطاع العام الجزائري و القطاع الخاص السعودي، و هو بنك البركة الجزائري، و ذلك في الفترة الممتدة من 1994 وحتى 2003.

وأظهرت نتائج الدراسة أن وفورات الحجم تتخفض ، كلما ارتفع حجم النشاط ، و تصبح سالبة إذ ازداد عن الحجم الأمثل ، و عليه فإن منحنى التكلفة المتوسطة للمصارف الجزائرية في المدى الطويل يأخذ شكل الحرف U، و في النهاية فإن جميع المصارف الجزائرية تتمتع بوفورات نطاق ، و بذلك تستطيع هذه المصارف التنويع في منتجاتها.

***- دراسة Joseph P . Hughes و Loretta J . Mester بعنوان :**

" Efficiency in Banking : Theory , Practice , and Evidence

و هي دراسة نشرت في Wharton School في جامعة بنسلفانيا - جانفي 2008 ، تضمنت الدراسة مجموعة من النظريات التي من شأنها تطوير مفهوم الكفاءة المصرفية إعطاءها أبعاد حديثة تتماشى و متطلبات تكنولوجيا الصيرفة الحديثة .

***-دراسة الكور 2008، "تقدير عدم الكفاءة على مستوى التكلفة و الربح":**

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير نقاط عدم الكفاءة في المصارف التجارية التقليدية و الإسلامية الأردنية و يتكون مجتمع الدراسة من خمسة عشر بنكا و كانت فترة الدراسة من 1993 إلى 2006 ، و ذلك باستخدام دالة **translog** و طريقة الحد التصادفي المعلمية (**SFA**) .

أظهرت نتائج الدراسة وجود انحرافات شديدة عن الحد الأمثل ، و انخفاض في مستويات كفاءة على مستوى كفاءة التكلفة و كفاءة الربح المعياري و البديل ، الأمر الذي تطلب دعم مستويات المنافسة ، و سد الثغرات

المهمة في الكفاءة بين المصارف، حيث يمكن التأكيد على أن هناك متسع البنوك منخفضة الكفاءة لكي تحسن من مستويات كفاءة عملياتها عن طريق تقليل انحرافاتها عن الحد الأمثل، وذلك لسد الثغرات الهامة في الكفاءة بين المصارف التجارية الأردنية و العمل على إبراز الكفاءة كمطلب إداري مهم، يسهم في التخلص من عدم الكفاءة في الأعمال المصرفية و يؤدي إلى ارتفاع مستويات المنافسة ضمن صناعة المصارف.

*- دراسة راييس وزهراء 2009، بعنوان: قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية - دراسة حالة المصارف الجزائرية:

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة الإشكالية المتعلقة بمدى المصارف الجزائرية بالكفاءة المصرفية في الفترة ما بين 2001 وحتى 2005 وذلك باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA كنموذج كمي، حيث قدرت دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية بهدف قياس مرونة الإحلال و الطلب السعرية و وفورات الحجم و النطاق لعينة الدراسة التي تتكون من ستة مصارف و قد خلصت الدراسة إلى أن المصارف الجزائرية تتمتع بكفاءة الإحلال بين عناصر الإنتاج ، و لكنها لا تتمتع بالقدرة على التحكم في تكاليفها الأمر الذي جعلها لا تحقق وفورات حجم تتيح لهذا التوسع في حجم نشاطها ، كما وجدت أن هذه المصارف تتمتع بوفورات نطاق تتيح لها تنويع منتجاتها.

و أوصت الدراسة السلطات الجزائرية بالعمل على رفع كفاءة المصارف من خلال زيادة استقلاليتها و الاتجاه نحو خصخصة المصارف العمومية منها، و الارتقاء بكفاءة العنصر البشري و تحديث أنظمة المصارف و دراسة إمكانية الاندماج بين المصارف الجزائرية ، و تقديم خدمات مصرفية مستحدثة لمواجهة المنافسة الشديدة في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية.

*-دراسة عبد الكريم منصوري 2010 : محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام الأسلوب التطويقي للبيانات DEA - دراسة حالة الجزائر -

و هي رسالة ماجستير ، اعتمدت الدراسة على عينة من البنوك التجارية الجزائرية لفترة الدراسة من 2005 حتى 2007 ، و هذا في محاولة لمعرفة مدى كفاءة البنوك التجارية الجزائرية ، و قد خلصت هذه الدراسة إلى أنه في هذه الفترة شهد كا من القرض الشعبي الجزائري و البنك الوطني الجزائري تراجعاً واضحاً في معدل الكفاءة نتيجة للسياسة المالية المتبعة آنذاك ظن فيما تبقى البنوك التجارية الأخرى تسجل معدلات مقبولة من حيث الكفاءة

*- الدراسة التي قام بها كل من Kuar و Vineet Harsh 2010:

من خلال إصدار كتاب عام 2010 بعنوان " **Analysis of Banks in India – a CAMEL Approach** " و المكون من 280 صفحة تم التعرض فيها إلى تحليل المنظومة البنكية في الهند من خلال تطبيق معايير CAMEL و التي كشفت عن العديد من النتائج التي ساعدت الحكومة في بلورة المنظومة على أسس علمية .

*- دراسة أسرور نيجمولوف (AsrorNogmonov) -2010- :

في جريدة " Eursian Journal of Business and Ecoomics ، بعنوان : **الكفاءة في البنوك الأوزباكستانية** و تم استخدام برنامج مغلف البيانات DEA ، لمعرفة مستويات الأداء التي تتمتع بها إليها البنوك الأوزباكستانية في الفترة الممتدة من 2004 إلى غاية 2006 ، و خلصت الدراسة إلى وجود قلة من بنوك القطاع العام تميزت بكفاءة عالية على غرار باقي البنوك على مستوى القطاع المصرفي في أوزباكستاني .

*- دراسة كل من إبراهيم أنور من الكويت و طارق شابي من تونس - 2011:

في مجلة قضايا التطبيق المالي و الاقتصاد ، بعنوان : " **Productivity and Efficiency Change of banks in North Africa Countries** " و قد تعرض الباحثان فيها إلى دراسة كفاءة البنوك في شمال المغرب العربي ، في الفترة الممتدة من 2007 إلى غاية 2009 و باستخدام برنامج مغلف البيانات DEA ، و قد خلصت الدراسة على تفوق بنوك المغرب بحصولها على المرتبة الأولى من خلال نسب الكفاءة المتحصل عليها ثم تليها البنوك التونسية ، و الجزائرية .

*- دراسة Dr. Milind Sathy بعنوان :

Efficiency of bank in a developing economy : The Case of India

و تهدف هذه الدراسة إلى قياس كفاءة البنوك في الدول النامية ، تركيزا على الهند كدراسة حالة و ذلك باستخدام نموذج مغلف البيانات DEA و لقد تم بناء نموذجين لقياس كفاءة عينة البنوك في الهند و المتضمن بنوك عمومية ، و خاصة و بنوك أجنبية ، و بينت نتائج الدراسة انخفاض فادح في مستويات الكفاءة لدى البنوك الخاصة عكس البنوك العمومية و البنوك الأجنبية العاملة في الهند ، و قد أوصت الدراسة بضرورة ترشيد السياسة الحالية للحد من القروض المتعثرة و ترشيد الموظفين و الفروع و ذلك من أجل تحقيق كفاءة مصرفية على مستوى البنوك الخاصة .

*- دراسة سعيد السزادح و زينب شيري 2012 بعنوان :

" and North Africa efficiency in the Middle East An analysis of bank"

و ارتكزت هذه الدراسة على عينة من بنوك الشرق و شمال إفريقيا ، و قد خلصت الدراسة إلى أن البنوك في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا تلعب دورا مهما في الحياة الاقتصادية و المالية لديها ، و حسب النتائج فبنوك المملكة المغربية تتمتع بكفاءة عالية ثم تليها كذلك البنوك التونسية ، هذا على مستوى شمال إفريقيا ، أما فيما يخص الشرق الأوسط فتقدمت البنوك الأردنية القائمة من حيث الكفاءة بالإضافة إلى البنوك التركية .

*- دراسة ناهد ناهض فؤاد هبيل 2013 بعنوان : "قياس الكفاءة المصرفية لاستخدام نموذج حد التكلفة العشوائي SFA دراسة تطبيقية على المصارف المحلية الفلسطينية ." .

و هي عبارة عن أطروحة دكتوراه ، تم التعرض من خلالها إلى دراسة عينة من البنوك الفلسطينية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائي SFA و الذي حددت عينة البنوك الكفو في فلسطين التقليدية منها و الإسلامية ، و خلصت الدراسة إلى

*- دراسة كل من رامي زيتون و هشام بن جلون 2013 بعنوان: " The efficiency of Bank and

"Financial Crisis in a Developing Economy : The Case of Jordan

و هي عبارة عن مقالة في مجلة المالية و المحاسبة و الإدارة ، و تطرقت هذه الدراسة إلى تقييم و تقدير كفاءة البنوك الأردنية في الفترة الممتدة من 2005-2010 ، و اعتمدت هذه الدراسة في تقييمها لهذه البنوك نموذج مغلف البيانات DEA على عينة من 12 بنك ، ثلاثة منهم عبارة عن بنوك إسلامية ، و خلصت النتائج أن القليل من البنوك الأردنية حققت كفاءة تقنية و السبب الأزمة التي مرت بها الأردن في السنوات الأخيرة .

*- دراسة جدي شريفة 2014 : "قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2006-2014" ، و هي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، و قد ارتكزت من خلال دراستها للبنوك العاملة في على برنامج SCP و هو برنامج يعتمد على درجة التركيز و القوة السوقية للمؤسسة البنكية .

و قد ارتكزت إشكالياتها حول مدى قدرت البنوك العاملة في الجزائر على تحقيق الكفاءة التشغيلية من خلال الإدارة الجيدة للتكاليف.

*- دراسة ابتسام ساعد 2017 بعنوان: "دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي"- التجربة الماليزية نموذجا-

و هي أطروحة دكتوراه لسنة 2016/2017 ، ارتكزت في البحث في كيفية استخدام آليات التمويل الإسلامي من أجل رفع كفاءة بنوك القطاع المصرفي ككل في ماليزيا ، و هذا من خلال التوسع في الميكانزمات الإسلامية الأساسية التي تعتمد عليها المعاملات البنوك الإسلامية و محاولة معرفة مدى فعاليتها على النظام المصرفي، و خلصت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية الماليزية تتمتع بنسب كفاءة مصرفية على الرغم من تقدم البنوك التقليدية عليها في السنوات الثلاث الأخيرة .

ما تمتاز به هذه الدراسة عن سابقتها:

-تميزت هذه الدراسة باستخدامها لبرنامج مغلف البيانات DEA و الذي يتميز بندرة استخدامه في دراسة الكفاءة على مستوى البنوك الجزائرية.

-تمتاز هذه الدراسة بعرضها لأطول حزمة زمنية في دراسة القطاع المصرفي العمومي الجزائري على الإطلاق حيث تم استخدام بيانات لتسع سنوات على التوالي من 2006 إلى غاية 2014 .

- ركزت هذه الدراسة على البنوك العمومية دون غيرها من البنوك الخاصة ، على غرار الدراسات الأخرى التي كانت مزيج بين هذه و تلك.

-تم استخدام طريقتين قياسيتين : طريقة النسب المالية و طريقة مغلف البيانات DEA في نفس الدراسة.

تقسيمات البحث:

ينقسم هذا البحث إلى ثلاث فصول نظرية و فصل تطبيقي:

الفصل الأول: الأداء و الكفاءة المصرفية، و تم التعرض فيه إلى الأدبيات التعريفية بالأداء و النظريات الحديثة للكفاءة بالإضافة إلى المقاربات الأساسية التي تعنى بالمفهوم الحديث للمؤسسة البنكية .

الفصل الثاني: نماذج و مؤشرات قياس الكفاءة المصرفية ، و قد تم هذا من خلال عرض نماذج رياضية لقياس الكفاءة المصرفية ، بالإضافة إلى المؤشرات الحديثة التي تركز عليها عملة قياس الكفاءة .

الفصل الثالث: القطاع المصرفي الجزائري من مرحلة الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ، و هنا تم عرض مراحل نشأت القطاع المصرفي الجزائري منذ الاستعمار و حتى مرحلة الاستقلال ، مرورا بمرحل ما بعد الاستقلال أي مرحلة البناء و استرجاع السيادة الجزائرية على كامل أملاكها بما في ذلك الجهاز مصرفي .

الفصل الرابع: دراسة قياسية لكفاءة الجهاز المصرفي العمومي الجزائري، و هذا من خلال عرض شامل للواقع المالي الذي تتمتع به البنوك العمومية الجزائرية، ثم تقديم عينة البنوك العمومية و التعريف بها و أخيرا عرض الدراسة القياسية و نتائجها.

الفصل الأول

الأداء والكفاءة المصرفية

مقدمة:

سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مفاهيم عامة حول الأداء و الذي يختلف بإخلاف وجهات النظر الاقتصادية إليه عامة و المصرفية منها عامة و كذا طرق تقييمه ، بالإضافة إلى مفاهيم حول الكفاءة المصرفية و معايير نجاحها و طرق قياسها ، بهدف إسقاط ذلك على المنظومة المصرفية و معرفة مستوى أداءها ، و ما مدى فعاليتها وكذا نسب الكفاءة التي تتمتع بها ، مروراً بالمنهج النظري في تعريف الأداء و أنواعه و محدداته ، و كطلك بالنسبة للكفاءة أنواعها و تعاريفها و نظرياتها الحديثة

بالإضافة إلى المقاربات التي حاولت رسم مفاهيم متطورة تتماشى مع المتطلبات الاقتصادية الراهنة .

و قسم الفصل الأول إلى أربعة مباحث :

المبحث الأول : مفاهيم تقييم الأداء و قياس الكفاءة .

المبحث الثاني : أهمية تقييم الأداء و أهداف قياس الكفاءة المصرفي .

المبحث الثالث : محددات الكفاءة المصرفية .

المبحث الرابع : الرقابة على الأداء البنكي و العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية .

المبحث الأول: مفاهيم تقييم الأداء وقياس الكفاءة

تمهيد:

إن للكفاءة و تقييم الأداء مفاهيم أساسية من شأنها توضيح عملية القياس بالنسبة للكفاءة و التقييم السليم بالنسبة للأداء و هذا ما تم التطرق إليه في هذا المبحث إلى مختلف المفاهيم و التعاريف التي جاءت في سياق مفهوم الكفاءة و الأداء بالإضافة إلى الأهمية التي تكتسبها كل من عملية قياس الكفاءة و تقييم الأداء، ناهيك عن الأهداف المرجوة من خلال ذلك.

أولاً- الأداء:

1- تعريف الأداء¹:

لقد جاءت جملة من التعاريف التي حاولت الاقتراب من المعنى الدقيق لمفهوم الأداء ، و اجتهدت لتوضيح المغزى الحقيقي لهذا الأخير، حيث هو: " لغة بالغة اللاتينية **Performare** التي تعني إعطاء كلية الشكل لشيء ما ، و التي اشتقت منها اللفظة الانجليزية **Performance** ، و التي تعني إنجاز العمل أو الكيفية التي يبلغ فيها التنظيم أهدافه².

و لعل من أهم التعاريف التي اقترنت بشكل منطقي و علمي من مفهوم الأداء³:

- الأداء هو نتيجة النجاح ، بمعنى أن قياس الأداء هو تقدير للنتائج المحصلة.
- الأداء هو فعل (**ACTION**) يعبر عن مجموعة من المراحل و العمليات (**PROCESSUSE**) و ليس النتيجة التي تظهر في وقت من الزمن .

¹ - أ- لغة: أداء: (إسم) ، مصدر أدى ، قام بأداء واجبه : بإنجازه ،بإكماله.(المعجم:عربي عامة) ،الأداء : درجة تحقيق الأهداف التي وضعت للعامل ، الفريق ، الشركة ، و مطلوب تحقيقها (المعجم :عربي عامة).

2-A.Khemakhem :**ladynamique du contrôle de gestion.edgestion** ، Paris،2eme ed. édBordas P31.

3-Bourguignon. A. « **Performance et contrôle de gestion** » ،encyclopédie de comptabilité ،contrôle de gestion et audit ،sous la direction de :Bernard Colasse . Économie – janvier 2000 .article 70 .P .932.

2- مفهوم تقييم الأداء:

نجد أن تقييم الأداء يعرف على أنه : " عملية تأكد وتحقق من أن الموارد المتاحة للبنك قد استخدمت بشكل كفاء " ¹.

و هو كذلك : " عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات المحاسبية و غيرها ، للوقوف على الحالة المالية للمصرف ، و تحديد الكيفية التي أديرت بها موارده خلال فترة زمنية معينة " ².

و يعرف أيضا على أنه : " التأكد من كفاية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام لتحقيق الأهداف المخططة من خلال دراسة مدى جودة الأداء ، و اتخاذ القرارات التصحيحية لإعادة توجيه المسارات الأنشطة بالمؤسسة . بما يحقق الأهداف المرجوة منها " ³

و هناك من يعتبر تقييم الأداء عبارة عن : " جميع العمليات و الدراسات التي ترمي إلى تحديد العلاقة بين الموارد المتاحة و كفاءة استخدامها في المؤسسة مع دراسة تطور هذه العلاقة خلال فترات زمنية متباعدة أو فترات زمنية محددة عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف و المتحقق من الأهداف ، بالاستناد إلى مقاييس و معايير معينة " ⁴.

3-أنواع الأداء :

و تختلف أنواع الأداء باختلاف معايير التقسيم ، فنجد أن هناك أربع أنواع من المعايير:

3-1- معيار المصدر: و ينقسم إلى قسمين:

*-الأداء الداخلي: و ينتج أساسا من التوليفة الداخلية للوحدة أو المؤسسة و التي تتكون من : الأداء البشري ، الأداء التقني ، الأداء المالي.

*-الأداء الخارجي: و هذا النوع من الأداء ينتج من التغيرات التي تحدث في البيئة الخارجية للمؤسسة

4-أبوالفتح علي فضالة:التحليل المالي و إدارة الأموال ،دارالكتب العلمية للنشر والتوزيع،1999،ص،23.

2-Mona J.G ،Dixi LM Ibid Managing Financial Instution Asset /Liability approche Part 5 Chapter 11 Page 648.

3-المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،قياس و تقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، الإمارات العربية المتحدة،2009،ص،121.

4-نورالدين بن عمار،تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة ليندغاز الجزائر،الجزائر،وحدة ورقلة،(2005-2009)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،الجزائر،ص،13.14 .

*- **الأداء الكلي:** و يتمثل في النتائج التي ساهمت جميع عناصر المؤسسة في إحداثها و هو يعني كذلك قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الرئيسية بأدنى التكاليف الممكنة ، و مثال الأهداف الرئيسية الربحية التي لا يمكن لقسم أو وظيفة لوحدها تحقيق ذلك بل تضافر جميع الوظائف¹.

*- **الأداء الجزئي:**

و هو قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها بأقل تكاليف ممكنة و تتضافر الجهود الداخلية و الجزئية للمنظمة لتصل إلى الأداء الكلي.

3-3 المعيار الوظيفي: و هو مرتبط بالتنظيم:

3-3-1- أداء الوظيفة المالية:

يتمثل هذا الأداء في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة ، فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي و توفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها و تحقيق معدل الأداء المالي على مؤشرات مردودية جيد و تكاليف منخفضة.²

3-3-2- الأداء المالي :

يركز الأداء المالي على استخدام مؤشرات مالية لقياس نسبة إنجاز الأهداف ، إذ أنه يعبر عن أداء الشركات ، و يساهم الأداء المالي في إتاحة الموارد المالية كما يزيد في الفرص الاستثمارية.³

3-3-3- أهمية الأداء المالي :

إن وظيفة الأداء المالي في غاية الأهمية فهي تعمل على تقويم أداء الشركات من عدة زوايا ، الشيء الذي يخدم أصحاب المصالح في الشركة من خلال توفر البيانات و معرفة نقاط القوة و الضعف لتسهيل مهمة اتخاذ القرارات .

و من بين الأهداف التي يمكن أن يحققها الأداء المالي للمستثمرين ما يلي :

1-عبدالملك مزهودة،الأداء بين الكفاءة والفعالية : (مفهوم وتقييم)،مجلة العلوم الإنسانية،العددالأول، نوفمبر،2001،جامعة بسكرة، ص،89.
2-Marcel Laflame. **Le management : approche systémique** .gaetan Morinéditeur،3 ed CNADA ، 1981،p،356.
3-ظاهر منصور،حسين شحدة، إستراتيجية التنويع والأداء المالي : دراسة ميدانية في منشأة عراقية،دراسات العلوم الإدارية،المجلد 30 العدد 2، 2003 ، ص 296.

الفصل الأول: الأداء والكفاءة المصرفية

*- يمكن الأداء المالي المستثمر من متابعة و معرفة نشاط الشركة من ربحية و سيولة و توزيعات على سعر السهم .

*- يمكن للمستثمرين استخدام البيانات المالية في إجراء تحليل و تفسير التفاعلات في القيم المالية المعروضة لهم بكل شفافية .

*- يساعد الأداء المالي المستثمر في معرفة درجة مديونية الشركة .

3-3-4- الأداء الإنتاجي :

يتحقق الأداء الإنتاجي للمؤسسة عندما تتمكن من تحقيق أعلى معدلات الإنتاج مقرونة بنسب عالية من الجودة و بأدنى مستوى من التكاليف.

و يعرف كذلك الأداء الإنتاجي بمدى كفاءة و فاعلية وظيفة الإنتاج ، أي مدى بلوغها للأهداف من خلال الأمثل لمواردها الإنتاجية .

و هناك مؤشرات تعمل على تقييم الأداء الإنتاجي تتعلق بالموارد المتاحة في الشركة ، و كذا الإستراتيجية المتبعة و من بين أسس تقسيم أنواع مؤشرات تقييم الأداء الإنتاجي تلك التي تستند إلى معايير الأداء المتعلقة بالكمية التكلفة ، الوقت و الجودة.

جدول رقم (01): مؤشرات تقييم الأداء الإنتاجي

بنود التقييم	المؤشرات
المواد الخام	-نسبة المواد المرفوضة لعدم مطابقة المواصفات إلى إجمالي المشتريات. -نسبة قيمة المواد المتأخرة في التسليم إلى قيمة المشتريات خلال فترة معينة . -نسبة العوادم . -نسبة الإسراف في الخدمات .
جودة المنتجات	-نسبة المرفوض لعدم مطابقة المواصفات إلى إجمالي الإنتاج . -نسبة الوقت المستخدم في التفتيش و الفحص إلى وقت الإنتاج . -نسبة تكاليف الفحص إلى تكاليف الإنتاج .
الطاقة الإنتاجية	-نسبة الطاقة الفعلية المستخدمة إلى الطاقة الكلية . -نسبة الطاقة العاملة إلى الطاقة الكلية في المؤسسة .
التكاليف	-نسبة تكاليف مناولة المواد إلى إجمالي تكاليف المؤسسة . -نسبة تكاليف الصيانة إلى التكلفة الكلية للوحدة المنتجة و نسبة الأجور

المصدر: ثابت زهير، كيف تقيم أداء الشركات و العاملين (سلسلة الدليل العلمي لمدير القرن 21)، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة مصر، 2001، ص 50.

3-3-5- أداء الأفراد:

إن العنصر البشري على قدر من الأهمية في تحريك باقي الموارد الأخرى و تسخيرها نحو خدمة أهداف المؤسسة فنوعية و سلوك الأفراد و درجة تكوينهم يضمن جودة تسيير الموارد الأخرى ، و يحافظ على وجود المؤسسة و استمراريتها.

4- أبعاد الأداء :

و ينقسم الأداء إلى أربعة أبعاد:

4-1- البعد الاقتصادي:

تستطيع المنظمة من خلال البعد الاقتصادي إشباع رغبات الزبائن و المساهمين و الموردين و تكسب ثقتهم و يقاس هذا الأداء بالاستعانة بالقوائم المالية .

4-2- البعد التنظيمي للأداء:

و يقصد به الطرق و الكيفيات التي تتبناها المنظمة في مجال التنظيم من أجل تحقيق أهدافها ، و من ثم يكون لدى مسيري المنظمة معايير يتم على أساسها قياس فعالية الإجراءات التنظيمية المعتمدة و أثرها على الأداء ، مع الإشارة إلى أن هذا القياس يتعلق مباشرة بالهيكل التنظيمية و ليس بالنتائج المتوقعة ذات الطبيعة الاجتماعية الاقتصادية ، و هذا يعني أنه بإمكان المؤسسة أن تصل إلى مستوى فعالية آخر ناتج عن المعايير الاجتماعية و الاقتصادية يختلف عن ذلك المتعلق بالفعالية التنظيمية¹

4-3- البعد الاجتماعي للأداء:

و يدل البعد الاجتماعي على مدى تحقيق الرضا عند أفراد المنظمة على اختلاف مستوياتهم ، لأن مستوى رضا العاملين يعتبر مؤشرا على وفاء الأفراد لمؤسستهم .

و تتجلى أهمية هذا الجانب ، في كون أن الأداء الكلي للمنظمة قد يتأثر سلبا على المدى البعيد إذا اقتصرَت المؤسسة على تحقيق الجانب الاقتصادي و أهملت الجانب الاجتماعي لمواردها البشرية فكما هو معروف في أدبيات التسيير أن جودة التسيير في المؤسسة ترتبط بمدى تلازم الفعالية الاقتصادية مع الفعالية الاجتماعية لذا ينصح بإعطاء أهمية معتبرة للمناخ الاجتماعي السائد داخل المنظمة ، أي لكل ماله من صلته بطبيعة العلاقات الاجتماعية داخل المنظمة² .

1- مومن شرف الدين ، دور الإدارة بالعمليات في تحسين الأداء للمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة نقاوس للمصبرات- باتنة ، مذكرة ماجستير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2012 ، ص 51 .

2- مؤمن شرف الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص 52 .

4-4- البعد البيئي:

و يرتكز البعد البيئي على المساهمة الفاعلة للمؤسسة في تنمية و تطوير بيئتها الاقتصادية .

5- قياس الأداء :

عندما نتكلم عن عملية قياس الأداء فهي حتما عملية لتقييم مدى نسبة بلوغ الأهداف المخطط لها ، و منه يمكن القول أنه : " قياسا ماليا معبرا عنه بالوحدات النقدية أو لديه علاقة بالجانب المالي مثل الأرباح و قيمة المبيعات ، و حصة المؤسسة في السوق

و هو يعرف كذلك بأنه : " قياسا غير مالي معبرا عنه بوحدات غير مالية ، مثل عدد الشكاوي و نسبة إرضاء العميل ، و نسبة التغيب ، و عدد التسجيلات المحاسبية الخاطئة و مدة معالجة العمليات و جودة الخدمة ،¹ و لكنه تأكدت عدم إمكانية استخدام معيار واحد لقياس الأداء ، لذلك يفضل استعمال المعيارين جنبا إلى جنب لتقييم أداء المؤسسات²

و هذا من خلال:"

- تقييم تحولات المحيط الاقتصادي للمؤسسة.
- تقييم درجة المنافسة و التي تحدد مزايا المؤسسة التنافسية معبرا عنها أساسا في السعر و جودة المنتج و نوعية الخدمة المقدمة .
- تقييم سرعة تصميم المنتج و الخدمات و تقديمها إلى السوق كما هو الحال في الصناعة المصرفية تقييم مدى تلبية رغبات و احتياجات الزبائن .³

1-Giraud F et al. **Contrôle de Gestion et pilotage de la performance** ،Gualino Editeur،France،p.:21

2-ean Florent Rétrolle. **La création de valeur dans une économie connectée**.Revue analyse France ،septembre1998،p :7

3-Bughin-MaindiauxC .& Finet A. **les mesures non Financières de la performance**.Revue des Sciences de Gestion،N° 175-176 ،1er trimestre ،France،1999 ،P :48

6- مفهوم تحسين الأداء و تداخله مع المفاهيم الأخرى :

و يقصد بتحسين الأداء استخدام جميع الموارد المتاحة لتحسين المخرجات و إنتاجية العمليات ، و تحقيق التكامل بين التكنولوجيا الصحيحة التي توظف رأس المال بالطريقة المثلى¹.

و من بين المبادئ الأساسية لتحسين الأداء²:

- الوعي بتحقيق احتياجات و توقعات الزبون (داخلي /خارجي).
- إزالة الحواجز و العوائق و تشجيع مشاركة جميع العاملين.
- التركيز على النظم و العمليات .
- القياس المستمر و متابعة الأداء .

و عادة ما نلاحظ ان هناك الكثير من يخلط بين مفهوم تحسين الأداء و بعض المفاهيم الأخرى نذكر منها :

6-1- الرقابة المالية و المحاسبية :

و هي التحقق من سلامة التصرفات المالية و تطابقها مع الأحكام و التشريعات المالية ، و عدم وجود أخطاء أو غش أو تلاعب في الحسابات و السجلات ، و أن الحسابات الختامية و الميزانية العامة تعبر بوضوح عن نتائج أعمال الوحدة الاقتصادية و مركزها المالي ، و مما تقدم يتبين أن تقويم الأداء أعم من ذلك إذ يتعدى إلى معرفة حسن استغلال الموارد و مقارنة التكاليف الفعلية بالتكاليف المعيارية و التحقيق من كفاءة العاملين ، إضافة إلى الإطلاع على اقتصادية وحادثة الأساليب الفنية للإنتاج³ .

6-2- الرقابة على الأداء:

و يطلق عليه أيضا برقابة الكفاءة و تحسين الأداء و هو مرحلة تلي عملية تقويم الأداء ، و يعرف على أنه التحقق من بلوغ المنشأة لهذه الدرجة من الأداء بالاعتماد على النتائج التي تقدمها عملية تحسين الأداء ، و

4- عبد الكريم أحمد الخزامي ، تكنولوجيا الأداء من التقييم على التحسين : تحسين الأداء ، الجزء 3 ، مكتبة ابن سينا ، القاهرة 1999 ، ص 11 .
1- ياسر إبراهيم العبيد ، مؤشرات الأداء ، الزمالة الأمريكية لجودة المنشآت الصحية موقع : www.yaseralobaida/persentation/arabic/13.pps .
2- عبد الكريم منصور ، محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة أبي بكر بالقايد ، تلمسان ، 2010 ، ص 63 .

الفصل الأول: الأداء والكفاءة المصرفية

بالتالي فهو وسيلة في يد المراقب و الإداري للإطلاع على مدى كفاءة المنشأة ، في حين أن مهمة الإدارة ليس فقط الرقابة و إنما أيضا التخطيط ، التنظيم و التنسيق.

6-3- تقييم الجدوى الاقتصادية :

من مهام الإدارة هو تقييم الجدوى الاقتصادية للمشاريع التي تنشئها ، أي قياس القيمة الاقتصادية لهذه المشروعات و ترتيبها تفضليا حسب أولويتها ، عن طريق تحديد الكلف و الإيرادات المتوقعة و تحديد العمر الزمني للمشروع ، و يتضح أنها عملية تتعلق بمشروع مستقبلي هناك نية لإقامة ، بينما تقويم الأداء فيعنى بالمشاريع القائمة فعلا ، و يمكن لمقيم الجدوى الاستعانة بمعايير تقويم الأداء كأساس مرجعي .

6-4- تقييم أداء الجهاز الوظيفي :

و هو عملية فحص منتظمة لانجازات الفرد العامل من مختلف النواحي و على مدى فترة زمنية محددة طبقا لأسلوب متناسق و موحد لغرض التوصل إلى أفضل السبل المحسنة من مستوى الانجاز ، و الملاحظ أن تقويم أداء الجهاز الوظيفي يهتم بعنصر واحد ألا و هو العمل ، بينما تقويم الأداء فيهتم بجميع الجوانب إضافة إلى ربط جهد العامل بكل النتائج المتحققة في المنشأة .

6-5- تقويم الأداء الإداري:

و هو التقييم الذي يبين كفاءة و قدرات المستويات الإدارية المختلفة للمنشأة في وضع الخطط و السياسات و مهارتها في تنفيذها ، مستخدمة معايير اجتماعية من ناحية المستهلكين ، واقتصادية من ناحية المنافسة ، و التنبؤ بالطلب على المنتجات ، و قانونية من حيث التكيف مع القوانين و الأنظمة إضافة إلى معايير رقابية تخص مهارة الإدارة في التخطيط للأنشطة المذكورة و كفاءة تنفيذها ، أما تحسين الأداء فإنه لا يقتصر على التحسين الإداري بل يشمل الجوانب المالية و الإنتاجية ، و بالتالي فهو أكثر شمولية¹.

1- مجيد الكرخي ، تقييم الأداء باستخدام النسب المالية ، الطبعة الأولى ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2007، ص32-37.

7- أهداف و مزايا تحسين الأداء :

هناك جملة من الأهداف يسعى إليها تحسين الأداء :

- ❖ الكشف عن مواطن الخلل و الضعف في نشاط المنشأة و إجراء تحليل شامل لها و بيان مسبباتها لغرض وضع الحلول اللازمة لها و تصحيحها .
- ❖ الوقوف على مستوى الوحدة الاقتصادية مقارنة بالأهداف المسطرة في الخطة الإنتاجية .
- ❖ تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل و الضعف في النشاط الذي يضطلع به ، و ذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية و تحديد إنجازاته سلبيًا أو إيجابيًا .
- ❖ الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائد أكبر بتكاليف أقل و نوعية جيدة .
- ❖ تصحيح الميزانيات التخطيطية و وضع مؤشراتهما في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح و الإمكانيات المتاحة ، حيث تشكل نتائج التقويم قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات و الخطط العلمية البعيدة عن المزاجية و التقديرات غير الواقعية¹ .
- ❖ تسهيل تحقيق تحسين شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني ، و ذلك بالاستناد على نتائج التقويم الأدائي لكل مشروع .

1-مجيد كرخي ، مرجع سبق ذكره ، ص 65 .

ثانياً - الكفاءة:

1- الكفاءة في المدارس الفكرية:

أ- الكفاءة من منظور مدرسة العلاقات الإنسانية:

من وجهة نظر رواد هذه المدرسة فإن مستوى الكفاءة في المنظمة يتأثر بشكل كبير، بالروح الاجتماعية والظروف الإنسانية السائدة بها أكثر من تأثره بالبيئة و الظروف المادية، و ظهرت هذه المدرسة في سنة 1930 مركزة على العنصر البشري و دراسة سلوكه.¹

كم أن الكفاءة الإنتاجية لا تتأثر بالظروف المادية للمنظمة بقدر تأثرها بأسلوب التعامل مع العاملين ونظرتهم تجاه المشرفين إلى أعمالهم و زملائهم في العمل.

و يصور السلوكيون المنظمة على أنها نظام اجتماعي تعاوني يسعى لتحقيق أهداف معينة بنجاح، لذلك نبهوا إلى ضرورة الاهتمام بفعالية المنظمة وليس التركيز فقط على الكفاءة.²

و من بين رواد هذا الفكر نذكر ما يلي:

* - إلتون مايو (Jorge Elton Mayo):

لقد شكل هورثون (Howthorn) نقطة انطلاق لمدرسة العلاقات الإنسانية الذين استمدوا أفكارهم من هذه التجارب ، و لقد كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسات الذي قام بها إلتون مايو هو محاولة اكتشاف العلاقة بين الكفاءة و الإنتاجية من جهة و مجموعة من المتغيرات من جهة أخرى واكتشاف أن العوامل النفسية والاجتماعية هو المؤثر الرئيس على الكفاءة الإنتاجية و ليس هيكل التنظيم الرسمي وعملياته.³

و عمد إلتون مايو و زملائه إلى مجموعة من التجارب تتعلق بالكفاءة:

2- شوقي بوقربة، الكفاءة التشغيلية، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، 2011، ص 34.

3- الداوي الشيخ، دراسة تحليلية للكفاءة في التسيير، حالة الكفاءة الاقتصادية والنسبية لمؤسسات الصناعة النسيجية والقطنية في الجزائر خلال الفترة- 1988-1993، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1995، ص 59.

1- أحمد عبد الصباب وآخرون، أساسيات الإدارة الحديثة، مكتبة الملك فهد الوطنية ، جدة، السعودية، 2002، ص 34.

- التجربة الأولى : دراسة العلاقة بين كمية الإضاءة و الكفاءة و الإنتاجية للعامل

قام مايو هذه التجربة خرج مايو بأن إنتاجية العامل لا تتعلق بزيادة أو تخفيض كمية الإضاءة و لكن هناك عوامل أخرى تتحكم في زيادة الإنتاجية، تم تكرير هذه التجربة ثلاث مرات و لكن بقيت نفس النتائج، فتأكد فريق العمل أن العوامل المادية لا علاقة لها بالكفاءة الإنتاجية للعمال للذين تم تعليمهم هذه الدراسة، فبدأت شكوك هذا الفريق تدور حول أثر العوامل النفسية للعمال على الإنتاجية ، فقام مايو بإجراء تجربة على عاملات قسم "الكابلات" فأوهمهن بأن الإضاءة سوف تزداد يوم بعد يوم ، فأبدت العاملات الشعور بالارتياح بالرغم من أن نقوة الإضاءة بقيت نفسها، ثم أعاد التجربة و أخبرهن بأن الإضاءة سوف تتخفض ، فأبدن استياءهن رغم أن قوة الإضاءة بقيت نفسها، هذا ما أكد أن للعامل النفسي أثر على الكفاءة الإنتاجية للعامل¹.

- التجربة الثانية: أثر جدولة العمل على كفاءة العامل :

قسمت هذه التجربة إلى ثلاث مراحل: مرحلة الإعداد للتجربة- مرحلة دراسة أثر فترات الراحة على إنتاجية العامل - دراسة أثر تقصير يوم العمل على إنتاجية العامل.

توصل الباحثون إلى أن فترات الراحة أثرت على العاملات مم أدى إلى انخفاض معدل تغييبن، حيث زادت رغبتهن في العمل، كما انخفض معدل دورات العمل إلى (5%) بعدما كان (25%) ووصل معدل الكفاءة لأول مرة إلى (80%)، تؤكد هذه النتائج على الحالة المعنوية للمعاملات وأثرها على الكفاءة الإنتاجية للعمل، كما أجريت تجارب أخرى تتمثل في علاقة الأجر بالكفاءة الإنتاجية للعامل، و برنامج المقابلة بين الباحثين والعاملين، و دراسة أخرى تتعقب السلوك الجماعي ومامدى تأثير هذا السلوك على الكفاءة.

- أسباب انخفاض الكفاءة عند مايو:

لخص " مايو " أهم الأسباب التي تؤثرت أثيرا "سلبيا" على الكفاءة الإنتاجية:

- 1-إحساس العامل بالقلق و عدم الارتياح نتيجة تكرار العمل الروتيني.
- 2-قيام العامل بحركات متكررة لمدة طويلة، يؤدي به إلى التعب البدني و هذا يوميا.
- 3-تقسيم العمل إلى أجزاء بسيطة يؤدي إلى الملل، و الذي ينعكس بدوره على الكفاءة.

2-أحمد عادل راشد ، مذكرات في إدارة الأفراد، بيروت، دارا لنهضة، العربية للطباعة و النشر، 1981، ص:59-60.

4- انخفاض كفاءة العامل نظرا لتخصصه المطلق¹.

- الإسهامات الجديدة في مفهوم الكفاءة من وجهة نظر " مايو " : يرى " مايو " منخل الدراسات أنه يمكن تلخيص مفهوم الكفاءة كالآتي :

- تعتبر المكافأة عنصرا " هاما " لتشجيع العمال نحو تحقيق الكفاءة.

- تحدد كفاءة العامل وفقا لطاقتها الاجتماعية لا الفسيولوجية.

- لا يعتبر التخصص أهم أشكال لتنظيم كفاءة.

يختلف تفكير أصحاب مدرسة العلاقات الإنسانية في موضوع الكفاءة عن أصحاب المدارس الكلاسيكية ، لأن مدرسة العلاقات الإنسانية تهتم بالدوافع الاجتماعية لتفسير سلوك العمال و إعتبره الدافع الوحيد².

*- مفهوم الكفاءة عند شيبستر برنارد (Chester Barnard):

في كتابه وظائف المدير ، ميز بارنارد بين الفعالية و الكفاءة ، فالفعالية فينظره ترتبط بالنجاح في إيجاد التعاون بين أفراد المنظمة ، مما يؤدي إلى تحقيق المنظمة لأهدافها ، أما الكفاءة فهي تمثل درجة إشباع المنظمة لدوافع أفرادها و تلبيتها لحاجاتهم المادية و المعنوية ، فإذا استطاعت المنظمة تحقيق أهدافها فهي إذن منظمة فعالة ، و حيث أن للأفراد أعضاء المنظمة دوافعهم الذاتية ، فإن مستوى مساهمتهم في الجهود الجماعية اللازمة لتحقيق الأهداف تتأثر بإشباع أو عدم إشباع هذه الدوافع الذاتية لكل منهم ، فإذا لمتشبع دوافعهم فإن النظام يصبح من وجهة نظره مغني ركفاء ، و يمثل تعريف برنارد للكفاءة الاتجاه السلوكي لتعريفها ، فقد يتجه بعض السلوكيين إلى الحكم على مستوى كفاءة المنظمات من خلال تكاليف السعادة و الصحة داخلها³.

1- علي السلمي ، تطور الفكر التنظيمي، الطبعة الثانية ، الكويت، وكالة المطبوعات، 1980، ص: 92-93.

2- أحمد عبد الصباب و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص: 90-91.

3- صبحي العتيبي ، تطور الفكر والأنشطة الإدارية ، دار و مكتبة الحامد، الأردن، 2002 ، ص 33، 34.

ب- الكفاءة في مدارس الفكر الاقتصادي و الإداري :

*- مفهوم الكفاءة في المدرسة الكلاسيكية:

"ركز أصحاب المدرسة التقليدية في الفكر الإداري على عنصر الكفاءة الاقتصادية الذاتية للمنظمة الواحدة ، و اعتبروا المنظمات الإنسانية نظماً عقلانية ، تسعى إلى انجاز أهدافه باستخدام الأمثل للموارد والإمكانات. لقد أولى رواد هذه المدرسة اهتمامهم بموضوع الكفاءة بدرجة الأولى دون أن يتطرقوا لموضوع الفعالية ذلك لأنهم يعتقدون بأن الكفاءة تتحقق الفعالية¹.

و يتبلور الفكر الإداري للمدرسة التقليدية في ثلاث حركات ، و هي :الإدارة العلمية ، وحركة الإدارة ، وحركة البيروقراطية².

ج- الكفاءة في فكر الإدارة العلمية:

ظهرت حركة الإدارة العلمية في أواخر القرن التاسع عشر، و أوائل القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية فيما يمكن تسميتها بحركة المهندسين الصناعيين ، حيث تتضمن قائمة المهندسين الذين يرجع إليهم الفضل في إنشاء و إبراز الإدارة العلمية ، كل من فرد يريكتايلور (1856-1915) و فرانك جلبريث(1924-1931).

إن من أهم الدوافع لظهور مدرسة الإدارة العلمية هي الطرق التسييرية التي استخدمت في الصناعة إبتداء من الثورة الصناعية حتى أواخر القرن 19م ، و التي تعتمد على التجربة و الخطأ و الحدس و القواعد التقديرية (Rules – of thumb) .

كما أن ظهور مشكلة نقص اليد العاملة التي سادت الاقتصاد الأمريكي في بداية القرن 20م تعتبر من الدوافع التي أدت إلى ظهور مدرسة الإدارة العلمية .

لقد ولدت هذه المدرسة في فترة اتسمت بانخفاض الإنتاجية عن مستواها و تبديد و هدر للموارد و هذا في المجال الصناعي ، حيث كان الهدف الأساسي لهذه المدرسة يصب في رفع الكفاءة الإنتاجية إلى أعلى مستوى أي تحقيق أقصى إنتاج ممكن بأقل تكلفة ممكنة ، و تعني الإدارة العلمية : " علم اكتشاف الأسلوب الأكثر

1- سمير أسعد مرشد، مفهوم الكفاءة والفعالية نظرية الإدارة العلمية والعملية، بيروت دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1981،ص: 19

2-شوقي بورقية، مرجع سبق ذكره،ص32

الفصل الأول: الأداء والكفاءة المصرفية

كفاءة لأداء عمل أو وظيفة ما "، أصبح هدف مدرسة الإدارة العلمية البحث عن أدوات الأداء التي تحقق الحد الأقصى للكفاءة و بذلك سميت (الإدارة بالكفاءة)¹.

وقد لمع في هذا السياق المهندس هارنجتون إيمرسون (1873-1924) و الذي لقب بمهندس الكفاءة البشرية، أسس ما يسمى بـ: "مبادئ إيمرسون الإثنى عشرة للكفاءة" 1913².

و المتمثلة في :

- إرساء قيم واضحة محدد ، حيث بإمكان أي منظمة صناعية تحقيق درجة عالية من الكفاءة إذا قامت بوضع أهداف مسطر تهدف لتحقيقها .
- الإدراك السليم ، بمعنى يمكن للمسيرين تحقيق كفاءة إنتاجية و ذلك بالعمل وفقا لمبادئ الأهداف و التنظيم ، التي تساعد العامل على التمييز و القضاء على مشاكل الإنتاج الصناعي و خفض النفقات العامة.
- حسن المشورة التي تتحتم خاصة عند زيادة الأعمال و تعقدها يؤدي بالضرورة لطلب المشورة الفنية .
- الانضباط و وضع قواعد و تعليمات يلتزم بها كل العمال.
- التعامل المنصف بمعنى تحقيق التناسب بين الأجر و الأداء ، و الذي بدوره يشكل حماس لدى العمال ، و يحفزهم على الكفاءة.
- توفر السجلات الموثوق بها و التي تبين نوعية المواد أو أسعارها و معدلات أجور العمال إلى غيرها من المعلومات ، مما يمكن المسير من مقترنة الأداء الفعلي بالأداء المقدر و يقرر الكفاءة.
- تنظيم الشحن من حيث الطريقة و التوقيت.
- التتميط و الجداول التي لها دور كبير في رفع الكفاءات .
- توحيد أحوال الوسط المحيط أو كما يسمى بنمطية الأحوال السائدة .
- 10- تنميط العمليات للوصول إلى نتائج جيدة ، و بنالي كفاءات عالية.

3-سمير أسعد مرشد، مرجع سبق ذكره،ص 194

4-جاكديكان، أفكار عظيمة في الإدارة، ترجمة محمد الحديدي، القاهرة،الدار الدولية للنشر والتوزيع،تاريخ النشر -غير مذكور- ص: 53

➤ 11- تعليمات مكتوبة تنظم سير العمل في المصنع.

➤ 12- الإثابة على الكفاءة كنتيجة لتأدية العامل لعمله بكفاءة و ليس بأقصى مجهود عضلي.

و لأن حركة الإدارة العلمية جاءت كرد فعل لفترة سادفيها تبديد الموارد و إهدارها في المجال الصناعي وانخفاض مستوى الإنتاجية عن الحد المطلوب ، وبالتالي فقد كزت الإدارة العلمية على تصحيح النشاطات الإنتاجية ، و البحث عن وسائل الأداء التي يمكن أن تحقق الحد الأقصى من الكفاءة الإنتاجي.

من أجل ذلك اهتمت الإدارة العلمية بالتخطيط الدقيق لجونب العمل ، و دراسة قيمة الوقت ، و وضع معايير للأداء و الإنتاج و كذلك وسائل المتابعة و الرقابة .

ويرى تايلور زعيم حركة الإدارة العلمية ، أن إمكانية زيادة إنتاجية العمال ، يتم من خلال تصميم أعمالهم بطريقة علمية ، مركزا اهتمامه على اكتشاف الطريقة الواحدة المثلى للقيام بمهام العمل وكان له فضل السبق في استخدام دراسة الوقت و الحركة ، كما استهدف تايلور زيادة الإنتاج بواسطة اكتشاف أسرع أساليب الإنتاج و أكثرها كفاءة و أقلها إجهاد في نفس الوقت.

و من أبرز الذين ساهموا مع تايلور في نشر مفهوم الكفاءة ، كل من "هنريجانن" مبتكر خرائط جانن التي وفرت للإدارة و العاملين إمكانية مقارنة مستوى الأداء الفعلي بالأداء المطلوب ، ساعدت تايلور على تطوير دراساته ، و الجمع بين الحركة و الوقت في دراسة واحدة صارت تمثل أحدا لأركان الرئيسية لأعماله ، كما ساهمت اهتمامات دراسات (Harrington Emerson) بالكفاءة و تنبيهه إلى الأخطار في مواجهة النظام الصناعي الأمريكي ، نتيجة لانخفاض مستوى الكفاءة بسبب سوء التنظيم.

د- الكفاءة في الفكر البيروقراطي:

يعتبر عالم الاجتماع ماكس ويبر (Max Weber) الذي يرجع له الفضل في بلورة مفهوم البيروقراطية والذي يعني حسب فيبر توافر خصائص معينة في تصميم التنظيم ؛ و من ثم فإن الهدف منهذه النظرية هو وصف الجهاز الإداري للتنظيمات ، و كيف يؤثر هذا الجهاز على الأداء و السلوك التنظيمي ؛ لأن البيروقراطية تمثل الأسلوب الأمثل و الأكثر كفاءة بالنسبة للتنظيمات المعقدة و الكبيرة.

ويرى " فيبر " أن الأسلوب البيروقراطي يتميز عن سواه في كونه يؤدي إلى الإقلال من الاحتكاك،

الفصل الأول: الأداء والكفاءة المصرفية

و تخفيض التكاليف المادية و البشرية لأقصى حد ممكن ؛ و يرى أيضا أنه كخصائص يجب أن تتوفر في التنظيم البيروقراطي تمكنه من تحقيق الكفاءة تتمثل فيمايلي:

-وجود مجالات محددة رسميا و ثابتة للتخصص الوظيفي تحكمها و تنظمها مجموعة من القواعد.

-إن الأعمال التي تضبط عملية تسيير التنظيم البيروقراطي توزع بطريقة محددة على أعضاء

التنظيم مع اعتباره واجبات رسمية.

-توزع السلطة اللازمة لإعطاء الأوامر بتنفيذ الواجبات المحددة بشكل رسمي ثابت وفقا لقواعد واضحة.

-إن العمل و تنفيذ المهام و الواجبات لا يتم بشكل اعتباطي بل تخضع لطرق و أسالي محددة.

-يسود التنظيم البيروقراطي الشكل الهرمي ، أي أنه مقسم إلى مستويات عدة.

-إن العملا لرسمي يأتي في المقام الأول بالنسبة لوقت الموظف , لا يمكن تأخيره لأداء أعمال الخاصة.

و لابد أن ننوه بأن نظرية البيروقراطية أفرزت بعض النقائص نذكر منها:

- تتدنى مستويات الكفاءة عند عدم الاهتمام بالعامل و معاملته كآلة .

- تتدنى مستويات الكفاءة عند عدم تحقق مبدأ الترقية في العمل.

و- الكفاءة في المدرسة الرياضية:

انطلاقا من الاعتقاد السائد عند هذه المدرسة ، و المتمثل في النظر إلى عملية الإدارة باعتبارها عملية منطقية يمكن القول أنها أضافت لبنة جديدة إلى البناء الفكري لمفهوم الكفاءة ، و هذا من خلال إمكانية التعبير عن المشكلات التي تعيق تحقيق الكفاءة تعبيرا كميا في شكل رموز، وعلاقات ، و معادلات رياضية من أجل إيجاد أفضل الحلول لها ، و هي تجبر الإدارة على التحديد الدقيق للأهداف و للمشكلات و لنطاق الإشراف ، و هي بذلك تقدم أداة قوية لحل المشكلات التي تواجه تحقيق الكفاءة.

و قد ظهرت هذه المدرسة بعد الحرب العالمية الثانية 1945 ، بعدما أظهر تطبيق : " النظرية العقلانية المعدلية أو الرياضية للقرار "، مساعدة كبيرة للحلفاء في الحرب العالمية الثانية ، و هذا باستعمال توليفة من الرياضيات

و الإحصاء و غيرها ، بعد الحرب رأى (هنري فورد الثاني) أنه بإمكان حل مشكلات التسيير باستخدام الرياضيات و الإحصاء.¹

*-كيفية تحقيق الكفاءة :

لتحقيق الكفاءة في التسيير وفق للمدرسة الرياضية نتبع الخطوات التالية:

- تحديد المشكلة و تحليلها.
- جمع البيانات و العناصر المؤثرة فيها.
- التعبير عن المشكلة برموز وبيانات كمية.
- استخدم المسيرين العديد من النماذج الرياضية مثل :طريقة" برت"، تحليلا لتكلفة و العائد ، شجرة اتخاذ القرارات ، سلسلة ماركوف ، نظرية المباراة ، خطوط الانتظار، طرق البرمجة الخطية و غير الخطية.

*-إسهامات المدرسة الرياضية بالنسبة لمفهوم الكفاءة:

بفضل المدرسة الرياضية أصبح بالإمكان التعبير عن المشاكل التسييرية كميًا في شكل معادلات و علاقات رياضية، و الحصول على أفضل الحلول التي تحقق الكفاءة، حيث تحتم على المسيرين تحديد أهدافهم ومشكلاتهم بشكل دقيق.

ك - الكفاءة في مدرسة صناعة القرارات:

و مؤسسها هو هيربرت سيمون (Herbert Simon) الذي يرى أن المقياس الأساس للقرارات الإدارية يجب أن يكون مقياس الكفاءة لا مقياس الفعالية ، و يبرر ذلك أن استخدام الكفاءة كمعيار يقود إلى تحديد اختيار البدائل التي تؤدي إلى نتائج أكبر للعوامل المستخدمة ، كما أنه يساعد أيضا على تسهيل مهمة متخذي القرارات في اختيار البديل الذي يؤدي إلى نتيجة أكبر و تكلفة أقل حتى تحقق أعلى أهداف التنظيم.

و في الحالة التي يواجه فيها متخذي القرارات بديلين بنفس التكلفة ، في تم اختيار البديل الذي يضيف إلى جزء أكبر من أهداف المنظمة ، أما في حالة وجود بديلين يؤديان إلى تحقيق نفس الأهداف ، فإنه يتم

1- صبحي العنبي ، مصدر سبق ذكره ، ص 48-51

اختيار البديل الأقل تكلفة.

إذا الكفاءة في نظر سيمون، هي إنجاز أكبر قدر ممكن من الأهداف المحددة بنفس التكلفة أو تحقيق

الأهداف بتكاليف أقل.

*-الكفاءة تعني الرضا و ليس التعظيم:

ينصب إهتمام سيمون على البحث في سلوك الأفراد الذين يقتنعون بأقل من الحد الأقصى للمنفعة ،لأنهم لا يستطيعون الوصول إلى الحد الأقصى.

وضع سيمون مصطلح جديد و هو **Satisfice** و الذي يعني الرضا بأقل من الحد الأقصى عوضا عن **Maximize** و الذي يقصد به التعظيم و الحصول على الحد الأقصى .

بالإضافة إلى أنه وضع نموذج الرجل الإداري (**Administrative Man**) كبديل للرجل الاقتصادي الذي افترضه الكلاسيكيون، حيث يتصف الرجل الإداري الذي يحقق الكفاءة بمجموعة من الصفات أهمها :

➤ يهدف للوصول إلى الحلول للمشاكل التسييرية .

➤ يقوم ببناء قراراته على أساس صورة مبسطة للعالم المحيط ، و يستثني العوامل التي لا ترتبط بموضوع بحثه .

➤ لا يبحث عن البدائل المحتملة عند اتخاذ قراراته.

*- الكفاءة هي المقياس الأساسي للقرارات التسييرية :

يرى " سيمون " أن الكفاءة هي المقياس الأساسي للقرارات التسييرية لا الفعالية ، حيث أن استعمال الكفاءة كمعيار يؤدي إلى اختيار البدائل التي تعطي نتيجة أفضل أو تكلفة أقل أو تحقيق للأهداف ، كما يعتبر أن مقياس الكفاءة يكون صالحا في المستويات التسييرية الدنيا فقط ، إذا "الكفاءة في نظر سيمون هي إنجاز أكبر قدر ممكن من الأهداف المحددة بنفس التكلفة أو تحقيق الأهداف بتكاليف أقل.

نجذب الإضافة إلى سيمون ، تشارلز ليندبلوم **C.E.Lindblom** حيث يرى هذا الأخير أنه لا بد من وضع معيار العقلانية الاقتصادية في الاعتبار عند صناع القرار، تستخدم هذه المدرسة مفاهيم: المنفعة الحدية ، و منحنيات السواء ، السلوك الاقتصادي تحت ظروف عدم التأكد.

هـ - الكفاءة في مدرسة النظم:

ظهرت هذه المدرسة في سنة 1965 كنتيجة للكتابات التي عقت تقديم لود وينج فون بيرتلفي **Luduing Von**

Bertalanffy لنظرية النظم سنة 1937، وأفكار شيستر برنارد في كتابه (وظائف المدير) سنة 1938.¹

و لقد كان لها الأثر الكبير في دفع مفهوم الكفاءة في الإدارة قدم الأمام ، فهذه المدرسة تنظر بصفة عامة إلى المنظمات على أنها منظمة اجتماعية و نفسية و مادية مفتوحة، وليست نظم مغلقة كما ساد في أوساط الفكر الكلاسيكي.

و عليه أصبح تحقيق الكفاءة في الإدارة ، وفقا للفكر التنظيمي مرتبط بانتهاج تحليل النظم ، و النظر إلى المنظمة و أعمالها ككل مترابط بتفاعل بين أجزائه ، و بين البيئة الخارجية كما أن هذه المدرسة تأخذ بعين الاعتبار الكفاءة و الفعالية معا ، إضافة إلى ذلك نادت بعدم وجود طريقة واحدة مثلى لتحقيق النتائج و الوصول إلى الأهداف ، بل توجد طرق مختلفة.

*-الكفاءة و فكر النظام المفتوح:

إن النظام المفتوح هو العلاقة بين المنظمة و المحيط الخارجي ، حيث أن عمل التنظيم وفعاليته يرتبط بحصوله على الموارد من البيئة المحيطة ، و من أجل ضمان المسيرين تحقيق الكفاءة في أعمالهم عليهم انتهاز ما يصطلح عليه بتحليل النظم **SystemsAnalysis** و يقصد به الطريقة التي بها حل المشاكل ، و يتم بواسطتها القرارات و يتم هذا انطلاقا من تحديد أسباب المشكلة ثم جمع البيانات وتحليلها ، ثم اقتراح الحلول البديلة لمعالجتها و اختيار أفضل بديل يحقق تخصيص الموارد و تحقيق للأهداف المحددة.

في هذه المدرسة يأخذ تحليل المنظمة في الاعتبار كلا "من الكفاءة و الفعالية ، فالمنظمة الناجحة لديهم هي التي تستطيع الجمع بين الكفاءة و الفعالية في التسيير.

1-أحمد عبدا لله الصباب وآخرون، أساسيات الإدارة الحديثة، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، السعودية، 2002، ص: 34.

*-عناصر النظام:

يتكون أي نظام من العناصر التالية:

أ - المدخلات : تتمثل في المدخلات المادية و المعنوية ، يتم الحصول عليها من البيئة المحيطة.

ب -عملية التحويل :هي مختلف الأنشطة التي يتم من خلالها تحويل المدخلات إلى مخرجات.

ج -المخرجات :تتمثل في المنتجات.

د -التغذية المرتدة (العكسية) :إعادة تزويد النظام بالمدخلات والمعلومات اللازمة لاستمراره ، و المستمدة من المخرجات.

هـ -الحدود الزمنية و المكانية للنظام.

و -البيئة المحيطة بالنظام.

ثالثاً-تعريف الكفاءة¹:

يبرز مفهوم الكفاءة عندما يتم التوفيق بين عملية تخصيص الموارد المتاحة و المحدودة و تلبية احتياجات المجتمع منها .

و قام العديد من العلماء الاقتصاديين عبر التاريخ بتعريف الكفاءة فنجد : " ما يعرف بأمثليه باريتو " نسبة إلى الاقتصادي الايطالي "لفريديو باريتو" (1848-1923) أحد علماء الاقتصاد و الاجتماع في القرن التاسع عشر ، و كان من الأوائل الذين فحصوا مضامين فكرة الكفاءة) و حسب باريتو فإن أي تخصيص ممكن للموارد فهو إما تخصيص كفاء أو تخصيص غير كفاء ، و أي تخصيص غير كفاء للموارد فهو يعبر عن اللاكفاءة (inefficiency)².

¹ - تعريف الكفاءة لغة: " جاء في لسان العرب (الكفء) : النظير ، و كذلك الكفاء و الكفوء ، على وزن فَعْل و فَعُولٍ ، و المصدر الكفاءة بالفتح و المد، و نقول : لا كفاء له ، بالكسر، و هو في الأصل مصدر، أي : لا نظير له ، و الكُفءُ : النظير المساوي ، و تكافأ الشيطان ، تماثلاً ، و كافأه مكافأةً و كفاء:مائله، و من كلامهم: الحمد لله كفاء الواجب، أي قدر ما يكون مكافئاً له،و الاسم الكفاءة و الكفاء، و أكفأت الإبل : كثر نتاجها، ابن المنظور ، لسان العرب ، م 12 ، ص 111-112 .

1-هال فريال ، الاقتصاد الجزئي التحليلي، مدخل حديث، ترجمة أحمد عبد الخير وأحمد أبو زيد،جامعة الملك سعود،الرياض،2000،ص،19-20.

و بالنسبة للاقتصادي "فيليب لورينو" (Philippe Lorino) : " بأنها كل من يساهم في تعظيم القيمة و تخفيض التكاليف ، حيث لا يكون كفوًا من يساهم في تخفيض التكاليف فقط أو في رفع القيمة فقط ، و لكن يكون كفوًا من يساهم في تحقيق الهدفين معا".¹

خامسا - أنواع الكفاءة:

هناك ثلاث أنواع رئيسية من الكفاءة :

أ- الكفاءة التشغيلية للمؤسسة:

تتمثل الكفاءة التشغيلية في العلاقة الاقتصادية بين الموارد المتاحة و النتائج المحققة من خلال زيادة المخرجات على أساس كمية معينة من المدخلات أو تخفيض الكمية المستخدمة من المدخلات للوصول إلى حجم معين من المخرجات²

المخرجات الفعلية/المخرجات القصوى من الموارد المتاحة.

ب- **الكفاءة الهيكلية الصناعية** : و يقصد بالكفاءة الهيكلية (**Structural Efficiency**) ،الكفاءة التقنية للصناعة ، و قد قدمه الأمريكي فارل (Farelle) سنة 1957 و طوره كل من فورساند و هجالمارسون ، في دراستيهما في سنة 1974 و 1978 ، و يهدف هذا النوع من الكفاءة إلى قياس مدى استمرار تطور الصناعة و تحسينها بالاعتماد على أفضل مؤسساتها.³

ج- **كفاءة تخصيص الموارد للاقتصاد ككل**: و تهدف إلى قياس درجة الخسارة التي مست رفاهية المجتمع الناتجة عن سوء توزيع الموارد بشكل أمثل كما يستخدم أيضا كمقياس لتخصيص الموارد على مستوى المؤسسة و كذلك على مستوى المستهلكين.⁴

1-Philippe Lorino ، **Méthodes et pratique de la performance** ،Edition d'organisation ،parie ،1998 ،p،18-20.

2-Alan Griffiths & Stuart Wall ، **intermediate Macroéconomics :théory and application** second édition،Longman Geoup.unitedKingdom،2000 ،p،293.

2-شوقي بورقية،2013،الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة،الطبعة لأولى، دار النفائس للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن، ص،48.

⁴شوقي بورقية ،مرجع سبق ذكره،ص،86

الفصل الأول: الأداء والكفاءة المصرفية

بالإضافة إلى مفاهيم أخرى للكفاءة :

• الكفاءة-X- :

لقد قام الاقتصادي Leibenstein في سنة 1966 بصياغة مصطلح

(X-Efficiency) أو ما يسمى بالكفاءة -X- إنطلاقاً من أعمال Farrel لقياس الكفاءة ، كما تسمى أيضاً بالكفاءة التشغيلية ، و تعرف على أنها الكفاءة في إستخدام المدخلات¹

• الكفاءة النسبية:

و تقيس الكفاءة النسبية نسبة كفاءة مجموعة من المؤسسات التي تقوم بنفس النشاط .

الكفاءة النسبية = معدل مجموع المخرجات الموزونة /مجموع المدخلات الموزونة.

• كفاءة الأسواق المالية:

تنسب هذه النظرية إلى مؤسسها الاقتصادي الانجليزي (EugèneFama) و هذا في سنة 1965 ، حيث عرفها كالاتي: " يكون السوق المالي كفؤاً إذا كانت جميع المعلومات المتاحة حول أصل مالي معين و في أي لحظة من الزمن، منعكسة في سعره و في اللحظة ذاتها " .

و تنقسم كفاءة الأسواق المالية إلى نوعين من الكفاءة :

• كفاءة التشغيل " الكفاءة الداخلية " :

و تتمثل في " قدرة السوق على خلق التوازن بين العرض و الطلب ، دون أن يتحمل المتعاملون فيه تكلفة عالية للسمسة ، و يقصد بكفاءة التشغيل هو أن تعكس الورقة المالية المعلومات الواردة إلى السوق ، على أن تكون التكاليف التي يدفعها المستثمرين لإتمام الصفقة عند حدها الأدنى².

1-Robert .T .Differences across First disitricbank in operationalefficiency.new England economic review.may/jun 1995.p :01.

2- منير إبراهيم هندي، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، 1990، ص، 96.

• كفاءة التسعيرية " الكفاءة الخارجية " :

و يقصد بها " سرعة وصول المعلومات الجديدة إلى المتعاملين في السوق دون فاصل زمني كبير ، و ذلك دون دفع تكاليف باهضة ، ما يجعل أسعار الأسهم تعكس كل المعلومات المتاحة ، فكلالمستثمرين بإمكانهم الحصول على المعلومات ، إلا أن الأرباح غير العادية يحققها عدد قليل من المستثمرين ، و يعود ذلك لقدرتهم على تحليل هذه المعلومات¹.

5-الكفاءة و بعض المفاهيم الاقتصادية ذات الصلة :

إن تعدد مصطلح الكفاءة غني بالتعاريف و المفاهيم المتعددة بتعدد رؤى الاقتصاديين الذين حاولوا إعطاء مفهوم دقيق من وجهة نظرهم الشيء الذي جعل مفهوم الكفاءة يتداخل مع بعض المفاهيم الاقتصادية الأخرى : كالإنتاجية ، الفعالية ، الكفاية ، الأداء ، حيث سيتم التطرق لهذه المصطلحات كل على حدا :

أ- الكفاءة و الإنتاجية: **Efficiency et Productivité**

الإنتاجية هي القدرة على تحويل المدخلات إلى مخرجات ، و تختلف الإنتاجية تبعا لدرجة التطور و التكنولوجيا المتبعة ، بالإضافة إلى نوعية و جودة المحيط الذي يحوي المؤسسة .

الإنتاجية الكلية = المخرجات/المدخلات

و نميز بين ثلاث حالات أساسية:

- < 1 و هو الهدف .

- = و هي الحالة المثالية .

- > 1 و تمثل نسبة الهدر في الموارد المتاحة .

1- منير إبراهيم هنيدي، مرجع سبق ذكره.

ب- الكفاءة و الفعالية: *Efficiency et Efficacité*

هناك تداخل و تشابك في مفهوم المصطلحين ، إلا أنه هناك من حاول إيجاد حدود الاختلاف بين المصطلحين و إعطاء كل منهما مفهومه الخاص ، فنجد مثلا:

- الاقتصادي بارتولي (M.Bartoli) عرف الفاعلية على أنها " تلك العلاقة بين النتائج المحققة فعلا و النتائج المقدرة وذلك من خلال قياس الانحراف"¹
- ستيرز و ماهوني (Steers&Mahoney) : " الفاعلية هي الانتاجية المرتفعة و قدرة المؤسسات على التكيف مع البيئة فضلا عن القدرة على الاستقرار و الابتكار".
- كاتز و كاهن (Katz& Kahn) : الفعالية " تعني زيادة معدل العائد الاستثمار بكافة الطرق المشروعة ، و هي تعتبر مؤشرا للقدرة على البقاء و استمرار التحكم في البيئة "².

6-الكفاءة المصرفية :

6-1 مفهوم الكفاءة المصرفية:

أ- من حيث التعميم: تعرف الكفاءة المصرفية من حيث المبدأ " على أنها علاقة بين مدخلات البنك و مخرجاتها بحيث إذا زادت المخرجات باستخدام نفس القدر من المدخلات ، أو تحقيق نفس القدر من المخرجات باستخدام مدخلات أقل ، أو تم تقديم المخرجات بأقل فاقد ممكن من المدخلات دل ذلك على الكفاءة "³.

ب-من حيث التخصيص:

و إذا أردنا التخصيص و التدقيق أكثر في مفهوم الكفاءة المصرفية فإنه " تكون المؤسسة المصرفية كفؤة إذا استطاعت توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من

2-Abdelaziz Rouabha. *Compétitivité des banque Luxembourgeoises Monnaie Unique et prospectives Stratégique*. thèse de doctorat en sciences de gestion , Université Nancy II , France, 2002, p : 57-60.

2- عبد السلام أبو قحف، *إقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي*، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001، ص، 222.

3- طارق طه، *إدارة البنوك و نظم المعلومات المصرفية*، دار الكتب، الإسكندرية، مصر، 2000، ص، 40.

الهدر ، أي التحكم الناجح في طاقتها المادية و البشرية، هذا من جهة و تحقيقها للحجم الأمثل و عرضها لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى¹.

6-2-أنواع الكفاءة المصرفية :

أ-الكفاءة الإنتاجية :و يقصد بها الكفاءة الكلية للتكاليف ، و تعرف أيضا على "أنها العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية و بين الناتج من تلك العملية،حيث ترتفع الكفاءة الإنتاجية كلما ارتفعت نسبة الناتج إلى المستخدم من الموارد"².

إن الكفاءة الإنتاجية للبنك لا تختلف عن الكفاءة في المؤسسة الاقتصادية، حيث أنها تشترك في نفس عناصر الإنتاج المتمثلة في العمل و رأس المال، و هذا لإنتاج خدمات مصرفية متنوعة.³

و بين كل من 1957 Farrell و 2005 Coelli et al أن الكفاءة التقنية و الكفاءة التخصصية جزء لا يتجزأ من الكفاءة الإنتاجية ، باعتبارهما يشكلان معيار هام لمدى قدرة المؤسسة على استخدام المزيد الأمثل من المدخلات.⁴

❖-تعريف الكفاءة التقنية:TechnicalEfficiency

هي قدرة المؤسسة المصرفية على إنتاج مستويعين من المخرجات أو المنتجات ، بأقل كمية من الموارد(المدخلات) مع افتراض ثبات العامل التكنولوجي.⁵

❖-تعريف الكفاءة التخصصية:AllocativeEfficiency

هي الطريقة التي يتم بها التوزيع الأمثل للموارد على مختلف الإستخدامات البديلة لها ' آخذين في الحسبان تكاليف استخدامها.¹

4- إبتسام ساعد، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد ،مذكرة ماجستير غير منشورة ،جامعة بسكرة، الجزائر، 2009، ص،10-

1- الحاج طارق و فليح حسن، الاقتصاد الإداري ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2009،ص،242

2- محمد الجموعي القرشي ، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسة المصرفية ، دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة(1994-2003) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص،05.

3- إبتسام ساعد، مرجع سبق ذكره ص،61.

4- Ogundari.K.OJO.S.O.,an examination of teshnicale conomic. Allocative efficiency of smallfarmsc in Osun state of Nigeria,journal central european agriculture ،Vol 07,2006,p,423.

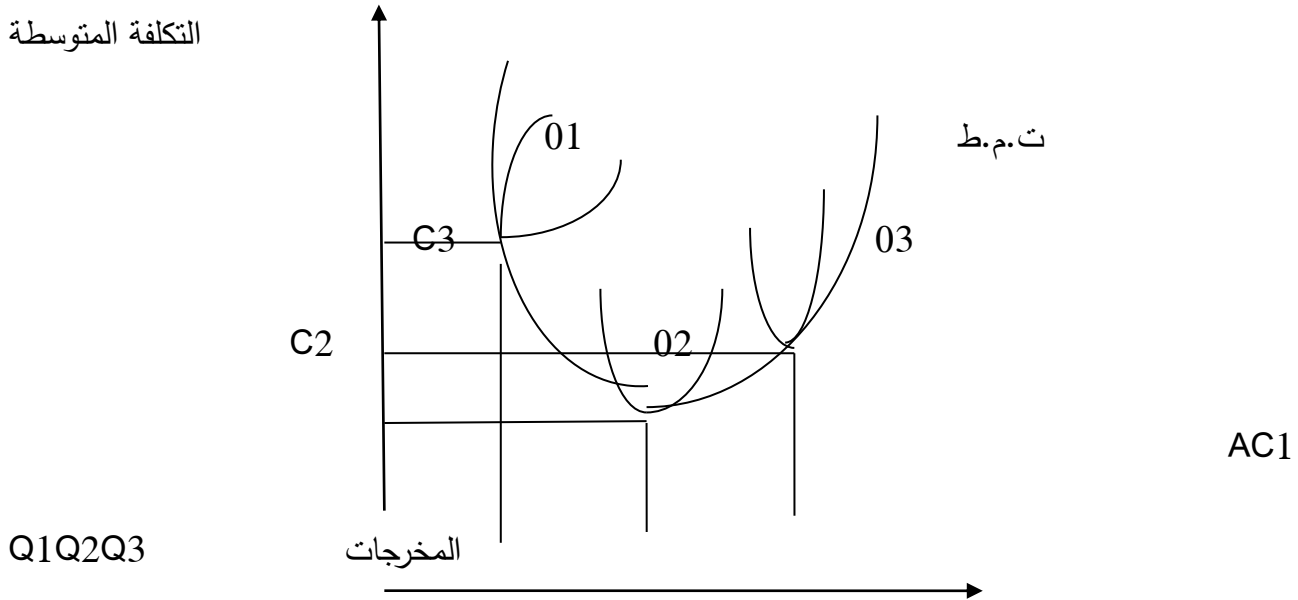
ب - وفورات الحجم :

و تعرف وفورات الحجم على أنها : " تلك الأرباح الناتجة عن انخفاض في تكاليف الإنتاج ،نتيجة الزيادة و التوسع في المشروع"².

تعتبر وفورات الحجم من أهم عوامل زيادة الأرباح في المؤسسة المصرفية، لأن التوسع في حجم المؤسسة و عملياتها يؤدي لخفض التكاليف ، وذلك بتوزيع التكاليف الثابتة على قاعدة أوسع ، بإمكان المؤسسة تغيير جميع عناصر الإنتاج التي تستعملها ، بمعنى أنها تستطيع زيادة طاقتها الإنتاجية وبذلك تتغير تكاليف الإنتاج في الأجل الطويل ، مما يؤدي إلى زيادة حجم المؤسسة بشكل أكبر من الزيادة في عناصر الإنتاج المستخدمة ، و هذا ما يسمى "مبدأ غلة الحجم أ ووفورات الحجم".

فهذه الزيادة تكون في استمرار إلى أن تبدأ في التناقص عند حد معين وهو الحد الذي تبلغ عنده المؤسسة الحجم الأمثل.

الشكل رقم 01: دراسة العلاقة بين التكاليف المتوسطة و مستوى الانتاج



المصدر: ابتسام ساعد، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري و وره في تمويل الاقتصاد، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009، ص 63.

5- CVES ،Richard.E.Barton،David.r ، **efficiency in U.S Manufacturing industries** MITpress ،1990،16.

1-Xiaoqing Fu &ShelaghHeffernan ، **Economies of Scale and Scope in china 's BankingSector**،Working,paperCass Business School،City University،London ،January 2006،p :04.

يمثل الشكل منحنيات التكلفة المتوسطة في الأجل القصير لثلاث أحجام مختلفة من نشاط البنك حيث يمثل:

- المنحنى (01): التكلفة المتوسطة للحجم الصغير للطاقة الإنتاجية للبنك .

- المنحنى (02): يمثل الحجم المتوسط .

- المنحنى (03): يمثل الحجم الكبير .

و هذه الأحجام المتتالية تشكل منحني التكلفة المتوسطة للبنك في المدى الطويل (ت.م.ط) ، و نلاحظ من خلال الجدول أن البنك يمر بثلاث مراحل و هي :

-المرحلة الأولى: بإمكان البنك زيادة حجم نشاطه بزيادة عناصر الإنتاج المستخدمة ، من هنا ينتقل البنك من الحجم (01) إلى الحجم (02) ، في البداية تزداد الغلة بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في عناصر الإنتاج ، نتيجة لزيادة التخصص و استعمال عناصر الإنتاج بشكل كبير ، فتتخفض التكاليف المتوسطة من C3 إلى C1 لأنه كلما توسع البنك كلما حقق مدخرات على مستوى التكاليف

بإمكان البنك الكبير تحسين ربحيته إما بتخفيض التكاليف الثابتة حيث تزداد التكاليف الثابتة بزيادة بعض التكاليف الإضافية، وهذا نتيجة زيادة حجم البنك، لكن زيادة التكاليف تكون بنسبة أقل من زيادة الحجم.

أو بتخفيض نسبة حقوق الملكية دون زيادة خطر العسر المالي : تتوفر لدى البنك كبير الحجم حافطة مالية متنوعة و التي تمثل أدنى نقطة في منحنى التكاليف A ، هذا ما يؤدي إلى خفض العسر المالي عند النقطة المتوسطة و الطويل المدى يصل لإنتاج حدها لأمتل ، في هذه الوضعية بإمكان البنك التوسع في إنتاج هو ذلك بانخفاض تكاليفه ، و لكن عند بلوغه الحجم الأمتل على البنك أن يوقف التوسع في الإنتاج ، تعبر هذه المرحلة عن زيادة غلة الحجم نقول أن البنك حق قوفورات حجم موجبة.¹

المرحلة الثانية: بسبب التوسع الذي يحققه البنك بدون توقف لاستمرار تزايد الغلة ، حيث أن الوفورات الناتجة من الزيادة في عناصر الإنتاج تنفذ عند وصول البنك إلى حجم معين، ولكن إذا استمر البنك في التوسع فإن نسبة الزيادة تكون متساوية بين العائد و عناصر الإنتاج ، وهو ما يعرف بثبات غلة الحجم ، و هنا تثبت التكلفة

1- مائير كوهين، النظم المالية والتمويلية، المبادئ والتطبيقات، ترجمة عبد الحكيم الخزامي، دارالفجر، مصر، 2007، ص، 227-228.

المتوسطة عند حدها الأدنى ، و يطلق على النقطة A التي لا يوج دبعدها أية مزايا ذات دلالة من وفورات الحجم " الكفاءة الأدنى لها الأدنى لزيادة الحجم."

المرحلة الثالثة: يبدأ البنك في التوسع أكثر فأكثر مما يؤدي إلى تجاوز الحد الأمثل للإنتاج - الانتقال من المنحنى (02) إلى المنحنى (03) - يبدأ التراجع في وفورات الحجم ، حيث ينتج عن هذا التوسع انخفاض في المكاسب و العائد على حقوق الملكية ، و هذا نتيجة لصعوبة إدارة المنظمات الكبيرة كما تفوق تكاليف الحجم و وفورات الحجم ، و ترفع التكلفة المتوسطة من C1 إلى C2 تعرف هذه المرحلة بتناقص غلة الحجم .

ج- وفورات النطاق:

و في رحلة بحث و محاولة البنوك و المؤسسات المالية خلق خدمات و منتجات جديدة و غير تقليدية ، و هذا بغرض جذب العملاء و الحصول على ودائعهم ، و نتيجة لهذا التنوع ظهر ما يسمى بوفورات النطاق ، أي الادخار في التكاليف من خلال استخدام نفس المدخلات لإنتاج عدة أنواع من المنتجات .

نتيجة لاندماج الأسواق المالية توجهت البنوك بالدخول لهذه الأسواق بهدف الاقتراض ، و في ظل اشتداد المنافسة بين البنوك و المؤسسات المالية لجذب ودائع العملاء ، توجهت أغلب البنوك إلى التوسع في منتجاتها بتتويج حافظتها المالية و تقديم خدمات جديدة غير تقليدية .

و بفضل هذا التنوع استطاعت تحقيق ما يسمى : بوفورات النطاق" أي الادخار في التكاليف من خلال استخدام نفس المدخلات لإنتاج عدة أنماط من المنتجات" ، فيمكن أن يستفيد البنك من التوسع في القيام بنشاطات جديدة ترتبط بأنشطته الحالية ، و بما أنه يملك عمليا كل الأدوات و الخبرات اللازمة و التي تمثل مدخلات محورية في خط دائرة العمل الجديدة ، و بكلفة أقل من أن يبدأ نشاطه الجديد من الصفر، ينتج من مثل هذا التشعب في دائرة العمل الكثير من الابتكار و يمكن أن يكون مصدرا مهما للربح ، فمثلا البنك المتخصص في منح قروض تجارية و صناعية ، يجد أنه من الممكن استخدام التكنولوجيا و المهارات الإدارية المتوفرة لديه لتسيي قروض استهلاكية أيضا ، و هنا يمكن للبنك أن ينتج نوعين أو ثلاثة من القروض بتكلفة أقل من التكلفة الإجمالية لبنكين أو ثلاثة تخصص في إنتاج قرض واحد .

فقد وجد كل من برجر **Berger** و همفري **Humphrey** سنة 1991 ، برونستين **Pulley Braunstein** سنة 1992 أن البنوك متعددة الإنتاج - و التي تعرف بإنتاج مخرجات متنوعة - تملك أفضلية تخفيض تكاليفها

بنسبة تتراوح بين 10% و 40% من البنوك المنتجة لمنتج واحد ، بإمكان البنك التوسع في مجال أعماله المصرفية ، و عليه خفض تكاليفه المتوسطة بتحويله إلى بنك كبير يرفع حجمه ، و هذا من دون فتح فروع أو تركيب أجهزة صراف آلي ، و إنما بتوسيع النطاق في منطقتة الجغرافية .¹

رابعاً - المقاربات الصناعية للإنتاج المصرفي:

يعتبر البنك في النحاليل الأكاديمية الأنجلوسكسونية كشركة توفر خدمة وساطة مبنية على تسيير الأصول و الخصوم ، مع ملاحظة أن الأصول قدمت ففي بعض الأحيان كمستقلة عن الخصوم .²

و قد حاول العديد من الاقتصاديين نمذجة سلوك إنتاج البنوك دون أي تحديد مؤشر (دليل) للإنتاج يلقي اجماعاً حقيقياً .

و قد أدت أغلب المساهمات Humprey³, Mestera⁴ 1987 Berger ,Hanwect, Humprey 1987

إلى وجود نوعين من المقاربات لقياس المنتج البنكي و لدورة الإنتاج في البنك .

المقاربة الأولى تعرف " بالمقاربة بالإنتاج " أو بالحجم لأنها تحاول أن تدرك الإنتاج المصرفي من خلال المؤشرات (الدلائل) المادية .

أما المقاربة الثانية فتسمى المقاربة " بالوساطة " أو بالقيمة ، و هي تفضل الوساطة التي تعتبر بمثابة الوظيفة المركزي في سيرورة الإنتاج المصرفي .

حسب المقاربة الأولى التي كان من روادها Benston 1965 و Bell⁵ and Muerphy 1968 فإن البنك بوصفه شركة خدمات تقدم ثلاثة أنماط من الخدمات المختلفة .

1- ابتسام ساعد، مرجع سبق ذكره ، ص 69.

2- Klein M.1971, « " A Theory of the Baking from journal of money" , credit , and Banking , mai; ppp .205-218.

3 -Hamphry D.B.1987."Cost dispersion and the measurement of Economies in Banking". Economic Review mai-juin.

4 -Mester L.1987" a Multiproduct Cost Studies of Saving and Loans" . Journal of Finance. N°2.Juin.pp-423-445.

5 -Bell F. wet Murphy N.B.(1968)."Economics of scale and division of labour in commercial Banking," sothen Economic Journal .35. pp.131-139.

الفصل الأول: الأداء والكفاءة المصرفية

الأولى تتضمن (تولد) موارد (ودائع تحت الطلب ، وداائع لأجل ...) ، و الثانية تشمل استخدامات (قروض ، قيم منقولة) ، أما الثالثة فتعتبر كخدمات ملحقة أو مكملة للنمطين الأولين من الخدمات (تأجير الصناديق الحديدية ، التأمين مثلا).

كما أن المدافعين عن المقاربة بالانتاج يختارون بالاضافة إلى ذلك مقياسا ماديا للمخرج البنكي، فمثلا يستخدم عدد الحسابات كمؤشر (أو دليل) يسمح بقياس أهمية حجم إنتاج المؤسسات المالية .

و من وجهة نظرا لإنتاج المصرفي بالحجم فإن الشركة المصرفية يفترض فيها أن تنتج حجما من القروض و /أو الودائع ، و هذا الانتاج يتطلب استخدام المدخلين الأساسيين المتوفرين و هما رأس المال و العمل .

عدد حسابات الودائع و عمليات القرض يكون هو أفضل مقياس للمخرج البنكي ، و بالتالي فإن هذه المقاربة تحمل مظهر الوساطة للانتاج المصرفي و لا تأخذ بالحسبان سوى الحجم الحقيقي و تهتم بالكفاءة الانتاجية .

الانتاج المصرفي يقاس فقط بالمجاميع المادية و كل الخدمات تعتبر مخرجات .

و عند تبني هذه النظرة ، فإن زيادة عدد العمليات و المنتوجات يؤدي إلى زيادة تكلفة انتاج البنك بغض النظر عن المبالغ المعنية لكل عملية (المتضمنة لكل عملية) أو حسب كل منتج .

و بالتالي فإننا نصل إلى المفارقة التالية :

يكون من الأفضل بالنسبة للبنك فتح حسابات عدة لشخص فقير بدل فتح حساب واحد لشخص غني ، و يمكن توضيح هذه المفارقة بالمثال التالي : لدينا زبونان A و B لدى نفس البنك ، الزبون A يفتح ثلاث حسابات :

-حساب جاري يدفع فيه 2000 دج

-حساب طويل الأجل يدع فيه 5000 دج

-حساب إيداع سكن يدفع فيه 10000 دج

و الزبون B يفتح لدى نفس البنك حساب جاري يدفع فيه 1000 000 دج.

و بالتالي فإنه من وجهة النظر الصناعية فإن الزبون A يسحث من انتاجية البنك أكثر من الزبون B .

أما من وجهة النظر المالية ، و يأخذ الحيز المالي لكلا الزبونين فإن الزبون B هو أكثر مردودية للبنك من الزبون A ، كما أنه يكلف البنك أقل مما يكلفه الزبون A ، لأنه كلما زاد عدد العمليات المالية كلما ارتفعت التكاليف التشغيلية للبنوك .

و بالتالي فإن المؤشرات المالية تبدو غير كافية لأنها لا تدرك الانتاج المصرفي إلا بصفحة جزئية بينما لا تستطيع النظرة الشاملة أن توضح ظاهرة الوساطة .

و حسب مقارنة الوساطة التي طورها كل من lindley(1977) et Sealey فإن إنتاج الخدمات المصرفية و المالية لا تنحصر في الكميات المادية . كما أكد كتاب آخرون مثل (1983) cohite et Murray :
" أن أحسن مقياس المخرج الإقتصادي هو القيمة النقدية للأصول التشغيلية " .

هذه المقاربة تأخذ بالحسبان البعد المالي للعمليات المصرفية و الانتاج المصرفي يقاس فيها بالمجاميع الاقتصادية المعبر عنها نقدا.

و حسب هذه النظرة فإن الودائع و العمل و رأس المال تعتبر كمدخلات .

حسب المقاربة بالوساطة فإن المنتوجات المصرفية هي مبالغ معبر عنها نقدا ، ودائع ، قروض و أصول مالية أخرى .

في المقاربة بحساب الاستغلال حاولت بعض المساهمات¹ Greenbaum 1967 مثلا أن تعرف القيمة الاجتماعية للخدمات المصرفية بأنها تقابل " قيمتها الحقيقية " ، و قد اعترف Greenbaum أن هذه القيمة تقابل الدخل الصافي للبنك و هي تابع لشروط الثروة و بالتالي فإن المخرج المصرفي (البنكي) شبيه المنتج البنكي الصافي.

و يمكن تفسير الاهتمام بمثل هذه المقاربة في كونها تمثل اعترافا ضمريا بالطبيعة المتعددة المنتوجات للانتاج البنكي .

¹ - Greebaunms . I (1967) " a study of Bank Costs " National Banking Review. 4 Juin.pp.415-434.

الفصل الأول: الأداء والكفاءة المصرفية

إن هاتين المقاربتين للانتاج المصرفي لاتزال تستخدمان في الأدبيات المصرفية الحديثة لكن بدرجات متفاوتة .
و بالفعل فإن المقاربة بالانتاج أو الحجم تبدو أقل استخداما من المقاربة بالوساطة أو بالقيمة كما يدل عليه
الجدول التالي :

الجدول رقم (02) : تحديد المخرجات في مختلف المقاربات¹

المدخلات المقابلة	المخرجات	الكتاب و مختلف انماط المقاربات
العمل ، رأس المال الأموال المقترضة	القروض التجارية ، الصناعية و للاستهلاك ، و الودائع تحت الطلب ،لأجل و الودائع الادخارية	Raganetal (1988) المقاربة بالوساطة
العمل ، رأس المال ، الأموال المقترضة	القروض التجارية، الصناعية ، العقارية ، للاستهلاك و القروض الأخرى ، و الودائع تحت الطلب	Alyetal (1990) مقاربة بالوساطة
العمل ، رأس المال ، الودائع تحت الطلب ، لأجل و الودائع الإذخارية	القروض التجارية و الصناعية ، و العقارية و قروض أخرى و استثمارات	Mehdian وElysiani 1990 مقاربة بالوساطة
العدد الاجمالي للمشغلين تكلفة البنية التقنية (الايجار ،التوريدات و العقار)	عدد حسابات الودائع و تحت الطلب ، الودائع لأجل ، عدد القروض العقارية و الصناعية	Perrie 1990 وLovell مقاربة بالانتاج
فوائد دائنة ، تكاليف تشغيلية و ودائع.	فوائد مدينة و عمولات و قروض إجمالية	Yue(1992) مقاربة بالوساطة
العمل ، رأس المال و الأموال المقترضة	قروض تجارية ، صناعية ، عقارية و ل الاستهلاك ، أوراق مالية و ودائع تحت الطلب	Grabo wskietal (1994) مقاربة بالوساطة
التكاليف الحقيقية (غير الفوائد) و نفقات المستخدمين	القروض ، أصول منتجة أخرى (الاستثمارات) و الودائع تحت الطلب ، لأجل ، الادخارية بين البنوك و أخرى	Pastoretali (1995) مقاربة بالوساطة

المصدر: ملخص انطلاقا من الأدبيات السابقة.

¹– Berger A.N.G.A Han weeket D.D Hampshire 1987."comptitive vaiability in Banking ; scale, scope and product mix Economics",Journal of Monetary Economics.Vol.20.

إن مسألة تعريف المخرج البنكي لا تزال تسيل الكثير من الحبر لأنه من وجهة نظر العديد من الكتاب فإن التعاريف المقترحة تبقى تسيطر عليها وجهة نظر صناعية ، و هي لا تعتمد حقيقة على نظرية للانتاج المصرفي ، حتى ان العديد من الكتاب قد اختاروا القرض كمخرج و الودائع كمدخلات . لماذا هذا الاختيار ؟

و لماذا لا تعتبر بعض الودائع كمخرجات كذلك ؟

يمكن ايجاد عناصر إجابة عن هذه الاسئلة فيما قدمه Hancock (1991) ، هذا الكاتب اقترح نموذجا نظريا للانتاج المصرفي و كذلك تطبيقا يعتمد على المنتوجات البنكية الداخلية (endogenes) معرفا بالنسبة لتكاليف استعمال عناصر الأصول و/ أو الخصوم المصرفية ، و قد اقترح بالفعل طريقة تسمح بتحديد كيف يمكن اعتبار بعض عناصر الأصول و الخصوم كمدخلات أو كمخرجات .

و هكذا فإنه في جانب الخصوم تزداد التكلفة الاستعمالية الحقيقية مع ازدياد الفوائد الدائنة ، و مع علاوات التأمين على الودائع و نسبة الاحتياطيات الألزامية .

و قد استخلص Hancock¹ مما سبق قاعدة فحواها أنه إذا كانت التكلفة الاستعمالية مرجعية فإن الأصل أو الخصم يقابل مدخلا يقابل مدخلا، أما إذا كانت التكلفة الاستعمالية سالبة فإن الأمر يتعلق بمخرج و هكذا فإن الودائع تحت الطلب مثلا تكون مخرجات إذا كانت لهل تكلفة استعمالية سلبية ، أما الودائع لأجل فعلى العكس ستكون مخرجات إذا كانت تكلفة استعمالها موجبة .

1- ماهو تعريف الانتاج البنكي الممكن اقتراحه:

النشاط البنكي هو نشاط متعدد الأشكال و يمكن تصور ثلاث مجموعات من هذا النشاط:

❖ النشاط الطبيعي للبنك :

و يتعلق الأمر بنشاط غير محدث من طرف البنك بطريقة مباشرة مثلما هو الحال بالنسبة للودائع تحت الطلب فالبنك لا يستطيع فعلا التحكم في عدد الشيكات المصدرة ، أو أن يتوقع التدفقات الحقيقية للودائع المقبوضة .

¹ -Hancock D.1991. A Theory of production of financial firm ,klaver academic publishers.

❖ النشاط المستحدث:

و يتعلق الأمر بالخدمات المصاحبة لنشاط الوساطة ، أي النشاط الرئيسي للبنك المولد للعمليات ، و يمكن أن تصنف فيها خدمات عديدة مثل خدمات الخزائن الحديدية ، الصكوك ، بطاقات الائتمان و تقديم الخبرة ،...إلخ.

و بالتالي ما هو الذي يفرق بين المدخل و المخرج البنكي ؟ للإجابة عن هذا السؤال يمكن أن الاعتماد على قاعدة (1991) Hancock إذا كانت تكلفة إستعمال عناصر الأصول (التي تشكل القروض أغلبها) أو الخصوم (التي تتكون في أغلبها من الودائع) موجبة فإن الأمر يتعلق بمدخلات .

و في حالة المخالفة فإن الأمر يتعلق بمخرجات ، فمثلا وديعة تحت الطلب لديها مبدئيا تكلفة استعمالية أو تكلفة انتاج سالبة ، فإن الأمر يتعلق بمخرج لأنه يجب أن يقدم للبنك أكثر مما يكلف أما القرض مثلا فإنه له تكلفة استعمالية سالبة لأنه يجني فوائد مدنية للبنك أعلى من تكلفة صنعها أو انتاجها .و هو ما يسمح بتبرير الوساطة ، لذلك فإن الأمر يتعلق بمخرج ، لكن الوديعة الادخارية أو الأجل لها تكلفة استعمالية موجبة لأن البنك يدفع للزبائن أسعار فائدة دائنة لذلك فإن الأمر يتعلق بمدخل .

و يقدم الجدول (03) طريقة لتصنيف الانشطة البنكية إلى مدخلات أو مخرجات تعتمد على مفهوم التكلفة الاستعمالية الذي قدمه (1991) Hancock .

الجدول رقم (03): تقسيم النشاطات المصرفية إلى مدخلات و مخرجات

النشاط الطبيعي	النشاط المستحدث	النشاط المستحدث	النشاط الطبيعي
التكلفة الاستعمالية	سالبة / موجبة	سالبة / موجبة	سالبة
الطبيعية	مخرج / مدخل	مخرج / مدخل	مخرج
مثال	الودائع تحت الطلب	القروض / الودائع لأجل	خدمات تقديم الخبرة/الثابتات

المصدر: مستخلص من التحليل السابق

الغموض الذي يكتنف الإنتاج المصرفي يمكن تحديده عند مستوى النشاط المستحدث و النشاط المستحث .
و منه فإن نشاط الودائع لأجل و الودائع الادخارية و كذلك المستخدمين و الثاببات تشكل شكلا من النشاط الذي يكلف أكثر للبنك ، عند وقت محدد مما يجني ، و بهذا المغزى فإنه يمكن اعتبار كمدخل .
غير أن النقد الذي قدمه (Tripleh 1994) يظهر أن اعتبار الودائع لأجل كمخرجات ناتج عن كون إهمال نفقات ضمنية في صورة خدمات مختلفة.

2- مشكلة تقييم الإنتاج المصرفي في المحاسبة الوطنية:

تشكل البنوك و شركات التأمين و غيرها من المؤسسات المالية جزءا من الهيكل الإقتصادي للبلد ، و هي تقوم بدور الوساطة المالية بين الأعوان الاقتصادية ذات الفائض (المدخرات) و بين الأعوان الاقتصادية ذات الحاجة إلى التمويل و بذلك فهي تقدم خدماتها لكلا المجموعتين بشكل يجعل من الصعب في أحيان كثيرة ، تحديد المستفيد منها بصورة واضحة .

و السبب في ذلك يرجع إلى أن هذه البنوك لا تتقاضى في أغلب الأحيان مكافآت مباشرة على الخدمات التي تقدمها للمودعين ، بل أنها تحتفظ لنفسها ببعض أو كل الفوائد التي تحصل عليها من القروض التي تقدمها.

و الحقيقة ان ملكية هذه الفوائد تعود في الأصل إلى المودعين الذين أودعوا اموالهم لدى هذه البنوك ، و مما يزيد الأمر تعقيدا هو ان طبيعة العمليات المالية التي تؤديها هذه المؤسسات يجعل من الصعب معرفة علاقة الإنتاج و الدخل الناتجة عنها و الدخل الناتجة في القطاعات الأخرى ، إضافة إلى صعوبة قياس آثارها على إجمالي الناتج الوطني أو الدخل الوطني .

و تظهر مشكلة التقييم هذه بكل و ضوح في حالة البنوك و شركات التأمين على الحياة .

2-1- البنوك:

إن مشكلة تقييم إنتاج المؤسسات المالية تظهر بشكل جلي في حالة البنوك ، و خاصة التجارية منها لتشعب نشاطاتها في الاقتصاد الوطني ، بحيث يمكن القول أن كل النقود المتداولة في الاقتصاد تأتي من خلال النشاط المصرفي بشكل أو بآخر ، كما أن كل الأعوان الاقتصادية (شركات ، عائلات ، حكومة) تستفيد من خدمات البنوك و ذلك عن طريق إيداع الأعوان لديها ثم استخدامها كوكيل لتوزيعها على الغير و الاقتراض منها .

و تتقاضى البنوك عادة مكافآت معينة مقابل الخدمات التي تقدمها للزبائن و تحصل على تكلفة الجزء الآخر من خدماتها تضاف إليه الأرباح من الفوائد على القروض (إقراض أموال المودعين للغير) ، إضافة إلى دخول استثماراتها (التي تمولها من الأموال المودعة لديها) .

و يمكن تقسيم الفوائد على القروض التي تقدمها إلى عنصرين :

أ-الفوائد بمعناها الحقيقي .

ب-تكلفة تسيير أو إدارة البنوك .

غير أنه يصعب معرفة مقدار كل عنصر على حدة ، انطلاقا من المحاسبة المصرفية ، و هو ما يجعل من الصعب و ربما من المستحيل تحديد قيمة الخدمات المقدمة إلى جماعة المودعين و جماعة المقترضين ، إضافة إلى صعوبة تحديد قيمة الخدمات المجانية التي تقدمها البنوك لعملاءها .

كل هذه التعقيدات تجعل من الصعب جدا تحديد قيمة الانتاج المتولد في القطاع المصرفي تحديدا عمليا ينسجم مع مفهوم الدخل (الناتج الوطني) .

و بما أن الفوائد التي تحصل عليها البنوك هي دخول عناصر انتاج متولدة في فروع أخرى غير النظام المصرفي ، و هي عادة ما تكلف أكبر من دخول عناصر الإنتاج الناجمة في القطاع المصرفي (الرواتب و الأجور ، الفوائد المدفوعة للمودعين ، الأرباح) فإن صافي دخول الانتاج الناجمة في القطاع المصرفي (أي الفرق بين الإثنتين) حسب حسابات البنوك سيكون سالبا .

و بعبارة أخرى لو اعتمدنا على محاسبة البنوك لمعرفة القيمة المضافة للقطاع المصرفي فإننا سنحصل على قيمة مضافة سالبة مما يعني أن البنوك هي عالية على الدخل الوطني بدل أن تكون مساهمة في إنتاجه .

و قد حاولت عدة دول تفادي هذه المشكلة بطرق شتى ، فألمانيا مثلا عملت على تجنبها عند تقدير الدخل الوطني لفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية ، بحيث أنها احتسبته بطريقة توزيع الدخل أي دون توزيع الناتج على مختلف الفروع¹ .

¹ -جواد فتحي عبد الحليم ، الحسابات الاقتصادية القومية ، منشور جامعة دمشق ، 1995، ص 64-71.

أما بريطانيا فقد حسبتة (مساهمة قطاع البنوك في الدخل الوطني) اعتمادا على تسجيلات البنوك و المؤسسات المالية ، أي أن الرقم المعطى كان كمية سالبة .

أما استراليا فقد حذفت القطاع المصرفي من حساب دخلها الوطني للفترة ما بين (1901-1937-1938) .

كل هذه الأمثلة تدل على تهرب من المشكلة و ليس ايجاد حلول لها¹ ، و كان لابد من ايجاد طريقة صحيحة لحساب مساهمة القطاع المصرفي في الدخل الوطني و هو ما حدى بمنظمة الأمم المتحدة إلى وضع طريقة سنة 1947 تمكن النشاط المتشعب لهذه البنوك و المؤسسات المالية في آليات اقتصادية دون أن يكون هناك إزدواج في القيود و هي تتلخص فيما يلي :

• إعادة ترتيب حسابات البنوك بشكل يجعل من البنوك كإنها تدفع إلى المودعين كل الفوائد التي تحصل عليها من اقراض اموالهم للغير . من جهة و من جهة أخرى إعادة ترتيبها بشكل يجعلها تتقاضى من المودعين.

2-2-2- الإنتاج المحمل للخدمات المصرفية :

انتاج خدمات البنوك يضم من جهة انتاج الخدمات المتنوعة المقدمة للزبائن (تأجير الخزائن ،خدمات بطاقات الشراء ،.... إلخ) و من جهة أخرى الانتاج المحمل للخدمات المصرفية و الذي يتطلب معاملته بعض التوظيفات² .

و الانتاج المحمل للخدمات المصرفية هو الانتاج المقدم من طرف مؤسسات القرض ضمن نشاطها كوسطاء ماليين ، و هو يقاس عادة بواسطة فائض دخول ملكية مؤسسات القرض على مبلغ الفوائد التي تدفها لدائنيها. قيمة أي إنتاج المحمل للخدمات المصرفية ، فإنه من الناحية العملية من المستحيل تحديد حاليا معايير توزيع استخدام هذه الخدمات بين مختلف الوحدات أو زبائن مؤسسات الاعتماد.

و من الناحية العملية فإن من المستحيل تحديد معايير توزيع استخدامات هذه الخدمات بين مختلف فروع الاقتصاد أي زبائن البنوك و بالتالي فإن الانتاج المحمل للخدمات المصرفية يعتبر كأنه موجه بصفة عامة إلى

¹-د. قادة أقاسم . المحاسبة الوطنية . نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (ن.ح.إ.ح) مدعم بعدد من الأمثلة و التمارين المحمولة ، دوان المطبوعات الجامعية ، 1994.

²-د. قادة أقاسم . المحاسبة الوطنية . نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (ن.ح.إ.ح) مدعم بعدد من الأمثلة و التمارين المحمولة ، ديوان المطبوعات الجامعية . 1994 .

الفصل الأول: الأداء والكفاءة المصرفية

الاستهلاك الوسيط لفرع وهمي قيمته المضافة تساوي الاستهلاك الوسيط لكن بإشارة سالبة و إنتاج يساوي الصفر لأنه فرع وهمي .

و بالتالي فإنه :

$$\text{إنتاج الفرع الوهمي} = 0$$

$$= \text{القيمة المضافة للفرع الوهمي}$$

$$+ \text{الاستهلاك الوسيط للفرع الوهمي}$$

$$\text{إذن القيمة المضافة للفرع الوهمي} = (-) \text{الاستهلاك الوسيط للفرع الوهمي}$$

هذا من وجهة النظر الإنتاجية لحساب القيمة المضافة ، أما وجهة النظر التوزيعية (حساب الإستغلال) فإن هذا الفرع الوهمي بأنه وهمي فغنه لا يحصل على إعانات الإستغلال و لا يقدم مكافآت إجراء (أجور) و لا يدفع ضرائب مرتبطة بالانتاج و بالتالي حساب استغلال يكون كالتالي :

$$\text{القيمة المضافة للفرع الوهمي} + \text{إعانات الاستغلال} = \text{مكافآت الأجراء} + \text{الضرائب المرتبطة بالإنتاج} + \text{الفائض الخام للاستغلال} .$$

$$\text{إذا القيمة المضافة للفرع الوهمي} + (0) = 0 + 0 + \text{الفائض الخام للاستغلال} \text{ و بالتالي فإن القيمة المضافة للفرع الوهمي} = \text{الفائض الخام للاستغلال}^1 .$$

و بما أن نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية **SCEA** لا يعتبر الخدمات المصرفية خدمات منتجة فإن محاسبة **SCEA** يعدون جميعا آخر يسمح لهم بالانتقال من **SCEA** إلى نظام محاسبة الأمم المتحدة **SCEA** يسمى الناتج الداخلي الخام .

و للانتقال من مفهوم الانتاج الداخلي الخام في **SCEA**

LA PIB إلى **Le PIB** في **SCEA** يكون كالتالي :

¹ -جواد قحي عبد الرحيم ، الحسابات الاقتصادية القومية ، منشورات جامعة دمشق 1995. ص 64-71.

$$LE\ PIB\ (SCN) = LA\ PIB\ (SEA)$$

+ القيمة المضافة الخام لفروع الشؤون العقارية

+ القيمة المضافة الخام للإدارات العمومية

+ القيمة المضافة الخام للمؤسسات المالية

(-) مشتريات الخدمات السلعية غير المنتجة من طرف فروع الانتاج في **SCEA** (أي الايجارات و الخدمات تأمينات نفقات مالية).

(-) تعديل للخدمات المصرفية المحملة .

إذا في المحاسبة الوطنية هناك صنفان من أصناف الخدمات السلعية الذي يتمثل في إنتاج الخدمات المختلفة و الذي يضم الخدمات المقدمة للزبائن مثل عمليات الصندوق و المعاملات المتعلقة بالأوراق المالية و عمليات الصرف و تأجير الخزائن و عمليات تقديم الخبرة و عمليات الهندسة المالية،... إلخ .

أما الصنف الثاني فهو يخص الخدمات المصرفية المحملة و التي تقاس بفائض الفوائد و التوزيعات المقبوضة على الفوائد المدفوعة لمقدمي الأموال .

و مبدئياً فإن البنوك تستخدم مفهوم رقم الأعمال لكن هذا المقياس لا يتطابق في المؤسسات المالية مفهوم رقم الأعمال في المؤسسة الصناعية ، حيث أن رقم الأعمال في المؤسسة المالية يقابل مجموع العمولات و الفوائد الإجمالية المقبوضة .

و بما أن الأمر يتعلق بقطاع يلعب دور الوساطة المالية فإن المحاسبة الوطنية يفكرون بدلالة العمولات و الفوائد الصافية المدفوعة و بالتالي فإنهم يعتمدون على مفهوم المنتج البنكي الصافي **PNB** .

هذا المفهوم هو مفهوم من مفاهيم النشاط الاقتصادي للبنوك المنتج (أو الناتج) البنكي الصافي **PNB** يقابل الفرق بين المنتوجات و النفقات البنكية .

المبحث الثاني: أهمية تقييم الأداء وأهداف قياس الكفاءة المصرفية

تمهيد:

إن الأهمية البالغة التي يحض بها كل من مفهوم الأداء و كذا الكفاءة على مستوى الاقتصاد بصفة عامة و على مستوى القطاع المصرفي بصفة خاصة تخلق دوافع و أسباب لتقييم هذا الأداء و قياس الكفاءة مما يترتب عليه نتائج من شأنها أن تساعد على زيادة الفعالية و التقليل من نسب الخسارة و التقليل من احتمال التعرض للمخاطر.

أولا - أهمية تقييم الأداء:

- يمثل تقييم الأداء الوجه الآخر لعملية الرقابة اللازمة لمتابعة و تطوير النشاط .
- يؤمن تقييم الأداء سبل الوقاية من المخاطر المحتملة من خلال معرفة مواطن الضعف و العمل على تطويرها .
- زيادة فاعلية المنشآت و المؤسسات الحيوية في المجتمع .
- اختبار مدى تحقيق الأهداف المسطرة باستخدام البرامج الإحصائية و التقارير المالية .
- معرفة مدى سلامة السياسات و الاستراتيجيات خلال السنة الماضية.¹

ثانيا - أهداف تقييم الأداء:

- المساعدة في تحسين مستوى الأداء الحالي للبنك.
- تحديد الاحتياجات اللازمة ، و التي تزيد من مستوى الأداء الفعال للمؤسسة المصرفية في المستقبل.
- المساعدة في تطوير الإستراتيجية المستقبلية للأداء.

1- زينة قمرى، واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة -مداخلة في ملتقى- جامعة، سكيكدة،الجزائر، سنة النشر مجهولة، موقع و تاريخ التحميل:20: 00 04/03/2017 a http :www.kanatakji.com/media/2056/F264/.doc consulté le

• يسهم في الكشف عن القصور في الأداء ، و يسمح بإدراكه عن طريق تبني برامج تقييمية و تصحيحية فعالة.

• يكفل الرقابة الدائمة و الإشراف المستمر .

ثالثاً- أهمية قياس الكفاءة المصرفية :

للکفاءة المصرفية أهمية بالغة في تطوير الجهاز المصرفي و إحلال ركائز الفعالية في إدارة المصارف ، و تتمثل هذه الأهمية :

- ✓ يمكن الالتزام بمعدل مناسب من رأس المال يقلل من المخاطر المتعلقة بالاستثمارات الأكثر ربحية
- ✓ إن الالتزام بمعايير الإقراض التي وضعت من قبل السلطات النقدية ، يؤدي إلى التخلص من القروض المتعثرة التي تؤثر على جودة الأصول ، و منه على الربحية.
- ✓ يؤدي ارتفاع معدلات الكفاءة إلى وجود إدارة كفوة ، يؤدي إلى الناتج الأساسي للكفاءة و هو تحقيق معدلات عالية من العائد ، و جوهر هذا الأمر هو توجيه مصادر الأموال إلى استخداماتها المثلى ، مما يؤدي إلى رفع معدلات الربحية و الإبقاء على معدلات كافية من السيولة ، و هذا ما يجعل البنك أكثر كفاءة .
- ✓ البحث عن فرص استثمار جديدة لاستخدام الأموال المتاحة لدى البنك ، يحقق له أرباح أكبر بتكلفة أقل بإتباع إستراتيجية التنويع في الاستثمار ، و ذلك لتوزيع مخاطر الاستثمار و التقليل من حدتها و تأثيرها على البنك .

✓ السعي نحو تخفيض تكلفة الخدمات المقدمة مع الاحتفاظ بجودة مرتفعة ، مما يؤدي إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في حجم الودائع ، و الذي بدوره يوفر مصادر جديدة للأموال ، تساعد على تمويل استثمارات أخرى تولد أرباح إضافية و تعزز المركز المالي للبنك .¹

1- طارق عبد الله المحيسن، أثر الكفاءة على تنافسية الجهاز المصرفي الأردني، دراسة قياسية (1979-2004)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن، 2006، ص، 10-11.

رابعاً- أهداف قياس الكفاءة المصرفية:

و هناك ثلاث أهداف رئيسية تكمن في قياس الكفاءة المصرفية و هي :

- هدف إعلامي:

و يضمن قياس الكفاءة معلومات للمسيرين و المسؤولين تساعدهم في اتخاذ القرارات المصيرية و اختيار الاستراتيجيات العملية ، و على تحديد الأولويات على المستوى العام للمصرف و ذلك من خلال معايير الكفاءة المصرفية.

كما يؤدي قياس الكفاءة إلى إعلام كافة الجهات في البنك بالنتائج المحققة ، و يخلق نوع من الاتصال بين الموظفين و مسيرين في البنك.¹

- هدف تحفيزي :

إن قياس الكفاءة المصرفية تعمل على خلق نظام التحفيز والعقوبات لدى المسيرين و هذا لتحفيزهم و تشجيعهم على تحقيق و إرساء قواعد الكفاءة داخل البنك.²

- هدف توجيهي :

بفضل قياس الكفاءة يستطيع المسيرين توجيه العمل المصرفي من خلال تحديد مستوى الانحرافات و العمل على تصحيحها و كذا متابعة القرارات الإستراتيجية ، و جمع المعلومات اللازمة و التي من شأنها أن تساعده على تدعيم القرارات السليمة.

خامساً- الخصائص المراعاة في تحسين الكفاءة تحسين الكفاءة : هناك جملة من الخصائص لا بد من مراعاتها عند تحسين الكفاءة :

1- إن عملية تحسين الكفاءة يجب أن لا تكون مجرد طموحات أو نوايا بل يجب أن تكون في شكل برامج محددة لها أهدافها و عناصرها الزمنية و المالية و البشرية .

1-Richard O &ZerbeJr.,Economic efficiency in Law and economics,Edward Elgar Publishing,U.S.A,2001,p:34

2-Richard O &ZerbeJr.op.cit,p :34.

2- عملية تحسين الكفاءة عملية دائمة و هذا لا يعني ثبات الكفاءة أو تحقيق الأهداف الموضوعية للكفاءة التوقف عن تحسين و التطوير ، فلم يعد كافيا أن تحقق المنشآت المعدلات المرغوبة حيث أن هناك شركات أخرى تعمل بشكل دائم على تخطي هذه المعدلات ، فلا يجب بأي حال من الأحوال أن يكون في شكل عمل يتم القيام به مرة .

3- من المفضل أن يكون برنامج تحسين الكفاءة شاملا لكافة الأقسام و الوحدات داخل المنشأة بل يجب إشراك الأطراف الخارجية ، من عملاء و موردين و جهات حكومية في البرنامج .

4- إن وسائل و أساليب تحسين الكفاءة لا نهاية لها ، فظاهرة التغيير في الكفاءة ظاهرة بالغة التعقيد و ترجع إلى العديد من العوامل الفنية و البشرية التي يصعب حصرها ، فمساهمة مركز البحوث و قوانين الحكومة و أساليب الإدارة ، كل ذلك يعمل بشكل مباشرة أو غير مباشر على تحسين الكفاءة¹.

سادسا-توجهات تحسين الكفاءة :

هناك عدة توجهات يمكن اعتبارها كاستراتيجيات يمكن اختبار بعضها في تحسين الكفاءة سواء على مستوى المنظمة أو على مستوى النشاط ، و اختيار أي منها يتوقف على نتيجة التشخيص للعناصر المسؤولة عن الخلل ، بالإضافة إلى القيود البيئية الخارجية التي تخضع لها المنشأة و يصعب عليها تغييرها في بعض الأحيان ، فقد تمنع هذه القيود من إمكانية الاعتماد على بعض تلك المداخل ، و تتمثل تلك التوجهات في مايلي:

1-ثبات المخرجات مع تقليل المدخلات :

و يعني هذا التخلص من عناصر المدخلات الزائدة وغير المستغلة و التي سوف يترتب على التخلي منها التأثير في كم المخرجات المحققة ، و مثال ذلك أن تكتشف بعض المنشآت أن لديها قطاعا من الأراضي غير مستغلة و ذات قيمة متميزة فتتخلص منها بالبيع مما ينتج لها موارد مالية دون التأثير على كم المخرجات و كذلك الأمر بالنسبة للعملة الزائدة إذا كان ذلك ممكنا اجتماعيا و سياسيا و قانونيا .

1- محمد توفيق ماضي ، إدارة الإنتاج و العمليات ، الدار الجامعية ، مصر ، 1999 ، ص 52 .

2-زيادة المخرجات مع ثبات المدخلات :

و يعني ذلك استخدام كافة الأساليب الإدارية و الإشرافية و الرقابية التي تعمل على تحريك الأفضل للموارد و منع حدوث الفاقد أو العمل على تقليله إلى أقل حد ممكن ، و يتضح ذلك بشكل أساسي عندما يتم إدخال نظم إدارية أو عند تغيير الإدارة العليا بالعديد من المنشآت الصناعية و الخدمية ، و ينطوي هذا المدخل على تحسين لكلا من الجانب الفني و البشري .

3-زيادة المخرجات و زيادة المدخلات :

بشرط أن تكون نسبة الزيادة في المخرجات أعلى ، و يعتمد هذا المدخل على التوسع و الإنفاق بشرط أن يكون هناك مقابل أكبر للإنفاق ، و مثال ذلك أن تقوم الشركة بإدخال نظام جديد للكمبيوتر ، فمن المتوقع في هذه الحالة أن يزيد عنصر المدخلات في شكل زيادة عنصر رأس المال ، فإذا لم تضمن الشركة أن يكون العائد المتوقع من هذا النظام (المخرجات) أكثر من المنفق عليه تتخفف الكفاءة ، و كذلك الحال عند تصميم نظم الحوافز بالشركات ، فمن المعروف أن نظام الحوافز تستلزم زيادة المدفوع لعنصر العمل و لكن مع توقع أن تزيد المخرجات بنسبة أكبر ، و هنا يجب ربط الحوافز بمستوى الكفاءة و إلا أصبحت عبئاً على المنشأة .

4-تخفيض المخرجات و تخفيض المدخلات :

بشرط أن يكون تخفيض المدخلات بنسبة أكبر ، و يكون ذلك عن طريق تقليص حجم النشاط و الخروج من بعض الأنشطة التي ليس للمنشأة ميزة تنافسية فيها و التركيز على الأنشطة التي تحقق فيها المنشأة مستوى كفاءة إنتاجية أفضل ، و المثال الواضح في هذا الصدد هو قيام شركة **IBM** بالتخصص بإنتاج الأجهزة و ترك صناعة البرامج الجاهزة لشركة **MICROSOFT** و عن طريق التخصص في مجال معين يمكن الشركة من تحقيق مستويات ربحية أفضل¹.

5-زيادة المخرجات مع تخفيض المدخلات:

و يعتبر هذا أفضل المداخل حيث يتم عن طريقه تحقيق مخرجات أكبر بقدر أقل من المدخلات ، و مثال ذلك في مجال إحلال الآلات و التكنولوجيا محل عنصر العمل ، إلا أنه قد لا يكون ذلك ممكناً في بعض الحالات على الأقل في الأجل القصير ، فقد تكون هناك قيود اجتماعية و سياسية التي تحد من تخفيض عنصر العمل

1- محمد توفيق ماضي ، مرجع سبق ذكره ، ص 54 .

إلا أنه يمكن أن ينظر للعملية بالعكس أي إحلال عنصر العمل مكان الآلات بشكل يضاعف من المخرجات ، خاصة في مجالات التي يمكن أن ينظر للعملية بالعكس أي إحلال عنصر العمل.

المبحث الثالث : محددات الكفاءة المصرفية

تمهيد:

لا شك أن عملية الوصول إلى جهاز مصرفي كفاء ، تتركز و بشكل مطلق على دعائم علمية من حيث التقييم منطقية من حيث المبدأ يطلق عليها مصطلح المحددات، هذه الأخير اجتهد الاقتصاديون في حصرها و تحديدها كل حسب وجهة نظره و كذلك حسب متطلبات أهداف المرحلة على مستوى إستراتيجية البنك المخطط لها ، هذا و بالإضافة إلى أن محددات الكفاءة تعتبر بمثابة الخطوات الأساسية التي يلتزم البنوك بتسويرها ثم العمل على بلوغها ضمن مخططات التحرك الاستراتيجي نحو الفعالية المصرفية.

و في إطار قياس كفاءة القطاع المصرفي عموما و البنوك التجارية خصوصا ، وضع لذلك المختصون مؤشرات ستة هي : مؤشر كفاءة التسويق المصرفي ، مؤشر كفاءة إدارة الهندسة المالية ، مؤشر كفاءة إدارة المخاطر مؤشر كفاية رأس المال ، مؤشر كفاءة إدارة السيولة ، مؤشر كفاءة إدارة الربحية ، ذلك أن : "المقياس الحقيقي لمدى نجاح البنك ليس بما يعود عليه من دخل أو مدى استخدامه من تكنولوجيا أو قلة الموارد الخام المستخدمة بل بمدى تحقق الكفاءة الاقتصادية و الإنتاجية للعمالة¹.

1 - كفاءة التسويق المصرفي:

و يمكننا أن نقيس ذلك من خلال التأكد من مدى تحسين نوعية الخدمات للعملاء أي مدى مراعاة تحقيق الموائمة المهنية داخل البنك ، و مدى تحسين معرفة العاملين بعمليهم المصرفي و إتقانه ، و مدى تحسن أسلوب الموظف في التعامل و مدى انجازه للمعاملات المعروضة عليه، و كذا مستوى مراعاة القدرة على التفاعل مع الزبون و رغبته.

1- أحمد محمود أحمد : " تسويق الخدمات المصرفية "، دار البركة ، عمان، 2001، ص29

فضلا عن ذلك فان قياس كفاءة التسويق المصرفي تمر عبر معرفة مدى نجاح عملية تحسين الخدمات المصرفية في ظل المنافسة ، بأن نتأكد أم تكون الخدمات المقدمة من البنك للعملاء على أساس شخصي ، و أن يتم التدريب المستمر للعاملين من خلال الدورات و البرامج ، و معرفة مدى اهتمام الإدارات المسؤولة عن الاستثمار في البنوك بالعمل على تحقيق أرباح المستثمرين ، و معرفة الخدمات المقدمة للمحيط الاجتماعي الذي يستمد البنك منه عملاءه.

و كل ذلك نعرفه من خلال الاستبيانات مثلا ، و التي تعطينا صورة أكثر وضوحا عن نوعية إدارة البنك وفقا للمعايير المعروفة دوليا خاصة في مجال جمع الودائع إذ تعد الودائع أهم مصادر التدفقات النقدية للبنوك فهي العنصر الأبرز من عناصر توفير المال اللازم لتوسيع حجم الائتمان أو التمويل ، فهي أهم ما تنتجه البنوك عموما.

2- كفاءة الهندسة المالية :

يشير مصطلح الهندسة المالية في صياغة المدخلات المالية لتلبية حاجيات و ميول مستخدمي الأموال مثل البنوك فيما يخص المخاطرة و فترة الاستحقاق و العائد ،و يعتبر مفهوم الهندسة المالية قديما قدم التعاملات المالية ، لكنه يبدو حديثا نسبيا من حيث المصطلح و التخصص ، فمعظم تعاريف الهندسة المالية مستوحاة من وجهات نظر الباحثين الذين يطورون النماذج و النظريات ، أو مصممي المنتجات من وجهات نظر الباحثين الذين يطورون النماذج و النظريات ، أو مصممي المنتجات المالية في المؤسسات المالية أو بالأسواق المالية ، و تقاس كفاءة الهندسة المالية بمعرفة مدى مستوى التجديد و الابتكار الذي تمارسه البنوك و تفوقها على منافسيها في ذلك من خلال الزيادة و السبق في هذا المجال حيث : يزداد الأمر أهمية كلما ازدادت المنافسة حدة فهناك مؤسسات مالية غير مصرفية و كذلك مؤسسات غير مالية دخلت سوق الخدمات المالية ¹.

3- كفاءة إدارة المخاطر :

على اعتبار أن رأسمال البنك يمثل أساس و جوده و معيار قوته و سلامته ، بل و سلامة النظام المصرفي ككل ، فهو يقف حاجزا أمام خسارة البنك غير متوقعة على أموال المودعين ، فالعمل المصرفي تميزه حالة اللائقين و عدم التأكد ، مما يعني توقع المخاطر العديدة سواء مخاطر الائتمان أو مخاطر السوق أو غيرها ،

1- حقائق مصرفية: "ما المقصود بمفهوم كفاية رأس المال المصرف ؟"، النسخة الالكترونية لـ "الاقتصادية" ، عدد 6403 ، بتاريخ 13 / 04 / 2011،

نقلا عن موقع: http://www.aleqt.com/2011/04/23/article_530068.html

حيث عرف **BETTY** و زملائه المخاطرة بأنها "مقياس نسبي لمدى تقلب عائد التدفقات النقدية الذي سيتم الحصول عليه مستقبلاً"¹

و بالتالي تقاس كفاءة إدارة المخاطر عبر قلة أو كثرة المخاطر التي وقع فيها البنك و حجم الخسائر المترتبة عنها و مدى قدرة البنك على تجنبها أو التقليل من نتائجها السلبية على إنتاجية البنك و ربحيتها و قدرته التنافسية.

4- كفاءة كفاية رأس المال

إن : " مفهوم كفاية رأس المال يحدد العلاقة التي تربط بين مصادر أموال المصرف و المخاطر المحيطة به (الموجودات المصرف) و تعتبر كفاية رأس المال من أهم الأدوات التي تستخدم للتعرف على ملاءة المصرف و قدرته على تحمل الخسائر المحتملة أو الإعسار ، حيث كلما انخفض احتمال إعسار المصرف ارتفعت تبعاً لذلك درجة ملاءته المالية ، و العكس من ذلك صحيح ، حيث كلما ارتفعت احتمالية إعسار المصرف انخفضت ملاءته المالية "²

و يعد إيجاد النظم الرقابية و الإشرافية المناسبة لطبيعة العمل المصرفي وفقاً للمعايير الدولية من أهم اختصاصات إدارة المخاطر في البنوك ، و هذا ما يبين لنا بوضوح مدى التطبيق الجيد أو السيئ للقوانين و المؤشرات و الاتفاقيات المتعلقة برأس المال ، مع الإشارة الى انه يمكننا التحقق و قياس ذلك من خلال حساب احتمالية إعسار البنك ، حيث ارتفعت احتمالية الإعسار كلما انخفضت درجة ملاءة البنك.

5- كفاءة إدارة السيولة :

من المعروف بدهاءة أن ثقة عملاء البنك تأتي من مدى توفر السيولة ، إذ تمثل السيولة أهم وسائل وقاية البنك من مخاطر الإفلاس ، و هي تبين مدى قدرة البنك على مواجهة الالتزامات تجاه زبائنه حيث يجب أن يكون جاهزاً لحركات السحب اليومية من خلال لحظات كما هو حال السحب في الوقت الحاضر ، عن طريق بطاقات الائتمان بالنسبة للودائع الجارية فإذا جاء وقت الاستحقاق فإن البنك ملزم بمواجهة الطلب .

2- عادل أحمد حشيش: " اقتصاديات النقود والبنوك "، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1993، ص201.

1- إسماعيل محمد هاشم : " مذكرات في النقود و البنوك "، دار النهضة العربية ، بيروت، لبنان، 1976، ص67.

و تمتاز البنوك بهذه الخاصية دون غيرها ، لأنها لا تستطيع أن تأجل صرف شيك مسحوب عليها ، أو تأجيل دفع و ودیعة مستحقة الدفع ، فلو أشيع هذا الأمر لازداد الطلب على الودائع و لأصبحت هناك أزمة سيولة .

و بالمقابل لا يستطيع البنك مطالبة المدينين بسداد ما عليهم من قروض و تمويلات ، حيث تقاس هذه الكفاءة بمدى القدرة على تحويل الأصول إلى نقد بشكل سريع ودون خسارة و مدى قدرة البنك على الوفاء بما عليه من الالتزامات ، أي مدى كفاية ما لديه من أرصدة نقدية و شبه نقدية ، خصوصا الأوراق المالية التي يسهل بيعها دون خسائر ذلك أن الثقة في البنك التجاري إنما ترجع إلى الاعتقاد في قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته ، لذلك فان الثقة في البنك التجاري ترتبط ارتباطا كبيرا بمدى سيولة أصول البنك¹.

6- كفاءة إدارة الربحية

من الواضح أن البنك كمنشأة اقتصادية تسعى الى تحقيق أقصى ربح ممكن ، هذا الربح يتمثل في زيادة الإيرادات عن التكاليف أو بعبارة أخرى مقدار الزيادة في جانب الأصول عن الخصوم² و له في ذلك العديد من الوسائل و الإجراءات مثل تسعير الخدمات المصرفية و الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير و انتقاء الاستثمارات ذات العوائد المرتفعة كذا إدارة مخاطر ناجحة و إستراتيجية نمو مستمر من خلال التغطية الجغرافية و الاستفادة من الاندماج و وفورات الحجم الكبير ، زيادة على رفع نسبة توظيف الموارد المتاحة إلى أقصى حد ممكن ، و رفع كفاءة نفقات البنك في تحصيل الإيرادات ، فضلا عن سرعة اتخاذ القرارات و الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات

2- تقرير بنك الجزائر لسنة 2012.

1- تقرير بنك الجزائر لسنة 2009.

المبحث الرابع : الرقابة على الأداء البنكي و العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية

تمهيد:

إن الأهمية التي يتمتع بها الأداء البنكي في المنظومة المصرفية ، يجعل من الضروري جدا إرساء قواعد رقابية تضمن السير المتوازن و الهادف للأداء المصرفي و من بين أهم هذه القواعد الرقابية هي : الرقابة على السيولة و الرقابة على الربحية.

ثم أنه سيتم التطرق إلى العوامل التي من شأنها التأثير على الكفاءة المصرفية أهمها : الربحية المخاطرة ، العوامل الإدارية ، درجة المنافسة ، الأنظمة و التشريعات .

أولاً- الرقابة على الأداء البنكي:

1- الرقابة المسبقة على السيولة:

و يقصد بها التسيير أو إدارة السيولة ، و تعتمد على التنبؤ بحجم تدفق السيولة و تاريخ توفرها و هذا من أجل مواجهة أكبر مخاوف البنك و هي عدم كفاية السيولة المتدفقة نحو البنك و من ثم عجزه عن مواجهة احتياجات المودعين .

و لتفادي هذه المخاطرة يتبع البنك أحسن سبل إدارة التدفقات النقدية و التي تعتمد أساسا على :

- التنبؤ بحجم و توقيت التدفقات.
- تحديد التدفقات النقدية (الخارجة و الداخلة).
- وضع إجراءات بديلة لمواجهة العجز أو الفائض المتوقع ¹.

1- مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي ، المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2000، ص253.

1-2 - تحديد التدفقات النقدية: و تتلخص في خمس مصادر أساسية:

*- النقدية و شبه النقدية.

*-الودائع.

*-القروض و الاستثمارات في الأوراق المالية.

*-الالتزامات الثابتة و الخصوم.

*-الأصول و الخصوم غير النقدية.

2- التنبؤ بالتدفقات النقدية:

تتمثل التدفقات النقدية في الودائع وفوائد القروض وما شابه ذلك، تضاف جميعها إلى الرصيد النقدي بالخبزينة، وذلك لتمويل التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة، ولمواجهة احتمال عدم كفاية التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة لتغطية التدفقات الخارجة المتوقعة، تقتضي الضرورة وجود مصادر أخرى للأموال يمكن الاعتماد عليها لتمويل العجز.

كما يجب أيضا على البنك إيجاد مجالات أخرى لاستخدام النقدية الفائضة (أي تدفقات نقدية داخلية أكبر من تدفقات نقدية خارجة)، ويطلق على المصادر الأخرى والاستخدامات الأخرى بالمصادر والاستخدامات المكملة، والتي من أمثلتها الأوراق قصيرة الأجل، والأصول والخصوم غير النقدية¹.

3-إجراءات التعامل مع العجز و الفائض النقدي:

و تختلف معالجة العجز أو الفائض، طبقا لطبيعة الموقف، فمثلا الإجراءات المستعملة في التعامل مع عجز مؤقت في الرصيد النقدي بسبب تأخر في تحصيل بعض الشيكات ليس نفسه مثل التعامل مع العجز الذي يرجع سببه إلى مسحوبات غير متوقعة لكبار المودعين (عجز غير مؤقت).

1- منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره ، ص 505.

الفصل الأول: الأداء والكفاءة المصرفية

وفيما يلي سنوضح أهم مصادر العجز وتوظيف الفائض:

- ✓ السحب (أو الإضافة) إلى الرصيد لدى البنك المركزي.
- ✓ الاقتراض من البنوك الأخرى.
- ✓ الاقتراض من البنك المركزي.
- ✓ تخفيض أو زيادة حجم الاستثمار في القروض.
- ✓ بيع أو شراء الأوراق المالية.

4- الرقابة المسبقة على الربحية:

وتتحدد الربحية أساسا بالفرق بين متوسط العائد على الأموال المستثمرة وبين متوسط التكاليف للحصول على هذه الأموال، ويطلق عليه بهامش الفوائد أو المدى .

المدى = معدل العائد الإجمالي - معدل التكلفة الإجمالية .

حيث: معدل العائد الإجمالي = إجمالي العائد من الاستثمارات خلال العام/متوسط قيمة الاستثمارات خلال نفس العام .

معدل التكلفة الإجمالي = الفوائد الكلية خلال العام/المتوسط السنوي للأموال التي يحصل عليها البنك من مصادر مختلفة .

توضح المعادلة أن المدى يتوقف على الكفاءة في اختيار الاستثمارات، وقدرة البنك على المفاضلة بين مصادر التمويل البديلة واختيار أقلها تكلفة¹.

1- منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص: 385-384.

ثانيا-العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية:

هناك العديد من العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية و التي من شأنها أن تحدث أثرا ايجابيا في تحسين مستويات الكفاءة ، كما أن هذه العوامل نفسها يمكن أن تكون كذلك سببا في عدم تحقيق كفاءة مصرفية للبنك و هذا عند الاخلال بها و من أهم هذه العوامل:

1- الربحية :

إن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه البنوك هو تعظيم ثروة الملاك من خلال العائد على حقوق الملكية أو العائد على الاستثمار و ذلك من خلال أموالها الخاصة أو أموال الغير ، مع مراعاة مستوى المخاطرة التي من الممكن أن تواجهها، فعلى سبيل المثال: " تسعى البنوك لزيادة العائد على حقوق الملكية و ذلك بزيادة الرفع المالي ، و هذا لأنه لا يمكن مشاركة المودعين في الأرباح التي يحققها البنك، في حين تؤدي زيادة التمويل عن إصدار الأسهم إلى زيادة عدد المساهمين ، مما يؤدي إلى انخفاض نصيب السهم الواحد من الأرباح الموزعة إلا أن البنك المركزي يمنع البنوك التجارية من الإفراط في استخدام الرافعة المالية لأسباب منها إما وجود قيود على الحد الأدنى لرأس المال ، فهو يمثل حماية للمودعين و الجهاز المصرفي ، لأن التمويل بالدين يعني انخفاض في نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي المطلوبات مما يزيد من مخاطر رأس المال.¹

2- درجة المخاطرة:

إن الفرق بين الإيرادات و التكاليف و الذي يطلق عليه الربح هو الذي يسعى إليه البنك و لكن مع إجتنب المخاطرة إلي تتطلب عائدا إضافيا ، و تتطلب إدارة المخاطر التعرف على جميع أنواع الأخطار المتوقعة ثم تحديد كيفية التعامل معها.

2-1-مراحل إدارة المخاطر:

✓ تحديد مصادر الخطر.

✓ قياس درجة الخطر و تحديد درجة المخاطر التي يمكن القبول بها مما يتطلب الموازنة بين المخاطر و المردود.

1- SimOnson,Hemple and Coleman.Bank management :Text and Cases ;op.cit ;1994 ;pp 269.

✓ القبول بمستوى معين من المخاطر في إدارة العمل ، و ذلك باستخدام نظام رقابة مناسب، و العمل وفق إستراتيجية تعمل على تجنب المخاطر، إما بعد الدخول في العمليات ذات المخاطر أو تحويلها إلى جهات تقبل بنقل المخاطر إليها، أو السيطرة عليها و تقليل احتمالات حدوث الخسارة.¹

3- العوامل الإدارية:

إن سياسة المحاسبة و التميز التي يتعرض لها العاملين على مستوى البنوك من شأنها أن تؤثر على كفاءة الجاهز المصرفي .

إذا لم تعط الإدارة العليا للبنك أهمية لتحليل و متابعة الأهداف الإستراتيجية لنجاح و تطور البنك من خلال دراسة سلوك العاملين و اهتماماتهم بالعمل ، سيؤدي إلى ضعف كفاءة المصرف و أداءه، إذ يجب على مجالس إدارة البنوك وضع إجراءات و قواعد إدارية في التعيين، كما يجب التأكد من كفاءة من يتم تعيينهم في المؤسسات المصرفية خاصة في المراكز القيادية.²

4- درجة المنافسة:

إن من بين العوامل المؤثرة على درجة المنافسة سعر الفائدة فيما بين البنوك، بحيث أنه زادت حاجة البنك لأموال ،لابد عليه أن يزيد من نسبة الفائدة المدفوعة للمودعين، و العكس كلما زادت الاحتياطات الفائضة لدى البنوك انخفضت أسعار الفائدة.³

5- مخاطر البنود خارج الميزانية:

تتمثل في التزامات أو تعهدات عرضية ، فإذا قام البنك بدفع هذه الالتزامات فإنها لا تدخل في مجموع حسابات الميزانية ، و تتكون بنود هذه الحسابات من منتجات افتراضية كخطابات الضمان ، الإعتمادات المستندية ، و منتجات المشتقات كالعقود المستقبلية و و الخيارات و المبادلات.

تكمن مخاطرها في كون عدم قدرة المتعامل على دفع التزاماته إذا تحولت إلى التزامات حقيقية .

1- منيرهندي ، مرجع سبق ذكره ، ص32.

1- جهاد أبو الرب، مدى فعالية السياسة النقدية و الانتمانية للبنك المركزي الأردني، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان، 2003 ص42.

2- خالد عبد المصلح عمارة ، المحاسبة الحكومية و إدارة المال العام، دار جليس الزمان للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، 2013، ص68.

6- الأنظمة و التشريعات الحكومية:

تلعب التشريعات و سياسات الأنظمة الحكومية دورا جوهريا في الحياة المصرفية ، و ذلك من خلال ما تسنه من قوانين تتحكم في النشاط المصرفي بغية حماية عدة أطراف تساهم في هذا النشاط من بينهم : المودعين، التحكم في الكتلة النقدية ، التحكم في أسعار الفائدة بغرض تشجيع الاستثمار، تأمين الضرائب، التحكم في معدل التضخم ، و إلجام نسب البطالة،...إلخ.

6-1 السياسة المالية:

تعتبر السياسة المالية برنامج عمل مالي تنتهجه الدولة باستخدام الإيرادات و النفقات كأداة للتأثير في النشاط الاقتصادي و هذا من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية و اجتماعية و ثقافية .

6-1-1 الضرائب:

إن الهدف من فرض الضرائب هو التأثير على دخول الأفراد و منها لادخار و الاستهلاك ، و بالتالي يتأثر الإنتاج بالعوامل السابقة ، يؤدي خفض الضرائب لزيادة الادخار(الودائع المصرفية) ينتج عنه انخفاض في أسعار الفائدة ، مما يزيد من فاعلية البنوك في تعبئة المدخرات و توظيفها في استثمارات جديدة ، و العكس بالعكس ، حيث أن الرفع من الضرائب يؤدي إلى خفض الادخار و عليه زيادة أسعار الفائدة و منه الحد من فاعلية البنوك ، ما سيدفع بالاقتصاد لتمويل الإنفاق الاستثماري ، إما بالإصدار النقدي و بالتالي زيادة معدلات التضخم ، أو بالافتراض الخارجي و منه زيادة المديونية .

يمكن أثر الضرائب على كفاءة البنوك ، في أن الضريبة تخفض من العائد الصافي المتوقع ، الذي يؤثر بصورة أساسية على الأرباح¹.

6-1-2 النفقات:

إن من أهم أسبابزيادة النفقات هي التوسع في الإنفاق الرفاهي ، و العوامل الإدارية المتعلقة بتطور الجهاز الإداري للدولة ، إذ أن زيادة العمال و الأساليب المستخدمة في الإدارة ينجم عنه زيادة في الإنفاق ، إضافة إلى العوامل المالية و السياسة و الديمغرافية ، فالعوامل المالية هي قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات و تمويل

1- سعيد عبد العزيز عثمان، اقتصاديات الخدمات و المشروعات، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 1997، ص، 23.

النفقات ، أما العوامل السياسية فتتمثل في تطور العلاقات الدولية ، أي ما يتعلق بالمنظمات الدولية و حجم التمثيل الدبلوماسي و زيادة الإنفاق العسكري .أما العوامل الديمغرافية فتتمثل في معدل زيادة النمو السكاني ، و ما ينجم عنه من زيادة في النفقات .¹

3-1-6 الدين العام:

الدين العام يقصد منه " الاقتراض " ، و الذي يصطلح بتعريفه على أنه مجموع الديون الداخلية و الخارجية بالإضافة إلى خدمة الدين العام التي تتضمن دفع الفوائد و الأقساط المستحقة على القروض.

2-6 السياسة النقدية:

تعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة من الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي من أجل عرض النقود و ذلك من أجل تحقيق استقرار في أسعار الفائدة و أسعار الأسواق المالية.

1-2-6 سياسة السوق المفتوحة:

يقصد بسياسة السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق النقدية ببيع و شراء الأوراق المالية و التجارية و كذا السندات الحكومية بغية التأثير على الائتمان ، و عرض النقود بحسب الظروف السائدة .²

2-2-6 نسبة الاحتياطي النقدي:

إن أرصدة الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي ، هي مبالغ يتكبد البنك تكاليف لقاء الحصول عليها كما تتأثر رسيولة البنك بهذه النسبة مما يؤثر على كفاءة البنك.

إن غرض البنك المركزي من هذه النسبة هو حماية أموال المودعين ، لكن زيادة نسبة الاحتياطي يؤثر على هامش صافي الفائدة ، مما يؤثر على مستوى كفاءة البنك.³

2- سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره ، ص 24.

1- عبد المنعم سيد على، اقتصاديات البنوك والمصارف، الأكاديمية للنشر، الأردن، 1999، ص 397.

2- F.S.Mis Ken, **The economics of Money banking and financial, Market**, 3rd, Harper Collins publishers, Newyork , 1992 , p 59 .

6-2-3 معدل إعادة الخصم:

و هو الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الأوراق المالية ، و التي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان و منح القروض للمتعاملين معها من الأفراد و المؤسسات.¹

6-3 الظروف الاقتصادية:

تتبعس مختلف التغيرات التي تطرأ على الظروف الاقتصادية على أداء المصارف ، و بالتالي على مستوى الكفاءة المصرفية ، و تنقسم المؤشرات الاقتصادية إلى مستوى النشاط الاقتصادي ، و الاستقرار الاقتصادي والتشريعي ، و التضخم ، و التقلبات في الأسعار، و الدخل القومي و الدخل الفردي ، و العادات و التقاليد و مستوى التطور التكنولوجي.²

و تؤثر هذه الظروف الاقتصادية على الكفاءة المصرفية على النحو التالي :

* - مستوى النشاط الاقتصادي:

يؤدي الطلب المتزايد على السلع في فترة الرواج الاقتصادي إلى ارتفاع أسعار هذه السلع ، مما يؤدي إلى زيادة الودائع و العكس في حالات الكساد ، حيث أن الانخفاض في أسعار السلع يؤدي إلى انخفاض الإيداعات لدى البنوك.

* - الاستقرار الاقتصادي و التشريعي:

لقد أدى فساد الأنظمة السياسية و الاقتصادية إلى حدوث العديد من الأزمات المصرفية كأزمة ماليزيا و إندونيسيا، فكلما كان هناك استقرار سياسي أثر بشكل إيجابي على الوضع الاقتصادي ، و كذا كفاءة القطاع المصرفي.

3- عبد المنعم علي ، مرجع سبق ذكره ، ص، 397.

1- جعدي شريفة ، قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر. 2014، ص56.

*- التضخم:

هو الارتفاع المستمر و العامل لأسعار السلع و الخدمات ، والذي ينجم عنه انخفاض في القوة الشرائية للعوائد الموزعة على المساهمين ، و يؤثر سلبا على المدخرات المالية ، و ذلك بسبب الأثر الذي يتركه على تدني وتآكل القيمة بحيث في بعض الأحيان تفوق نسبته نسبة الفوائد المتفق عليها ، و خاصة تلك المتعلقة بالسندات و القروض.¹

*- التقلبات في أسعار الصادرات:

إن انخفاض أسعار الصادرات يؤدي إلى عدم قدرة الشركات المصدرة على تسديد ما هو عليه اتجاه البنوك ، مما يؤدي إلى تدهور نوعية محفظة القروض.²

*- الدخل القومي و من ثم الدخل الفردي: لأن ذلك يؤثر على حجم الادخار و بالتالي على حجم الودائع.

*- عادات و تقاليد المجتمع: أي مدى انتشار الوعي المصرفي لدى الأفراد و تفضيلهم لوضع مدخراتهم لدى المصرف عوض وضعها في البيوت.

و الجدير بالذكر أنه من الصعب على البنك تحديد الحد الأدنى لنسبة المدخلات إلى المخرجات شكل موضوعي، حيث أنه لا توجد قوانين محددة لعمليات البنك و ليس بقدرة أحد غير الخبراء الاستدلال على أفضل أداء مصرفي يمكن بلوغه " أفضل الممارسات" ، و بدلا من ذلك يقوم الاقتصاديون باستنتاج أفضل ممارسة من خلال مراقبة نسبة المدخلات/ المخرجات في المصارف الفعلية ، و في المقابل لا يمكن لأحد ببساطة اعتبار المصرف الكفاء وفقا لأعلى قيمة مخرجات لكل وحدة نقدية من المدخلات ، و ذلك لأنه يتم تحديد هذه النسبة جزئيا من خلال عوامل أخرى غير الكفاءة ، مثل مزيج المخرجات و المدخلات و أسعار المخرجات ، حيث أن المصارف مع انخفاض نسبة المدخلات / المخرجات يمكنها الحصول على عمالة رخيصة غير عادية و مساحات مكتبية أو تخصص في أنواع.

2- جهاد أبو الرب، مرجع سبق ذكره ، ص 23.

3- شريفة جعدي، مرجع سبق ذكره ، ص 41.

خلاصة الفصل الأول

لقد تبين مما سبق من خلال التعرض إلى مبادئ الأداء و أسسه النظرية و كذا من خلال كيفية تقييمه من جهة و إلى مفاهيم الكفاءة و تأسيسها النظري و طرق قياسها من جهة أخرى أن هاتين العمليتين تتميزان بقدر من الأهمية في مجال تطوير القطاع المصرفي و معرفة أماكن الضعف التي يمكن تداركها من خلال النتائج المتحصل عليها في عملية تقييم الأداء ، و كذا معرفة نقاط القوة التي من الممكن تطويرها على الأسس التي تم ذكرها في مفاهيم الكفاءة و طرق قياسها حيث .

و على الرغم من أن هذين الأخيرين يهدفان إلى رفع وتيرة أداء البنك و زيادة كفاءته إلا أنه لكل منهما منهجه الخاص في السبيل إلى ذلك إذ تم التعرض في المبحث الأول إلى مفاهيم الأداء و تعريفه تقييمه، بالإضافة إلى عرض أنواع الأداء التي تختلف باختلاف معايير تقسيماته .

لقد عرف مفهوم الكفاءة قبل أن يصل إلى تعريفه الحديث إلى عدة محاولات لصقله و جعله يتماشى مع التفاعلات المصرفية الحديثة حيث اجتهدت المدارس الفكرية من أجل تحديد مفهوم خاص بالكفاءة مثل مدرسة العلاقات الإنسانية التي من أشهر مفكريها " إلتون مايو " ، بالإضافة إلى المدرسة الكلاسيكية و المدرسة الرياضية ، و مدرسة صناعة القرارات مدرسة النظم ليتم بعدها صياغة تعريف الكفاءة الذي اصطلح عليه من قبل الكثير من المفكرين مثل : Philippe Lorino ، ثم بعد ذلك تم التطرق إلى أنواع الكفاءة : تشغيلية ، صناعية ، و كفاءة تخصيص الموارد.

إلا أنه لا بد أن يتم التركيز أكثر على الكفاءة المصرفية التي تتمحور حولها الأطروحة ، من حيث تعريفها و سرد أنواعها ، ثم أهم المقاربات التي تركز عليها النظرية البنكية من مقارنة الوساطة إلى المقاربة الصناعية و هي المقاربة الحديثة التي يعتمد عليها البنك حتى يحقق الكفاءة المصرفية .

و تركز الكفاءة المصرفية على محددات التي من مكوناتها : كفاءة التسويق و كفاءة الهندسة المالية ، كفاءة إدارة المخاطر و كفاءة كفاية رأس المال ثم كفاءة إدارة السيولة و أخيرا كفاءة الربحية .

بالإضافة إلى الرقابة على الأداء البنكي و العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية حيث تتضمن الرقابة على الأداء البنكي مجموعة من الأدوات الرقابية كالرقابة على السيولة، التنبؤ بالتدفقات النقدية و إجراءات التعامل مع العجز و الفائض النقدي .

الفصل الأول: الأداء والكفاءة المصرفية

و تتأثر الكفاءة المصرفية بعدة عوامل و هي الربحية ، و درجة المخاطر و العوامل الإدارية ، و درجة المنافسة ، بالإضافة إلى مخاطر البنود خارج الميزانية و الأنظمة و التشريعات الحكومية .

و منه نستنتج من خلال هذا الفصل أن الأداء و الكفاءة لبنتان أساسيتان في البناء المصرفي المتطور ، خاصة إذا تم تفعيل التنافس بين آليات التطبيق و النتائج المحصلة على مستوى القطاع البنكي.

الفصل الثاني

نماذج و مؤشرات قياس
الكفاءة المصرفية

مقدمة :

تتميز عملية قياس الكفاءة المصرفية بالحساسية و الدقة و ذلك لما تكتسبه هذه العملية من أهمية بالغة على مستوى الاقتصاد ككل من خلال معرفة قدرة الجهاز المصرفي على تمويل التنمية الاقتصادية و مدى فاعليته في تطوير الاقتصاد .

كل ذلك لا بد أن يتم تحت ضوابط و قواعد يتم اتباعها ضمن برامج و نماذج رياضية و غير رياضية للوصول إلى حقيقة الوضع الذي تتميز به البنوك و، لهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى مجموعة النماذج التي يمكن من خلالها قياس الكفاءة المصرفية .

و تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث :

المبحث الأول : نظام CAMELS .

المبحث الثاني : مؤشرات النسب المالية .

المبحث الثالث : الطرق الكمية لقياس الكفاءة المصرفية .

المبحث الرابع : مؤشرات قياس الكفاءة من منظور خلق القيمة .

المبحث الأول : نظام CAMELS

تمهيد:

مع التطور السريع للصناعة المصرفية ، أصبحت القوائم المالية غير قادرة على إعطاء صورة واضحة عن آلية العمل المصرفي ، لذا يعتبر التحليل المالي من أهم أساليب تقييم الأداء لأنه يعطي مؤشرات مالية تخدم عملية التخطيط و التقييم و الرقابة ¹.

و على أساس التحليل المالي يتم تقييم البنوك بغية معرفة مركزها المالي و مدى كفاءة أداءها من خلال تحقيق أفضل النتائج بأقل التكاليف .

1-تعريف نظام CAMELS:

حيث يرمز الترتيب إلى الكلمات الانجليزية المكونة للمؤشرات و هي : كفاية (ملاءة) رأس المال " Capital Adequac" و نوعية القروض الخاصة بنسبة القروض إلى إجمالي الأصول أو التي ترمز إلى نسبة الفوائد على القروض الى رأس المال و يشار اليها ب: "Asset Quality" ثم الكفاءة الإدارية " Management Quality" تليها المكاسب أو معدلات العائد "Earning"

و أخيرا السيولة "Liquidity" و يضاف اليها أيضا مؤشر حول حساسية المخاطر السوقية ، " Sensitivity of Market Risk" و يهدف استخدام تلك المؤشرات الى تمييز المصارف المتعثرة عن المصارف ذات الأداء السليم و يستخدم البنك المركزي العديد من المؤشرات لتقييم أداء البنوك ، و من أهمها ما يطلق عليه " Camel Rating" و تشمل الحرف الأول للخمس نسب التالية باللغة الانجليزية.

و قد استخدم هذا المؤشر لأول مرة من طرف البنك الفدرالي الأمريكي في سنة 1980 ، و يعرف على أنه مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف و معرفة درجة تصنيفه ، و يعد أحد الوسائل الرقابية التي تتم عن طريق التفتيش الميداني ².

1- مجيد الكرخي ، مرجع سبق ذكره ، ص 98 .

2- علي عبد الرضا حمودي ، مؤشرات الحيطة الكلية و إمكانية التنبؤ بالأزمات (دراسة تطبيقية حالة العراق) ، 2009، 3 200 ، ص.06.

1-1 كيفية استخدام معيار CAMELS في تصنيف البنوك :

لقد كان لهذا المعيار الفضل الكبير في تعزيز الدور الرقابي للبنك المركزي خاصة بعدما ادخل عليه جملة من التعديلات ساهمت في استحداث نموذج يساعد البنوك المركزية على تقييم الفروع العاملة و قياس مستوى كفاءتها بدلا من الاعتماد على معيار الربحية ، و هذا من أجل التقييم الذاتي لكل بنك قبل أن يتم تقييمه من قبل البنك المركزي، عملا بمعايير لجنة بازل الثانية .

وللنموذج خمس درجات ، 1 يعتبر التصنيف الأمثل ، و 5 يصنف الأسوأ :

الجدول رقم (04):تصنيف البنوك حسب طريقة CAMELS

قوي	التصنيف رقم 1
مرضي	التصنيف رقم 2
معقول	التصنيف رقم 3
هامشي(خطر)	التصنيف رقم 4
غير مرضي	التصنيف رقم 5

Source :Kramo N'guessan ;Rapport de mission sur l'analyse financière des risques des banques et des pays dans les marchés émergents، New York، décembre 2004; p:4 -10 .

2-1 مميزات معيار CAMELS:

و تتلخص مميزات معيار CAMELS في النقاط التالية :

- تصنيف البنوك وفق معيار موحد.

- توحيد أسلوب كتابة التقرير.

- اختصار زمن التقييم بالتركيز على ستة بنود رئيسية و عدم تشتيت الجهود في تقييم بنود غير ضرورية .

- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير و يزيد من مصداقيتها .

عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد و تحليل النتائج أفقيا لكل مصرف على حدة و لكل مجموعة متشابهة من المصارف و رأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي¹.

3-1 أهم معايير CAMELS :

* كفاية رأس المال Capital Adequacy:

تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات و مشاكل الإعسار، كما تعتبر أداة لقياس ملاءة البنك التي تحميه من مشكل الإعسار ، فكلما اخفض احتمال الإعسار ارتفعت درجة الملاءة².

* جودة الأصول: Assets Quality :

إن مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول و صعوبة تسيلها ، و من هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول ، و من ثم فان مؤشرات جودة الأصول يجب أن

1- عبد النبي إسماعيل الطوخي، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القاندة ، مجلة جامعة أسبوط ، مصر، 2008 ، ص، 08

2- Alan Greenspan ; **The Role of Capital in Optimal Banking supervision and regulations** ، Economic Review N10 ، 1998 ، p. 25.

تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المتمثلة في العمليات خارج الميزانية مثل الوكالات و الرهانات و التجارة بالمشتقات¹.

* - كفاءة الإدارة: Management Quality :

و ذلك بقياس كفاءة إدارة البنك و كذلك كفاءة إدارة الأنشطة و العمليات بصفة عامة ، و ذلك بواسطة مؤشرات الربحية و جودة الأصول و كفاءة رأس المال العامل و السيولة و التغير في حجم الودائع و التغير في إجمالي الأصول و معدل العائد على أس المالبالإضافة الى مؤشرات وصيفة مثل حجم التوسع و عدد الفروع و نوعية العملاء و جودة القروض و جودة العاملين .

* - الإيرادات و الربحية: Earnings :

و ذلك بتحقيق البنك ربحية مناسبة كعائد على إجمالي الأصول حيث أهم مؤشرات الربحية نجد:

- معدل العائد على إجمالي الأصول=صافي الربح إجمالي الأصول

- معدل العائد على رأس المال =صافي الربح رأس المال

- نسبة الفوائد المدفوعة إلى إجمالي المصروفات

- نسبة الفوائد المقبوضة إلى إجمالي الإيرادات.

* - السيولة و التمويل Liquidity:

مؤشرات السيولة تشمل بشكل عام جانب الأصول و الخصوم ففي جانب الخصوم يجب النظر إلى مصادر السيولة كالإقراض فيما بين البنك و التمويل من البنك المركزي ، كما يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عدم التطابق في مجال الاستحقاق بين الأصول و الخصوم في مجال القطاع المالي .

و للحكم على مستوى السيولة بالبنوك ، تستخدم المؤشرات التالية :

نسبة القروض إلى الودائع =القروض \ الودائع

نسبة التداول = الأصول المتداولة \ الخصوم المتداولة

*- درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية **Sensitivity of Market Risk**:

هذا يتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات المصرفية ، حيث أن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم و السندات الحكومية و الأجنبية و سندات المؤسسات و المشتقات المالية ، و هذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم ، مخاطر أسعار الصرف ، و مخاطر أسعار الفائدة ، و مخاطر أسعار السلع و كل منها له مقاييس مختلفة ، إلا انه يوجد مقياس إحصائي موحد يقيس جميع هذه المخاطر و هو مقياس **VAR** و الذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة ¹.

1-4*- الانتقادات الموجهة لمعيار **CAMELS**:

وجاء طرح **CAMELS** وفقا لنسب مالية تقوم على تقديرات شخصية و ليست على افتراضات ثم إثباتها إحصائيا ، حيث توصلت الدراسات إلى أنه هناك نسب مالية أكثر كفاءة ، و لديها تأثير أكبر على الموقف المالي للبنك من تأثير النسب المستخدمة حاليا بواسطة معيار **CAMELS** ، ما يتطلب استخدام النسب المالية الجديدة ، كما أعطى هذا المعيار أوزان ثابتة للعناصر المكونة للمعيار بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر ، و هذا ما يقلل من كفاءة المعيار و دقته في التحليل و الاعتماد على النتائج التي يتم الوصول إليها ، و لا يمكن للبنك أن يطبقه على نفسه بموضوعية بل لا بد من تطبيقه من جهة خارجية .

1- صلاح حسن، الرقابة على أعمال البنوك و منظمات الأعمال، تقييم أداء البنوك و المخاطر المصرفية الإلكترونية ، دار الكتاب الحديث القاهرة ، 2012، ص355.

المبحث الثاني : مؤشرات النسب المالية

تمهيد:

يتم استخدام النسب المالية لتقييم أداء البنوك و ذلك بغرض مستوى فاعليتها في استخدام مواردها و تحقيق أفضل مخرجات ممكنة بأقل مجموعة من مدخلات ممكنة ، و كذلك درجة استقرارها في السوق و مواجهة أخطارها المحتملة ، و تتمثل المعايير التالية مجموعة مؤشرات تركز عليها البنوك لقياس كفاءتها و تتكون هذه المؤشرات من النسب المالية الآتي ذكرها .

أولاً- نسب الربحية : Profitability Ratios

و تستخدم نسب الربحية لقياس مدى تحقيق البنك للمستويات المتعلقة بالأداء ، كما أنها تعبر عن محصل النتائج السياسات و القرارات التي اتخذتها إدارة البنك¹ ، و تطبق باستخدام المؤشرات التالية :

1-العائد على حقوق الملكية : (ROE) The Return on Equity

إن أول من وضع نموذج العائد على حقوق الملكية من طرف دافيد كول David Cool في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1972².

و استخدم معدل العائد على الملكية لمدة طويلة ، كمقياس شامل لتحديد علاقة العائد بالمخاطرة .

و يسمح نموذج العائد على حقوق الملكية من تقييم أداء البنوك ، و هذا من خلال مجموعة من النسب تساعد المحلل على تقييم حجم أرباح البنك المتعلقة بمخاطر تم قبولها .

و استنادا على نظام (Dupont system) و الذي يحتوي على مجموعة من المؤشرات التي تقيس العائد ، و يبين أثر الكفاءة و الإنتاجية على ربحية الأصول ، كما يظهر قدرة الرافعة المالية على رفع العائد على حقوق الملكية ، بدرجة أعلى من العائد على الأصول .

1- محمد صالح الحناوي ، جلال إبراهيم العبد ، الإدارة المالية : مدخل القيمة و اتخاذ القرارات، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، 2006، ص 451 .

2- طارق عبد العال حماد ، تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد و المخاطرة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر 2003، ص 77.22 .

و يتم قياس النسبة المئوية للعائد لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية ، و كلما ارتفع هذا العائد كلما كان أفضل بالنسبة للبنك ، لأنه يمكنه من توزيع نسبة أكبر من الأرباح على المساهمين ، و كذلك زيادة نسبة الأرباح المحتجزة (الاحتياطيات)¹.

العائد على حق الملكية (ROE)=الدخل الصافي/الأموال الخاصة

2- العائد على الأصول (ROA): The Return on Assets

إن معدل العائد على الاستثمار هو معدل كلاسيكي لقياس كفاءة البنوك ، فهو يقوم بقياس قدرة البنك على توظيف الأموال توظيفاً أمثلاً ، أي يقيس كفاءة إدارة البنك في استخدام مجموع أصوله ، فمن خلال هذا المؤشر يمكن قياس الدخل الصافي لكل وحدة نقدية من متوسط الأصول التي تم امتلاكها خلال هذه الفترة².

العائد على الأصول (ROA)=الدخل الصافي/إجمالي الأصول

3- مضاعف حقوق الملكية (EM): Equity Multiplier

و يرتبط معدل العائد على حقوق الملكية ROE بالعائد على الأصول ROA من خلال ما يسمى بمضاعف حقوق الملكية EM .

العائد على حقوق الملكية =الدخل الصافي/إجمالي الأصول * إجمالي الأصول/إجمالي حقوق الملكية

$$\text{ROE} = \text{ROA} \times \text{EM} \quad \text{أي :}$$

1- طارق عبد العال ، مرجع سبق ذكره ، ص 81 .

2- عبد الكريم عمر الطويل ، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، مذكرة ما جستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية، غزة ، فلسطين ، 2008 ، ص 36 .

و أساس مؤشر مضاعف حقوق الملكية بمقارنة الأصول مع حقوق الملكية حيث تدل القيمة الأكبر من هذا المضاعف إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية ،

و نلاحظ أن مضاعف حقوق الملكية يقيس نسبة الرفع المالي ، كما يعتبر مقياسا للربح و المخاطرة لأن الرفع المالي العالي يؤدي إلى زيادة العائد على حقوق الملكية و ذلك عندما يكون الدخل الصافي موجب ، لكن هذا يؤدي إلى ارتفاع نسبة المخاطرة بأس المال¹ .

4- منفعة الأصول (AU) : AsstUtilization:

و هو يساوي حاصل قسمة إجمالي الإيرادات على إجمالي الأصول ، يسمى هذا المؤشر أيضا باستعمال الأصول فهو بين الاستغلال الأمثل للأصول .

منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

5- هامش الربح (PM) : Profit Margin

يساوي هذا المؤشر حاصل قسمة الدخل الصافي على إجمالي الإيرادات و يقوم هذا المؤشر بقياس الدخل الصافي المحقق لكل وحدة نقدية واحدة من إجمالي الإيرادات ، فهو يبين مدى كفاءة البنك في تسيير و مراقبة تكاليف.

هامش الربح = الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات

و بما أن : منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

و

هامش الربح = الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات

و عليه فإنه :

العائد على الأصول = هامش الربح x منفعة الأصول

1- عمار أكرم عمر الطويل ، مرجع سبق ذكره ، ص 38 .

تحدد العلاقة السابقة نوعية الأداء جيدا أو سيئا .

إن تحقيق البنك لعائد على الأصول مرتفع يعود إما الهامش الربح أو منفعة الأصول أو كلاهما ، كما أن الأداء السيئ يرجع لانخفاض إحدى المعدلين أو كلاهما .

فإذا كان الارتفاع في العائد على الأصول يعود لهامش الربح يدل هذا على أن البنك كفؤ في التحكم في تكاليفه أما إذا عاد الارتفاع لمنفعة الأصول فيدل على هذا الاستخدام الأفضل للأصول¹.

ثانيا-نسب السيولة : Liquidity Ratio

و الهدف من نسب السيولة هو تقييم قدرة المالية للبنك في الأجل القصير ، و يتم ذلك من خلال قياس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل عند استحقاقها، من خلال تدفقاتها النقدية العادية ، و من بين هذه النسب²:

1-نسبة التداول : Current Ratio

و هي حاصل قسمة الموجودات المتداولة على المطلوبة المتداولة ، و تهدف هذه النسبة لقياس قدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها المستحقة في موعدها ، كما تعتبر هذه النسبة كمعيار متفق عليه في التعاملات المصرفية في معظم البنوك التجارية كمعيار للصناعة .

نسبة التداول=الموجودات المتداولة/المطلوبات المتداولة

2- نسبة النقدية : Cash Ratio

تساوي هذه النسبة إجمالي الموجودات النقدية و شبه النقدية على المطلوبات المتداولة ، و تكمن أهمية هذه النسبة في طبيعتها مكوناتها ، إذ تمثل العنصر الرئيسي و الأكثر سيولة ضمن الأصول المتداولة .

نسبة النقدية = الموجودات النقدية و شبه النقدية/المطلوبات المتداولة

1- محمد جموعي قريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 90-91 .

2- فيصل السعيدة ، نضال فريد ، الملخص الوجيز للإدارة و التحليل المالي ، الطبعة الأولى ، مكتبة المجتمع العربي ، عمان ، الأردن، ص 134.

تساوي هذه النسبة حاصل قسمة النقدية المتحققة من العمليات التي يقوم بها البنك على مجموع الديون القصيرة و الطويلة الأجل ، و تعمل هذه النسبة على قياس قدرة البنك على خدمة دينه ، و المقصود بالنقد المتحقق العمليات هو الربح الصافي¹ .

ثالثاً- نسب المديونية : Dept Ratios

و هي تلك النسب التي تقيس مدى اعتماد البنك على أموال الغير ففي أصوله مقارنة بأمواله الخاصة كما تسمى أيضاً بالرافعة المالية لأنها تقيس نسبة استخدام الدين في هيكل تمويل البنك ، و تتمثل أهم نسب المديونية فيما يلي² :

1-نسبة القروض إلى مجموع الأصول :

تسمى هذه النسبة بالرافعة المالية ، حيث تقيس درجة اعتماد البنك على الأموال المقترضة لتمويل أصول ، إذ أنه كلما انخفضت مساهمة الأموال الخاصة في أموال البنك ، و تساوي نسبة الاقتراض حاصل قسمة إجمالي الديون على إجمالي الموجودات .

$$\text{نسبة الاقتراض} = \text{مجموع الديون} / \text{مجموع الأصول}$$

2-نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية :

تساوي هذه النسبة حاصل قسمة الديون قصيرة الأجل على حقوق الملكية ، إن ارتفاع هذه النسبة يعتبر أمر سلبي بالنسبة للبنك ، حيث يؤدي هذا الارتفاع إلى عدم الثقة من قبل الدائنين في منح ديون طويلة الأجل ، لأن هذه النسبة عالية .

$$\text{نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية} = \text{الدين قصير الأجل} / \text{حقوق الملكية}$$

1- عقل مفلح ، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2006 ، ص 316 .

2- خلدون الشديفات ، إدارة و تحليل مالي ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2001 ، ص 129 .

3-نسبة الديون إلى حقوق المالكين :

و هي حاصل قسمة إجمالي الديون على حقوق المساهمين ، و يؤدي ارتفاع هذه النسبة إلى احتمالات عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته ، و هو ما يعرض المستثمرين و المقترضين لمخاطر ، كما قد يؤدي إلى الإفلاس .

نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق المساهمين = إجمالي الديون / صافي حقوق المساهمين

4-نسبة هيكل رأس المال :

تساوي هذه النسبة حاصل قسمة الديون طويلة الأجل على مصادر التمويل طويلة الأجل ، و الهدف من هذه النسبة هو إبراز أهمية الديون طويلة الأجل في تركيبة رأس المال ، و تحسب كالتالي:

نسبة هيكل رأس المال = الديون طويلة الأجل/مصادر التمويل طويلة الأجل

رابعاً- نسب النشاط : Activity Ratios

تستخدم هذه النسب في تقييم نشاط البنك و مدى نجاحه في إدارة أصوله و موارده المالية ، كما توضح علاقة الاستثمار في عناصر الأصول بالإيرادات المحققة ، و ذلك بمقارنة مستوى الإيرادات بحجم الاستثمار في مختلف الأصول ، و من أهم نسب النشاط نذكر معدل دوران مجموع الأصول و الذي نحصل عليه بقسمة صافي الإيرادات على إجمالي الأصول¹.

معدل دوران مجموع الأصول=الإيرادات/مجموع الأصول

1- محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2003، ص 36 .

خامسا- المخاطر الائتمانية :

هناك عدة أنواع للمخاطرة الائتمانية نذكر منها :

*-مخاطر عدم السداد : Default Risk

و هي عدم قدرة المدينين على سداد التزاماتهم بالكامل أو في وقتها المحدد اتجاه البنك .

*-مخاطر البلد : Country Risk

و تنشأ هذه المخاطر عند التعامل مع أحد البلدان ذات الأوضاع الاقتصادية أو السياسية السيئة ، أو احد البلدان التي تعاني عدم استقرار عملتها بسبب تخفيض قيمتها من طرف البنوك المركزية .

*-مخاطر السيولة : Liquidity Risk

و هي مخاطر تظهر نتيجة لعدم قدرة البنك على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة عليه عند الاستحقاق بتكلفة معقولة ،سواء من خلال بيع الأصول أو الحصول على قروض (ودائع) جديدة أو سدادها بكلفة أعلى ، إذ أن هذه المخاطرة تزداد إذ لم يكن لدى هذا البنك الأموال اللازمة للسداد ، أو سدادها بكلفة أعلى إذ أن هذه المخاطرة تزداد إذ لم يكن لدى البنك الأموال اللازمة للسداد ، أصول سائلة لها قابلية التحول إلى نقد دون تحمل خسائر ، و تنشأ مخاطر السيولة نتيجة عدم الموائمة بين تواريخ استحقاق الأصول و المطلوبات¹ .

*-مخاطر التسوية : Settlement Risks

و هي نتائج عمليات التسوية الخاصة بالتدفقات النقدية و الأصول المالية و الأصول الأخرى .

*-مخاطر التشغيل : Operration Risk

1- Saunders Anthony and Cornett Marcia ;Financial Institutions Management :A Risk Management Approach ; 4th ed ,me grow -hill, new York,2002,p:521-522.

يقصد بمخاطر التشغيل احتمالات التغيير في مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع ، و هو ما يتسبب في انخفاض صافي الدخل و كذا قيمة البنك ، و يعود هذا لكفاءة إدارة التكلفة عند أداء الأنشطة في البنك¹ .

و تقاس مخاطر التشغيل بالمؤشرات التالية :

إجمالي المصاريف / عدد العمال

مصاريف العمال / عدد العمال

*- مخاطر كفاية رأس المال : Capital Adequacy

و هي الطريقة التي تتبعها إدارة البنك ، بغرض تحقيق التوازن بين حجم رأس المال و المخاطر التي يتوقعها البنك ، فهي تمثل العلاقة بين مصادر رأس المال البنك و المخاطر المتعلقة بالأصول .

كما تعتبر أداة لقياس ملاءة البنك ، و يقصد بالملاءة احتمالية إفسار البنك².

سادسا - نسب قياس المخاطر :

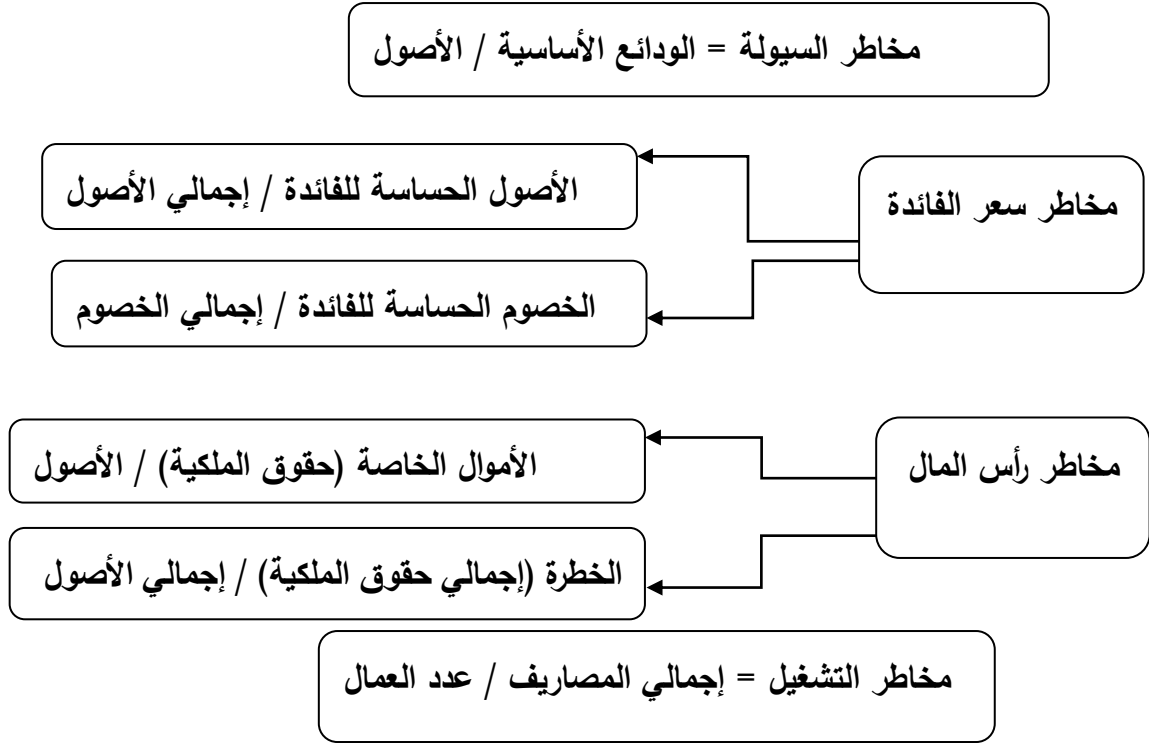
و هي مخاطر تواجه كل بنك و يمكن التعبير عنها عن طريق مجموعة من النسب مرتبطة بمخاطر

و هذه هي المؤشرات لقياس المخاطر الأساسية:

2- ماهر الشيخ حسن ، قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، السعودية ، 1984 ، ص 9 .

1- ماهر الشيخ ، مرجع سبق ذكره ، ص 11 .

الشكل رقم (02) : مؤشرات قياس المخاطر الأساسية



المصدر : من اعداد الباحثة و اعتمادا على المعلومات السابقة

المبحث الثالث : الطرق الكمية لقياس الكفاءة المصرفية

تمهيد:

سيتم في هذا المبحث عرض الطرق الكمية أو القياسية لتقدير الكفاءة المصرفية ، و التي من شأنها إعطاء تقدير كمي لكفاءة كل بنك من قطاع المصرفي و معرفة من خلالها الوضعية الأداء و الفعالية المصرفية .

لهذا سيتم عرض مجموعة من التقنيات و التي بدورها تنقسم إلى مجموعتين ، مجموعة الطرق المعلمانية (العشوائية) ، و مجموعة الطرق اللامعلمانية .

أولاً- ماهية الأساليب الكمية :

و هي مجموعة من الأساليب الكمية بأنها مجموعة من الأدوات أو الطرق التي تستخدم من متخذ القرار لمعالجة مشكلة معينة أو ترشيد قرار إداري مزعم اتخاذه بخصوص حالة معينة .

و يفترض في هذه الحالة توفر القدر الكافي من البيانات المتعلقة بالمشكلة ، و يتطلب تطبيقها و استخدامها أيضا تحديد الفرضيات و العوامل المؤثر مباشرة أو بشكل غير مباشر ، و قد عرفها البعض أنها تلك الأطر الرياضية أو الكمية التي من خلالها يتم استيعاب كافة المشكلة و التعبير عنها بالاعتماد على العلاقات الرياضية (معدلات أو مترajعات) ، و ذلك كخطوة أولى نحو معالجتها و حلها ، و تم تدعيم هذه الأطر الرياضية بالبيانات اللازمة ، التي يتصف البعض منها بكونها من الثوابت و البعض منها من المتغيرات بما يتناسب و طبيعة المشكلة المدروسة .

و بذلك تكون هذه الأطر الرياضية بمثابة الوسيلة التي يتم من خلالها معالجة المشكلة في الواقع العملي ، بعد أن يتم استيعاب معظم متغيراتها و ثوابتها بحيث يتم الوصول في النهاية إلى الحل المطلوب لها¹.

1-تعريف النموذج الرياضي :

هو عبارة عن صيغة ملموسة التي تهدف إلى تصوير الواقع لتوضح أحد مظاهر الطريقة التي يعمل بها ، و عادة يكون النموذج أقل تعقيدا من الواقع ، إلا أنه يجب أن يكون كاملا بما فيه الكفاية لتقريب الظاهرة القياسية .

2-تعريف البرمجة الخطية :

و هي أحد الأساليب الرياضية التي تستخدم في ترشيد عملية اتخاذ القرار المختلفة في منظمات الأعمال .
و تعمل البرمجة الخطية عادة في توزيع الموارد المحدد بين الاستخدام البديلة ضمن الأعمال ، سواء كان ذلك في حالة تعظيم الهدف (الإنتاج ، الأرباح) ، أو تقليل و تدنيه الهدف (التكاليف) .

1- مؤيد الفضل ، الأساليب الكمية في الإدارة ، دار اليازوري العملية للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2004 ، ص 20-21 .

2-2- شروط استخدام البرمجة الخطية :

- *- تحديد الهدف الذي تسعى إليه المنظمة إلى تحقيق (أقصى أو أدنى) و الصيغة الرياضية للهدف تسمى دالة الهدف .
- *- وجود بدائل مختلفة لاستخدام الموارد المتاحة قيد البرمجة ليتم الاختيار .
- *- يجب أن تكون الموارد المتاحة لتحقيق الهدف محدودة .
- *- إمكانية التعبير عن المشكلة ، الهدف ، متغيرات الدراسة بصورة كمية أو رقمية .
- *- وجود علاقة بين المتغير أو العوامل المتغيرة في المشكلة الخاضعة للدراسة للبرمجة ، و ينبغي أن تكون خطية و هذا يعني أن دالة الهدف و القيود المفروضة على المشكلة هي علاقات رياضية من الدرجة الأولى ، سواء كانت مكتوبة في صيغة معادلات أو متباينات¹ .

3- اتخاذ القرار :

تعتبر عملية اتخاذ القرار جوهر العملية الإدارية ، و يعرف اتخاذ القرار على أنه تعبير عن إرادة و تصميم معين من قبل جهة تعرف باسم متخذ القرار أو المدير أو المسؤول ، و اتخاذ القرارات الإدارية في منظمة الأعمال هي ترجمة فعلية لما هو مطلوب تحقيقه من أهداف و مهام ، و هي مهمة تناط عادة بالمدير ، سواء أكان موقع المدير في مستوى الإدارة العليا أو الإدارة التنفيذية ، و هذه المهمة لا تتم بشكل فجائي بل بالعكس هي عبارة عن عملية منسقة تجري وفق خطوات منطقية محكومة بإمكانات محدودة و يتم تنظيم هذه العملية وفق صلاحيات معينة² .

1- مؤيد الفضل ، مرجع سبق ذكره ، ص 134-135 .

1- مؤيد الفضل ، مرجع سبق ذكره ، ص : 26 .

4-خطوات تطبيق البرمجة الخطية :

*- دراسة و تحليل المشكلة و جمع البيانات عنها مع تحديد كافة الفرضيات و الثوابت اللازمة لتطبيق الأسلوب المذكور .

*- تحديد الهدف Max أو Min فيما يسمى بدالة الهدف .

*- تقدير القيود التي تربط المتغيرات الداخلة في الهدف بمعدلات أو متباينات من الدرجة الأولى , بالإضافة إلى ما تقدم هناك قيود من نوع آخر تسمى بقيود اللاسلبية ، أي جميع المتغيرات حقيقية و غير سالبة¹.

ثانيا- الطرق غير المعلمية : Non Paramétrique

أن أكثر النماذج التي تعطي تفسيراً علمياً للطرق المعلمية هو نموذج DEA إذ أن موقع منحنى الكفاءة الحدودي يتحدد من خلال المشاهدات المتطرفة ، و فيما يلي تقديم مفصل لنموذج تحليل مغلف البيانات أو تطويق البيانات :

1- طريقة التحليل بتطويق البيانات: (DEA) Data Envelopment Analysis

1-1-نشأة أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA)

و ترجع هذه الطريقة إلى مستحدثها طالب الدكتوراه **Edwardo Rhodes** سنة 1978 ، و الذي كان يعمل على برنامج تعليمي في أمريكا ، و ذلك من أجل مقارنة أداء مجموعة من الطلاب في المناطق التعليمية المتماثلة ، حيث واجه الباحث تحدياً تمثل في تقدير الكفاءة الفنية للمدارس ، و التي تشمل مجموعة من المدخلات و مجموعة من المخرجات دون توفر معلومات عن أسعارها ، و للتغلب على هذه المشكلة قام الباحث و مشرفيه كوبر و شارنز ، بصياغة نموذج عرف فيما بعد بنموذج CCR نسبة إلى شانرز و كوبر و رودس (Charnes , Cooper , and Rhodes) .

2- مؤيد الفضل ، مرجع سبق ذكره ، ص : 151-152 .

و يعود سبب تسمية هذه الطريقة باسم التحليل التطويقي للبيانات ، إلى كون الوحدات ذات الكفاءة الإدارية تكون في المقدمة و تغلق (تطوق) الوحدات الإدارية غير الكفؤ، و عليه يتم تحليل البيانات التي تغلفها الوحدات الكفؤ ، استخدم لتقييم كفاءة القطاع العام ثم استخدم سنة 1985 في القطاع البنكي من قبل شارمان و قولد (Sherman and Gold) ، فهي تمثل تطبيق لمجموعة من التقنيات البرمجة الخطية ، تبعا لهذه الأخيرة يتم تقدير دالة الحدود و مكونات عدم الكفاءة ، حيث أن البنوك الأكثر كفاءة تكون في المنحنى الحدودي ، إذ أنه كلما ابتعدنا عن المنحنى الحدودي دل ذلك على عدم الكفاءة ، لا تأخذ هذه الطريقة بعين الاعتبار الأخطار العشوائية ، كما لا تتطلب هذه الطريقة فرضية التوزيع أو دالة نوعية ، و وفقا لهذه الطريقة و باستخدام تقنيات البرمجة الخطية يتم تحديد التكلفة المنخفضة للمدخلات .

لقد ساهم استخدام طريقة التحليل بتطويق البيانات في البحوث و الدراسات الميدانية ، بنجاح و تطور هذه الطريقة و خصوصا في ظل التعديلات و التغييرات التي أحدثت عليها من قبل ترال و سيفورد Thrall et (Seiford) سنة 1990 ، ثم ميلار و نولاس (Miller et Noulas) سنة 1996 ثم سميك (Semmick) سنة 2001 .

1-2- تعريف أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA):

يعتبر أسلوب التحليل التطويقي للبيانات أو كما يسمى كذلك بأسلوب تحليل مغلف البيانات و الذي يستخدم البرمجة الرياضية لإيجاد الكفاءة النسبية لتشكيلة من وحدات اتخاذ القرار و ذلك بقسمة مجموع المخرجات على مجموع المدخلات لكل منشأة ، و يتم مقارنة هذه النسب بالطريقة الكسرية ، و إذا حصلت منشأة ما على أفضل نسبة كفاءة فإنها تصبح "حدود كفؤ" .

و تقاس درجة عدم الكفاءة للمنشآت الأخرى نسبة إلى الحدود الكفؤ باستعمال الطرق الرياضية ، و يكون مؤشر الكفاءة للمنشأة محصور بين القيمة واحد (1) و الذي يمثل الكفاءة الكاملة ، و بين المؤشر ذو القيمة صفر (0) و الذي يمثل عدم الكفاءة الكاملة¹ .

1- تم إطلاق هذه التسمية لأول مرة في رسالة الدكتوراه التي قام بها رودز في سنة 1978 .

و إذا حصل بنك ما على مؤشر كفاءة مثلا 0.7 فهذا يعني أنه يتصف بالكفاءة بنسبة 70% بالمقارنة مع البنوك الأحسن في مجموعته ، و يعني أنه بإمكانه رفع أدائه بنسبة 30 % ، و بهذا يخلص أسلوب DEA إلى استخلاص كفاءة مراكز المسؤولية دون معرفة معمقة عن مسار الإنتاج في هذه المراكز.

1-3- كفاءة عمل أسلوب التحليل التطويقي للبيانات DEA :

-تقارن DEA المنشأة أو الوحدة مدخلة في الاعتبار كل الموارد المستعملة و كل المنتجات و الخدمات المنتجة ، و تقوم بتحديد أفضل الوحدات أو الأداء الأفضل للفروع و الأقسام و كذلك الأفراد ، بالإضافة إلى الوحدات غير الكفؤة التي يمكن تحسين أداءها ، عن طريق مقارنة منتجات الوحدة و ما تستعمله من موارد بالوحدات الأخرى الداخلة في التقييم ، و باختصار تعتبر DEA أحسن وسيلة للمقارنة المرجعية (Benchmaek).

-تمكن DEA من حساب مبلغ و نوع التكاليف التي يمكن توفيرها ، و هذا يجعل الوحدات غير الكفؤة من أن تصبح كفؤة كالوحدات الأخرى .

-تمكن DEA الوحدات غير الكفؤة من ترشيد إنفاقها المستقبلي ، بالاستناد إلى معايير الوحدات الكفؤة.

-تستلم الإدارة معلومات عن أداء وحداتها الخدمية التي يمكن أن تستعمل للمساعدة على تحويل النظام و الخبرة الإدارية من المدراء الجيدين ، كذلك الأمر من الوحدات الكفؤة إلى الوحدات غير الكفؤة بأسلوب DEA ، و هذا يمكن من تحسين النتائج ، تخفيض تكاليف التشغيل و زيادة الربحية¹ .

و يتم تطبيق طريقة التحليل بتطويق البيانات تبعا للعلاقات التالية² :

$$\text{Min } \sum_i^m = 1 \quad v_i x_i \geq 0$$

1-A. Maanzoni , S.M.N. Islam, **Performance Measurement in Cororate Governance** , Physica-Verlage Heidelberg,2009,p :119.

2-Quey-Jen yeh ,**The Applicatio, of data Envelopment analysis in conjunction with ratios for bank performance evaluation** , Journal of the O. Research Society , Vol .47 , N^o8 ,aug , 1996 ,p:98.

$$\sum_r^s = 1 \text{ uryrj} = \sum_i^m = 1 \text{ vixi} \quad 0 \leq 0, j = 1, \dots, \dots, n$$

$$\sum_{r=1}^{s.c} \text{ uryrj} = 1$$

حيث أن:

J: عدد وحدات اتخاذ القرار (DMU) التي يتم مقارنتها ببعضها البعض في أسلوب (DEA).

Y_{rj}: قيمة المخرج *r* المنتج من قبل وحدة اتخاذ القرار *j*.

X_{ij}: قيمة المدخل *i* المستعمل من قبل وحدة اتخاذ القرار (DMU).

r: عدد المخرجات المنتجة من قبل وحدة اتخاذ القرار (DMU).

i: عدد المدخلات المستعملة من قبل وحدة اتخاذ القرار (DMU).

U_r: المعامل: أو الوزن المخصص من قبل (DMU) للمخرج *r*.

V_i: المعامل أو الوزن المخصص من قبل (DMU) للمخرج *i*.

1-4- شروط و محددات استخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA):

*-شروط حجم العينة :

بعد الدراسة التي أجراها (كوير) مع مجموعة من الباحثين سنة 2006 خرج الباحث بمجموعة من التعليمات التي تضمن نجاح استعمال أسلوب (DEA) و الممثلة في تحقيق إحدى القواعد الثلاث التالية¹:

-القاعدة الأولى : يجب أن يكون حجم العينة أكبر من حاصل ضرب عدد المدخلات في عدد المخرجات ، و إلا سيفقد النموذج قوته التمييزية بين الوحدات الكفوة و الوحدات غير الكفوة .

$$S_s > I \times O$$

S_s :وحدات اتخاذ القرار DMU .

I:المدخلات .

O:المخرجات .

-القاعدة الثانية : يجب أن يكون حجم العينة أكبر من حاصل ضرب المدخلات مع المخرجات في العدد ثلاثة . 3

$$S_s > 3(I + O)$$

-القاعدة الثالثة : و تسمى قاعدة الثلث ، حيث يتم التأكد من جودة النموذج في النتائج المحصلة بحيث لا يجب أن يفوق عدد الوحدات ذات الكفاءة الكاملة 100%ثلث العينة المدروسة .

$$DMU \ 100\% \ Efficient > 1/3 \times S_s$$

و لكن و على الرغم من القيود التي تحد من استعمال أسلوب في مجالات متعددة إلا أنه يمكن تطبيق باستعمال تقنية تحليل النوافذ ، فهذه التقنية تعطي لأسلوب DEA القوة التمييزية تكون عدد وحدات اتخاذ القرار قليلة و بالمقارنة مع عدد المخلات و المخرجات الكبيرة .

هذه التقنية التي نمكن من مقارنة DMU في سنوات متعددة ، و بهذا الأسلوب يصبح لدينا عدة وحدات اتخاذ القرار يساوي (T=n x k) ، حيث n تمثل عدد DMU في السنة الواحدة ، و k تمثل عدد السنوات ، و لكن

لتمييز التأثير التكنولوجي يجب أن تكون عدد السنوات كبير نوعا ما و هذا حتى يكون مؤشر مالمكويست قادر على تحديد ما إذا كانت وحدة القرار حققت تطور تكنولوجي أم لا¹.

1-5- محددات النماذج :

و اعتمادا على الدراسة التي قام بها Seiford فإن عملية إختيار نموذج من بين نماذج التحليل التطويقي للبيانات يكون تبعا للفروض التالية :

- **نوعية جدار التغليف** :سواء ميل خطي أو ميل خطي لوغارتمي ، و كون هذا الميل ينبع من نقطة الأصل أو لا .

- **عوائد الحجم -الغلة-** :سواء ثابتة أو متغيرة .

- **نوعية التوجه** : توجه مدخلي ، و به نحدد الكفاءة القائمة على الاقتصاد في المدخلات ، أو توجه مخرجي يبين لنا الكفاءة التي يكون شرطها الوحيد تعظيم المخرجات ، أو الأخذ بالتوجهين في آن واحد أو عدم الأخذ بهما .

- **طريقة قياس كفاءة** :تقاس كفاءة وحدة القرار بإسقاط إحداثيتها على جدار الحيز المتكون من الوحدات الكفؤ ، و الذي يطوق المنطقة التي يمكن لأي وحدة قرار - منشأة- الإنتاج فيها ، و المسافة الفاصلة لبين النقطة الحقيقية و النقطة الكفاءة ، مسقطة تمثل عدم الكفاءة أما مكان تواجد النقطة المسقطة في المساحة المطوقة فيكون مرتبط بنوعية نموذج التحليل التطويقي للبيانات ، و أيضا تبعا لنوعية التوجه².

بعد ذكر أسس استخدام أسلوب DEA لا بد من تحديد مجالات استعماله ، و هو المتناول في الفرع الموالي .

1-6- أهداف طريقة التحليل بتطويق البيانات:

و تعتبر طريقة التحليل بتطويق البيانات أداة تساعد على قياس كفاءة البنوك ، حيث يقوم بتحديد البنك الأفضل أداء من بين الوحدات المختلفة و البنك الأسوأ أداء من بين الوحدات المختلفة ، كما يهدف للعمل على رفع مستوى الكفاءة من خلال المساهمة في تحديد الأهداف ، و كذا مراقبة الكفاءة عبر الزمن .

1-William W.Cooper, Lawrence M.Seiford, Joe Zhu, Op . Cit ,p: 374.

2-William W.Cooper, Lawrence M.Seiford ,Joe Zhu, Op.Cit ,p :374.

1-7- مؤشرات لنموذج اقتصاديات الحجم (CCR)

نفترض توفر الإحصائيات عن Q من المدخلات و P من المخرجات لـ N بنك ، و لتكن المتجهة X_i للمدخلات و المتجهة Y_i ترمز للمخرجات حيث i ترمز للبنك و X تمثل مصفوفة المدخلات $Q \times N$ و Y تمثل مصفوفة المخرجات $P \times N$ ، و منه في منحنى السواء الإنتاجي (Isoquant) يمكن حساب الكفاءة الفنية TE من خلال النسبة بين مجموع المدخلات و مجموع المخرجات المرجحة¹:

$$u, v > 0$$

$$\theta = \sum_{i=1}^p (u_i y_i)$$

$$\sum_{i=1}^q (v_i x_{qi})$$

$$i = 1 \dots N$$

U : المتجهة ($p \times 1$) لأوزان المخرجات .

V : المتجهة ($q \times 1$) لأوزان المدخلات .

لإيجاد مؤشر الكفاءة للبنك i باستخدام خريطة المدخلات يهدف النموذج إلى تقليص متجه المدخلات X_i تناسبيا إلى أقل حد ممكن مع الإبقاء على إمكانية تحقيق مستوى المخرجات عند y_i ، و هو ما تعبر عنه مسألة البرمجة الخطية .

1-8- مؤشرات النموذج اقتصاديات الحجم المتغيرة (VRS)

تعتبر فرضية CRS ملائمة فقط عندما تعمل جميع البنوك في مستوى أحجامها المثلى ، لكن في المواقع توجد الكثير من العوائق تمنع البنوك من تحقيق هذه الأحجام كالمنافسة غير التامة ، و القيود التمويل و غيرها ، و بذلك فاستخدام CRS في نموذج DEA عندما لا تكون كل البنوك تعمل في مستوى أحجامها ينتج عنه خلط

1- W.W. Cooper ,L.M. Seiford , kaoru Ton ,op.cit.p :13

مؤشرات الكفاءة التقنية بكفاءة الحجم ، و للفصل بين التقنية و أثر الحجم في قياس الكفاءة يستخدم نموذج . VRS

1-9- حدود طريقة التحليل بتطويق البيانات :

- ينتج عن حجم البرامج الخطية العديد من الحسابات التي يجب حلها بالنسبة لكل وحدة إنتاجية .
- لا تمكن هذه الطريقة من تحديد مساهمة المتغيرات المختلفة ، نظرا لعدم تقدير معاملات الدالة .
- إن حدوث أي خطأ في العلاقة بين المدخلات و المخرجات ، يؤدي إلى تغير نتائج الدراسة .
- في هذه الطريقة مقدار الخطأ العشوائي يساوي الصفر ، حيث يمكن أن يؤثر هذا على نتائج الدراسة .

-لا تأخذ هذه الطريقة بعين الاعتبار الكفاءة التخصصية عند التحليل¹ .

1-10- النماذج الأخرى لأسلوب التحليل التطويقي للبيانات

-النموذج التجميعي (Additive Model):

تقوم نماذج أسلوب DEA ذات التوجه ألمدخلي على التخفيض النسبي للمدخلات مع الإبقاء على نفس المخرجات ، أما نماذج DEA ذات التوجه المخرجي فتقوم بالزيادة النسبية في المخرجات مع العمل بحجم ثابت من المدخلات ، لكن ما قام به Charnes و آخرون في سنة 1985 هو إيجاد نوع جديد من النماذج يقوم في آن واحد بتخفيض المدخلات و زيادة المخرجات ، و سمي آنذاك بالنموذج التجميعي² .

و باستخدام النظرية الثنائية (Dualité) يمكن وضع مسألة البرمجة الخطية كما يلي :

¹-Venkatesh Bhagavath , **Technical Efficiency Measurement by Data Envelopment Analysis** : An Application in Transportation , Alliance Journal of Business Research , 2006, p :65.

²-Venkatesh Bhagavath , Op. Cit , p:25

$$\text{Max } \sum_i^m = 1Si + \sum_r^s = 1Sr$$

s.c :

$$\sum_j^n = 1Xi jYj + S_i^- + \theta^* X_{io} \quad i=1,2,\dots,m$$

$$\sum_j^n = 1Yrj \gamma + s_r^+ = Y_{ro} \quad r=1,2,\dots,s$$

حيث تمثل :

S^- : هي موجه لحجم الكميات من المدخلات الواجب تخفيضها للوصول إلى الكفاءة الكاملة .

S^+ : وهي موجه لحجم الكميات من المخرجات الواجب إضافتها للوصول إلى الكفاءة الكاملة .

و منه نستخلص الآتي : تعتبر DMU_0 كفؤ إذا فقط إذا كان $S^* = 0$ ، و $S^{+*} = 0$ ¹.

- نموذج التغليف الحر (Free DisposalHull) :

و قد تقدم تولكنز سنة 1993 باقتراح يتضمن إلغاء فرضية تحذب حدود الإنتاج **VRS** ، و سميت هذه الصيغة الجديدة بنموذج التغليف الحر ، يأتي النموذج في صيغته مثل نموذج عوائد الحجم المتغيرة **BCC**².

- نموذج الكفاءة الممتازة (Super Efficiency) :

تعبير الكفاءة الممتازة يتعلق بنموذج **DEA** معدل ، و الذي يمكن أن تحرز به **DMU** المقيمة مؤشر كفاءة أكبر من الواحد الصحيح ، لأن كل وحدة قرار لا تسمح لنفسها بأن تكون مرجعية ، و بالتالي أي نموذج لا يحتوي مجموعة المرجعية يسمى بنموذج الكفاءة الممتازة .

1-www.cooper ,L.M. Seiford ,Kaoru Tone ,Data Envolpment Analyses ,Op , Cit ?p 95.

2- عبد الكريم منصور ، محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات **DEA**-دراسة حالة الجزائر- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة أبي بكر بالقايد ، 2010 ص 141 .

- نماذج التباطؤ (Slaks Based DEA Models):

هناك متغيرات تضاف على الصيغة القانونية للبرمجة الخطية ، وهي التباطؤ في المدخلات أو المخرجات ، ففي حالة المتغير الراكذ يتم إضافة متغير في القيود و بالذات في طرف المعادلة الأصغر و يسمى المتمم الرياضي و بلغة الإنتاج يعرف بمستلزمات الإنتاج غير المستغلة أو الراكدة ، و يرمز لها ب: S^+ .

و من جهة أخرى هناك المتغير الفائض ، و يعبر عن مقدار المواد الفائضة ، فلو كان الاحتياج من المواد الأولية أقل من المتوفر فإن ذلك الفرق يعتبر مقدار فائض يطرح من الطرف الكبير الذي يحمل العلاقة أكبر أو يساوي ، و يعبر عن المتغير الفائض ب: S^- .¹

- يعتبر أداء DMU_0 كفوًا كليًا (100%) إذا و فقط إذا كان كل من (i) $\theta = 1$ ، و (ii) كل من التباطؤات

$$0 = S_i^- = S_r^+$$

1-11- تطويع برنامج مغلف البيانات DEA للتعامل مع البيانات :

هناك حالات يصعب على برنامج مغلف البيانات التعامل معها لذلك تم خلق حلول للتعامل مع هذه الحالات و تحليل البيانات و يمكن تلخيصها في حالتين :

*-الحالة الأولى : تفادي البيانات غير الموجبة :

نتيجة للدورة غير الموفقة أو الخسارة المسجلة ، فقد تحتوي بعض البيانات على قيم سالبة أو في بعض الأحيان سلبية ، و هذا ما يجعل أسلوب مغلف البيانات DEA غير قادر على إكمال التحليل بهذه البيانات لذلك لا بد من الآتي:

1- إضافة ثابت موجب بما فيه إلى المخرج أو المدخل بالنسبة لكل DMU_s المقيمة ، و بهذه الطريقة إن كانت البيانات موجبة فتضاف إلى الثابت ن و إن كانت سالبة فتطرح من الثابت و يبقى من الثابت الباقي الموجب ،

و بهذا تحافظ هذه الطريقة على توزيع المخرجات أو المدخلات للوحدات المقيمة كما كان الحال قبل إجراء التعديل .

2- تصغير القيم الموجبة ، و تتمثل في جعل القيم السالبة أو الصفرية صغيرة جدا مثل (0.000000033) ، و عند مقارنتها ببقية القيم فقد تبدو قيم مجهرية ، لكن المهم ألا تنعدم أو تكون سلبية¹.

*- المخرجات غير المتحكم فيها (Incontrôlable) :

حساب التوجه المخرجي على سبيل المثال يكون على أساس أن ما تستخدمه هذه الوحدة المقيمة من المدخلات يجب أن يعطي مقدار معين من المخرجات ، و في نفس الوقت هناك حالات لا تستطيع المؤسسة أو الوحدة التحكم فيها و ميثال ذلك عدم تحكم الفلاح في الأحوال الجوية ، و كذلك مردود الطالب في الامتحان الذي يتأثر بعوامل المحيط و الظروف الاجتماعية .

1-12- مغلف البيانات DEA و مؤشر المكويست :

يعتبر مؤشر مالمكويست واحدا من أهم المؤشرات استخداما لقياس الإنتاجية عبر سنوات مختلفة ، و في حالة تعدد المدخلات و المخرجات .

يمكن حساب الإنتاجية الجزئية باعتبار دالة الإنتاج كوب دوغلاس ، كما يلي:

$$= AL^a K^by$$

متوسط إنتاجية العامل: Y/L

متوسط إنتاجية رأس المال : Y/K

إنتاجية الحدية لرأس المال : $B Y/K \Delta Y/\Delta K$

1-Joe Zhu, Wade D. Cook, **Modeling Data Irregularities and Structural Complexities In Data Envelopment Analysis**, Springer Science+Business Media, New York, USA , 2007, p. 312.

و لحساب الإنتاجية الحدية يتم أولاً تقدير العلاقة الإنتاجية لإيجاد قيم α و β و من ثم حساب الإنتاجية الحدية حسب القانون المشار إليه أو حسابها كل سنة على حدى بقسمة فرق الإنتاج على فرق الاستخدام .

أما لحساب مؤشرات الإنتاجية الكلية ، فتحتمج أولاً إلى مؤشر يقيس مستوى جملة الاستخدامات لعوامل الإنتاج و من ثم يتم حساب مؤشرات الإنتاجية الحدية المتوسطة .

إن مؤشر مالمكويست مستمد من تحليل مغلف البيانات الذي يمثل برمجة رياضية تحاول إنشاء منحنى حدودي لنسب (المخلات و المخرجات) يسمى مغلف **Frontier** و يربط بين نقاط التجزئة لمنحنى الحدود القصوى للأداء و من ثم يقيس درجة الكفاءة و و مركباتها .

1-13- منهجية مالمكويست :

هناك نوعين من المؤشرات التي تقيس تغيرات الإنتاجية ، مؤشر **tonqvist** الذي يستخدم في الدراسات المعلمية ، و مؤشر **Malmquist** و يستخدم في الدراسات غير المعلمية .

والهدف من مؤشر مالمكويست- الذي قدمه لأول مرة العالم الإحصائي والاقتصادي السويدي مالمكويست ثم تم تطوير نمودجه وأصبح بالشكل الحالي كل من كيفز و كريستنسن و ديوارت - هو قياس التغير الإنتاجية الكلية للعوامل بين مشاهدين بواسطة حساب معدل المسافات بين كل مشاهدة ومنحنى حدود الإنتاج الذي يمثل مستوى معين للتكنولوجيا .

ولا يتطلب التقدير معلومات عن أسعار المدخلات كما أنه لا يتطلب المساواة بين الأسعار والإنتاجية الحدية . ويتم حساب مؤشر مالمكويست على أنه **Distance Functions** و يعتبر من أفضل الطرق استخداماً لقياس إنتاجية القطاع المصرفي¹ .

1-Katerina Lyroudi and Dimitrios Angelidis, **Measuring banking productivity of the most recent European union member countries: Anon parametric approach**, Journal of Economics and Business ,Vol. IX – 2006, No 1 ,p 47.

1-14- مميزات مؤشر مالمكويست :

و يتميز مؤشر مالمكويست بثلاث ميزات رئيسية :

- لا يتطلب افتراضات على السلوك الاقتصادي للوحدات الإنتاجية كتعظيم الأرباح أو تقليص التكاليف
- لا يتطلب معرفة معلومات أسعار المدخلات و المخرجات .
- إذا توفرت معطيات **Panel Data** فإنه يسمح بتقسيم تغيرات الإنتاجية (تغيير الكفاءة التقنية ، و التغيير التقني).

ومن الجدير بالذكر أن نشير إلى أن التغيير في الكفاءة التقنية يشرح ويترجم إلى ظاهرة "اللاحق بالركاب"

The catching-up affect ، و يشير إلى أن أداء البنك يتحرك نحو أفضل أداء (نحو المنحنى الحدودي الكفو) ، لهذا سمي هذا التحسن باللاحق بالركب¹ .

وفي المقابل، التغيير التقني يترجم ب الإبداع، لأنه يرتبط بالتحويلات على المنحنى التقني ، و تكمن صعوبته الكبيرة في حاجته إلى حساب المسافة بين الدوال، ويمكن لتحليل مغلف البيانات أن يستعمل لحل هذا المشكل.

فمؤشر مالمكويست للإنتاجية الكلية هو حاصل ضرب التغيير في الكفاءة التقنية في التغيير التقني.

لذلك فإن القيمة أكبر من الواحد تشير إلى التحسن، والقيمة أقل من الواحد تدل على التدهور والانخفاض عبر الزمن.

2- Kazuhiko Yokota, **Productivity growth, innovation and catching-up of medium-sized enterprises in Indonesia: A nonparametric approach**, , Economic Research institute for ASEAN and East Asia, Research project No.5,2007,p143.

1-15- إجابيات برنامج مغلف البيانات ¹DEA:

- يعتبر أسلوب DEA أحسن أداة لا معلمية في تحليل كفاءة وحدات القرار في المجموعة المتماثلة ، عن طريق تحديد أحسن الوحدات النظرية بالنسبة للوحدات غير الكفؤ ، بالاعتماد على مدخلات و مخرجات متعددة .
- لا يتطلب قياس الكفاءة بهذا الأسلوب توفر معلومات عن أسعار المدخلات أو المخرجات .
- التركيز على كل وحدات اتخاذ القرار و ليس على متوسط العينة .
- لا يتطلب أن تكون المدخلات و المخرجات من نفس وحدة القياس .
- تعطينا مقياس موحد و معمم لكل وحدة من وحدات اتخاذ القرار .
- لا يفترض شكل معين لدالة الإنتاج ، و بالتالي يمكن أن تحتوي العينة على أشكال مختلفة من الدوال .
- لا يستدعي هذا الأسلوب توفر فرضيات لاستخدامه ، سوى العلاقة الخطية بين المدخلات و المخرجات .
- يتوافق و معايير العدالة الصارمة في التقييم النسبي لكل وحدة قرار .
- لا تتطلب هذه الطريقة تقدير مختلف المعاملات لأي دالة ، و ذلك لقلة المعلومات المرتبطة بالتكنولوجيا المستخدمة من قبل الوحدات الإنتاجية .
- تسمح هذه الطريقة بتحليل الوحدات الإنتاجية كل وحدة على حدة ، و كذا قياس كفاءتها و مقارنتها بوحدات العينة المدروسة ، كما تتمتع هذه الطريقة بمرونة عالية في استخدام المعطيات .
- بإمكان هذه الطريقة التمييز بين عدم الكفاءة التقنية و عدم الكفاءة في الحجم و النطاق .
- و تبعا لهذه الطريقة يتم دراسة الوحدات متعددة المدخلات و المخرجات .

¹ - عبد الكريم منصور ، مرجع سبق ذكره ، ص 147-148 .

1-16- صعوبات و عراقيل تطبيق برنامج مغلف البيانات DEA :

- يمكن لأخطاء القياس و الضوضاء في البيانات أن تؤثر على شكل و موقع حدود الإنتاج .
- يمكن للعوامل الخارجية أن تؤثر على جودة القياس .
- استثناء أحد المدخلات أو المخرجات يمكن أن يؤدي إلى تحيز النتائج .
- لا يتسنى الحكم على كفاءة المنشآت الوطنية إلا بإدراج منشآت من خارج الوطن و بالأخذ في الحسبان معطيات المحيط .
- يجب الحذر عند مقارنة متوسط مؤشر الكفاءة في دراستين أو بلدين لأنه يمكن أن يكون التشتت حول المتوسط كبير .
- إذا كان عدد المنشآت تحت الدراسة قليل بالمقارنة مع مجموع المدخلات و المخرجات فستظهر المنشآت أغلبها كفو ، وهذا راجع إلى ضعف المقارنة المتعددة و ستظهر كل وحدة كأنها حالة خاصة.
- اعتبار المدخلات و المخرجات كوحدة متجانسة بينما هي غير متجانسة سيؤدي إلى تحيز النتائج.
- لا يأخذ في الحسبان الاختلاف في كثر كفاءة القدرات الإدارية للمنشآت .
- لا يوضح الأسلوب المخاطر الناجمة عن العمليات التصحيحية المستندة على نتائج الأسلوب.
- لا يعرف هل الوحدات الكفو يمكن أن تكون أكثر كفاءة لأننا نقارن وحدات فعلية ضد وحدات أخرى بدلا من مقارنة وحدات ضد معيار كفو .

ثانيا- الطرق المعلمية : Paramétrique:

تعد الأساليب المعلمية من الأساليب الإحصائية التقليدية و هي تفترض بشكل عام ما يلي ¹ :

- تحديد المتغير التابع ، و هو عادة عما ان يكون منتج (مخرجات) أو كلفة و يرمز له عادة بالرمز "y" .
- تحديد المتغيرات المستقلة و يرمز لها بالرمز "x" .

- يكون تفسير البواقي (حد الخطأ العشوائي) على انه الفرق بين القيم المتوقعة للنموذج و القيم الحقيقية ، و عادة يفترض أن البواقي تكون ناتجة عن أخطاء القياس ، أو حالة عدم الكفاءة Inefficiency و يمكن كتابة نموذج الانحدار للأسلوب المعلمي بشكله العام وفق المعادلة التالية :

$$Y_i = \alpha + \beta x_i + \epsilon_i \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن :

Y_i : تمثل متغير التابع و هي أما أن يكون إنتاج أو تكلفة

βx_i : تمثل متجه المتغيرات المستقلة .

ϵ_i : تمثل بواقي أو انحرافات القيم المتوقعة عن القيم الحقيقية للمتغير التابع .

لكي يتم تقدير النموذج (1) هناك العديد من الأمور ينبغي عملها منها على سبيل المثال ، أي من المتغيرات التابعة سيتم أخذها ، هل الإنتاج أم التكاليف ، ما هو الشكل الدالي المناسب لهذا النموذج ؟ ، هل تحتاج المتغيرات المستقلة إلى تحويلات ؟ (مثلا التحويل اللوغارتمي) و أي من المتغيرات المستقلة يتم اختيارها ؟ و كيف يتم تفسير البواقي للنموذج .

إن الإجابة عن هذه الأسئلة سوف يتحدد تبعا لحجم البيانات و نطاقها و طبيعة توفرها .

1- أحمد حسين البنال ، طرق قياس الكفاءة المعلمية و اللامعلمية ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة الأنبار، مقال منشور على الموقع <https://www.researchgate.net/publication/323129370> تاريخ الإطلاع : 2018/06/04 - الساعة / 16:46 .

في الدراسات التطبيقية المبكرة لقياس الكفاءة فسرت البواقي على أنها تمثل حالة عدم الكفاءة ، فلو افترضنا أن لدينا نموذج تكون فيه المخرجات كمتغير تابع ، فإن المؤسسة التي تحصل قيمة للبواقي قريبة للصفر ، فإن هذه المؤسسة سوف تكون كفو بشكل كامل طبقا لطريقة تقدير المربعات الصغرى المصححة ، $corrected$ ordinary least squares (COLS) ، و تحقيق الكفاءة من خلال منحنى الكفاءة الحدودي و الذي يقدر من خلال حركة خط الانحدار المار بالمشاهدات ذات الكفاءة التامة .

1-طريقة التحليل العشوائي: Stochastic Frontier Analysis (SFA)

و هو أسلوب التحليل التصادفي الحدودي و يطلق عليه أيضا نموذج الخطأ المركب ، ثم تطويرها من طرف كل من آينارو لوفال و شميت و فاندن براوك (Van den Broeck , Schnidt , Lovell Aigner) و ذلك في سنة 1977.

انطلاقا من الأسس النظرية للكفاءة تعطي طريقة التحليل العشوائي منحنى حدودي يتمثل في مجموعة من النقط الأكثر كفاءة ، و تمثل المسافة بين في وجود أخطاء القياس ، أما الثاني في وجود صدمات خارجية كالتغيير في السياسة الاقتصادية .

تأخذ دالة التكاليف الشكل الموالي¹ :

$$C_i = f(Y_i , P , B) + V_i + U_i$$

حيث أن :

C_i : تكلفة الإنتاج للبنك i

Y_i : كمية المخرجات للبنك i

P_i : أسعار المدخلات

B : معاملات دالة التكاليف

1-Ana Maria Ichim, **Assing Cost Efficiency and Economies of Scale in the European Banking system** , A Bayesian Stochastic Frontier Approach , Doctorate of philosophy ,Louisiana stat University, USA ,Decembr 2012 p:29-30.

V_i : الخطأ العشوائي

U_i : عدم الكفاءة

أما دالة الريج فتتمثل فيما يلي :

$$\pi_{it} = f(Y_{it}, P_{it}, E_{ct})$$

حيث أن :

π_{it} : ربح البنك i

E_{ct} : العوامل الخاصة بالدولة المعنية .

و في هذا النوع من النموذج يمكن فصل البواقي إلى جزئيين لهما تباين مشترك يساوي الصفر ، الجزء الأول يمثل حالة عدم الكفاءة و يرمز له بـ U_i ، أما الجزء الآخر يمثل مصادر الأخطار الأخرى و يرمز له بـ V_i و هنا يكون الخطأ العشوائي عبارة عن :

$$\varepsilon_i = v_i + u_i \dots \dots \dots (2)$$

حيث :

V_i : خطأ القياس و سوء التوصيف .

U_i : خطأ عدم الكفاءة .

ε_i : الخطأ الإجمالي للنموذج .

2- طريقة الحد السميك : Thick Frontier Approach

و يعود الفضل إلى كل (Berger and Humphrey) سنة 1991 ، في تطوير طريقة الحد السميك إذ أنها تستند على كل من التحليل الحدودي العشوائي (SFA) و تحليل مغلف البيانات (DEA) في بعض افتراضاتها

، فهي تتوافق مع التحليل الحدودي العشوائي في كون الانحرافات تعود إما للأخطاء العشوائية أو اللاكفاءة ، كما تتوافق هذه التقنية مع تحليل مغلف البيانات في كون أن أفضل نتائج لتطبيقها تتضح انطلاقاً من العينات الفرعية ، و تبعاً لهذه الطريقة يتم وضع معيار لقياس الكفاءة التشغيلية ، و يتمثل في متوسط التكلفة المنخفض للبنوك و يساوي (إجمالي التكاليف / إجمالي الأصول).

3- طريقة التوزيع الحر: (DFA) – Free Approach – Distribution

و هي طريقة ابتكرت من طرف كل من Schmidt and Sickles بابتكار تقنية التوزيع الحر سنة

1984 ، و تم تطويرها من قبل Berger و ذلك في سنة 1993، و تركز هذه التقنية على إيجاد نقاط الكفاءة ، و حسب هذه التقنية أن الكفاءة فيما بين البنوك تختلف عبر الزمن ، كما أنها تفترض وجود اللاكفاءة و الخطأ العشوائي ، إذا أن متوسط الخطأ العشوائي لعدد من السنوات يعبر عن اللاكفاءة خلال نفس السنوات ، و هذا بوجود مجموعة من المعطيات لعدد من السنوات .

و يتم تقدير اللاكفاءة للبنوك محل الدراسة ، بناتج الفرق بين متوسط المتبقي من تقدير دالة التكلفة و كذا كفاءة حد التكلفة للبنك¹.

1-MesterL.J , **Efficiency of bank in third federal reserve district** , working paper, financial institutions center the Wharton school , university of Pennsylvania , USA , 1994 ;P :04.

المبحث الرابع : مؤشرات قياس الكفاءة من منظور خلق القيمة

تمهيد:

و هي إحدى الطرق القياسية لتقدير الكفاءة المصرفية ، و هي مؤشرات قياس الكفاءة من منظور خلق القيمة ، و التي من بينها نموذج القيمة الاقتصادية المضافة **EVA** ، و هذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث بالتفصيل .

أولاً- تعريف خلق القيمة:

ركز الاقتصاديين في تعريفهم للقيمة على معدل الفائدة على التدفقات النقدية **Flux de Trésorerie** ، بالإضافة إلى دراسات فيشر **Fishe** و ذلك في 1930-1970 ، و يليامز سنة 1938 حيث أعطى هذان الباحثان مفهوم القيمة من الناحية المالية ، و الذي تمثل في العلاقة بين ثمن الأصل و الدخل المتوقع الحصول عليه ، كما كان الاهتمام بمفهوم القيمة في الفكر الحديث واضحاً أكثر في أعمال كل من هاكس **Hax** ، مجليف **Majluf** في سنة 1984 ، رابابورت **Rappaport** في سنة 19986 ، و كذلك كوبلاند و كولار و مارين في 1990-1996 ، هولس 1992 ، ستورات 1991 ، إلى ظهر مفهوم القيمة بشكل واضح و نهائي خلال سنوات التسعينات من القرن الماضي .

ثانياً- مؤشرات قياس الكفاءة من منظور خلق القيمة :

و هناك ثلاثة أقسام لمؤشرات قياس الكفاءة من منظور خلق القيمة¹ :

1- مؤشرات ذات طبيعة محاسبية :

اعتادت المؤسسات طيلة السنوات الماضية ، تستخدم النتيجة الصافية و العائد على السهم كمقياس لخلق القيمة ، ثم بدأت المؤسسات باستعمال المؤشرات المحاسبية كمعدل العائد على الأموال الخاصة و معدل العائد على الاستثمار .

1-فضيلة بوطورة، دراسة و تقييم فعالية الرقابة الداخلية في البنوك ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، 2007 ، ص:

2- مؤشرات ذات طبيعة اقتصادية :

و هي مؤشرات القيمة الاقتصادية المضافة (EVA).

2-1- تعريف القيمة الاقتصادية المضافة:

و تعتبر القيمة الاقتصادية المضافة تجديدا لمفهوم الربح المتبقي من حيث التسمية لا المعنى أو المضمون ، حيث طرحت القيمة الاقتصادية المضافة في ظل عجزت مؤشرات "الربح المتبقي" كأداة للتقييم ، يتمثل الفرق بين مفهومي "القيمة الاقتصادية المضافة" و "الربح المتبقي" من حيث الاستخدام فمؤشر الربح المتبقي استعمل كمؤشر داخلي لتقييم أداء المؤسسات من قبل المسيرين و هذا خلال ستينات القرن الماضي ، كما يدرج مؤشر الربح المتبقي في حسابه المصاريف المالية الداخلية ، و مع بداية ثمانينات القرن الماضي استخدم مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة من قبل المساهمين لمعرفة أداء المؤسسة ، من خلال معلومات مقدمة من طرف المسيرين ، كما يدخل في حساب القيمة الاقتصادية المضافة تكلفة رأس المال¹ .

ترجع القاعدة النظرية للقيمة الاقتصادية المضافة لفكر الربح المتبقي ، إلا أنه تم تطوير مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة من طرف شركة الاستشارات الإستراتيجية الأمريكية في منتصف سنة 1990 ، من قبل **F. Modigliani et M.H. Joe Stern et G . Benntt Stewart** بالاعتماد أيضا على أعمال كل من **Miller** سنة 1961 و المتمثلة في قيمة المؤسسة كنموذج اقتصادي ، و الذي يمثل أساس نظام الإدارة المالية. بالإضافة إلى أعمال ماكلينغ في تكلفة الوكالة و السلوك التنظيمي ، و انطلاقا من الأعمال السابقة الذكر و عمل استمر نصف قرن ، خرج ستارن و ستوارت بمؤشر يمكن المسيرين على توجيه الموارد بشكل أفضل ، كما يرى "كابي و هيرجواين" 2001 أن نموذج القيمة الاقتصادية المضافة يمثل امتداد لأعمال " ميلر و موديغالياني " 1961-1966² .

1-Richard O & Zerbe, Jr, **Eco,,omic efficiency in law and economics**, Edward Elgar Publishing ,USA ,2001,p:34.

2-هوارى سويسى ، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة ، مجلة الباحث ، ع07 ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر 2010/2009 ، ص: 60-61 .

و تعتبر القيمة الاقتصادية المضافة¹:

- **مؤشر لقياس الأداء** : لأنها تقيس أداء المسيرين أمام المساهمين ، كما تدفعهم لبذل المزيد من الجهود لتحقيق أداء أفضل للمؤسسة.
- **طريقة تحفيز** : يكون مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة طريقة للتحفيز ، إذا تم ربط الزيادة في هذا المؤشر بنظام المكافآت و الحوافز.
- **طريقة للتسيير** : يساهم هذا المؤشر في ترشيد القرارات التي يتخذها المسكرون .

إن مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة هو نفسه مفهوم الربح المتبقي من الناحية النظرية ، لكن من الناحية التطبيقية أو الميدانية هناك اختلاف ، و يكمن في تحديد الأموال الخاصة بكل نشاط ، مسار منتج ، قسم ، سواء تمثلت في هذه الأموال في الأصول الثابتة أو المتداولة ، و ذلك لمعرفة مساهمة كل عنصر في المؤسسة و كذا قيمة المؤسسة ككل ، كما يتم تحسيس المسيرين بمؤشر القيمة الاقتصادية المضافة ، من خلال النتائج المحققة بناء على الأموال الموضوعة تحت تصرف المسيرين و كذا تكلفة رأس المال و التي يحصل عليها المساهمون بالدرجة الأولى .

تحسب القيمة الاقتصادية المضافة كما يلي² :

القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الأرباح الناتجة عن عمليات التشغيل بعد الضريبة - (تكلفة رأس المال x رأس المال المستثمر) .

$$EVA = NOPAT \text{ adjusted} - (CMPC \times CT \text{ adjusted})$$

القيمة الاقتصادية المضافة = (معدل العائد على رأس المال المستثمر - معدل تكلفة رأس المال) x رأس المال المستثمر

1- هواري سويبي ، مرجع سبق ذكره ، ص 60.

2- هالة عبد اله الخولي ، دراسة تحليلية انتقادية لمقياس القيمة الاقتصادية المضافة كأحد الاتجاهات الحديثة في مجال قياس و تقييم الأداء في منشآت الأعمال ، مجلة المحاسبة و الإدارة و التأمين ، العدد 56 ، نشرت من طرف جهاز الدراسات العليا و البحوث كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، بدون سنة نشر . ص : 107 .

$$EVA = \text{Capital invest} \times (\text{ROIC} - \text{WACC})$$

-صافي الأرباح الناتجة عن عمليات التشغيل بعد الضريبة تمثل نتيجة الاستغلال بعد الضريبة النظرية على الأرباح (قبل احتساب المصاريف المالية)

- معدل تكلفة رأس المال و تمثل التكلفة الوسطية المرجعة لرأس المال ، و تحسب انطلاقا من الهيكل المالي للمؤسسة بين الديون و رأس المال .

$$PE = AE \times (Re - K)$$

حيث أن :

PE : الربح الاقتصادي أو القيمة الاقتصادية المضافة .

AE: الأصل الاقتصادي .

RE: المردودية الاقتصادية بعد الضريبة .

K :التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال .

يتمثل المفهوم الأساسي لنموذج " القيمة الاقتصادية المضافة " في : الهامش الناتج من الفرق بين العائد الاقتصادي المحقق من طرف المؤسسة لفترة معينة ، و تكلفة الموارد المالية المستخدمة .

لقد سمى الاقتصاديون منذ عهد آدم سميث الهامش الذي يمثل الربح بعد استبعاد تكلفة رأس المال بالربح الاقتصادي ، بعبارة أخرى يبين هذا المفهوم أن المؤسسة تحقق الأرباح إذا كانت الإيرادات المحققة كافية لتغطية التكاليف

خلاصة الفصل الثاني:

تم في هذا الفصل العرض النظري لمختلف الطرق القياسية التي يمكن من خلالها تقييم الكفاءة على مستوى وحدات القرار محل الدراسة ، فقد تجاوز الزمان المفاهيم التقليدية التي تحدد الكفاءة من المنظور المالي فقط -و التي لا تعدو أساليب لقياس الأداء المالي للبنوك لا أكثر- نحو التوجه إلى الطرق الكمية التي تقيس الكفاءة وفق محددات علمية و دقيقة من خلال عدة أساليب قياسية و كان لكل أسلوب قياسي ميزته التي تميزه من خلال الطرق المختلفة المعلمية منها و غير المعلمية إذ لكل منهما أسلوبه الرياضي أو الإحصائي الخاص به. و عليه فإن طريقة CAMELS التي تحمل في مجملها مجموعة من الأدوات المالية التي تقيس الأداء المالي للبنك و تعمل على تصنيف البنوك تركز معاييرها المختلفة و التي تشمل : كفاية رأس المال ، جودة الأصول ، كفاءة الإدارة الإيرادات و ربحية بالإضافة إلى السيولة و التمويل.

وجاء طرح CAMELS وفقا لنسب مالية تقوم على تقديرات شخصية و ليست على افتراضات ثم إثباتها إحصائيا ، حيث توصلت الدراسات إلى أنه هناك نسب مالية أكثر كفاءة ، و لديها تأثير أكبر على الموقف المالي للبنك من تأثير النسب المستخدمة حاليا بواسطة معيار . CAMELS

كما أن المؤشرات النسب المالية التي يتم استخدامها بغرض تقييم مستوى فاعليتها في استخدام مواردها و تحقيق أفضل مخرجات ممكنة بأقل مجموعة من مدخلات ممكنة و من أدوات هذه النسب المالية نجد : نسب الربحية ، نسب السيولة ، نسب المديونية و نسب النشاط و المخاطر الائتمانية .

أما بالنسبة للطرق الكمية التي تقيس الكفاءة المصرفية ، فتم توضيح مفهوم الأساليب الكمية و النماذج الرياضية و البرمجة الخطية و شروط استخدامها ، ثم بعدها تم التطرق إلى الطرق غير المعلمية المتضمنة لمغلف البيانات أو أسلوب التطويقي للبيانات DEA الذي تم عرضه مع شيء من التفصيل بما أنه الأسلوب المعتمد في هذه الدراسة بالإضافة إلى مختلف المفاهيم التي من خلالها تم توضيح الميكانيزمات التي يعمل عليها هذا الأسلوب.

لتأتي بعد ذلك الطرق المعلمية و التي تعد من الطرق التقليدية و تتضمن عدة طرق منها طريقة التحليل العشوائي SFA و طريقة التوزيع الحر ، و حد السميك.

و لا شك أن قياس الكفاءة لابد أن ينظر له أيضا من منظور خلق القيمة و الذي يركز على معدل التدفقات النقدية التي تركز على مؤشرات من حيث الأداء و التحفيز و التسيير .

و منه فإنه يلاحظ من خلال هذا الفصل أن عملية قياس الكفاءة المصرفية تخضع إلى عدة طرق مختلفة باختلاف وجهات نظر المفكرين فيمكن أن تكون طرق مالية أو رياضية أو إحصائية و تتفاوت هذه الأخيرة من حيث دقتها في القدرة على تقييم البنك و تصنيفه .

الفصل الثالث

تقديم القطاع المصرفي
في الجزائر

تمهيد:

يكتسي القطاع المصرفي في الجزائر على غرار كل بلدان العالم دورا هاما في تعبئة المدخرات بأشكالها المختلفة في تحقيق التقدم و التنمية الاقتصادية .

حيث احتل منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف القطاعات الاقتصادية مع زيادة التطورات التي تطرأ على الاقتصاد الوطني و تزداد أهميته من يوم إلى آخر مع زيادة التطورات التي تطرأ على الاقتصاد الوطني ، و مع التحولات العميقة التي يشهدها المحيط المالي العالمي ، فهو الذي يضمن إيجاد الأموال اللازمة للسير العادي للنشاط الاقتصادي للبلاد ، و القطاع المصرفي و الذي يضم كل من البنوك المركزية حيث يعطي دورها التنظيمي و الرقابي و التطويري ، و كذا مختلف أنواع البنوك و خاصة التجارية ومصادر تمويل البنك التجاري و كيف يقوم البنك التجاري بالرقابة عليه .

و تم تقسيم الفصل الثالث إلى أربعة مباحث :

المبحث الأول : نشأة و تطور القطاع المصرفي الجزائري .

المبحث الثاني : خصائص القطاع المصرفي الجزائري و هيكله .

المبحث الثالث : تقييم الإصلاحات من واقع القطاع المصرفي الجزائري .

المبحث الأول :نشأة و تطور القطاع المصرفي الجزائري :

تمهيد :

لقد خلفت الحقبة الاستعمارية التي عاشتها الجزائر على مدى 130 سنة بنية اقتصادية منهكة و جهاز مصرفي هش لا يخدم إلا المصالح الأجنبية و لا يقوى على مواجهة أدنى شروط التنمية و التي كانت بمثابة الخيار الحتمي أمام النظام المصرفي الجزائري غداة الاستقلال ، لهذا عمدت السلطات الجزائرية آنذاك على اتخاذ بعض الإجراءات الضرورية لبعث التنمية في جميع المجالات لاسيما في المجال المصرفي الذي يعتبر العصب المحرك لباقي القطاعات الحيوية ، و التي تمثلت في خلق بعض المؤسسات المصرفية ، و حاولت التكيف مع البعض الآخر، في حين أقدمت على تأميم البعض منها و أنشأت في نهاية المطاف نظاما مصرفيا جزائريا ناشئ.

أولا-القطاع المصرفي في الجزائر قبل الاستقلال:

قبل استعمار فرنسا الجزائر سنة 1830 كانت هذه الأخيرة ولاية من ولايات الخلافة الإسلامية العثمانية ، و تماشيا مع ظروف ذلك العصر فان الاقتصاد الجزائري كان : "يتميز بقلة دور النقود في المبادلات و بنظام المعدنين،الذهبو الفضة في العملة"¹.

و بعد دخول فرنسا إلى الجزائر سنة 1830 عملت على محو أي استقلال نقدي و بنكي في الجزائر و قامت - إتبعا- لإستراتيجية الاستعمار الاستيطاني-بإنشاء أو بنك في الجزائر بمقتضى القانون الصادر في 19جويلية 1843 الذي يعتبر أحد فروع بنك فرنسا المتواجدة في كل مستعمراتها ، و الذي بدأ : "فعلا بإصدار النقود مع بداية سنة 1848"(القرز ويني،1992،ص49)،ليتقرر بعده بسنة رسميا استعمال الفرنك الفرنسي كعملة للتداول في الجزائر و ذلك سنة 1849.

ثم توالى بعد ذلك التاريخ نشأة البنوك في الجزائر الاحتلال، و عليه كان "المصرف الوطني للخصم LE COMPTOIR NATIONAL D'ESCOMPE ثاني بنك من حيث النشأة بعد البنك المذكور أعلاه و بسبب قلة الودائع -التي تعتبر مادة حياة البنوك -لم ينجح في وظيفته المتمثلة في الاقتراض و : "ثالث مؤسسة هي بنك الجزائر LA BANQUE D'ALGERIE 1851 برأسمال قدره3 ملايين فرنك مقسمة اللا 6 آلاف سهم و

¹القرزوني محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1992،ص48

الفصل الثالث : تقديم القطاع المصرفي في الجزائر

قد اهتمت به السلطات الفرنسية و منحته اعتمادا - أي قرضا - بنصف رأسماله المدفوع - 1500.000 FF و ربطته بقيود تخص مقدار الاحتياطي و حق تعيين المدير تعيين المدير و حق تحديد مدة إصدار الأوراق النقدية¹

و بالنظر إلى الظروف التاريخية التي أنشأت فيها المنظومة المصرفية في الجزائر ابان الاحتلال نلاحظ أنها كانت في جميعها تابعة تنظيميا و قانونيا و نقديا الى ادارتها المركزية في فرنسا ، و هي موجهة بالتالي إلى خدمة الأهداف الاقتصادية و التجارية للمعمرين، وكان الهيكل البنكي في الجزائر يتكون من البنوك التجارية التالية - إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر-1830-1962.

¹القرويني، مرجع سبق ذكره، ص49

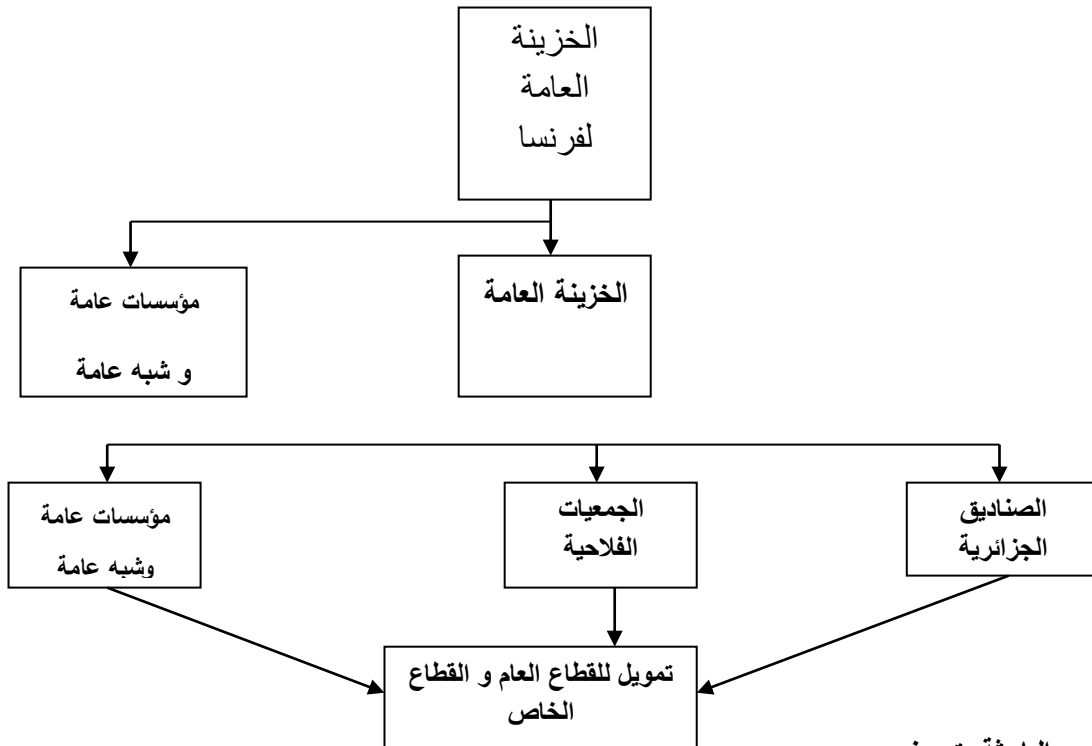
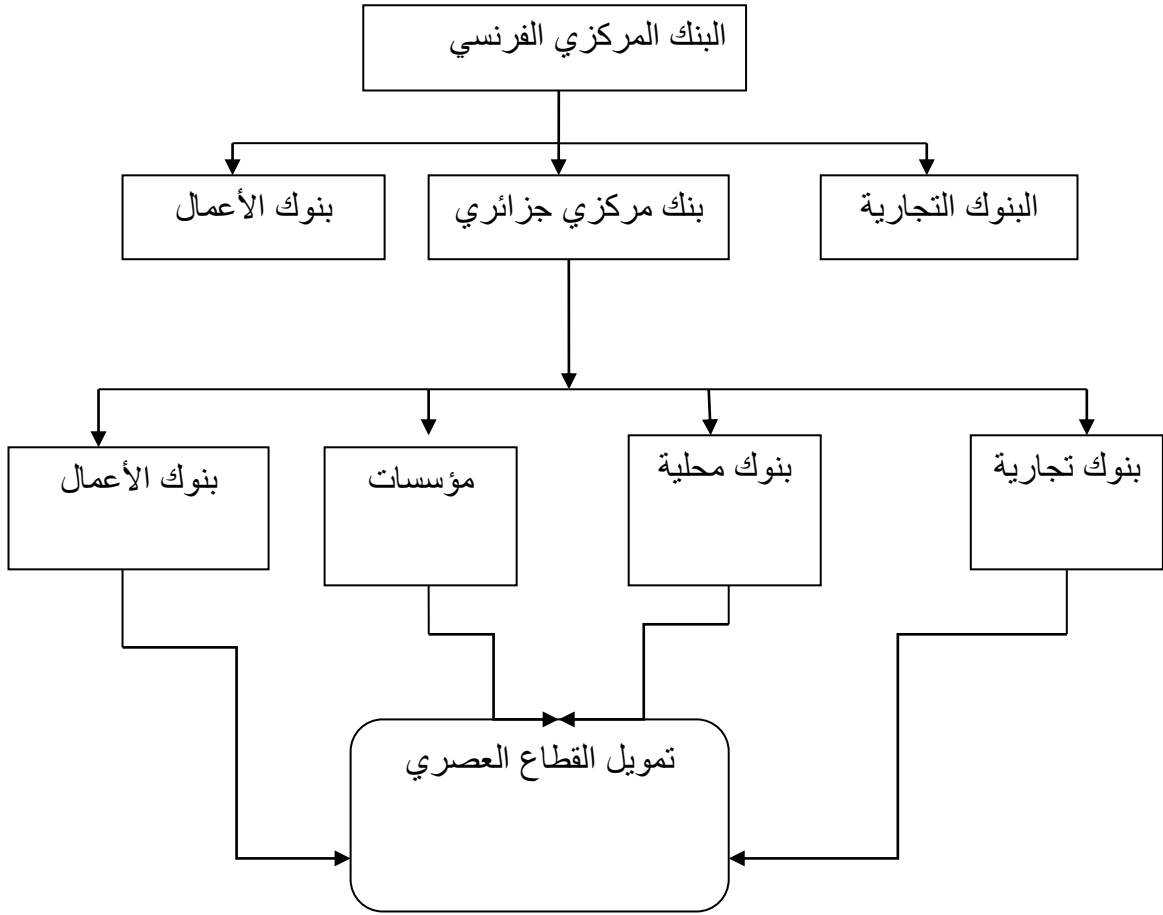
الفصل الثالث : تقديم القطاع المصرفي في الجزائر

الجدول(05):مكونات القطاع المصرفي في الجزائر قبل سنة1962

الرقم	البنك التجاري	سنة التأسيس	الفروع/1961	منطقة التواجد
1	LES COMPANIE ALGERIENNE DE CREDIT ET DE BANQUE	1877	131	-
2	CREDIT LYONNAIS	1878	61	-
3	CREDIT FRANCER D'ALGERIE ET DE TUNISIE	1880	133	-
4	LA SOCIETE GENERAL	1914	18	الجزائر وهران
5	LE COMPTE NATIONAL D'ESCOMPTE	1945	03	الجزائر وهران
6	LE CREDIT DU NORD	1958	03	-
7	LA SOCIETE MARSEILLAISE	-	08	-
8	LA BANQUE NATIONALE POUR LE COMMERCE ETL'INDUSTRE EN ALGERIE	-	45	-
9	LE CREDIT INDUSTRIEL ET COMMERCIAL	-	04	-
10	BARCLYS BANK	-	02	-
11	WARMS ET CILE	-	01	-
	المجموع 11 بنك تجاري	409 فروع		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات السابقة الذكر .

شكل رقم (03) هيكله القطاع المصرفي و المالي في الجزائر قبل سنة 1962



المصدر: تصميم الباحثة بتصريف

تلك هي البنوك التجارية في الجزائرية في الجزائر في عهد الاحتلال ضمن المنظومة المصرفية ككل و التي بلغ عددها 11 بنكا تجاريا و من خلال ما سبق يمكن أن نلاحظ ان : "مجموع فروع البنوك التجارية قبيل الاستقلال كان 409 فرعا ، منها 149 في منطقة الجزائر ، و 154 في منطقة وهران، و 83 في منطقة قسنطينة و 23 في الصحراء ، و أعلى درجة لتركز الفروع كانت في مدينة الجزائر، 92 فرعا¹ .

ثانيا- القطاع المصرفي في الجزائر بعد الاستقلال :

عشية الاستقلال كان هناك 11 بنك تجاري يزاول نشاطه في الجزائر و ذلك عبر 409 فروع ومنه فان : "الجزائر ورثت في عام 1962 نظام بنكي و مالي مستسخ CALQUE من النموذج الفرنسي و موجه قبل كل شيء لخدمة مصالح الأقلية الكولونيالية (HENNI، 1991، P63) .

لذلك عمدت الجزائر في أول الأمر إلى إنشاء بنك مركزي جزائري و ذلك مكان بنك الجزائر وكان ذلك في 01 جانفي 1963 بمقتضى القانون رقم 62-441 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962 و المتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري و تحديد قانونه الأساسي ، و كانت المهمة المنوط به هي : السهر في مجال النقد و القرض والصرف ، على ايجاد الظروف الملائمة للتطور المنتظم للاقتصاد الوطني الجزائري و كذا المحافظة عليها و ذلك بترقية استعمال كل الموارد المتاحة للبلاد مع العمل على الاستقرار الداخلي و الخارجي للعملة.

و نتيجة الاستقلال الجزائر و خروج فرنسا و ذهاب المعمرين فان النظام البنكي قد شهد في تلك الفترة جملة من التغييرات و الهزات تمثلت في تغيير مقرات البنوك و توقف بعضها عن العمل ، كذلك هاجرت الطبقة المعمرة المتخصصة في تسيير البنوك، و بسبب هجرة المعمرين فقد سحبوا ودائعهم و رؤوس أموالهم من البنوك، و كان على رأس هذه التغييرات هو انتهاء السلطات الجزائرية منهج الاشتراكية في بناء الاقتصاد الذي يتعارض جملة و تفصيلا مع النظام الذي كانت تسيير عليه المنظومة المصرفية في وقت الاحتلال اذ : "ورثت الجزائر عند استقلالها نظاما مصرفيا واسعا لكنه تابع للأجنبي و قائم على أساس الاقتصاد الحر الليبرالي"².

¹ شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره ، 1992، ص 153.

² نفس المرجع ، ص 54.

الفصل الثالث : تقديم القطاع المصرفي في الجزائر

كل تلك التغييرات أدت الى تقلص شبكة البنوك التجارية و فروعها -11 بنك تجاري بـ 409 فروع- و غلق أبواب البنوك الصغيرة و كذا البنوك المحلية ، كذا انهيار البنوك المتخصصة خاصة تلك التي تعمل في المجال الزراعي ، و كذا حدوث فوضى شبه تامة في حركة الموارد المالية ، و عليه أصبح لزاما على السلطات الجزائرية أن تطبق إجراءات هيكلية و تتخذ قرارات هامة في سبيل انتشار النظام البنكي من وحل الفوضى و اللاتنظيم و اللاتجانس مع المنهج الاقتصادي الذي اتبعته الجزائر غداة الاستقلال ، حيث أن:"الجزائر المستقلة تمسكت منذ جويلية 1962 بمقتضى برنامج طرابلس...على تغيير هذا الـ SATELISME الاقتصادي المالي و البنكي

1

و على اعتبار أن التنمية الاقتصادية التي كانت تسعى السلطات الجزائرية إلى تحقيقها لا يمكن لها أن تمويل من قطاع مصرفي يعتمد على مبدأ الأمان و المرادوية في سياسته الاقراضية -البنوك التجارية الأجنبية- مما دفع بالسلطات الجزائرية إلى اتخاذ عدة إجراءات استعجالية تمثلت في :

أ- إعلان استقلال الخزينة العمومية الجزائرية عن الخزينة العمومية الفرنسية و ذلك في 29/08/1962.

ب- إنشاء البنك المركزي في 01 جانفي 1963 و إعطاء له كافة الصلاحيات كمؤسسة إصدار نقدي : "حيث قام البنك المركزي بتدخل مباشر في الاقتصاد لاسيما بربط علاقات مباشرة مع قطاع التسيير الذاتي من 1963 إلى 1975².

ت- إنشاء الصندوق الجزائرية للتنمية CAD و ذلك في 07 ماي 1963 بموجب الأمر رقم 63-165 ، الذي عمل بفاعلية على بعث أول صناعة نسيجية جزائرية و كذا على خلق أولى الشركات الوطنية مثل CNAN،SONSTRACH،SNS ، و الذي كلف بجمع و تمركز الموارد المالية الداخلية -الجباية- و الخارجية - المساعدات و القروض ، و ذلك من أجل تمويل استثمارات التجهيزات العمومية ، و المؤسسات بكل أنواعها و كذا المشاركة في رأسمال المؤسسات الموجودة أو الناشئة حديثا.

¹P.PASCALLON،R.BANQUE N=2289.

² أحمد هني، العملة و النقود، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص 139

الفصل الثالث : تقديم القطاع المصرفي في الجزائر

د- خلق عملة وطنية جزائرية غير قابلة للتحويل و ذلك في 10 أفريل 1964 و كان مساويا للفرنك الفرنسي و كذا خروج الجزائر من منطقة الفرنك الفرنسي ، و كان الهدف من ذلك وضع حد لنزيف رؤوس الأموال الى الخارج.

و- إنشاء الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط CNEP و ذلك في 10 أوت 1964 و الذي تمثلت مهمته في جمع المدخرات المتولدة من الدخل المتوسطة ثم توزيعها في قروض الإسكان .

و بصفة عامة يمكن القول أنه إلى غاية عام 1966 التنظيم الوطني البنكي كان يتميز بالازدواجية و EXTROVERTION في خارج البنك المركزي الجزائري BCA و الصندوق الجزائري للتممية .

المبحث الثاني : خصائص القطاع المصرفي الجزائري و هيكله:

تمهيد :

لقد مر الجهاز المصرفي العمومي بعدد لا حصر له من الأحداث و المراحل التي كان لها الفضل في بلورته و صقله ، حيث و منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا كانت هنالك محطات فاصلة في تاريخ الجهاز المصرفي الجزائري ، و التي سنتعرض إليها في هذا المبحث من خلال تقسيم الأحداث إلى مراحل يتم تحليلها و عرض خصائصها و مدى تأثيرها في تكوين المنظومة المصرفية الجزائرية.

أولا - خصائص الجهاز المصرفي في المرحلة الممتدة من الاستقلال إلى غاية 1986:

إن طبيعة هذه الفترة جعلت الجهاز المصرفي يتميز بتنظيمات محددة لأدائه، المرتكزة على خلفية إيديولوجية، حيث ارتكز تنظيم الاقتصاد الوطني على التخطيط والتسيير الاشتراكي، وكانت الدولة مالكة لوسائل الإنتاج، التوزيع، و التمويل، تتخذ بطريقة إدارية.

و من خلال دراسة واقع الجهاز المصرفي العمومي الجزائري في هذه الفترة و على ضوء الإصلاحات التي شهدها نجد أن هذه المرحلة تميزت بالخصائص التالية:

- تعود ملكية النظام البنكي للدولة و خضوعه لقواعد التسيير الاشتراكي.
- تعاضم دور الخزينة العمومية ، و تدخلها في منح القروض مما ولد غموضا على مستوى نظام التمويل.
- عدم إقرار الضمانات في حالة منح القروض البنكية و تقديمها على أساس التوطين المسبق المركزي.
- تخصص كل بنك في قطاعات محدد من طرف السلطات، الأمر الذي قضى على المنافسة.
- عدم استقلالية البنوك و بصفة خاصة البنك المركزي ، والاستعمال الضيق للآليات التقليدية للسياسة النقدية حيث يتم تحديد سعر الفائدة بشكل إداري و كذا كل العمليات البنكية .

ثانيا - خصائص الجهاز المصرفي في ضوء الإصلاحات التي مسته منذ سنة 1986:

ان نجاح الإصلاحات الاقتصادية يعتمد بالدرجة الأولى على صحة و سلامة الجهاز المصرفي، و لكن أداء هذا الأخير مرتبط بدوره على استقرار الاقتصاد، و لقد شرع في إصلاح المنظومة البنكية منذ سنة 1986 بالمصادقة على نظام البنوك و القروض، الذي ألزم البنوك بأن تأخذ كل التدابير اللازمة لتغطية خطر عدم الاسترداد و متابعة القروض الممنوحة ، و في نفس الوقت استعاد البنك المركزي صلاحياته على الأقل فيما يخص تطبيق السياسة النقدية ، و أعيد النظر في العلاقات التي تربط مؤسسة الإصدار والخزينة .

و في إطار المصادقة على القانون 06-88 المعدل و المتمم لنظام البنوك والقروض تم منح الاستقلالية المالية للبنوك بصفتها مؤسسات عمومية اقتصادية و التأكيد على دور البنك المركزي في ميدان السياسة النقدية . أما التغييرات التي نعتبرها جذرية فهي تلك التي مست الجهاز منذ سنة 1990، و قد جاء قانون النقد والقروض بقواعد و مبادئ تتماشى و خصوصيات اقتصاد السوق الذي يسير عليه الاقتصاد الجزائري .

و على أساس قانون النقد و القرض ،فقد تم إدخال تعديلات مهمة على هيكل الجهاز المصرفي، خاصة بعد فتح المجال للقطاع الخاص حيث تم إنشاء العديد من البنوك و المؤسسات المالية، و يمكن ذكر على سبيل المثال ،بنك البركة ، الخليفة بنك ،البنك الاتحادي ، البنك التجاري و الصناعي ،ستي بنك و القرض الليوني، الخ .

و يقدر عدد الفروع البنكية على المستوى الوطني 900 وكالة ، أي ما يعادل فرع لكل 34000 ساكن ، وقد بلغ مجموع موازنات البنوك العمومية و الخاصة ما يقارب 29988 مليون دولار أمريكي .

إن المادة 40 من قانون 88/01 تبرز إدارة الحكومة الجزائرية بوضع أساليب و أدوات كفيلة بنجاح عمل المؤسسات العمومية و هذا ما يمكن عكسه على المؤسسات المالية بقياس عملها في السوق .

ثالثا : هيكل القطاع المصرفي الجزائري :

لقد مر النظام المصرفي الجزائري بعدة مراحل تم فيها بلورة هيكله التنظيمي اعتمادا على القوانين التي كانت تسييره منذ الاستقلال و حتى يومنا هذا و هذا ما أعطى خصوصية للقطاع المصرفي الجزائري ، لهذا سيتم في هذا المبحث عرض هيكل النظام المصرفي في الجزائري تبعا للفترات الزمنية التي مر بها و ما تحملها من خصوصية في القوانين و تميز في البنية المالية .

أولا: هيكل النظام المصرفي عشية إصلاحات 1986 :

و في ما يلي نحاول عرض هيكل النظام المصرفي خلال الفترة الممتدة من الاستقلال إلى غاية 1986:

1- البنك المركزي الجزائري:

تأسس هذا البنك بموجب قانون 62-144 المصادقة عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962¹. و قد ورثت فعاليات بنك الجزائر المؤسسة المصرفي التي أنشئت إن الاستعمار الفرنسي سنة 1851 برأس مال قدره 3 ملايين فرنك فرنسي مقسمة على ستة آلاف أسهم² ومن الناحية القانونية البنك المركزي الجزائري هو مؤسسة عامة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي

و قد أسندت إلى هذا البنك كالمهام التي تتكفل بها البنوك المركزية و بذلك أصبح هو المسؤول عن الإصدار النقدي و عن معدل إعادة الخصم.

و نجد أن هذا البنك قد تم تنصيبه كبنك البنوك بحيث يشرف على السياسة النقدية و يراقب و يوجه الائتمان. و هو كذلك بمثابة بنك الحكومة نظرا لما يقدمه من تسيقات للخزينة العمومية و ما يخصمه من سندات مضمونة من طرفها، و كانت هذه التسيقات محددة بنسبة 5 % من الإيرادات العادية المحققة للدولة خلال السنة المالية السابقة³.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 28 ديسمبر 1962

² د/ شاكور القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، مرجع سبق ذكره ، ص 49

³ المادة 53 من القانون الأساسي للبنك المركزي.

الفصل الثالث : تقديم القطاع المصرفي في الجزائر

هذا على مستوى النصوص أما على مستوى الواقع فالبنك المركزي وضع كلية لخدمة الخزينة و هذا بمنحها تسهيلات غير منتهية، الشيء الذي قلل من دور البنك المركزي في الاقتصاد الوطني آنذاك. ونجمع ذلك الكثير من اللامبالاة في الإصدار النقدي دون مقابل، مما أدى إلى بروز الاختناقات النقدية و ظهور التضخم.

ويرأس البنك محافظ ومدير عام يتم تعيينهما بمرسوم من قبل رئيس الجمهورية و باقتراح من وزير المالية، و يقوم مجلس الإدارة¹ بتسيير شؤون البنك، و يتألف هذا المجلس من المحافظ - رئيس المجلس- و المدير العام و عشرة إلى ثمانية عشر عضوا من كبار المسؤولين و المختصين في الشؤون النقدية و المالية².

2- البنك الجزائري للتنمية:

165- الصادر في 63- بموجب القانون رقم (BAD) 63 تأسس البنك الجزائري للتنمية و ظهر في شكل، 1963 (CAD) وأول ما ظهر كان يحمل اسم الصندوق الجزائري للتنمية مؤسسة عامة تتم تعبا لشخصية المعنوية و الاستقلال المالي³ و طبقا لقرار قانون المالية الصادر بتاريخ 07 جوان 1971 تم تحويل هذا الصندوق إلى البنك الجزائري للتنمية.

وضع هذا البنك مباشرة تحت وصاية وزارة المالية، و هو مكلف بتمويل الاستثمارات المنتجة في إطار البرامج و المخططات الخاصة بالاستثمارات ، و تغطي قطاعات نشاطه جزءا كبيرا من الاقتصاد الوطني و تشمل الصناعة بما فيها قطاع الطاقة و المناجم و قطاع السياحة و النقل و التجارة و التوزيع و المناطق الصناعية و الدواوين الزراعية و قطاع الصيد و مؤسسات الانجاز⁴.

وحل البنك محل خمسة بنوك فرنسية أربع مؤسسات كانت تتعاطى الائتمان المتوسط الأجل و مؤسسة خامسة للائتمان الطويل الأجل و كانت كلها تمارس النشاط المصرفي أثناء الوجود الاستعماري في الجزائر.

1-المادة 19 من القانون الأساسي للبنك المركزي

2-د/ شاعر القزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك، مرجع سبق ذكره، ص57

3-أنظر القانون . 63-165 الصادر بتاريخ 07 ماي 1963

4-محمود حميدات :مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية _ الجزائر 1996

و هذه المؤسسات هي:

- القرض العقاري.

- القرض الوطني.

- صندوق الودائع و الارتهان.

- صندوق تجهيز و تنمية الجزائر¹

ولكن الواقع غالبا ما لا يطابق تماما النصوص، فالبنك الجزائري للتنمية كان محدود الفعالية في تعبئة المدخرات المتوسطة و الطويلة الأجل.

و كانت الموارد التي ظل يستعملها في التمويل تقدم له من طرف الخزينة²

3-الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط:

لقد تم إنشاء الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط (CNEP) بموجب القانون رقم 227 المؤرخ في 10 أوت . و حدد القانون دور و نشاط الصندوق التي تمثلت في جمع الادخار من المواطنين و استغلاله في خدمة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و تمويل البناء، و تمويل الجماعات المحلية.

وشرع الصندوق في جمع الادخار من العائلات و الأفراد في الفترة الممتدة ما بين 1964 - 1970 ثم بعد ذلك تم خلق نظام الادخار المخصص للسكن في 1971 ذلك أن معدل الفائدة على الادخار في هذه الفترة يقدر بـ 3.5٪ سنويا³.

في حين أنها أسندت إلى الصندوق مهمة تمويل السكن الاجتماعي باستعمال المبالغ المدخرة و المال العام.

و في بداية الثمانينات أسندت مهام جديدة للصندوق تمثلت في:

- منح القروض للخووص بغرض البناء الذاتي أو في إطار جمعيات بالنسبة للمدخرين أو غير المدخرين

- تمويل مشاريع الترقية العقارية للمدخرين فقط.

1-شاكر القزويني محاضرات في اقتصاد البنوك مرجع سبق ذكره ص 157 .

2-الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر -2001،ص7 18 .

3-عبد القادر بالطاس: الاقتصاد المالي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر-2001 ص 33 .

4- البنك الوطني الجزائري:

بمرسوم رئاسي يحمل 66-187 المؤرخ في 13 جوان (BNA) أنشئ البنك الوطني الجزائري سنة 1966 لكي يحل محل البنوك الأجنبية و يساهم في وظيفة التخطيط المالي و ركيزة للقطاع الاشتراكي والزراعي¹ و هو يمثل نقطة تحول مهمة للاقتصاد الوطني من طرف السلطات في إطار إنشاء منظومة بنكية وطنية و تجسيد الإرادة السياسية التي بدت واضحة في استرداد البلاد لسيادتها الاقتصادية، و هذا ما عبر عنه عبد الحميد طمار بالمصطلح الاقتصادي " ضرورة التحكم في المستقبل، و بالمصطلح السياسي "ب" ضرورة تنظيم الديمقراطي².

و هو أول بنك تجاري حكومي للجزائر المستقلة.

فيما استعاد البنك الوطني الجزائري نشاط مجموعة من البنوك الأجنبية و التي نعددها فيما يلي:

- القرض العقاري للجزائر و تونس في شهر جويلية 1966
- و القرض الصناعي و التجاري في شهر جويلية 1967
- بنك باريس الوطني في شهر جانفي 1968
- بنك باريس و هولندا في شهر 1968 .

و يقوم هذا البنك أساسا بتعبئة المدخرات الوطنية و منح القروض للقطاعات الاقتصادية العمومية صناعية كانت أو زراعية.

بالإضافة إلى العمليات المصرفية التقليدية التي تقوم بها البنوك التجارية³.

5-القرض الشعبي الجزائري:

أنشئ القرض الشعبي الجزائري (CPA) في 29 ديسمبر . 1966 وقد استرجع أصول البنوك الشعبية العديدة التي كانت متواجدة في الجزائر قبل هذا التاريخ⁴ .

1-عبد القادر بالطاس : -مرجع سبق ذكره ،ص33.2001.

2- المرجع نفسه ، ص ، 55.

3-علي بطاهر: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و آثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية -مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة -ص34.

4- أنظر الأمر 66-36 المؤرخ في 29/12/1966 المعدل و المتمم بالأمر 67-75 المؤرخ في 11/05/1967 و المتعلق بإنشاء القرض الشعبي الجزائري. .

الفصل الثالث : تقديم القطاع المصرفي في الجزائر

والمتمثلة فيما يلي :

- البنك الشعبي التجاري و الصناعي الوهراني
- البنك التجاري و الصناعي للجزائر
- البنك الجهوي التجاري و الصناعي لعنابة
- البنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري.

كما تم دمج جميع هذه الفروع البنكية و أسس منها القرض الشعبي الجزائري في 29 ديسمبر 1966 الذي تم تدعيمه فيما بعد بدمج بنك الجزائر - مصرفي أول جانفي 1968 ثم بعد ذلك الشركة المارسييلية للبنوك بتاريخ 30 جوان 1968 و الشركة الفرنسية للتسليف و البنك في سنة 1971 .

وبعد القرض الشعبي الجزائري ثاني بنك تجاري من حيث النشأة و يقوم بعدة مهام أهمها :

جمع الودائع و تمويل الصناعات المحلية و التقليدية ، و المهن الحرة، و السياحة و الصيد البحري و الري ، كما يقوم بمنح الائتمان للإدارات المحلية و تمويل مشتريات الولاية و البلدية و الشركات الوطنية . ناهيك على أنه يقوم بجميع العمليات المصرفية التقليدية.

6- البنك الخارجي الجزائري :

تأسس هذا البنك بموجب الأمر رقم 67-204 بتاريخ 01 أكتوبر 1967 من خلال استرجاع أصول خمسة بنوك أجنبية¹ وهي :

*/القرض الليوني بتاريخ 12 أكتوبر 1967 والذي بدوره قد ضم البنك الفرنسي للتجارة الخارجية.

*/ الشركة العامة في عام 1968

*/ وبنك التسليف الشمال في عام 1968

*/البنك الصناعي للجزائر و بنك البحر الأبيض المتوسط كذلك في عام 1968

*/ وبنك باركليز الفرنسي في سنة 1968

¹شاكر القزويني:مرجع سبق ذكره ،ص156

الفصل الثالث : تقديم القطاع المصرفي في الجزائر

و يعتبر البنك الخارجي الجزائري ثالث بنك تجاري من حيث النشأة و بتأسيسه تكون السلطات الجزائرية قد أمت كافة الهياكل المصرفية و المالية في الجزائر و تنقسم مهمة البنك إلى مهمتين أساسيتين:

- الأولى خاصة بالودائع و الإقراض
- و الثانية خاصة بالتجارة الخارجية.

وإمكان هذا البنك أن يتدخل في مختلف العمليات البنكية مع الخارج التي تتمثل بالدرجة الأولى ف يمنح الاعتماد عن الاستيراد و يعطي ضمانات للمصدرين الجزائريين¹.

7-البنك أﻟﻔﻼﺣﻲ ﻟﻠﺘﻨﻤﻴﻪ ﻟﻠﺮﻳﻔﻴﻪ:

تأسس هذا البنك بمرسوم رقم 82- 106 بتاريخ 13 مارس 1982 وأخذ صلاحيات البنك الوطني الجزائري في ميدان تمويل القطاع الفلاحي والقطاع الفلاحي الصناعي و التي كانت موطنة لدى هذا الأخير سابقا.

و تنص المادة الأولى من قانون تأسيسه على أنه بنك للإيداع و التنمية و يندرج تلقائيا في قائمة البنوك.

كما تنص المادة الرابعة على أن مهمة هذا البنك تتمثل خاصة في تنفيذ جميع

العمليات المصرفية و الاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها و المساهمة في:

1-تنمية مجموع قطاع الفلاحة.

2-تطوير الأعمال الفلاحية التقليدية و الزراعية الصناعية و استخدام وسائله الخاصة لتمويل:

أ - هياكل الإنتاج الفلاحي وأعماله.

ب -الهياكل و الأعمال المرتبطة بما يسبق إنتاج قطاع الفلاحة و ما يلحقها.

ج -هياكل الأعمال الزراعية الصناعية المرتبطة بالفلاحة.

د -هياكل الصناعة التقليدية فيا لوسط الريفي و أعمالها.

¹علي بطاهر: مرجع سبق ذكره ص36

8-بنك التنمية المحلية:

تأسس هذا البنك بالمرسوم رقم 85-85 المؤرخ في 30 أفريل¹ - 1985 .

و هو ثاني بنك تجاري انبثق عن عملية إعادة هيكلة المنظومة المصرفية ،كما ورث هذا البنك قسما من أسهم مملوكة للصندوق الشعبي الجزائري.

يقوم هذا البنك بممارسة نوعين من المهام:

*/ مهام مصرفي تقليدي و مهام متخصص ويتلخص نشاطه المصرفي فيما يلي:

- جمع المدخرات الوطنية.

- منح الائتمان للقطاع العمومي و الخاص.

- القيام بعمليات الصرف و التجارة الخارجية.

*/ أما نشاطه المتخصص فيمكن في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للجماعات المحلية بحيث يقوم بتمويل المؤسسات و الشركات العامة ذات الطابع الاقتصادي تحت وصاية البلديات و الولايات و يعمل على إنجاز مخططات الجماعات المحلية التي تنبثق عن المخطط الوطني للتنمية.

ومع تأسيس هذين المصرفين تغير نوعان ما هيكل نظام التمويل و أدائه و نتج عن تأسيس بنوك جديدة تتكفل بتمويل قطاعات معينة يهدف إلى ترسيخ تخصص البنوك²

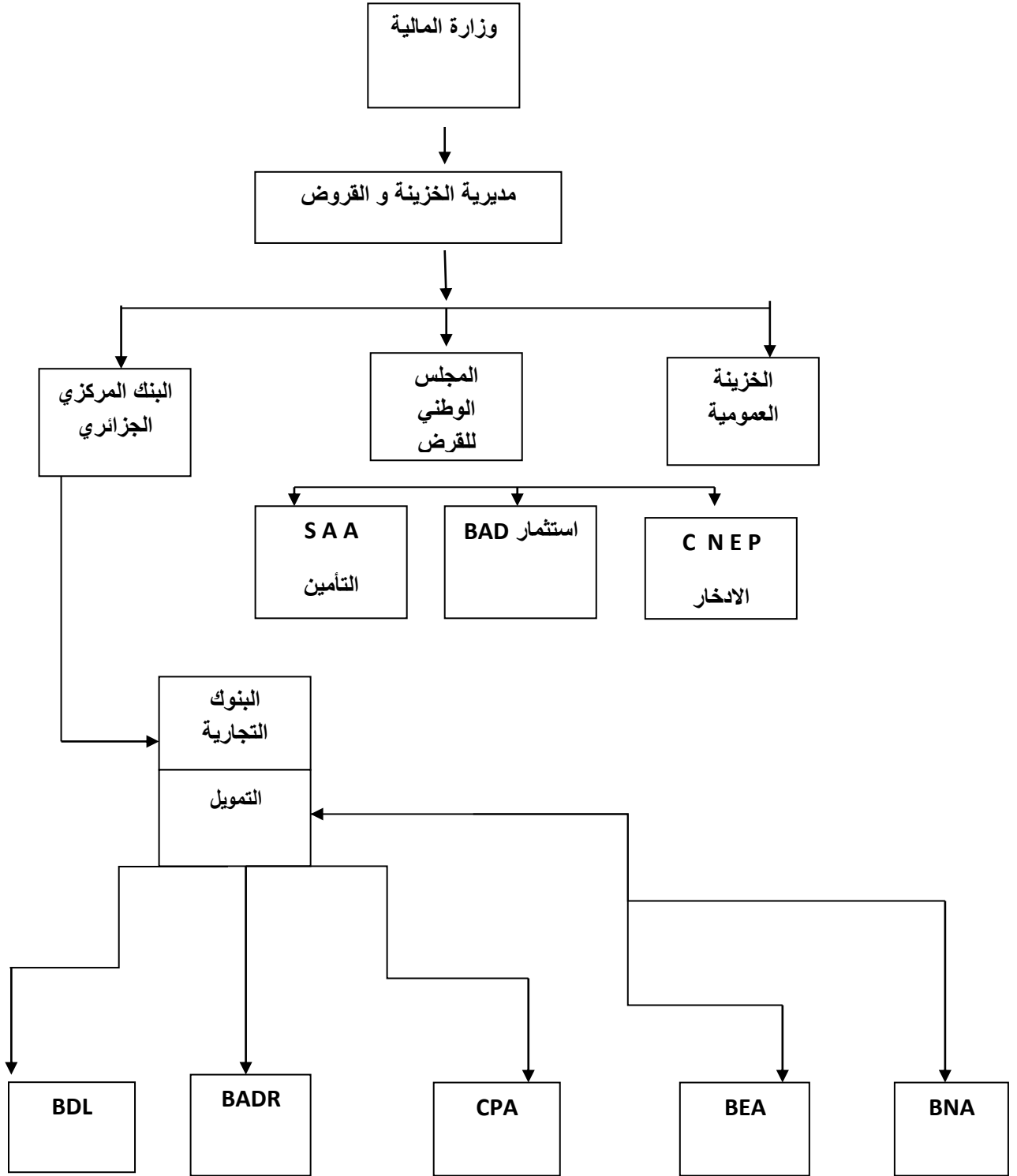
وفي هذا الإطار تم إسناد لكل بنك مهام محددة يقوم بها فأسند للبنك الأول مهام تمويل القطاع الفلاحي وترقية الأنشطة المختلفة المتواجدة في الريف على الصعيد الوطني، أما الثاني فكانت مهمته تكمن في المساهمة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للجماعات المحلية³.

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .رقم 19 الصادرة بتاريخ 01 ماي 1985.

2Badou cherif ;system bancaire algerien .un system au service de la planification- article :Banque et Management .décembre.1985

3-علي بطاهر : مرجع سبق ذكره، ص159.

الشكل رقم 04 هيكل القطاع المصرفي الجزائري وفقا للقانون 12/86 :



المصدر: تصميم الباحثة بتصريف

الفصل الثالث : تقديم القطاع المصرفي في الجزائر

ثانيا: إعادة تنظيم هيكل النظام المصرفي على ضوء قانون النقد و القرض

لا شك أن الإصلاحات التي مست النظام المصرفي الجزائري في السبعينات و بداية الثمانينات كان لها أثر في تغيير منحى التوجه المالي في الجزائري لكنها في المقابل لم تكن في مستوى التطلعات المنشودة و لم تخدم متطلبات المرحلة، و بات من الحتمي حقن النظام بمجموعة من الإصلاحات تخص منهج تسييره وإعادة ترتيب مهامه.¹

مما أستدعى المصادقة على قانون جديد تمثل في قانون النقد و القرض الذي أدخل تعديلات على مستوى القطاع المصرفي، سواء تعلق الأمر به بكل البنوك أو الهيكل الداخلي لبنك الجزائر.

و كذلك عرف قانون النقد و القرض 90-10 تعديلين اثنين:

-الأول: من خلال الأمر 01 / 2001 الصادر في فيفري 2001 وكان هذا تعديلا محدودا ميز بين مجلس إدارة بنك الجزائر و مجلس النقد و القرض باعتباره سلطة نقدية.

-الثاني: ف جاء بموجب الأمر 11/ 03 الصادر في أوت 2003 وكان تعديلا شاملا بسبب الصياغة الجديدة التي أعطاهما للقانون 90 / 10

ويجب الإشارة أن هذا التعديل حافظ على القواعد والمبادئ الأساسية التي جاء بها قانون النقد و القرض 10/90 .

لقد مست تعديلات قانون النقد و القرض (90-10) النظام المصرفي الجزائري مستويين أساسيين:

1- على مستوى البنك المركزي:

طبق للمادة 11 من قانون النقد و القرض 90-10 يعرف البنك المركزي بأنه مؤسسة و وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي،"و مند صدور هذا القانون أصبح البنك المركزي يسمى في تعامله مع الغير بنك الجزائر²

¹د/محمود حميدات: مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر 1996، ص137

²الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 10، قانون 10/90، بتاريخ 10 أفريل 1990، المتعلق بالنقد و القرض، المواد، 13، 2،

الفصل الثالث : تقديم القطاع المصرفي في الجزائر

و يعد بنك الجزائر تاجرا في معاملاته مع الغير و بالتالي يخضع لأحكام القانون التجاري و تطبق عليه قواعد المحاسبة التجارية، و رغم ذلك فهو لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري ، كما يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية ، ولا لمراقبة مجلس المحاسبة ، و هو غير ملزم بأحكام القانون رقم 88-01 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية¹.

وتعود ملكية رأس مال البنك بالكامل للدولة ، و يقع مقره في مدينة الجزائر و له حق فتح فروع ووكالات أو أن يختار مراسلين له في أي نقطة من التراب الوطني متى رأى ضرورة لذلك².

2- على مستوى البنوك التجارية:

يعتبر قانون النقد والقرض رقم 03-11 و المؤرخ في 26 أوت 2003 و المتمم لقانون النقد والقرض 90-10، المسجد الفعلي والتشريعي للدعائم القانونية المسيرة للبنوك التجارية في الجزائر، وهذا من خلال نصه على تعريف و ضبط وظائف البنوك، و كذا وضعه لشروط ممارسة المهنة المصرفية في الجزائر، و كذا ضبطه لمسألة الترخيص و الاعتماد للبنوك الخاصة الوطنية منها و الأجنبية، زيادة على تعيينه لمسألة المراقبة الداخلية والخارجية قبل و بعد إنشاء البنوك، فضلا عن تعرضه بالنص القانوني لمسألة السيولة والقدرة على الوفاء أو ما يعرف بمشكلة اليسار المالي و كذا مركزية المخاطر و حماية حقوق المودعين.

و نجد وفقا للمواد 66 إلى 75 من قانون النقد و القرض رقم 03-11 و المؤرخ في 26 أوت 2003 المعدل و المتمم لقانون النقد و القرض رقم 90-10، حيث تتضمن العمليات المصرفية تلقي الأموال من الجمهور و عمليات القرض و كذا وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن و إدارة هذه الوسائل حيث تعتبر أموالا متلقاة من الجمهور الأموال التي يتم تلقيها من الغير لاسيما في شكل ودائع ، مع حق استعمالها لحساب من تلقاها بشرط إعادتها .

1- الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص، 200

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 10، قانون 90-10، بتاريخ 10 أبريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض، المادة 18

كما يشكل عملية قرض كل عمل عوض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر أو يأخذ بموجبه لصالح شخص آخر التزاما بالتوقيع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة أو تعتبر بمثابة عمليات قرض عمليات الإيجار المقرونة خيار الشراء لاسيما عمليات القرض الايجاري.

كما تعتبر وسائل دفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل¹.

كما يمكن للبنوك و المؤسسات المالية أن تجري جميع العمليات ذات العلاقة بنشاطها مثل عمليات الصرف و غيرها،.....كما يمكن للبنوك و المؤسسات المالية أن تتلقى من الجمهور أموالا موجهة للتوظيف في شكل مساهمات لدى مؤسسة ما ،كما يمكن لها أن تأخذ مساهمات و تحوزها و ذلك في الحدود التي رسمها مجلس النقد و القرض².

3-لمدونة البنكية 23-12،ص133
2المدونة البنكية،2002،ص،137

ثالثا: تحديات الجهاز المصرفي الجزائري من أجل صناعة مصرفية حديثة

تمهيد:

توالت الأحداث و التقلبات المالية على الجهاز المصرفي الجزائري ،الشئ الذي ساهم في تطوره و اكتسابه ميزات تميزه عن باقي المصارف العربية و العالمية الأخرى إلا أنه يواجه تحديات تجعل من مهمة تطوره و تقدمه مهمة لا تخل من الصعاب و العراقيل ، لهذا سيتم عرض مجموعة من هذه التحديات التي يواجهها النظام المصرفي الجزائري .

1- الصيغة القانونية للبنوك التجارية:

يتسم التشريع البنكي بانعدام الانسجام في النصوص القانونية و وجود ثغرات مبهمة فيه ، مما ينتج عنه صعوبات في تسيير مشاكل البنوك القانونية ، مما يجعلها عرضة لتناقضات عدة أهمها أنها تلعب عدة أدوار في آن واحد و هي : الدائن و المدين ، و الفاعل الاقتصادي .

2- البنوك الجزائرية و علاقتها بالخزينة العمومية :

نتيجة لإصدار الخزينة العمومية لسندات على مدى عشرين عاما ،مقابل حقوق البنوك على المؤسسات العمومية أدت هذه الأخيرة إلى مشاكل لا حصر لها على مستوى ميزانية البنوك و سيولتها ، مما تسبب في عجز البنوك في مجال تحليل الأداء و الفعالية .

كما تسببت كذلك في أن معدل الفائدة الذي ينتج عن هذه السندات يقدر ب 5 % و هذا لا يتناسب إطلاقا مع تكلفة الموارد المالية التي تتحملها معظم البنوك في إطار عملية التمويل عن طريق ما يسمى بالسحب على المكشوف .

3- النظام المصرفي الجزائري عاجز عن تعبئة الادخار :

بسبب الأوضاع الاقتصادية الراهنة أي تمر بها الجزائر، و التي حدثت من مستوى معيشة الأفراد الشئ الذي أثر بدوره على قدرة هؤلاء الادخار، و كذا معاناة البنوك من غياب أدوات متطورة لتعبئة الادخار و يرجع كل ذلك إلى ضعف معدلات الفائدة المحفزة على الادخار .

4- صعوبة تقييم المخاطر:

تواجه البنوك الجزائرية صعوبة في تقدير المخاطر التي تواجهها أثناء تعاملها مع المؤسسات العمومية ، نتيجة لما تعانيه هذه الأخيرة من مشاكل في التسيير ، و انعدام الشفافية و انعدام الاستقرار في محيطها الخارجي ، بالإضافة إلى عجزها في تحقيق فوائض مالية ، مما يعرض البنوك إلى مخاطر عديدة منها:

*- عدم قدرة البنوك على تقييم المشاريع .

*- غياب الأدوات المالية لقياس المخاطر .

*- عدم اعتبار معيار الأموال الخاصة كعامل ملاءة في المؤسسة المصرفية .

5- التمويل غير المدروس لمؤسسات اقتصادية فاشلة :

تواجه البنوك الجزائرية قطاع عمومي يغلب عليه نوعية من المؤسسات التي لا تستوفي الشروط البنكية ، إذ تعاني من مشاكل في تسيير مواردها و تسجل عجز فاضح في مردوديتها ، لهذا فالبنوك الجزائرية تعاني من الديون المشكوك في تحصيلها و التي لا يمكن تغطيتها مما يعرضها إلى خطر الاختلال المالي.

6- عدم احترافية العنصر البشري:

إن من أهم دعائم التنمية المستدامة هي فعالية العنصر البشري ، حيث أن التسيير الجيد للموارد البشرية على مستوى البنوك الجزائرية ، من شأنه أن يساهم في تطور الخدمات المصرفية و من ثم تعظيم الربح ، إلا أنه يلاحظ العكس حيث أن البنوك الجزائرية تعاني من ضعف استقرار المسيرين لديها ، بالإضافة إلى ضعف الرقابة و الإجراءات الرقابية ، و مستوى خدمات غير لائق¹.

1-تمجدين نور الدين،عرابة الحاج، "تحديات القطاع المصرفي في الجزائر -الإستراتيجية و السياسة المصرفية" ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة ورقلة،يومي 12/11 مارس 2008.

7-ضيق السوق المالي و النقدي الأولي و الثانوي:

إذ يفتقر الجهاز المصرفي الجزائري لسوق نقدية منظمة و متطورة ، و التي يتم من خلالها تأمين السيولة النقدية و توفير أدوات الدفع للبنوك ، و من ثم تمويل النشاط الاقتصادي بأقل تكلفة ممكنة ، فيما تبقى بورصة الجزائر فنية و حديثة و تتسم بقلّة التعاملات التي أثرت و بشكل واضح على عدم استفادة البنوك من مزاياها .

المبحث الثالث : إصلاحات القطاع المصرفي الجزائري

تمهيد:

لقد مر الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات و إلى يومنا هذا بالعديد من العراقيل والتحديات الاقتصادية كان لابد على السلطات الجزائرية أن تسرع بالحلول بهدف تخطي هذه، المشاكل معتمدة على حزمة من الإصلاحات الاقتصادية مرتكزة على إستراتيجية شاملة تهدف إلى تصحيح الاختلالات وإعادة توجيه الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق و سياسات التحرير، برغم كل العثرات التي سجلت في الفترات التي تلت الإصلاحات المعتمدة ، لهذا فسيتم في هذا المبحث عرض الإصلاحات المصرفية التي مر بها القطاع المصرفي الجزائري ، و تقييمها لمعرفة أماكن القوة فيها و يؤر الأخطاء منها.

أولا : منهجية إصلاحات ما قبل 1990 :

و يعتبر القطاع المصرفي الجزائري نتاج تحولات تمت في عدة مراحل بعد الاستقلال في 1962 و تشكل في البداية من إرث المؤسسات و الهياكل الموجودة في النظام هذا التاريخ، و انطلاقا من 1970 تم إضفاء على طريقة تنظيم و سير هذا النظام طابع الاختيارات و التوجهات الساسية والاقتصادية مثل، التأميمات، زيادة التوسع في القطاع العام و تضيق القطاع الخاص، تخطيط الاستثمارات متعددة القطاعات المركزية و التصنيع السريع ، و يمكن أن نميز من ناحية مراحل الإصلاح القطاع المصرفي الجزائري قبل سنة 1990 ثلاث مراحل نوجزها فيمايلي:

1-مرحلة استرجاع و إضفاء السيادة المصرفية (1962-1965) :

عرفت هذه المرحلة بمرحلة وضع السيادة على المؤسسات المالية و المصرفية الكبرى و تم إنشاء ثلاث مؤسسات مصرفية و مالية رئيسية و هي الخزينة، البنك المركزي بمقتضى القانون رقم 62-144 الصادر في 13 ديسمبر 1962، و منحه جميع الصلاحيات كهيئة لإصدار العملة،صندوق الجزائر للتنمية بموجب القانون الصادر في 1963/05/07 ، و كذلك الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط وفقا للمرسوم 27/64 في 1964/08/18 لتمويل الإسكان و إقراض الهيئات المحلية، بعدما كان الاقتصاد الجزائري بما فيه الجهاز المصرفي تابعا كليا للاقتصاد الفرنسي و خادما لمصالحه و الذي كان يتكون آنذاك من 20 بنك بإدارة فرنسية .

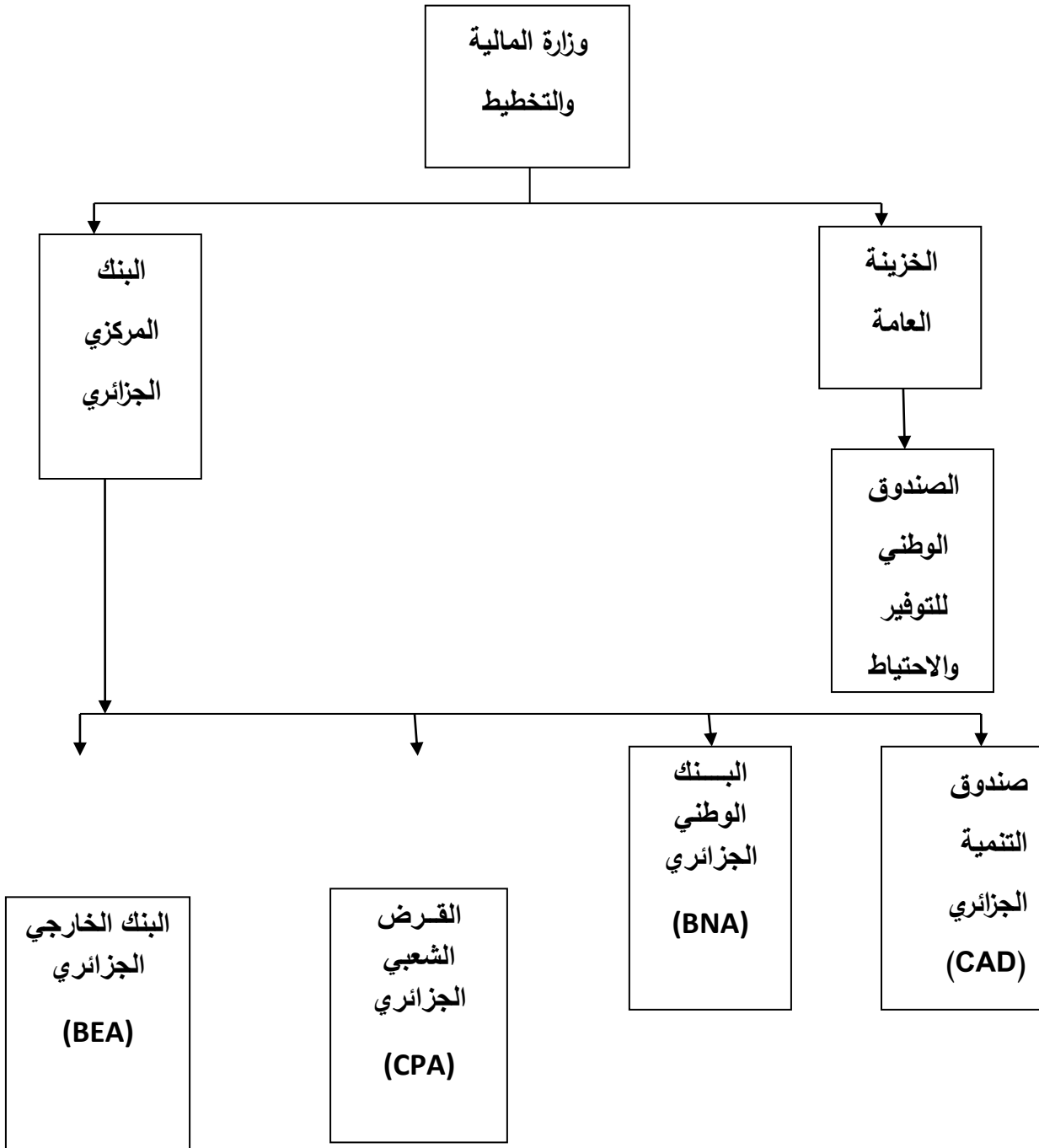
و من أجل استكمال السيادة الوطنية ظهر الدينار الجزائري إلى الوجود في سنة 1964 و تم تحديده ب 180 ملغ من الذهب.¹

2 - مرحلة التأميمات المصرفية و إنشاء بنوك و وطنية (1966-1969) :

و التي امتدت بين سنتي 1966 و سنة 1969 حيث تميزت هذه المرحلة بتأميم البنوك الأجنبية والتي أعطت ميلاد ثلاثة بنوك تجارية جزائرية سميت " بنوك أولية " وهي البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، البنك الخارجي الجزائري ، و هذا عبر المخطط الثلاثي (1967-1969) يهدف إلى وضع اللبنة الأساسية لنظام مصرفي جزائري يتماشى و أهداف المخطط الثلاثي للتنمية.

¹-لجيري نصيرة، 2010، خصوصية البنوك الجزائرية- دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري- أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار -عنابة- الجزائر، ص 152.

الشكل رقم (05) القطاع المصرفي و المالي الجزائري (1962-1970)



المصدر: (Amour Ben Halima ;2003)، p55

3- مرحلة الإصلاح المالي و تطوير الوساطة المالية (1970-1982)

واصلت السلطات الجزائرية مخططها نحو نظام مصرفي و نقدي مستقل 1970 إلى سنة 1982 ، حيث اتخذت السلطات النقدية عدة إجراءات مالية ابتداء من سنة 1962 بهدف إعادة النظر في دور الوساطة المالية بالجزائر و تطويرها. الفترة الممتدة من 1970-1973 و الذي عرف تطبيق المخطط الرباعي الأول الذي شهد تجاوز كبير في حدود تكاليفه فاقت كل التقديرات ، الشيء الذي استدعى مراجعة علاقات التمويل على ضوء الإصلاح المالي لسنة 1971 الذي ركز المشرع فيه على التعديلات الوظيفية يمكن إجمالها في ثلاث نقاط:

* - خلق شبكة ثنائية تجمع بين الخزينة و البنك المركزي الجزائري ، من خلال جملة من القوانين التي تحدد وظائفها و تنظم طبيعة العلاقة بينهما.

* - لجأ المشرع إلى حل مشكل التناقض الذي وقعت فيه البنوك أمام القطاع الإنتاجي فيما يخص تمويلها بالقروض اللازمة ، و التعليمات التي تنص على حتمية التحفظ في تقديم القروض .

* - أيجاد صيغ التعامل من القطاع الخاص من حيث تحديد حجم و كيفية تميل هذا القطاع لاسيما و أن كل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تنتمي إليه ¹.

4- مرحلة إنشاء و إعادة هيكلة البنوك العمومية (1980-1989)

إن إعادة هيكلة البنوك التي قامت بها السلطات انطلاقا من سنة 1982 لمجموع مؤسسات القطاع العام (الصناعة، النقل، التجارة، السياحة، البناء والأشغال العمومية... الخ) نتج عنها في هذه المرحلة مصرفان جديان هما بنك الفلاحة و التنمية الريفية و الذي تأسس بالمرسوم رقم 82/206 بتاريخ 13/03/1982 و بنك التنمية المحلية بتاريخ 30/04/1985 ، طبقا للمرسوم رقم 85/85 ².

كما تم بلورة النظام المصرفي الجزائري في 19 أوت 1986 بموجب القانون رقم 86-12 و المتعلق بنظام البنوك و القرض ³.

و تمثلت بعض أحكام نظام البنوك و شروط الإقراض كما يلي :

¹البجيري نصيرة،مرجع سبق ذكره،ص159

²شاكور قزويني،مرجع سبق ذكره،ص62

³الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد 16،1986،ص 1425

الفصل الثالث: تقديم القطاع المصرفي في الجزائر

*- الدولة عي الوحيدة القادرة على إصدار النقود القانونية ، و يفوض البنك المركزي بهذا الامتياز فقط

*-الفصل بين البنك المركزي و البنوك التجارية .

*- استعادت مؤسسات التمويل وظيفتها في تعبئة الادخار و توزيع القروض ، و أصبح باستطاعتها منح القروض مع متابعة استخدامها و العمل على استرجاعها.

*- لم يعد للخرينة دور كبير في نظام التمويل .

و مع ذلك كانت أحكام هذا القانون غير كافية لتتماشى مع متطلبات المرحلة ، فكان من اللازم طرح القانون 06-88 و الصادر في 13 جانفي 1988 المعدل و المتمم للقانون 86-12 السابق الذكر.¹

و من بين أهم النقاط التي جاء بها هذا القانون ما يلي :

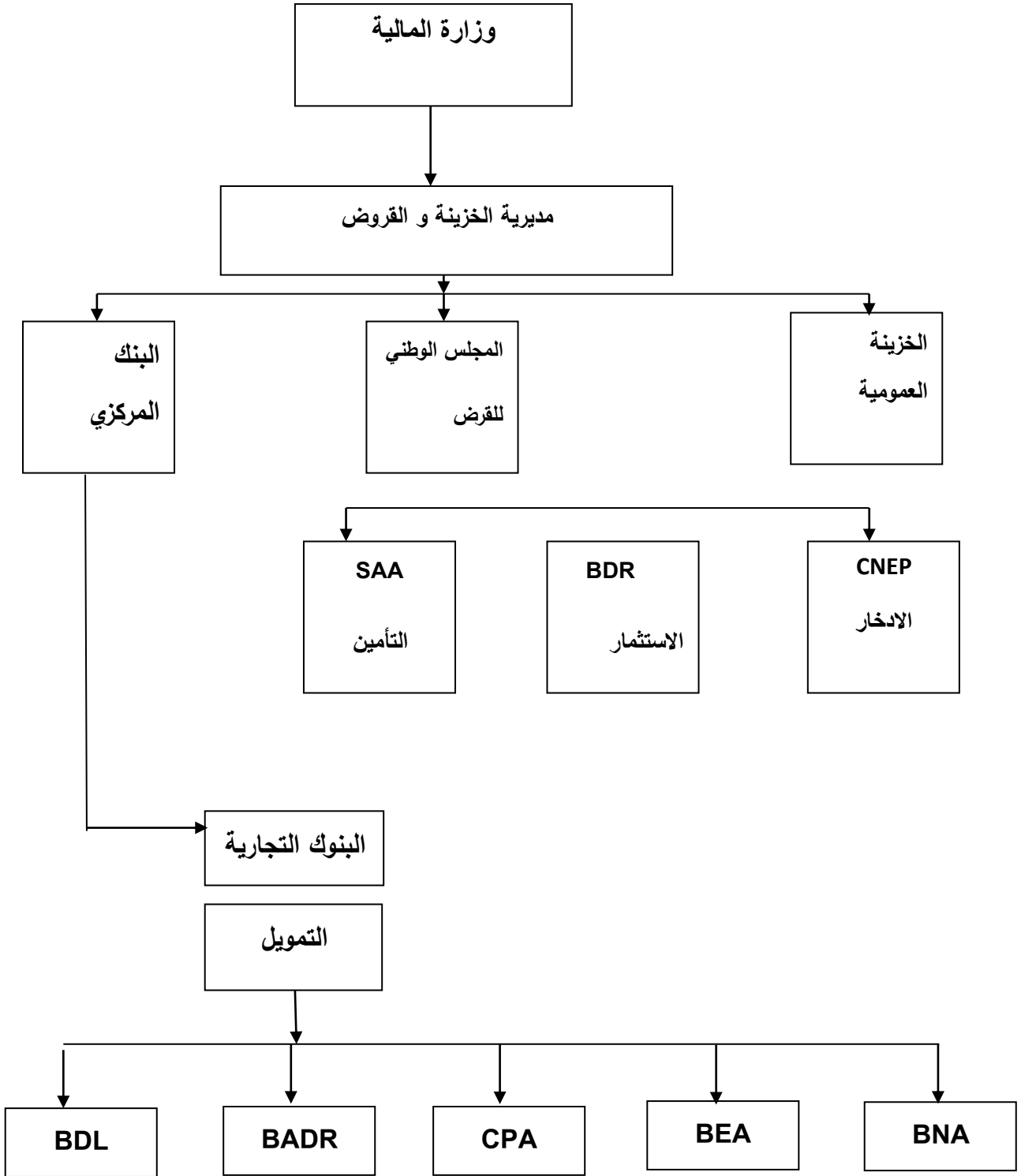
- البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية و التوازن المحاسبي .
- يمكن للمؤسسات المالية غير البنكية أن تقوم بعمليات التوظيف المالي .
- استعاد البنك المركزي صلاحياته في تطبيق السياسة النقدية .

5- مرحلة استقلالية البنوك و إنهاء تخصصها (1986-1990)

شهدت هذه المرحلة و الممتدة ما بين سنة 1986 و سنة 1990 تعاقب إصدار قوانين و إجراءات لتنظيم عمل الجهاز المصرفي حيث صدر سنة 1986 القانون المتعلق بنظام البنوك و القرض و القوانين المتعلقة بالاستقلالية الصادرة في جانفي 1988، وهذا قبل صدور القانون المتعلق بالنقد و القرض في 14 أفريل 1990 .

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2007، ص،195.

الشكل (06) هيكل القطاع المصرفي الجزائري وفقا للقانون 12/86



المصدر: تصميم الباحثة بتصريف

ثانيا : منهجية الإصلاحات ما بعد سنة 1990 :

سوف نفضل في هذه الدراسة التحليلية في هذه المرحلة الهامة من مراحل الإصلاح المصرفي في الجزائر و التي بدأت سنة 1990 إلى غاية يومنا هذا خاصة أنها تعتبر مرحلة الإصلاحات الحقيقية والجزرية ، و ذلك أن الرغبة في تفادي سلبيات الصناعة المصرفية الناتجة عن المراحل السابقة، والضرورة لتحديث و عصرنه المنظومة المصرفية الجزائرية خاصة فيما يتعلق بالبنوك التجارية، وتماشيا مع السياسة الاقتصادية العامة التي تبنتها السلطات الجزائرية و المتمثلة في انتهاج اقتصاد السوق.

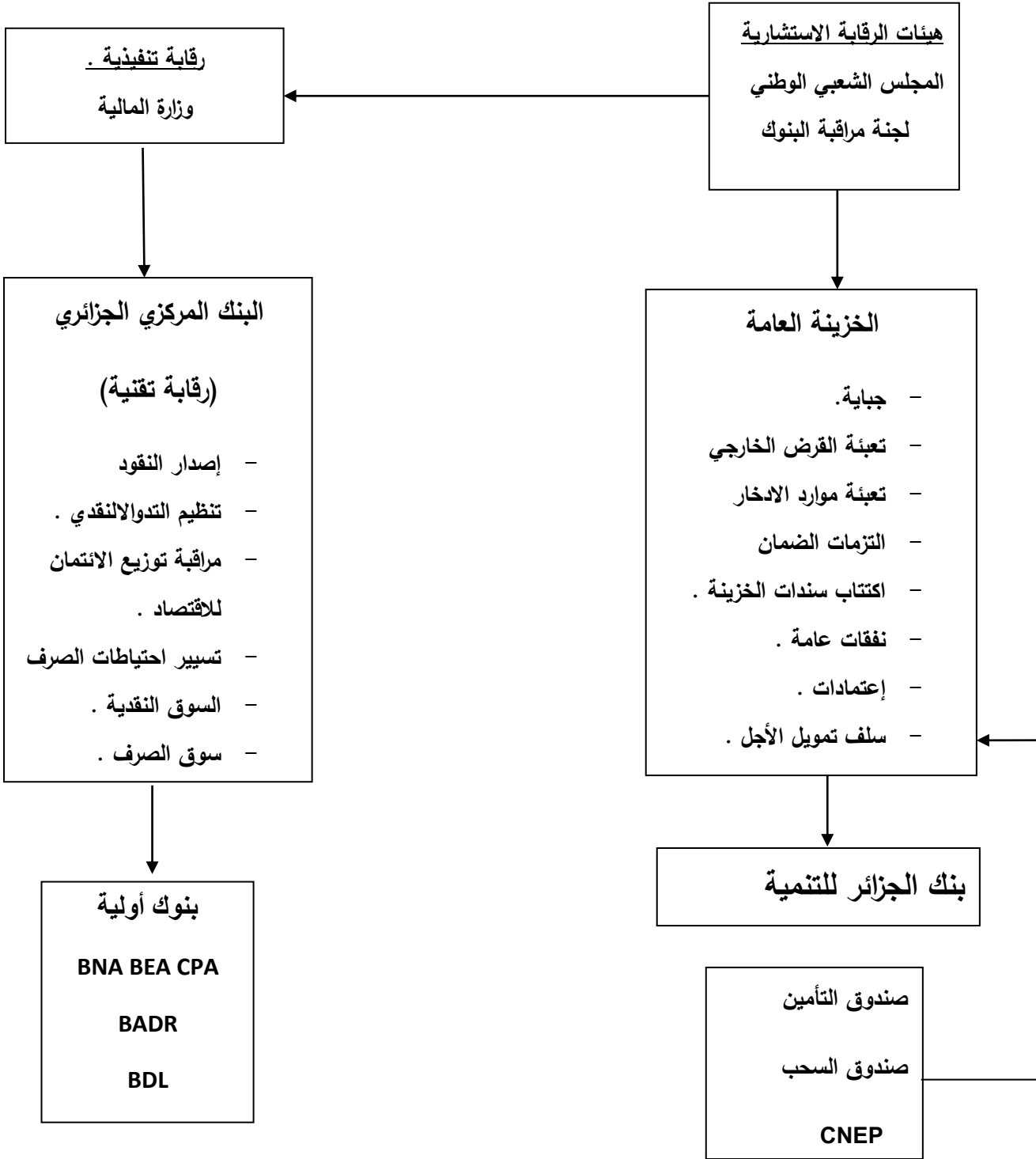
و تجدر الإشارة إلى: " أن القانون المصرفي لعام 1986 لا يتلاءم مع الوضعية الاقتصادية الجديدة " ¹

كل ذلك أدى إلى اعتماد سياسة الإصلاح الجزري في المجال البنكي والعزوف عن سياسة الترقيع و إدخال الرتوشات على المنظومة محل الدراسة دون المساس بجوهر تسييرها و قواعد تعاملها: " لهذا جاء القانون المتعلق بالنقد و القرض الذي أعاد التعريف الكلي لهيكل النظام المصرفي الجزائري و جعل القانون المصرفي الجزائري في السياق التشريعي المصرفي الساري المفعول في البلدان الأخرى، لاسيما البلدان المتطورة ².

¹حميدات،1996،ص،141

²حميدات،1996،ص،141

الشكل رقم (07) : هيأت الرقابة في القطاع المصرفي الجزائري لغاية 1988



المصدر: Ammour Ben Halima, op.cit, page 81 (بتصرف الباحثة)

1- قانون النقد و القرض:

يعد قانون النقد و القرض نصا تشريعيا يعكس المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي،¹

و بناء على ما تقدم يمكن القول أن أهم ما يميز تاريخ و تطور بنوك القطاع العام في الجزائر هو صدور قانون النقد والقرض تحت رقم 90-10 المؤرخ في 14-4/1990، مع ما يحمل في طياته من إصلاحات و تغيرات ومفاهيم جديدة أدخلت على عمل البنوك التجارية الجزائرية تهدف في مجملها إلى إرساء قواعد رقابية و تنظيمية تحتم على بنوك القطاع العام في الجزائر أن تتكيف معها.

ذلك:"أن قانون النقد والقرض، يحدث فعلا قطيعة مع ما كان سائدا من قبل"². إن على مستوى القواعد و النظريات أو على مستوى التعامل و الميكانزمات فضلا عن تغيير المفاهيم وتجديد الصلاحيات المخولة للبنوك التجارية الجزائرية للقيام بنشاطها ضمن إطار الاقتصاد الوطني .

و عليه: "يعتبر القانون رقم (90-10) الصادر في 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض نصا تشريعيا يعكس بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون فيها النظام البنكي، و يعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات.

بالإضافة إلى انه أخذ أهم الأفكار التي جاءت في قانوني 1986 و 1988 فقد حمل أفكار جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام المصرفي أداءه. و يتضح ذلك من خلال قراءتنا لمضمون أحكام هذا القانون إذ صنفت الأفكار الأساسية لهذا القانون في شكل محاور، تجمع كافة المبادئ التي يتركز عليها والأهداف التي يرمي إليها :

-قانون النقد و القرض يدفع بالبنوك التي نالت استقلاليتها منذ فترة إلى زيادة فعاليتها و نشاطها و رفع مردوديتها و ذلك عن طريق و توجيهها نحو إعادة تنشيط دورها في الوساطة المالية و تمويل الاقتصاد، تسيير محكم للأموال، واقتراح منتجات مصرفية جديدة، دخول قوي إلى السوق النقدية و المالية و التصدي إلى منافسة البنوك الأخرى و المؤسسات المالية.

و يميز القانون (90-10) بين البنوك والمؤسسات المالية فالبنوك تتلقى الودائع و تمنح القروض بضمانات، في حين نجد أن المؤسسات المالية التي لها نفس نشاطات البنوك لا تستطيع قبول و دائع الجمهور (المادة 15)

¹-لجيري نصيرة، مصدر سبق ذكره،ص 163

²-حميدات،1996،ص،141

، كما سمح القانون (90-10) في مادته 128 بإقامة مكاتب ممثلة لبنوك أجنبية، لها الحق المشاركة في رأس مال بنوك وطنية، كما تعمل البنوك و المؤسسات المالية في حدود القواعد النقدية و المالية التي يضعها بنك الجزائر، و تلتزم بجميع الإجراءات القانونية التي ينص عليها مجلس النقد و القرض، و تخضع لرقابة اللجنة المصرفية التي لها الحق بتطبيق عقوبات صارمة عليها في حالة خروجها عن القواعد و الإجراءات الواجب الالتزام بها (المادة 156) .

-يعتبر القانون البنك سلطة نقدية حقيقية مستقلة و يضع حدود التفرقة بين المهام للسلطة المركزية (تحديد إستراتيجية التنمية، التهيئة العمرانية، سياسة التصنيع، التشغيل،...) و بين سير السياسة المالية و النقدية الصادرة عن بنك الجزائر، الذي أصبحت مهمته في هذا المجال تتحصر في إبداء رأيه حول مدى مطابقة المشاريع المراد تنفيذها للقوانين المنصوص عنها، و هذا بعد دراسة ملف المشروع من قبل مجلس النقد و القرض .

كما يمنح القانون (90-10) صلاحيات واسعة لبنك الجزائر، كأصدار النقود، المحافظة على استقرار قيمتها، تنظيم تداولها، ضبط سوق الصرف، الدخول في السوق النقدية، و المشاركة عن طريق التفاوض في العقود الخارجية، و تصدر هذه الصلاحيات وظيفته في الرقابة النقدية فيضع السياسة الملائمة لها و يشرف على تطبيقها¹.

-يخول للدينار الوظائف النقدية الكلاسيكية خاصة وظيفته كوحدة للحساب، و يجب أن يستعمل بطريقة متجانسة في المعاملات الداخلية و الخارجية، و في إطار حركات رؤوس الأموال و سوق الأموال و سوق الصرف فإن قانون النقد و القرض يهيئ الظروف الملائمة لتحريك الدوائر النقدية نحو إمكانية تحويل الدينار و توحيد معدل الصرف².

¹المادة 58

²المادة 55

الفصل الثالث: تقديم القطاع المصرفي في الجزائر

-وضع حد نهائي لعجز الخزينة والتوقف عن تمويل الدين العمومي الداخلي عن طريق تسبيقات بنك الجزائر، و في هذا الصدد يجب على الخزينة أن تدفع بموجب القانون في أجل أقصاه 15 سنة على الأكثر كافة ديونها الناتجة عن سنوات التخطيط المركزي إلى بنك الجزائر، و قد نص القانون على أن الاستثمارات العمومية المقررة مركزيا لا يمكن لها أن تتلقى مستقبلا قروضا من بنك الجزائر تفوق 10% من الموارد العادية للدولة المسجلة خلال السنوات الفارطة، و يجب أن تدفع هذه القروض قبل نهاية كل سنة¹.

- إبعاد الخزينة العمومية عن نظام القرض، فلم تعد بعد الآن ملزمة بميكانزمات منح القروض التي أصبحت موكلة للجهاز المصرفي فقط .

-يتمتع مجلس النقد و القرض الذي يمثل السلطة النقدية باستقلالية كبيرة في تأدية وظائفه سواء المتعلقة بهدف ترسيخ في الأجل الطويل الوظائف المخولة للدينار.

-إن الدخول في اقتصاد السوق و تحرير النشاط الاقتصادي تحول لا يخص فقط الميكانزمات، الداخلية للدولة (الأسعار، الأجور، معدلات الفائدة ...) و إنما يخص أيضا الميكانزمات الخارجية كتحرير حركات رؤوس الأموال و التجارة الخارجية و كذا تشجيع الاستثمارات الأجنبية خاصة .

1-1- الهياكل التي أقرها قانون النقد و القرض:

من بين أهم التعديلات التي أتى بها قانون النقد و القرض هو خلق هيئات جديدة تساهم في إرساء رقابة شاملة على القطاع المصرفي الجزائري .

➤ مجلس النقد و القرض :

و هو من أهم الإصلاحات التي استحدثها قانون النقد و القرض ، إذ و منذ تأسيسه أحدث نقلة نوعية في الإصلاحات المصرفية الجزائرية .

¹المادة 213تعديل .

الفصل الثالث: تقديم القطاع المصرفي في الجزائر

و يتكون مجلس النقد و القرض من الأعضاء التالية :

- المحافظ كرئيس للمجلس .

- نواب المحافظ كأعضاء .

- ثلاث موظفين سامين يعينون بموجب مرسوم صادر عن رئيس الحكومة ، كما يتم تعيين ثلاث مستخلفين لتعويض هؤلاء الأعضاء الثالث¹.

و تتلخص مهامه في نقطتين جوهريتين : الأولى باعتباره مجلس إدارة بنك الجزائر و من صلاحياته إجراء مداورات حول تنظيم بنك الجزائر ، شراء الأموال المنقولة و الثابتة و بيعها، و تحديد ميزانية البنك و إجراء كل ما يتعلق به من تعديلات ، و الثانية باعتباره سلطة نقدية يمارسها ضمن إطار هذا القانون فهو مخول بإصدار قوانين متعلقة بإصدار النقود ، الخصم قبول السندات تحت نظام الأمانة ، و رهن السندات العامة و الخاصة و العمليات لقاء معادن ثمينة و عملات أجنبية ، فتح و إغلاق غرف المقاصة بين البنوك... إلخ².

➤ **هيئات الرقابة :** و لاستكمال أهداف الإصلاحات المصرفية المنشودة ، كان من الضروري تدعيمها بجملة من الهيئات الرقابية التي تسهر على تطبيق القوانين و إرساء الشفافية :

*- لجنة الرقابة المصرفية :

و تتلخص وظيفتها في مراقبة نشاط البنوك و المؤسسات المالية ، و هذا استنادا على المادة 143 من قانون النقد و القرض على أن تنشأ لجنة مصرفية مكلفة بحسن تطبيق القوانين و الأنظمة التي تخضع لها البنوك و المؤسسات المالية و معاينة المخالفات المشينة³ ، و تتكون لجنة الرقابة المصرفية من محافظ البنك المركزي كرئيس لها ، و قاضيان من محكمة العليا و خبيرين يقترحهما وزير المالية ، و تقوم اللجنة بأعمالها الرقابية على أساس الوثائق المستندية.

¹ -المادة 32 من قانون النقد و القرض 10/90 الصادر في 14/04/1990 ، مرجع سبق ذكره.

² -Houcine Benissad , **La reforme economique an Algerie.**,OPU,Alger,1991,p :132.

³ - الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص205.

* - مركزية المخاطر:

و من خلال تنظيم العلاقات بين المؤسسات و البنوك كنتيجة حتمية مبدأ الاستقلالية حيث يزول التمويل التلقائي للمشاريع ، بالإضافة إلى إلغاء مبدأ مجال التوطن البنكي حيث يفسح المجال للمنافسة في القطاع المصرفي و إمكانية لجوء المؤسسات إلى مقترضين عديدين ، تمثل هذا المفهوم الجديد في إطار تزايد الخطر فيما يخص القروض ، لتتراجع الدولة عن ضمان هذه القروض مما استدعى وضع قيود و شروط للقيام بعمليات التمويل ، حيث نص قانون النقد و القرض في مادته 160 هيئة تقوم على تجميع المعلومات التي تهدف إلى مساعدة النظام المصرفي على التقليل من المخاطر المرتبطة بالقروض¹ ، و سميت هذه الهيئة بمركزية المخاطر .

* - مركزية عوارض الدفع:

بالرغم من الوظيفة التي تقوم بها هيئة مركزية المخاطر من تجميع كافة المعلومات الخاصة ببعض القروض و العملاء ، إلا أن هذا لا يكفي لمنع الأخطار المحتملة و المتعلقة بالقروض ، لذلك قام بنك الجزائر بموجب المرسوم 09-92 المؤرخ في 22 مارس 1992 بإنشاء مركزية المخاطر لعوارض الدفع تتولى تنظيم المعلومات المتعلقة بكافة الحوادث و المشاكل المتعلقة باسترجاع القروض و تتلخص أهم وظائفها فيما يلي:

- تنظيم بطاقة مركزية لعوارض الدفع تتضمن كل العوارض المسجلة بشأن مشاكل دفع أو تسديد القروض .
- نشر قائمة عوارض الدفع و ما يمكن أن ينجم عنها من تبعات ، هذا بطريقة دورية تم تبليغها من الوسيط الماليين .

*-جهاز مكافحة الشيكات دون رصيد :

و يهدف إلى تدعيم العمل بأحد أهم و سائل الدفع و هو الشيك ، و ذلك بموجب المرسوم 03-92 المؤرخ في 22 مارس 1992 ، و مهمة جهاز مكافحة الشيكات دون رصيد في تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد ، و تبليغ هذه المعلومات للوسطاء الماليين كما يجب على الوسيط الماليين الذين تعرضوا لحوادث من هذا النوع أن يبلغوا هذا الجهاز حتى تتمكن من استغلالها و تبليغها للوسطاء الماليين الآخرين .

¹ - A.Belhafsi, La central des risques : un outil de la consolidation de la politique de credit ,EL

WATAN ,N° :65 ,le 11/11/1992.

الفصل الثالث: تقديم القطاع المصرفي في الجزائر

لهذا فإن الهدف الأساسي من إنشاء هذا الجهاز هو تطهير و حماية النظام المصرفي من المعاملات التي تقوم على الغش و خلق قواعد للتعامل المالي التي تقوم على أساس الثقة.¹

1-2- التعديلات التي أدخلت على قانون النقد و القرض 10/90

طرأت على قانون النقد و القرض 10/90 عدة تعديلات كان سببها تغير الظروف الاقتصادية ، أو حدوث بعض الأزمات و المشاكل المالية و المصرفية ، وهي في معظمها تهدف إلى توسيع بعض المهام لهيكل النظام المصرفي أو تحسين مستوى الخدمات المصرفية ، أو تعزيز ظروف الرقابة و إدارة المخاطرة.

*-الأمر 01/01 المعدل و المتمم لقانون النقد و القرض:

و هو الأمر المعدل و المتمم بتاريخ في 27 فيفري 2001 ، و فيه تم الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر و مجلس النقد و القرض ، و الهدف الرئيسي من هذا التعديل هو تمكين رئيس الجمهورية من تعيين محافظ البنك المركزي و نائبه غير محدودة ، و اتخذت الحكومة خطوات عديدة لتحسين القطاع المالي و المصرفي من خلال إصلاح أساليب المصارف ، و تحسين مستوى الخدمات ، بالإضافة إلى تحسين عملية مراجعة الحسابات المصرفية و إعادة تفعيل نظم المدفوعات ، كل هذا من أجل تطوير و تحديث الخدمات المصرفية .

و إجمالاً يتكون مجلس إدارة بنك الجزائر من المحافظ رئيساً و نوابه الثلاث كأعضاء و ثلاث موظفين سامين يتم تعيينهم من طرف رئيس الجمهورية ، و ذلك حسب المادة 06 من الأمر 01/01 لسنة 2001 .

واستناداً لهذا التعديل أيضاً فإن مجلس النقد و القرض يتكون من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر ، و ثلاث شخصيات يختارون بحسب كفاءتهم النقدية و الائتمانية ، ليصبح عدده عشرة بدلاً من سبع أعضاء سابقاً² .

*- الأمر الرئاسي 11/03 :

و الصادر في أوت 2003 و المتعلق بالنقد و القرض و حمل في طياته جملة من التعديلات و هي كالآتي³ :

1 -بوعتروس عبد الحق ، الإصلاح المصرفي في الجزائري- الإنجازات و التحديات - ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول: النظام المصرفي الجزائري -واقع و آفاق- ص،206-209.

2 - حبش علي ، أثر الإصلاحات على مكافحة تبيض الأموال في الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير-غير منشورة-كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب -الجزائر، ص،64.

1- المواد 18-19-55-62-96- من القانون المتعلق بالنقد و القرض 11/03 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 52 ، الصادر في:2003/08/26 .

الفصل الثالث: تقديم القطاع المصرفي في الجزائر

- تعديل تشكيلة مجلس النقد و القرض إذ أصبح هذا المجلس يتكون من أعضاء مجلس الإدارة ، إضافة إلى شخصيتين يتم اختيارهما بحكم الكفاءة في المسائل الاقتصادية و النقدية .
 - توسيع مهام مجلس النقد و القرض كسلطة نقدية حيث نصت المادة (62) الفقرة "ج" بتحديد السياسة النقدية و الإشراف عليها و متابعتها ، ولهذا يحدد المجلس الأهداف النقدية لاسيما فيما يتعلق بتطور المجاميع النقدية و القرضية ، و يحدد استخدام النقد و كذا وضع قواعد الوقاية في سوق النقدية ، و يتأكد من نشر المعلومات في السوق .
 - تعديل في تشكيل اللجنة المصرفية ، حيث أصبحت تتكون من المحافظ ، قاضيين منتدبين من المحكمة العليا ، و ثلاث أعضاء يتم اختيارهم بحكم الكفاءة في المجال البنكي و المالي و كذا المحاسبي .
 - تأسيس جمعية مصرفيين جزائريين يتعين على كل بنك أو مؤسسة مالية الانخراط فيها و الهدف منها هو تمثيل المصالح الجماعية لأعضائه و تزويد الجمهور بالمعلومات ، بالإضافة إلى تحفيز المنافسة و محاربة العراقيل و استحداث التكنولوجيا...إلخ.
- و قد كان الغرض من إجراء هذه التعديلات هو تحقيق الأهداف التالية :
- ✓ تدعيم التعاون بين بنك الجزائر و الحكومة في الميدان المالي و ذلك من خلال إثراء مضمون التقارير المالية و الاقتصادية لبنك الجزائر ، و كذلك من خلال إنشاء لجنة مختلطة بين بنك الجزائر و وزارة المالية من أجل تسيير الأرصدة الخارجية الدين الخارجي.
 - ✓ تسهيل مهمة بنك الجزائر و ذلك عن طريق الفصل بين صلاحيات مجلس النقد و القرض و صلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر ، و كذا توسيع صلاحيات مجلس النقد و القرض ، بالإضافة إلى تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية و تفعيل دورها في مراقبة أنشطة البنوك .
 - ✓ توفير الحماية اللازمة لقطاع البنوك و ادخارات الجمهور ، وهذا من خلال تقوية شروط و معايير الاعتماد للبنوك و مسيرتها ، و توقيع عقوبات قصوى في حال الإخلال بهذه المعايير بالإضافة إلى منع تمويل نشاطات المؤسسات المملوكة من طرف مؤسسي و مسيري البنوك ، و كذا تدعيم و توضيح شروط مركزية المخاطر.

2- لجنة بازل و اتفاقياتها:

بعد أن تفاقمت أزمة البنوك في الدول النامية و المتمثلة في عدم قدرتها على تسديد قروضها التي منحها إياها البنوك العالمية مما جعل هذه الأخيرة في مأزق جراء مطالبتها بديون مشكوك في تحصيلها خاصة و أنها تواجه منافسة شرسة من قبل البنوك اليابانية ، قامت الدول الإشرافية في أقطار مجموعة الدول الصناعية العشرة الكبرى Group of ten ، و هي (بلجيكا ، فرنسا ، ألمانيا إيطاليا ، اليابان ، لوكسمبورغ ، سويسرا) بتشكيل لجنة من خبراء السلطات النقدية و البنوك المركزية التابعة لهذه الدول ، تجتمع في بنك التسويات الدولية Bank of international Settlements (BIS) في مدينة بال (بازل) بسويسرا و التي تعرف توصياتها بمقرارات لجنة بازل عام 1975.

2-1- اتفاقية بازل 1 :

اصطلحت اللجنة بعد سلسلة من الاجتماعات المتواصلة إلى مجموعة من التوصيات حول كفاية رأس المال أو ما يعرف باتفاقية بازل 1 و ذلك في جويلية عام 1988 ، كما تم الاتفاق عالمية على نسبة محددة لكفاية رأس المال و المتمثلة في نسبة رأس المال إلى الأصول حسب درجة خطورتها و بطريقة مرجحة ، و قد قدرت هذه النسبة ب 8% إذ تم العمل بها خلال ثلاث سنوات بصفة تدريجية ابتداء من سنة 1990 و حتى نهاية سنة 1992.¹

و قد قسمت مقررات لجنة بازل إلى تقسيم دول العالم إلى مجموعتين ، الأولى متدنية المخاطر و تشمل دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD ، سويسرا و المملكة العربية السعودية ، و المجموعة الثانية و هي تصنف كدول عالية المخاطر و تضم بقية دول العالم .

2- سليمان ناصر، (2006) : النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل ، مقال في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة ورقلة العدد(06) ص152-153.

2-3- محددات كفاية رأس المال :

- تقسيم رأس المال إلى رأس مال أساسي و رأس مال تكميلي.
- ألا يزيد رأس المال التكميلي على رأس المال الأساسي.
- تسقيف القروض التي يحصل عليها البنك من المساهمين إلى 50 % من رأس المال الأساسي.
- تحديد نسبة المخصصات العامة بنسبة 2 % كحد أقصى مرحليا ثم تحدد ب 2.25 % من الأصول و الالتزامات العرضية مرجحة الخطر، لأنها لا ترتقي إلى حقوق الملكية .
- تخضع احتياطات إعادة التقييم للأصول لخصم بنسبة 55 % لاحتمال خضوع هذا الفرق للضريبة عند بيع الأصول.
- يتم سداد الوراق المالية التي تتحول إلى أسهم بعد حقوق المودعين و قبل المساهمين .
- لابد من موافقة السلطات الرقابية لقبول الاحتياطات السرية ضمن رأس المال المساند أو التكميلي.

2-4- التعديلات التي أدخلت على اتفاقية بازل 1 :

أصدرت لجنة بازل اتفاقية خاصة لاحتساب الملاءة المالية لمواجهة المخاطر السوقية ، بعدما كانت الاتفاقية الأولى تعني بمخاطر الائتمان فقط ، و ذلك في جانفي 1996 و وضعت حيز التنفيذ سنة 1998 ، و تعتبر تعديلا لاتفاقية 1988 .¹

و مع أن هذه التعديلات أبقى على نسبة الملاءة الإجمالية 8 % حسب ما ورد في اتفاقية بازل 1 ، إلا أنها عدلت في مكونات احتساب النسبة على النحو الآتي :

*- سمحت للبنوك بإصدار قروض مساندة لأجل سنتين لتدخل كمكون ثالث لرأس المال بحيث يصبح

1- سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 155.

الفصل الثالث: تقديم القطاع المصرفي في الجزائر

المكون الأول رأس المال عبارة عن : (رأس المال المدفوع + الاحتياطيات + الأرباح المحتجزة) + المكون الثاني لرأس المال : (رأس المال المساند أو التكميلي) + المكون الثالث لرأس المال و المتمثل في القروض المساندة لأجل سنتين .

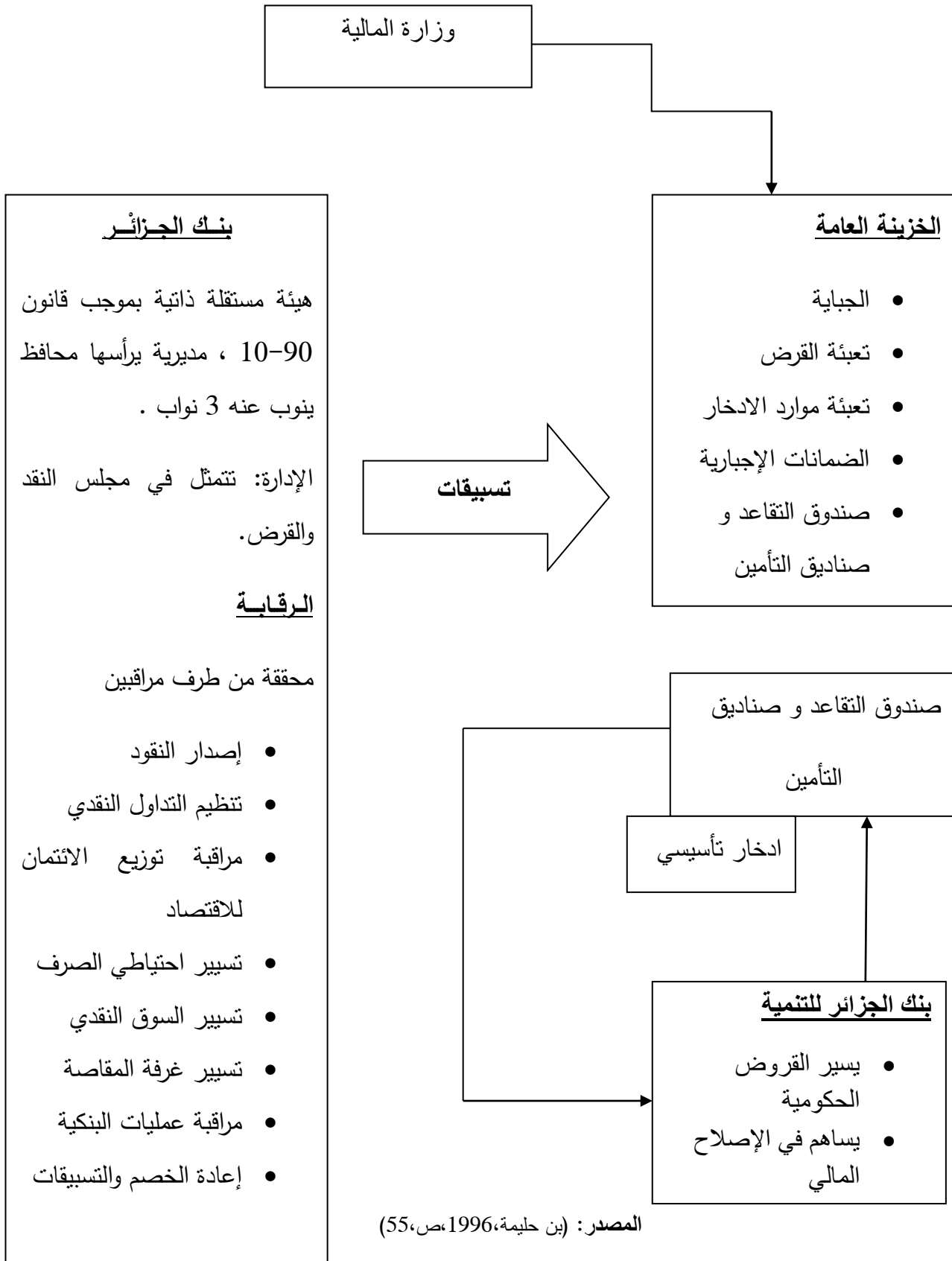
و بما أن المخاطر السوقية قد تختلف من بنك على آخر فقد اقترحت اللجنة طرقا إحصائية لقياس هذه المخاطر من بينها القيمة المقدرة للمخاطرة .

العلاقة المعدلة لحساب كفاية رأس المال :

إجمالي رأس المال (الشريحة 1+الشريحة 2+الشريحة 3) < 8%

الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقية 12.5 x

الشكل رقم (08): إصلاحات بنك الجزائر بعد قانون (10-90)



2-5- اتفاقية بازل II:

في 16 جانفي 2001 تقدمت لجنة بازل بمقترحات أكثر تفصيلا آخذة في الاعتبار معامل المخاطرة في ميزانيات المصارف ، و تمت إجازة هذه المقترحات سنة 2004 ، و حددت لها سنة 2006 كحد أقصى لتطبيق هذه الاقتراحات و هي ما تسمى الآن بلجنة بازل II .

و تقوم الاتفاقية الجديدة على ثلاثة أسس :

أ- حساب كفاية رأس المال المرجح بأوزان المخاطرة ، و اللزم لمواجهة مختلف المخاطر .

ب- ضمان وجود طريقة جديدة و فعالة للمراجعة و المراقبة .

ت- تحقيق استقرار و انضباط للسوق Market discipline

كذلك منح اتفاق لجنة بازل II حرية للبنوك في اعتماد منهجية لتقدير رأس المال لمواجهة الخطر و هناك ثلاث مناهج يمكن لها أن تتبع إحداها و هي :

-**المنهج الموحد** :و يمثل الطريقة المعيارية أو الخارجية ، و يعتمد على التقييم الخارجي للائتمان .

-**منهج التصنيف الداخلي** : طريقة التقييم الداخلي بصيغتها التأسيسية .

-**منهج IRB** : أو طريقة التقييم الداخلي بصيغتها المتقدمة ¹.

¹ سليمان ناصر ، مرجع سبق ذكره، ص156

ثانيا- النظام المصرفي الجزائري في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل:

لقد تعرض الاقتصاد الجزائري في بداية التسعينات إلى أزمات اقتصادية متتالية من بينها ارتفاع نسب التضخم إلى 20.5 % ، و تراجع في معدل النمو بنسبة 2 % ، بالإضافة إختلالات في ميزان المدفوعات ، مما أدى إلى تدهور الاقتصاد الوطني و منه القطاع المصرفي ، كما تعرضت الاحتياطات الجزائرية من العملة الأجنبية إلى الانخفاض الحاد مع انعدام اللجوء إلى الأسواق المالية العالمية .

أمام كل هذه الأزمات كان لا بد من السلطات الجزائرية اتخاذ تدابير فورية للخروج من هذه الأزمة و ذلك من خلال إطلاق برنامجين اقتصاديين كانا محل ترحيب من قبل صندوق النقد الدولي و هما كالآتي:

1- برنامج الاستقرار الاقتصادي:

تم تنفيذه في الفترة الممتدة من أبريل 1994 إلى غاية 31 مارس 1995 ، إذ يعتبر برنامج قصير المدى ، و تم تنفيذه بمباركة صندوق النقد الدولي ، و كان من بين أهم أهدافه:

- *- تقليص الكتلة النقدية.
- *- تقليص عجز الميزانية العمومية .
- *- إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات من خلال تخفيض فوائد الديون الخارجية .
- *- الاستمرار في مشروع تحرير الاقتصاد الوطني .
- *- تحرير أسعار الفائدة على الودائع و القروض ، الشيء الذي أدى إلى تراجع معدلات التضخم .
- *- الابتعاد عن الائتمان الموجه .
- *- تخفيض قيمة الدينار الجزائري البالغ فيه للوصول إلى قيمته الحقيقية¹.

1- لجبري نصيرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 173

2-برنامج التصحيح الهيكلي(1994-1998):

بعد الإصلاحات التي عرفتھا الجزائر في فترة الثمانينات ، و بعد الحالة المزرية التي آل غلبھا الاقتصاد الوطني أصبح القيام بتصحيح جذري و هيكلي أمرا لا بد منه ، فبدأت السلطات بإطلاق حملة خوصصة لبعض المؤسسات العمومية ، و المواصلة في تحرير الاقتصاد من أجل إنعاشه .

كما عمدت السلطات على تأهيل المؤسسات المصرفية و المالية من أجل تعبئة الادخار و تقديم مختلف أنواع القروض و هذا من خلال خلق أطر قانونية و سن تشريعات تتماشى و سياسة تحرير الاقتصاد التي تتبعھا الدولة .

كما تم تأهيل البنوك و إعادة هيكلتها من أجل موائمتھا مع متطلبات الخوصصة المنتهجة ، و توسيع البيئة التنافسية للقطاع المصرفي من أجل ارتقائه إلى مصاف البنوك العالمية .

و يهدف هذا البرنامج في الإجمال إلى القضاء على الاختلالات العميقة في التوازنات الاقتصادية الكلية بالإضافة إلى إصلاحات شاملة على مستوى القطاع المالي و النقدي و التي تمت على مرحلتين حيث أن المرحلة الأولى تجلت في إقامة إدارة نقدية تعمل وفق آليات و قواعد السوق من أجل تدعيم أهداف التثبيت و الاستقرار الاقتصادي. أما المرحلة الثانية فتمت فيها مجموعة من الإصلاحات الهيكلية و عمليات النظام المصرفي ، و توفير المناخ المناسب لخلق المؤسسات الوسطة المصرفية من القطاع الخاص لتشجيع المنافسة .

ثالثا- منهجية الإصلاحات و التعديلات في سنة 2009 :

و هي عبارة عن قانون مالية تكملي في سنة 2009 مواصلة لسلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي بدأتها الحكومة الجزائرية و قد تضمن ما يلي¹ :

-يمكن للبنوك و المؤسسات المالية أن تقترح على زبائنها خدمات مصرفية خاصة ، غير أنه من الأفضل تقدير المخاطر المتعلقة بالمنتج الجديد ، و لضمان الانسجام بين الأدوات يتعين أن يخضع كل عرض لمنتج جديد لترخيص مسبق يمنحه بنك الجزائر .

-إلزام البنوك و المؤسسات المالية بإبلاغ زبائنها و الجمهور بالشروط البنكية التي تطبقها في عملياتها المصرفية و خاصة معدلات الفائدة الاسمية و معدلات الفائدة الفعلية الإجمالية على هذه العمليات ، و يترتب على كل تأخير قيام البنك أو المؤسسة المالية المعنية بتقديم تعويض للزبون .

-أصبح بإمكان البنوك و المؤسسات أن تحدد معدلات الفائدة الدائنة و المدينة بكل حرية ، و كذلك معدلات و مستوى العملات المطبقة على العمليات المصرفية ، و يتكفل بنك الجزائر تحديد معدل الفائدة الزائد لا يمكن للبنوك و المؤسسات المالية تجاوزه .

-تقيد البنوك و المؤسسات المالية بخلق جهاز رقابة داخلي يتحكم في النشاطات و الاستغلال الفعال للموارد .

-إخضاع أي مستثمر أجنبي يريد إنشاء بنك أو مؤسسة مالية في الجزائر مستقبلا بحصة لا تتعدى 49% ، فيما تمنح نسبة 51% من رأس المال إلى المساهمين الجزائريين ، مع احتفاظ الدولة بحق الشفعة في حالة التنازل عن أي بنك أو مؤسسة مالية أجنبية في الجزائر .

-إعطاء بنك الجزائر كافة الصلاحيات اللازمة لغرض الإشراف و المراقبة الدقيقة لجميع عمليات البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر ، لاسيما بعد الأزمة المالية التي ضربت العالم سنة 2008 ، بالإضافة إلى الأثر السلبي للبنوك الأجنبية العاملة في الجزائر من خلال مشاركتها في تمويل الاقتصاد الوطني .

1-قانون 01-09 الصادر بتاريخ 22 جويلية 2009 ن الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 44 ، الصادر بتاريخ 26 جويلية 2009 .

-تعزيز أمن و متانة المنظومة البنكية من خلال تكليف بنك الجزائر بالسهر على فعالية أنظمة الدفع و تحديد قواعد تسييرها ، بالإضافة إلى متابعة البنوك العمومية و الخاصة العاملة في الجزائر و إلزامها بحماية مصالح زبائنها .

رابعا - منهجية الإصلاحات و التعديلات في سنة 2010 :

و تتمثل الإصلاحات المصرفية و جملة التعديلات لسنة 2010 في الأمر 04/10 الصادر بتاريخ 26 أوت 2010 و المعدل و المتمم للأمر 11/03 الصادر بتاريخ 26 أوت 2003 فيما يلي¹:

-أقر تعريف واضح لبنك الجزائر و تحديد مهامه و صلاحياته ، و حرصا على استقرار الأسعار و باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية ، لهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية و يوجه و يراقب بكل الوسائل المتاحة لتوزيع القروض و تنظيم السيولة .

-ألزم بنك الجزائر البنوك العاملة في الجزائر بفتح حساب جاري دائن لتلبية حاجات عمليات التسديد بعنوان نظم الدفع ، كما حدد قواعد المطابقة عليها عن طريق نظام يصدره مجلس النقد و القرض .

-حرص مجلس النقد و القرض على أنه يمكن الترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك و المؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري ، على غرار الشراكة و التي تكون المساهمة الوطنية فيها بنسبة 51 % على الأقل من رأس المال .

-ضرورة امتلاك الدولة سهما نوعيا في رأسمال البنوك و المؤسسات المالية ذات رؤوس الأموال الخاصة ، الشيء الذي يخول لها الحق في أن تمثل أجهزة الشركة دون الحق في التصويت .

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 50، الصادر بتاريخ 01 سبتمبر 2010.

المبحث الرابع: تقييم الإصلاحات من واقع القطاع المصرفي الجزائري

تمهيد:

منذ سنة 1990 شرعت السلطات العمومية في إجراء تعديلات هيكلية على القطاع المصرفي بهدف التهيئة للعمل وفق آليات اقتصاد السوق و تحقيق نوعية الخدمات المصرفية و خلق منافسة بين البنوك، و من بين أهم البنوك التي ظهرت بعد هذه الفترة نجد الخليفة بنك و بنك الجزائري الصناعي و التجاري BCIA.

لكن أهم ما ميز هذه المرحلة ضعف رقابة بنك الجزائر لهذه البنوك قبل و بعد بداية نشاطها ، مما أدى بهذه البنوك للوقوع في أزمات مالية هزت القطاع المصرفي الجزائري.

أولاً- تقييم الجهاز المصرفي الجزائري على خلفية أزمة بنك الخليفة و البنك الجزائري الصناعي BCIA

إن مشكلة هذين البنكين المالية هي نتاج العديد من الأسباب أهمها فتح الاستثمار في القطاع المالي للأشخاص لا يمتلكون الخبرة في المجال البنكي¹ ، و كان ذلك حال بنك الخليفة الذي أسس المغامرة ، و قد قدم هذا البنك خدمات و منتجات بنكية لم يكن المودعون الجزائريون ليحصلوا عليها مثل معدلات الفائدة العالية على الودائع للأجل ، بطاقات بنكية ، حسابات بالعملة الصعبة ، القروض ، بطاقات شراء (Cartes d'achats) تعادل ضعف مرتب الزبونإلخ ، و هذا كله بغرض جلب أكبر عدد من الزبائن ، كما قدم هذا البنك عروضاً خاصة و مغرية على الودائع الخاصة بالمؤسسات العمومية و الهيئات العامة و الضمان الاجتماعي إن الخلل الذي ميز الوظيفة الرقابية لبنك الجزائر في بداية نشاط بنك الخليفة و البنك الجزائري الصناعي و التجاري ، تعتبر من أهم أسباب أزمات المالية التي واجهها البنكين ، و هذا حسب ما أشارت له اللجنة البنكية في إحدى مذكراتها و المتعلقة بنشاط الرقابة و التفتيش² ، و قد تجلّى خلل الوظيفة الرقابية لبنك الجزائر بخصوص أزمة بنك الخليفة فيما يلي :

- عدم احترام الإجراءات المحاسبية لمؤسسة.

- التأخر في تقديم التقارير لبنك الجزائر .

1-Guernaout,2004,p ;40

2-Guernaout,2004 ,p.43

الفصل الثالث: تقديم القطاع المصرفي في الجزائر

- المراجعة غير المنتظمة لملفات التوطين .

- غياب المتابعة و الرقابة .

- عدم احترام قواعد الحيطة و الحذر.

و قد واجهت بنك الخليفة وضعية صعبة فيما يتعلق بحركة الودائع و الوضعية المحاسبية و بالتالي عدم قدرة على سداد مستحقات الزبائن ، لهذا قامت السلطات بعد اتخاذ قرار تصفية البنك بالعديد من الإجراءات لغرض ضمان حقوق المودعين ، حيث قامت شركة ضمان الودائع (Société de Garantie des Dépôts) بتقديم تعويضات بقيمة 600000 دج لجميع المودعين ، و هو ما لم يكن كافيا ، مما اضطر مصفي البنك للقيام بإجراء ثاني و هو تطهير الحسابات و بيع أصول البنك .

نفس الشيء حدث مع البنك الصناعي التجاري الجزائري BCIA الذي تم اعتماده في سبتمبر 1998 من طرف بنك الجزائر . و في إطار برنامج الرقابة قامت الجهات المعنية بينك الجزائر بالرقابة الشاملة Contrôle intégrale سنة 2001 بالعديد من عمليات الرقابة بعين المكان على مستوى بنك BCIA ، حيث وجد المفتشون العديد من التجاوزات للقواعد القانونية و التنظيمية الخاصة بالنشاط البنكي من بينها :

- عدم احترام التسيير الجيد للمهنة (التسيير البنكي) ، خاصة فيما يتعلق بمعالجة الشيكات غير المدفوعة.

- عدم كفاية الحساب الجاري للبنك لدى بنك الجزائر.

- غياب الاحتياطي الإجباري .

- تجاوزات للقوانين الصرف .

إن سهولة حصول هذين بنكين على الموارد و غياب قابلية بنك الجزائر دفع بهما للقيام بعمليات غير مدرة لعائد كتمويل النوادي الرياضية ، منح المسيرين و المساهمين في البنك قروضا ذات مخاطر تتجاوز في كثير من الأحيان الحدود التي نصت عليها القوانين (كأن لا يتجاوز القرض 20% من الأموال الخاصة و غيرها) أضف إلى ذلك غياب الخبرة في المجال البنكي و غياب الرقابة داخل البنك و كذا رقابة بنك الجزائر ، حيث ارتفع إجمالي القروض المقدمة من طرف البنوك الخاصة من 37.7 مليار دج سنة 2001 إلى 181.3 سنة 2002 أي ارتفاع بنسبة 356.6 %

إضافة إلى ذلك هناك عوامل أخرى كالتوزيع الضعيف لمخاطر المحفظة و تمويل الاستثمارات عن طريق قروض قصيرة الأجل و بمعدلات فائدة غير مناسبة و هو ما كان من أهم أسباب الأزمة المالية لهذين البنكين¹.

لهذا قامت السلطات بتصفية هذين البنكين بعد إعلان عدم قدرتهما على السداد . و لازالت متاعب القطاع المصرفي الخاص متواصلة إذ أصدرت اللجنة البنكية ، و هي إحدى هيئات بنك الجزائر إلى جانب مجلس النقد و القرض ، مقررًا يوم 27 ديسمبر 2005 يقضي بسحب الاعتماد الممنوح لـ " الشركة الجزائرية للبنك " بموجب المقرر رقم 99/02 المؤرخ في 28 أكتوبر 1999 الصادر عن محافظ بنك الجزائر ، ووضع قيد التصفية البنك المذكور و تعيين مصفين للقيام بعمليات التصفية ، و يشير ذلك البيان أن اللجنة عاينت عدم ملاءة هذا البنك التي تفاقمت باعتراف مساهمي البنك بعد قدرتهم على تكوين رأس المال المطلوب ، و عاينت اللجنة أيضا استمرارية حالة عدم سيولة البنك و بالتالي أثبتت حالة توقف هذا البنك عن الدفع .

و يعد قرار اللجنة البنكية الخامس من نوعه الذي مس بنكا خاصا بعد كل من " بنك الخليفة " و "البنك الصناعي و التجاري الجزائري" و "يونيون بنك" و أخيرا "البنك الدولي الجزائري" ليتقلص عدد البنوك الخاصة برأسمال جزائري إلى بنكين أساسيين هما " أركو بنك " و " مونا بنك "²

كما أن المنتعج للأداء البنوك العمومية في الجزائر يجد أنها ليست على أحسن حال ، إذ تعاني باستمرار من إشكالية القروض المتعثرة التي تجاوزت 1200 مليار دج و الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية العمومية كما تعاني من ضعف الرقابة الداخلية و الخارجية ، و ما تطلعا به الصحف من عمليات مشبوهة في هذه البنوك لخير دليل على ذلك (قضية الأوراق التجارية "المجاملة " التي خصها بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR التي تجاوزت قيمتها 1000 مليار سنتيم .

بالإضافة إلى أن المنظومة المصرفية الجزائرية يسيطر عليها البنوك العمومية رغم صدور قانون النقد و القرض القانون رقم 10 لسنة 90 في 14-04-1990 الذي كان من أولوياته و أهدافه توجيه القطاع المصرفي الجزائري إلى اقتصاد السوق و محاولة خلق منافسة مصرفية بين بنوك القطاع العام و الخاص التي كانت تبلغ

¹Guernaout،2004،p،40

²الخبر،2005.

الفصل الثالث: تقديم القطاع المصرفي في الجزائر

في سنة 2001 ، 06 بنوك عمومية و 12 بنك خاص ، لتتغير التركيبة سنة 2011 لتصبح 06 بنوك عمومية و 14 بنك خاص الى غاية تحرير هذه الأطروحة¹

و بالرغم من العدد الضئيلة التي يميز بنوك القطاع العام إلا أنها تتركع على حصة الأسد في كل من حجم الودائع و حجم القروض :

الجدول رقم (06) : نسب توزيع الودائع بين البنوك العمومية و البنوك الخاصة لسنوات(2006-2013)

الوحدة:مليار دج

البيان/السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
حجم الودائع	3516.5	4517.3	5161.8	5146.4	5819.1	6733.0	7238.0	7787.4
حصة البنوك العمومية %	92.9	92.7	92.2	90.00	89.9	89.1	87.1	86.6
حصة البنوك الخاصة %	7.1	7.3	7.8	10.00	10.9	10.9	12.9	13.4

المصدر: تقارير بنك الجزائر لسنوات الدراسة.

و يلاحظ من خلال نسب الجدول أن البنوك العمومية تسيطر على حجم الودائع في السوق المصرفية حيث بلغت 92.9% سنة 2006 في المقابل بلغت حجم الودائع بالنسبة للبنوك الخاصة 7.1% لنفس السنة ، و رغم الانخفاض الملاحظ الذي سجلته نسب الودائع لدى بنوك القطاع العمومي سنة 2010 بـ 89.9% إلا أنها لا تزال الأكبر حجما مقارنة مع تلك التي سجلتها نسبة البنوك الخاصة 10.9% لنفس السنة.

¹الطاهر لطرش:الاقتصاد النقدي والبنكي،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2013،ص،358،وايضا

،Guide des banques et des établissements financiers en Algérie :Kmg،édition 2012،p :13

الفصل الثالث: تقديم القطاع المصرفي في الجزائر

الجدول رقم(07): نسب توزيع القروض بين بنوك القطاع العام و البنوك الخاصة (2006-2013)

الوحدة:مليار

النسب/السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي القروض	1904.1	2203.7	2614.1	3085.1	3266.7	3724.7	4285.6	5154.5
نسب البنوك العمومية%	90.97	88.52	87.49	87.9	86.81	85.75	86.74	86.5
نسب البنوك الخاصة	9.33	11.48	12.57	12.09	13.19	14.25	13.26	13.05

المصدر:تقارير بنك الجزائر لسنوات الدراسة

و نفس الملاحظة بالنسبة إلى حجم القروض الموزعة بين بنوك القطاع العام و بنوك القطاع الخاص حيث يلاحظ دائما السيطرة شبه المطلقة لبنوك القطاع العام على حصة الأسد من إجمالي القروض حيث بلغت 90.97% و هذا في سنة 2006 و في المقابل بلغت حصة البنوك الخاصة لذات السنة 9.33 % ، و رغم انخفاض المحسوس في نسب القروض الذي مس بنوك القطاع العام ابتداء من سنة 2007 و التي سجلت 88.52 % إلا انه لا زالت البنوك العمومية تسيطر على النسب العليا حيث تراجعت إلى غاية 86.5% سنة 2013 ، في حين سجلت البنوك الخاصة ارتفاع قدر بـ 13.05% فقط.

ثانيا :تقييم الإصلاحات المصرفية في الجزائر وفقا لتقارير المنظمات العالمية

من خلال عدة تقارير بدولية و إقليمية و عربية اتضح أن القطاع المصرفي الجزائري مازال متخلفا من حيث تطبيق نظام الحوكمة و شروطها و هذا بالرغم من وجود ترسانة قانونية و تشريعية و تنظيمية كبيرة تجبره على

الفصل الثالث: تقديم القطاع المصرفي في الجزائر

تطبيق و تبني إصلاحات هيكلية تتضمن شروط و قواعد عالمية وفقا للمعايير الدولية و لهذا يوصف القطاع المصرفي الجزائري بأنه متخلف و بيروقراطي و مرتشي و فاسد .

1-تقرير اتحاد المصارف المغاربية (المرتبة الأخيرة مغاربيا) :

كشفت دراسة قام بها " إتحاد المصارف المغاربية " بتاريخ 130أفريل 2009 نشر بموقع الإتحاد أن نسبة القروض الممنوحة من قبل البنوك الجزائرية ضعيفة ، مقارنة بباقي دول المغرب العربي و ذلك لضعف نسبة العمليات المصرفية ، و اتساع حجم السوق الموازية ، و تفضيل الجزائريين للتعامل نقدا .

و خلصت الدراسة إلى أن شبكة البنوك الجزائرية هي الأقل تطورا في المنطقة المغاربية ، من حيث نسبة التغطية ، و توفير الخدمات المصرفية ، و نسبة القروض الموجهة إلى الاقتصاد ، و نسبة وسائل الدفع الإلكترونية ، و بطاقات ، و بطاقات الائتمان .

و في أحدث تقارير إتحاد المصارف المغاربية فإنه أكد أن البنوك الجزائرية حققت نسبة نمو 6.00 في المئة خلال عام 2013 و 4.36 في المئة خلال 2014 مقابل انخفاض ب 8.85 في المئة خلال النصف الأول من العام 2015 كذلك نتيجة انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار .

و تعتبر الجزائر البلد الأقل فاعلية على مستوى كل وكالة ، بمتوسط 28 موظفا مقابل 16 لتونس ، و المغرب 11 موظفا ، و 72 لموريتانيا ، و 24 في ليبيا ، و تشير الدراسة إلى أن النظام المصرفي الجزائري هو الأقل قدرة على تلبية الحاجات المالية للتنمية ، رغم السيولة العالمية المتوفرة لديه . حيث لم يتعد مجموع القروض التي منحتها المصارف الجزائرية للمؤسسات الاقتصادية العمومية و الخاصة 35.7 مليار دولار (ما يقارب من 2500 مليار دينار جزائري)، مما وضع المؤسسات المالية الجزائرية في كثير من الأحيان في موضع المتهم بعدم المساهمة الفعالة في تمويل الأنشطة الاقتصادية كما يجب ، و هو الوضع الذي تحاول الحكومة الجزائرية التصدي له من خلال تشجيع إنشاء فروع متخصصة في خدمات تتناسب و الاقتصاد ، مثل التأجير ، و إنشاء شركات رأس المال الاستثماري .

الجدول رقم(08):البيانات المالية في القطاع المصرفي الجزائري لسنوات(2013-2015)

السنوات	2013	2014	2015
الموجودات	130.5	136.5	124.1
الودائع	91.5	96.9	83.7
القروض	83.3	91.8	87.4
الحقوق البنكية	9.2	8.5	8.0

المصدر:المصارف المركزية العربية "الفصل الثاني 2015".

2-تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي:

صنف المنتدى الاقتصادي العالمي الذي يضم أهم صانعي القرار الاقتصاديين و أكبر الشركات الدولية الجزائر في المرتبة 83 عالميا لسنوات 2009 2010 و رغم تسجيل تحسن في الترتيب الجزائري ، إلا أن العامل الوحيد الذي ساهم في التحسن هو المؤشرات الاقتصادية الكلية في حين ظلت أغلب المؤشرات الأساسية الأخرى دون المستوى مع ترتيب سيئ للغاية للقطاع المصرفي الذي يبقى الأخير في المنطقة.

فضلا عن عدم فعالية الهيئات التي تتسم بالطابع البيروقراطي و استمرار استفحال الفساد و الرشوة ، أما بالنسبة للسوق البنكية والمالية في الجزائر جاءت في المرتبة 132 مما يكشف عن الضعف الكبير و عدم تطور النظام المالي و البنكي منها الرتبة 127 بالنسبة لفعالية البنوك و فعالية السوق المالي .

و اعتبر التقرير أن الوصول إلى التمويل البنكي في مقدمة الهواجس التي تعترض تطور الاستثمارات في الجزائر بنسبة 23 بالمائة ، تلتها السياسات البيروقراطية للإدارة و الحكومة الجزائرية بنسبة 20 بالمائة ، فاستفحال الرشوة بنسبة 10.2 بالمائة ، و هو الثالث الرئيسي الذي يمثل أهم الكوابح في مناخ الأعمال و الاستثمار في الجزائر .

الفصل الثالث: تقديم القطاع المصرفي في الجزائر

ليأتي بعدها مستوى التأهيل و قيود قوانين العمل و عدم استقرار التشريعات و السياسات المعتمدة و سياسة الجباية و الضرائب و نوعية المنشآت و البنى التحتية غير الملائمة ، و يتضح من خلال التقرير أن العامل الأمني غائب تماما عن هموم المستثمرين و لم يعد مطروحا بما في ذلك الجريمة التي لم تعد مطروحة بصورة كبيرة جدا ، مما يكشف عن أن المشاكل المطروحة تتعلق بعوامل موضوعية في مجال الاستثمار.

أما من حيث الجوانب الاقتصادية ، فإن المشاكل المرتبطة بدور القطاع البنكي و المصرفي تعكس مدى التأخر الذي تعرفه الجزائر في العديد من القطاعات ، لاسيما في مجال القروض البنكية و التدابير المرتبطة بالقطاع المصرفي و المالي ، حيث تحصل الجزائر على أضعف نقطة ، إذ تحتل الجزائر الرتبة 130 في تقييم مدى فعالية النظام المالي و الرتبة الأخيرة أي 134 في مدى فعالية البنوك و صحة تسييرها و المرتبة 122 في سهولة الوصول إلى القروض و احتلت الجزائر المرتبة 112 فيما يخص الشفافية في صناعة القرارات من قبل الحكومة .

3-تقارير بنك الجزائر (التقرير السنوي لبنك الجزائر2012،طبع في نوفمبر2013) :

ينص الأمر رقم 04- 10 المؤرخ في 26 أوت 2010، المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11المتعلق بالنقد والقرض، أنه على بنك الجزائر الحرص على سلامة وصلابة الجهاز المصرفي.

إن هذا التدعيم الهام للإطار التشريعي لاستقرار المالي الذي جاء في سنة 2010 المتبوع ب مراجعة القانون المتعلق بالنقد والقرض في 2003 بواسطة الأمر 03-11المؤرخ في 26 أوت 2003 الذي عزز الإطار القانوني للنشاط المصرفي، لاسيما من حيث شروط الدخول في المهنة المصرفية، وذلك عقب إفلاس المصارف الصغيرة الضعيفة الذي تُويع بسحب اعتمادها.

على الصعيد التنظيمي، واصل مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر في سنة 2012 جهودهما في مجال توطيد وتعزيز شروط ممارسة النشاط المصرفي والتقارير المصرفية وحماية زبائن المصارف والمؤسسات المالية و. واصل بنك الجزائر واللجنة المصرفية العمل على تدعيم ممارسة الإشراف المصرفي، لجعله على وجه الخصوص مطابقا للمعايير والمبادئ العالمية في هذا المجال.

الفصل الثالث: تقديم القطاع المصرفي في الجزائر

بالتوازي، قام بنك الجزائر بتدقيق آليات المراقبة واليقظة والإنذار، لاسيما متابعة وضع المصارف بواسطة تمارين اختبار المقاومة ومؤشرات صلابة النظام المصرفي. في هذا الإطار، قام بنك الجزائر بتحسين الإجراءات والمدونات المنهجية للرقابة المصرفية. من ناحية أخرى، تم خلال سنة 2012 اختبار النظام الجديد لتنقيط المصارف على مستوى مصرفين مصرف عام ومصرف خاص، كما تم على إثر ذلك تحليل النتائج المتحصل عليها في شكل المؤشرات التالية :

- مؤشرات الوساطة المصرفية:

يتشكل النظام المصرفي في نهاية 2012 من تسعة وعشرين (29) مصرفا ومؤسسة مالية، تقع كل مقراتها الاجتماعية بالجزائر العاصمة 112. تتوزع المصارف والمؤسسات المالية المعتمدة كما يلي: ستة (06) مصارف عمومية، من بينها صندوق التوفير؛ ثلاثة عشر (13) مصرفا خاصا برؤوس أموال أجنبية ومصرف واحد برؤوس أموال مختلطة؛ ثلاثة (03) مؤسسات مالية، من بينها اثنتان (02) عموميتان؛ خمسة (05) شركات للاعتماد الإيجاري منها اثنتان خاصتان؛ تعاضديه للتأمين الفلاحي معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية والتي أخذت، في نهاية 2009، صفة مؤسسة مالية.

من زاوية نموذج العمليات المصرفية، تقوم المصارف بجمع الموارد لدى الجمهور وتوزيع القروض للزبائن مباشرة أو من خلال شراء سندات المؤسسات وتضع بحوزة الزبائن أدوات الدفع وتضمن تسييرها. كما تقوم أيضا بعمليات مصرفية مختلفة ملحقه. تقوم المؤسسات المالية، من جهتها، بجميع العمليات المصرفية ما عدا جمع الودائع لدى الجمهور وتسيير وسائل الدفع. فيما يخص هيكل القطاع المصرفي، تُواصل المصارف العمومية هيمنتها في القطاع المصرفي من خلال أهمية شبكات وكالاتها الموزعة على كامل التراب الوطني، رغم أنوتيرة إنشاء وكالات للمصارف الخاصة عرفت ارتفاعا في هذه السنوات الأخيرة.

تساهم الزيادة المستمرة في نشاط المصارف الخاصة في ترقية المنافسة فيما يتعلق بجمع الموارد، لكن بدرجة أقل فيما يتعلق بتوزيع القروض وعرض الخدمات المصرفية الأساسية للزبائن. بالفعل، ففي نهاية ديسمبر 2012، بلغ عدد وكالات الشبكة للمصارف العمومية 1091 وكالة، ولشبكة المصارف الخاصة 301 وكالة، بينما بلغ عدد وكالات شبكة المؤسسات المالية 86 وكالة. وتقارن هذه الأرقام بأرقام نهاية سنة 2011 والتي كانت 274، 1086 و 81 على التوالي.

الفصل الثالث: تقديم القطاع المصرفي في الجزائر

هذا ويتم إنشاء المصارف العمومية في كل الولايات بينما تُطور المصارف الخاصة شبكاتها في شمال الوطن أساساً. إذ بلغ مجموع شبابيك وكالات المصارف والمؤسسات المالية 1478 شبك مقابل 1441 في 2011، و113 وهو ما يعادل شباكاً واحداً لكل 25400 نسمة مقابل 25500 نسمة في 2011. يتأكد هذا التطور في الصيرفة، من خلال نسبة اليد العاملة النشطة إلى الشبائيك المصرفية التي تبلغ 7200 شخصاً في سن العمل لكل شبك مصرفي مقابل 7400 في سنة 2011.

أما فيما يخص مركز الصكوك البريدية، فته \square شبكة وكالاته أكثر كثافة من شبكة المصارف، وهي تتشكل من 3498 شباكاً في 2012 مقابل 2011 في 2011 موزعاً على كامل التراب الوطني، وهو ما يمثل شباكاً واحداً لكل 3000 شخصاً في سن العمل. من ناحية أخرى، من زاوية عدد الحسابات المفتوحة من طرف المصارف لصالح الزبائن المودعين (حسابات نشطة بالدينار وبالعملة الصعبة) ومن طرف مراكز الصكوك البريدية أوتي جد مستوى الصيرفة في 2012، في حدود 2,6 حساباً لكل شخص في سن العمل مقابل 5.2 في 2010.

بلغت نسبة إجمالي أصول قطاع المصارف (المصارف والمؤسسات المالية) إلى إجمالي الناتج الداخلي نسبة 61,7% مقابل 62,1% في نهاية 2011 و66,9% في نهاية 2010؛ وذلك كون الزيادة في إجمالي الناتج الداخلي لقطاع المحروقات بالأسعار الجارية أعلى من الزيادة في أصول القطاع المصرفي.

بلغت نسبة أصول قطاع المصارف الإجمالية (خارج توظيف الودائع الخاصة بقطاع المحروقات) إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات 83,1% مقابل 86,1% في 2011 و90,1% في 2010. فيما يخص مؤشر اقتحام السوق، بلغت نسبة الودائع (نقدية وغير نقدية) خارج المحروقات إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات 62,1% مقابل 61,8% في نهاية 2011 و2010.

تمثل قروض المصارف والمؤسسات المالية للاقتصاد (قروض للمقيمين)، بما في ذلك الديون غير الناجعة المعاد شراؤها من طرف الخزينة العمومية عبر إصدار سندات (سندات لم يحن أجلها)، نسبة 46,5% من إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات مقابل 47,1% في 2011.

الفصل الثالث: تقديم القطاع المصرفي في الجزائر

تُبين هذه المؤشرات الإجمالية أن مستوى الوساطة المصرفية يتحسن تدريجياً من زاوية تطور الشبكة وعدد الحسابات ومستوى الودائع المجمعة، ولو أنها تبقى دون المستوى 114 الذي بلغته بعض البلدان المتوسطة المجاورة للجزائر. يخص هذا الأداء الضعيف نسبياً على وجه الخصوص جوانب الخدمات المصرفية القاعدية للزبائن من الأسر وتوزيع القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و هذا يعكس توفر مجال معتبر لتحقيق الإدماج المالي و أهميته في تطوير الوساطة المالية في الجزائر .

إذا كانت سنة 2012 قد سجلت تحسناً آخرًا في ميزانيات المصارف، تُواصل المصارف العمومية هيمنتها بحصة نسبية تقدر بـ 86,5% من إجمالي الأصول مقابل 88% في 2011 ضمن المصارف العمومية، يمثل المصرف ذو المرتبة الأولى 28,4% من مجموع أصول القطاع ويمثل المصرف الذي يليه 25,6% مقابل 33,9% و 21,5% على التوالي في نهاية 2011.

أما فيما يتعلق بالمصارف الخاصة، تبلغ حصتها 13,5%؛ تمثل المصارف الخاصة الثلاثة الأولى 5,9% من إجمالي أصول المصارف و 43,6% من إجمالي أصول المصارف الخاصة مقابل 5,4% و 45,6% على التوالي في نهاية 2011 .

في هذه السنوات الأخيرة، يتميز تطور نشاط المصارف الخاصة بتعزيز أكثر سواء من زاوية تعبئة الموارد و توزيع القروض، في حين يمثل تطوير عملياتها مع بقية العالم العنصر الأساسي لأنشطتها.

-الموارد المجمعة:

سجل نشاط جمع الموارد تحت الطلب ولأجل للمصارف ارتفاعاً متواضعاً (4,6%) في 2012 مقابل 16,5% في 2011 و 14% في 2010. بإدماج الودائع المخصصة كضمان (الاستيراد، كفالات ممنوحة) والتي تعتبر مجمدة نسبياً وهي غير مدرجة في الكتلة النقدية بمفهوم M2، بلغ نمو الودائع 7,5% مقابل 15,7% في 2011 و 13,1% في 2010، كما تعبر على ذلك المعطيات الآتية والمتعلقة بالمصارف وصندوق التوفير، بما في ذلك المعطيات إلى غاية 2009 الخاصة ب تعاضدية التأمينات التي أخذت صفة مؤسسة مالية ابتداء من سنة 2010.

-القروض الموزعة :

سجلت سنة 2012 نموا مهماً في القروض الموزعة من طرف المصارف، بما في ذلك إعادة شراء الديون غير الناجعة. قامت المصارف، بما في ذلك صندوق التوفير، صافية من استحقاقات غير الناجعة المعاد شراؤها من طرف الخزينة العمومية بين 2008 و 2012.

تبعاً لذلك، استقرت حصة المصارف الخاصة نسبياً مقارنة ب إجمالي القروض الموزعة، أي 3,13% في نهاية 2012 مقابل 3,14% في نهاية 2011 و 2,13% في نهاية 2010.

تخص القروض الموزعة من طرف المصارف الخاصة تمويل المؤسسات الخاصة والأسر، وهو القطاع الذي عرف ارتفاعاً محسوساً في الادخار المالي يعزز هذا الميل الموارد المستقرة للمصارف .

بلغ مجموع قروض المصارف، بما في ذلك الاستحقاقات المعاد شراؤها من طرف الخزينة العمومية والمسجلة محاسبياً من طرف المصارف العمومية في 2012 بمبلغ 63،176 مليار دينار (194،563 مليار دينار في 2011 و 298،596 مليار دينار في (2010 119، قيمة 4 359،6 مليار دينار، وهو ما يوافق ارتفاعاً بواقع 1,17% مقابل 0,20 % في 2011 و 6,15% في 2010. بلغ ارتفاع القروض الممنوحة للقطاع العمومي (بإدماج قيمة إعادة شراء الاستحقاقات غير الناجعة من طرف الخزينة العمومية) نسبة 2,21% في 2011 .

في 8,27% مقابل بعد طرح الاستحقاقات غير الناجعة المعاد شراؤها من طرف الخزينة العمومية في 2012 و 2011، تصل الزيادة في القروض المصرفية إلى نسبة 3,15% و 0,14% على التوالي .

ارتفعت القروض الممنوحة للقطاع الخاص بنسبة 2,13% والقروض الممنوحة للقطاع العمومي بنسبة 7,17%. صافية من إعادة شراء الاستحقاقات، بلغت حصة القروض الممنوحة للمؤسسات الخاصة والأسر في قائم مجموع القروض الممنوحة من طرف المصارف نسبة 3,52% مقابل 2,53% في 2011 .

هذا يمثل أكبر حصة مقارنة مع تلك المخصصة للقطاع العمومي. فعلاً، يمثل قائم القروض الموزعة للقطاع العمومي (باستثناء القروض المعاد شراؤها من طرف الخزينة العمومية) نسبة 7,47% من مجموع القروض للاقتصاد، أي بواقع 0,47% كقروض مباشرة و 7,0% في شكل شراء سندات [صدرت من طرف المؤسسات العمومية، مقابل 8,46% في 7,45) 2011% كقروض مباشرة و 1,1% في شكل شراء سندات.

من جهة أخرى، إذا كانت المصارف العمومية تضمن التمويل الكامل للقطاع العمومي، فإن حصتها في تمويل القطاع الخاص تبقى مهمة، أي 74,6% مقابل 73,2% في 2011 و 76,1% في 2010. إن تدفق القروض التي منحتها المصارف العمومية (بإدماج قيمة إعادة شراء)، خلال السنة قيد الدراسة، قد استفادت منه المؤسسات العمومية (368,8 مليار دينار) بشكل أكثر مما استفادت منه المؤسسات الخاصة والأسر (227,5 مليار دينار)، وهو ما يمثل معدلات نمو تقدر بـ 21,2% و 13,4% على التوالي، هذا ما يترجم مشاركة المصارف العمومية في تمويل مشاريع الاستثمار الكبرى للمؤسسات العمومية في قطاعي الطاقة والماء .

أما بالنسبة للتوسع في القروض الموزعة من طرف المصارف الخاصة في 2012، فإنه لا بد من الإشارة إلى أن تدفق هذه القروض في 2012، والذي يوافق نسبة نمو أضعف من نسبة نمو قروض المصارف العمومية، قد استفادت منه حصريا المؤسسات الخاصة والأسر (38,8 مليار دينار). كما تجدر الإشارة، وكما كان عليه الحال في السنوات السابقة، يبقى القائم الإجمالي للودائع المجمعة، لدى القطاع العمومي والقطاع الخاص على حد سواء وخارج ودائع الضمان (استيرادات، التزامات بالتوقيع)، يفوق بشكل واسع القائم الإجمالي للقروض الموزعة لكل من هذين القطاعين، لا سيما بالنسبة للفئات السيولة الهيكلية في السوق النقدية.

-تطوير الهيكل المصرفي:

على الصعيد الدولي، سجلت العشريات الأخيرة تقدما كبيرا في مجال تطوير المؤسسات المصرفية ونوعية الوساطة وتكثيف المنافسة . هذا ما أدى إلى تنويع أدوات ووسائل الدفع. على وجه خاص، ساهمت التكنولوجيات الجديدة في مجال إرسال المعطيات والتقدم في مجال الإعلام الآلي في تقديم جذري لإجراءات الدفع والتسديد .

كذلك، عرفت مركزيات المعلومات، خصوصا المتعلقة بمخاطر القرض وميزانيات المؤسسات، تطورات معتبرة في داخل وخارج البنوك المركزية، مساهمة في تسيير أكثر حذر للمخاطر المصرفية. فيما يتعلق بالجزائر، دخل النظامان الجديان للدفع بين المصارف في الإنتاج في سنة 2006 وهما آمان وشفافان وبستجيبان للمعايير المعتمدة من طرف لجنة أنظمة الدفع والتسوية لبنك التسويات الدولية و تعلق الأمر في البداية بنظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل (آرس) الذي دخل في الإنتاج في شهر فيفري 2006 126

الفصل الثالث: تقديم القطاع المصرفي في الجزائر

كقاعدة لعصرنة أنظمة الدفع. فيما يخص نظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض المسمى (أتكي)، فقد دخل في الإنتاج منذ شهر ماي 2006.

كما تم ربط نظام التسليم مقابل تسوية السندات مع نظام آرّس منذ الشروع في تشغيل هذا الأخير. مسبقاً، تطلبت العصرنة الفعلية لأنظمة الدفع تطوير المعايير والمقاييس الخاصة بهذا المجال وعصرنة الهياكل المصرفية، خاصة أنظمة المعلومات، وكذا تعزيز هيكل الاتصالات.

وبالرغم من أن لبنك الجزائر مهمة قانونية كامنة في مراقبة أنظمة الدفع منذ 2003 المادة 52 من الأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض، فإن التدابير التشريعية الجديدة لشهر أوت 2010 تمنح له ذ من ذلك الحين صلاحيات أوسع في هذا المجال، تشمل سير ومراقبة وأمن أنظمة الدفع .

إضافة إلى هذا، عزز هذا الأمر النظام القانوني المتعلق بالمركزيات، مؤكداً أنه على بنك الجزائر تنظيم وتسيير مركزية مخاطر خاصة بالمؤسسات ومركزية مخاطر خاصة بالأسر ومركزية خاصة بالمستحقات غير المسددة.

يهدف هذا النظام الجديد لمركزية المخاطر، الذي يجب على المصارف والمؤسسات المالية الانخراط فيه، إلى مركزية المعلومات التي يحوزها كل من هذه المؤسسات على دائنيها ومن، خلال استعمال هذه القاعدة المشتركة من المعطيات من طرف كل المصارف، إلى تحسين تسيير هذه الأخيرة لمخاطر القرض. تُساعد قاعدة المعطيات المشتركة هذه على العمل المصرفي السليم، بما في ذلك منح قروض سليمة تكون لها آثار إيجابية سواء على مستوى الاقتصاد الجزئي و الكلي.

-من ناحية الرقابة و الإشراف المصرفي:

تعد حماية المودعين والوقاية من المخاطر النظامية من الأهداف الأساسية المتبعة من طرف سلطات الإشراف المصرفي. تساهم هذه الأخيرة أيضاً في التسيير المتناغم للنظام المصرفي، وهذا بالسهل على حماية أفضل لمستهلكي الخدمات المصرفية وعلى حسن الأخلاق لمسييري المصارف والمؤسسات المالية.

أدت الأزمة المالية الدولية إلى حتمية تعزيز التنظيم المصرفي من طرف لجنة بازل، ومن جهتها، واصلا كل من مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر، في 2012، أعمال تعزيز وتدعيم الإجراءات التنظيمية والاحترافية .

في إطار مهمته الجديدة في مجال الاستقرار المالي، المنصوص عليها في الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010، طور بنك الجزائر أدوات رقابة جديدة تركز على المخاطر وعزز قدراته من حيث اكتشاف وتحليل نقاط الضعف النظامية. في إطار نشاط الرقابة بعين المكان، كثفت اللجنة المصرفية، خلال السنة قيد الدراسة، مهماتها الخاصة بالتحقيق والرقابة والتي تمركزت على مستوى المصارف والمؤسسات المالية التي تتطلب تحريات معمقة بعين المكان.

علاوة على المهمات الخاصة ب الرقابة الشاملة، أي تلك التي تشمل مجمل الأنشطة، تم أيضاً توجيه التحريات للمواضيع ذات صلة بعمليات التجارة الخارجية وعمليات تبييض الأموال.

-تعزيزات التدابير الاحترازية:

عرف الإطار التنظيمي الاحترازي عدة تطورات مهمة منذ سنة 2010، عقب إصدار الأمر رقم 10-04، مع هدف جعل التدابير الاحترازية مطابقة للممارسات الدولية، لاسيما 140 تلك التي تنص عليها لجنة بازل. تمت، خلال السنة قيد الدراسة، مواصلة أعمال ملائمة وتعزيز التدابير الاحترازية. تدرج هذه الأعمال في إطار تحسين تسيير المخاطر وتدعيم الرقابة الداخلية للمصارف والمؤسسات المالية وتطوير الإدماج المالي وكذا جعل التدابير المضادة لتبييض الأموال وتلك الخاصة بمكافحة تمويل الإرهاب مطابقة لأحسن الممارسات الدولية.

-تدعيم الرقابة الداخلية:

إن أحكام المادتين 97 مكرر و 97 مكرر 2 من الأمر رقم 10-04 المشار إليه سابقا أكدت من جديد وعززت أهمية وظيفة الرقابة الداخلية و المطابقة تطبيقا لهاتين المادتين، أضاف مجلس النقد والقرض تحيينات معتبرة للنظام رقم 02-03 المؤرخ في 14 نوفمبر 2002 والمتضمن الرقابة الداخلية للمصارف والمؤسسات المالية .

بالفعل، لم يتطرق النظام الأول بصفة صريحة لرقابة المطابقة، مع أنه كان يتضمن أهداف هذه الأخيرة. من جهة أخرى، إن هذا النظام السابق وضع حقاً قواعد تدابير الرقابة الداخلية، لكن لم يكن يشمل أنشطة أو مخاطر قد عرفت تفاقماً خلال العشرية الأخيرة، كالمخاطر العملياتية، خطر تركيز المقابلات وخطر السيولة. إضافة إلى ذلك، وعلى ضوء الصعوبات التي واجهها القطاع المصرفي، ازدادت ضرورة التحكم ومتابعة المخاطر، لاسيما

ضرورة إقحام الهيئات المسيرة، وظهور التمييز بين الرقابة الدائمة والرقابة الدورية، وكذا بروز حتمية رقابة مطابقة العمليات للقوانين والأنظمة والإجراءات الداخلية.

لهذا، كان من الضروري القيام بإعادة صياغة وإثراء التدابير المعمول بها، وذلك قصد تحديد إطار قانوني للمصارف والمؤسسات المالية مطابق لأحسن الممارسات من جهة، وإعطاء اللجنة المصرفية القواعد القانونية لاستعمال، عند الاقتضاء، سلطتها تجاه الخاضعين إذا تبين أن تدابير الرقابة الداخلية غير كافية 141 تتمثل الإضافات الأساسية للنظام الجديد المتضمن الرقابة الداخلية، الذي نشر في 28 أوت 2012، فيما يلي - : تعزيز التمييز بين وظيفة الرقابة الدائمة والرقابة الدورية -الذي تضمنه مسبقا النظام رقم 03-02- وذلك بخلق منصب «مسؤولا مكلفا بالتنسيق وبفعالية أجهزة الرقابة الدائمة»، من جهة، و«مسؤولا مكلفا بالسهر على توافق وفعالية جهاز الرقابة الدورية» من جهة أخرى. يسمح هذا التدبير الجديد بإرساء وظيفة الرقابة الدائمة وتعزيز متطلبات استقلالية الرقابة الدورية؛ -إقامة وظيفة رقابة المطابقة.

ينص النظام على وضع، ضمن الرقابة الدائمة، تدبير خاص برقابة مطابقة العمليات مع القوانين والأنظمة وكذا الإجراءات الداخلية. تتعلق رقابة المطابقة هذه، على وجه الخصوص، بالخدمات الجديدة أو العمليات الجديدة، حيث يتوجب التحقق من المطابقة قبل الانطلاق فيها؛ -الإلزامية المصارف والمؤسسات المالية على إعداد وإبقاء خارطة المخاطر محينة -الإلزامية المصارف والمؤسسات المالية بإعطاء الأولوية لدراسة مشروع التمويل من زاوية مردوبيته الجوهرية أو قيمته المضافة المستقبلية، فضلا عن إعتبار الأمانات المعروضة فور الإلزامية توفر وسائل تتلاءم مع التحكم في المخاطر العملياتية وضرورة وضع مخططات تضمن استمرارية النشاط؛ -تعزيز نوعية الحوكمة. يتحقق هذا الهدف من خلال وجوب الجهاز التنفيذي بتزويد هيئة المداولة بالمعلومات اللازمة حول المخاطر التي يمكن التعرض لها وكيفيات رقابتها ونتائج الرقابة الداخلية لما يجب على هيئة المداولة المشاركة في تحليل المخاطر وأعمال الرقابة الداخلية .

يجدر بالذكر أن تطوير جهاز الرقابة الداخلية من طرف المصارف والمؤسسات المالية مطابق لأحسن الممارسات يعتبر أولوية بالنسبة للجنة المصرفية وبنك الجزائر، خاصة لأن الرقابة الداخلية الفعلة تساهم في استقرار النظام المصرفي الوقاية والمكافحة ضد تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في إطار التكفل بالملاحظات

الفصل الثالث: تقديم القطاع المصرفي في الجزائر

المدونة في التقرير النهائي لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA والتطورات الأخيرة لتوصيات فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال (GAFI-FATF) وتطبيقا للتعديلات الجديدة المدخلة بالأمر رقم 02-12 المؤرخ في 13 فيفري 2012 المعدل والمتمم للقانون رقم 01-05 المؤرخ في 06 فيفري 2005، عرف الجهاز التنظيمي للوقاية والمكافحة ضد تبييض الأموال وتمويل الإرهاب تطورات معتبرة في 2012.

هكذا ، أدخل النظام الجديد المتعلق بالوقاية والمكافحة ضد تبييض الأموال وتمويل الإرهاب تدابير جديدة وعدل البعض من تلك المعمول به .

كرس النظام الجديد منع فتح حساب مجهول أو حساب مرقم بتدبير صريح، وهذا قصد التأكد من هوية الزبون والمستفيدين الحقيقيين من العمليات نظرا للمخاطر المرتبطة باستعمال التكنولوجيات الجديدة كأداة لتبييض الأموال، أصبحت المصارف والمؤسسات المالية والمصالح المالية لبريد الجزائر مجبرة على وضع قيد التنفيذ أجهزة المراقبة والكشف عن الاستعمال الاحتيالي لهذه الأدوات قبل الشروع في أي خدمة جديدة.

وعلى تعليمات هذا النظام، التي تطبق بدون تمييز على المصارف والمؤسسات المالية وكذا المصالح المالية لبريد الجزائر، أن تدمج في أنظمة الرقابة الداخلية لهذه المؤسسات، وأن تطبق على مستوى فروعها ووحداتها بالخارج إن سمحت بذلك أنظمة البلدان المعنية 143 بعدما كان محصورا على المصارف والمؤسسات المالية فقط، فإن إدراج فصل خاص بالترتيبات الداخلية ضد تبييض الأموال في تقارير محافظي الحسابات أصبح إلزامي لما يتعلق الأمر بالمصالح المالية لبريد الجزائر .

تم تعزيز التدابير في مجال تحديد هوية المستفيد الفعلي من العمليات وتلك الواجب اتباعها فيما يخص الأشخاص المعرضين سياسيا. وتخضع إقامة علاقة مع هذه الفئة الأخيرة من الزبائن ومع مراسلين مصرفي ين إلى موافقة أسمى مسؤولي المؤسسة المعنية. الإجراءات المتعلقة بالحق في فتح حساب طبقا لتدابير المادة 119 مكرر من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم، أصدر بنك الجزائر تعليمة محددة للتدبير المتعلق بالحق في فتح حساب.

الفصل الثالث: تقديم القطاع المصرفي في الجزائر

توضح هذه التعلّمة كيفية ممارسة الحق في فتح حساب. كما تسمح للشخص، طبيعي كان أو معنوي، الذي رفض له فتح حساب أن يتصل بمصالح بنك الجزائر الذين بدوره م يعي قانون مصرفا يلزم بفتح الحساب. يحدد هذا النص أيضا الخدمات الأساسية التي يجب على كل مصرف أن يضمنها لكل صاحب حساب الودائع .

في 2012، تم استكمال، واختبار لدى مصرفين، مشروع إنشاء نظام التتقيط المصرفي، والذي طور بمساعدة تقنية للخزينة الأمريكية وصندوق النقد الدولي بهدف مقارنة أشغال الإشراف بالمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة التي تنص عليها لجنة بازل.

يعد نظام التتقيط المصرفي المطور (SNB) طريقة إشراف موحدة، مستوحاة من طريقة «CAMELS» ومن أحسن الممارسات الدولية ، وهو يركز على تقييم مؤشرات أداء وملاءة المؤسسات المالية . بفضل طابعه التنبؤي للمخاطر، يسمح هذا النظام ب - : رد فعل مستهدف وسريع للجنة المصرفية بأخذ تدابير تصحيحية ملائمة تسمح بمواجهة صعوبات قد تعرفها مؤسسة مالية؛ - تخفيض معتبر لتكلفة الإشراف، بتقييم أحسن لمخاطر كل مؤسسة مالية وباستعمال أكثر عقلانية للموارد؛ - استهداف المصارف التي تعرف صعوبات .

في إطار مهامه القانونية الجديدة في مجال الاستقرار المالي، بادر بنك الجزائر في 2012، بشراكة مع البنك العالمي، بمشروع وضع أدوات جديدة لاختبار الصلابة تعزز القدرة على التحليل واكتشاف نقاط الضعف النظامية والمراقبة الاحترازية الكلية بموضوع معين في منتصف ديسمبر 2012 على مستوى مصرف ذو رؤوس أموال مختلطة، كان الغرض منها تقييم جهاز الرقابة الداخلية للمكافحة ضد تبييض الأموال وتمويل الإرهاب .

ولا تزال عمليات تحريات هذه المهمة متواصلة ،مهمات التحقيقات الخاصة بادرت المديرية العامة للمفتشية العامة، في 2012، بخمسة عشر (15) مهمة تحقيق خاصة، أنهت أربعة عشر (14) منها مع إعداد وإرسال التقارير الخاصة بها للجنة المصرفية . في 2012 ، أكملت عمليتين بوشر فيهما في نهاية 2011، ن لّت إحداهما بمساعدة المصالح المعنية للمديرية العامة للجمارك. تمثلت هاتين المهمتين في رقابة حسابات العبور المفتوحة من طرف شركتين للتسليم البحري للسفن.

الفصل الثالث: تقديم القطاع المصرفي في الجزائر

عند إنهاء هاتين المهمتين، تم إرسال محاضر مخالفة تنظيم الصرف وقاموا المفتشون بإعداد وإرسال إلى خلية المعالجة والاستعلام المالي (CTRF) تطبيقا للقانون تقارير سرية خاصة ببعض العمليات المشبوهة.

مهمات رقابة عمليات التجارة الخارجية شملت رقابة ملفات توطين عمليات التحويل و إسترداد المحققة بموجب المعاملات الجارية مع الخارج أهم محاور الرقابة المجراة في 2012 ، وذلك بإثنا عشر (12) مهمة مخصصة لرقابة عمليات التجارة الخارجية، وبينما كانت هذه الرقابة تخص عاديا عمليات تصدير و استيراد السلع والخدمات، تم توسيع هام لتغطية أنواع أخرى من العمليات، على غرار حسابات العبور وحسابات العملة الصعبة للأشخاص المعنويين خاصة .

بموجب السنة قيد الدراسة، أعطيت الأولوية لرقابة المصارف العمومية وكانت أجهزة معالجة ملفات التوطين والتسوية ومراجعة المعاملات الجارية مع الخارج محل تقييم.

دونت المعاينات التي تمت خلال التحقّق وكذا تلك المتعلقة بأربعة (4) مصارف خاصة معنية بالرقابة المجرات، في تقارير المهمات و تم إعداد عدة محاضر مخالفات ضد المتعاملين إثر معاينة مخالفات في ملفاتهم. ،هذا وتبقى المهمات الثلاثة (03) التي تمت المباشرة فيهم نهاية نوفمبر 2011 على مستوى المصارف ذات رؤوس الأموال الخاصة دوما قيد التحقيق.

خلاصة الفصل الثالث :

تم في هذا في الفصل التطرق إلى الإصلاحات التي تمت على مستوى بنوك القطاع المصرفي الجزائري ، حيث أن الحكومة الجزائرية كانت و منذ الاستقلال أمام حتمية التطوير الاقتصادي بصفة عامة و تطوير الجهاز المصرفي بصفة خاصة ، لاسيما و أن العالم مر بعدة تحولات و أزمت اقتصادية و مالية تمخضت عنها ظهور عدة استراتيجيات كان على العالم إتباعها ، و من هنا جاءت الحتمية التي جعلت من مهمة القيام بالإصلاحات على مستوى القطاع المصرفي أمرا لا بد منه.

و للقيام بعملية الإصلاح كان لا بد من تحديد خصائص الجهاز المصرفي الجزائري ذو التركيبة الخاصة ابتداء من فترة الاستقلال التي تميزت بالتأميمات و خضوع النظام البنكي الجزائري آنذاك إلى النظام الاشتراكي ، كما توالى الإصلاحات منذ تلك الفترة و حتى صدور قانون النقد و القرض .

كما تم التعرض إلى الهيكل التنظيمي للقطاع المصرفي الجزائري المتكون من خمس بنوك عمومية كان لكل منها سيرورة بلورت تكوينه الهيكلي و مسيرته المالية منذ الاستقلال و حتى يومنا هذا .

و قد تم إعادة هيكلة القطاع المصرفي على ضوء الإصلاحات التي أقرها قانون النقد و القرض حيث مست هذه الأخيرة البنك المركزي (بنك الجزائر حاليا) ، و كذلك جميع البنوك التجارية ، بالإضافة إلى ذلك فقد أقر أيضا هيئات جديدة تساهم في إرساء رقابة شاملة على القطاع المصرفي الجزائري و هي : مجلس النقد و القرض ، لجنة الرقابة .

كما أعاد قانون النقد و القرض صياغة الوظيفة المالية لكل منها على ضوء التحديات العالمية المعاصرة على الرغم من أن هذه التحديات شكلت عبر الزمن عوائق حقيقية أمام القطاع المصرفي الجزائري جعلت من عملية تخطيطها مهمة صعبة و لكن ليست مستحيلة ، خاصة بعدما تبنت الجزائر برنامج الاقتصادي الشامل و برنامج الاستقرار الاقتصادي في 1995/1994 برعاية البنك الدولي ثم التصحيح الهيكلي في 1998 ، كل هذا حمل في طياته مجموعة من الإصلاحات المصرفية التي عملت على تطوير ملامح الحياة المصرفية في الجزائر حتى يومنا هذا .

الفصل الثالث: تقديم القطاع المصرفي في الجزائر

و نستخلص من خلال هذا الفصل أن الجهاز المصرفي الجزائري مرة بعدة إصلاحات جادة حاولت دفعه نحو مصاف البنوك العالمية المتطورة رغم كل المعوقات التي واجهها ، فقد استطاعت هذه الإصلاحات و برامج النمو الداعمة لها أن ترسي قواعد صارمة ترتكز عليها البنوك الجزائرية من أجل بناء مصرفي متطور و كفاء.

الفصل الرابع

دراسة قياسية لكفاءة الجهاز
المصرفي العمومي الجزائري

مقدمة:

سيتم في هذا الفصل الرابع و الأخير القيام بدراسة قياسية لمجموعة من البنوك العمومية الجزائرية ، و ذلك باستخدام نموذج مغلف البيانات DEA المدعم بنظرية مالمكويست، اعتمادا على بيانات خمس بنوك عمومية جزائرية و هي بنك القرض الشعبي الجزائري، و البنك الوطني الجزائري ، و بنك الفلاحة و التنمية الريفية،القرض الشعبي الجزائري،بنك التنمية المحلية ، و ذلك من التقارير السنوية و القوائم المالية لهذه الأخيرة، و قد حددت فترة الدراسة من سنة (2006-2014)، و السبب في تحديد هذه الفترة هو ما تميزت به من أحداث مميزة على جميع الأصعدة ، و نخص هنا بالذكر الإصلاحات التي مست هيكل القطاع المصرفي ، بالإضافة إلى برنامج دعم النمو الذي تبناه رئيس الجمهورية.

و قد قسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث :

المبحث الأول : تقديم برنامج التحليل التطويقي DEA.

المبحث الثاني : الواقع المالي للقطاع المصرفي الجزائري .

المبحث الثالث : تقديم عينة المصارف المستخدمة في النموذج .

المبحث الرابع : نتائج قياس كفاءة البنوك العمومية الجزائرية باستخدام برنامج مغلف البيانات DEA .

المبحث الأول : تقديم برنامج التحليل التطويقي للبيانات DEA

تمهيد:

تنقسم الأدبيات التطبيقية في قياس الكفاءة المصرفية إلى نوعين من النماذج : النماذج العشوائية المعلوماتية القائمة على أساس التحليل العشوائي (SFA) و هي أكثر النماذج استخداما ، و النماذج غير العشوائية اللامعلوماتية القائمة على أساس البرمجة الخطية المتمثل في تحليل تطويق البيانات (DEA) و سيتم استخدام نموذج تطويق البيانات في هذه الدراسة و التي تعتمد على البرمجة الرياضية لإيجاد الكفاءة لمجموعة من وحدات اتخاذ القرار.

أولا-توصيف النموذج:

*- نشأة نموذج :تحليل تطويق البيانات DEA :

يعود فضل بناء أسلوب تحليل DEA إلى طالب الدكتوراه **Edwardo Rhodes** سنة 1978 ، و الذي في صدد برنامج تعليمي في الولايات المتحدة الأمريكية ، لمقارنة أداء مجموعة من الطلاب في المناطق التعليمية المماثلة ، وكان التحدي الذي واجهه الباحثين تمثل في تقدير الكفاءة الفنية للمدارس التي تشمل مجموعة من المدخلات و مجموعة من المخرجات دون توفر معلومات عن أسعارها ، و لاجتياز هذه العقبة قام الباحث و مشرفيه **كوبر و شانرز** بصياغة نموذج عرف فيما بعد بنموذج **CCR** نسبة إلى **Charnes-Cooper-Rhodes**.

و منذ منتصف الثمانينات أصبح تحليل مغلف البيانات أكثر استخداما في تحليل و قياس كفاءة الصناعة المصرفية ، فهناك مثلا الدراسات على مستوى الاقتصاديات الغربية :

- Rangan and al 1988
- Sherman and Gold 1985
- Ferrier and Lovell 1990
- Leibenstine an Maital 1992

Berger 1993 -

Berger and Humphrey 1997 -

Berger et al 2007 -

و قد قدموا كلهم دراسات تطبيقية لمختلف التقنيات المعلمية و غير المعلمية لقياس الكفاءة المصرفية.
أما على مستوى الدراسات العربية فلدينا على سبيل المثال :

El Faraje et al 1993 و التي تمت على مستوى الفروع البنكية لأحد البنوك السعودية . -

El shammarietsalimi 1998 تمت الدراسة حولة كفاءة البنوك الأردنية. -

Hassan et al 2004 تناول الكفاءة النسبية للبنوك البحرينية . -

El Faraje et al 2006 الكفاءة التقنية للبنوك السعودية . -

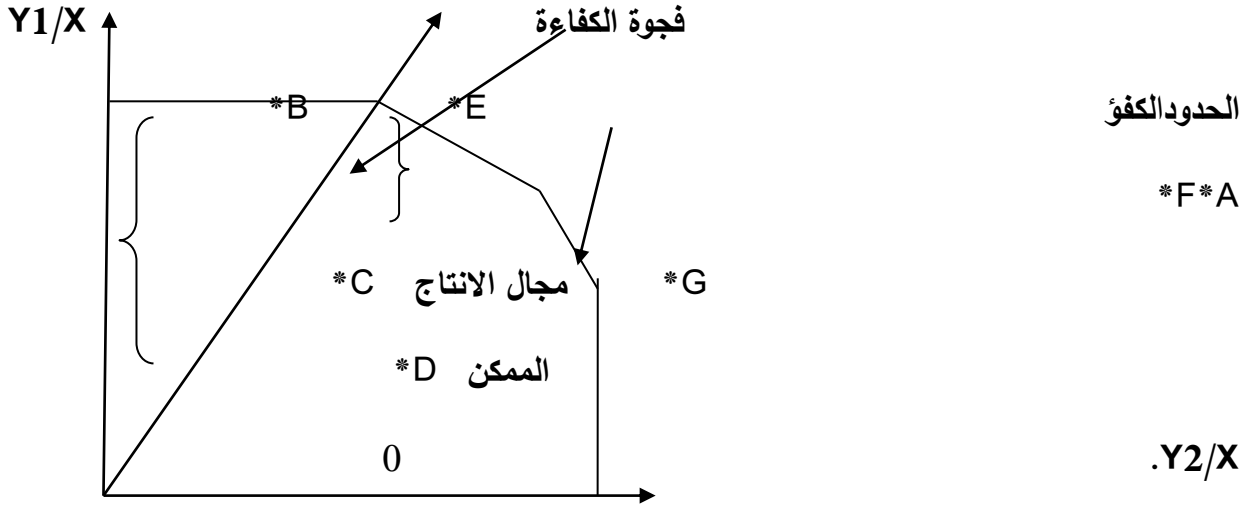
Saed Al-Muharrami 2007 كفاءة البنوك الخليجية. -

Mostafa M.M 2007 كفاءة البنوك العربية . -

Al-Khathlan and Abdul-Malik 2010 كفاءة البنوك السعودية . -

و يعود سبب تسمية هذا الأسلوب بالأسلوب التحليلي للبيانات إلى كون الوحدات ذات الكفاءة الإدارية تكون في المقدمة و تطوق (تغلف) الوحدات الإدارية عبر الكفو ، و لذلك يتم تحليل البيانات التي تطوقها الوحدات الكفو ، و الشكل التالي يوضح ما سبق ذكره:

الشكل رقم (09): حالة التطويق بالتوجيه المخرجي



Source: W. W. Cooper, L. M. Seiford, K. Tone, Introduction To Data Envelopment Analysis And Its Uses, Springer Science + Business Media, USA, 2006, p. 9

يمثل الشكل رقم (09) مجموعة وحدات اتخاذ القرار تنتج المنتجين y_1 و y_2 باستخدام المنتج x و يظهر مجال الانتاج الممكن بين المحورين y_1/x و y_2/x و الحدود الكفو المكونة من B, E, F, G حيث تعتبر هذه الأخيرة ذات كفاءة إنتاجية كاملة بالمقارنة مع النقاط A, C, D التي لا تحسن استخدام مدخلاتها .

و تتمثل طريقة حساب كفاءة هذه الأخيرة بالمقارنة مع الحدود الكفو ن مثلا عند حساب كفاءة الوحدة A عن

طريق : $A/0.E.0 = 0.75$ حيث :

$0.A$: تمثل المسافة من 0 إلى A

$0.E$: تمثل المسافة من 0 إلى E

*- إيجابيات استخدام برنامج مغلف البيانات DEA :

و من محاسن و إيجابيات أسلوب مغلف البيانات أو التحليل التطويقي للبيانات DEA¹

¹H. Sherman David. Zhu Joe, **Service Productivity Management**, Springer Science +Business Media, New York, USA, 2006, p. 50-51.

- أحسن وسيلة للمقارنة المرجعية .
- تحديد أحسن الوحدات النظرية بالنسبة للوحدات الكفو .
- لا يتطلب قياس الكفاءة اعتمادا على هذا النموذج توفر بيانات عن أسعار المدخلات و المخرجات .
- لا يتطلب أن تكون المدخلات من نفس وحدة القياس .
- التركيز على كل وحدة اتخاذ القرار و ليس على متوسط العينة .
- ليس هناك تقييد في استعمال شكل معين من أشكال دوالا لإنتاج.
- لا يشترط هذا النموذج الاستعانة بفرضيات لاستخدامه ، سوى العلاقة الخطية بين المدخلات و المخرجات يرضي معايير العدالة الصارمة في التقييم النسبي لكل وحدة قرار .

ثانيا - شروط استخدام النموذج DEA:

يطلق نموذج مغلف البيانات على المنشأة المراد قياسها اسم : وحدة اتخاذ القرار DMU و بشكل عام تعرف DMU على أنها الكيان المسؤول عن تحويل المدخلات إلى مخرجات والذي يمكن تقييم أداءه، في المجال التسييري يمكن أن تتضمن :البنوك،أقسام المخازن،الأسواق المركزية،الشركات،المستشفيات،الجامعات،...إلخ،لهذا فمفهوم وحدة اتخاذ القرار واسع بشرط أن تمتلك كل وحدة اتخاذ القرار DMU درجة معينة من الحرية في اتخاذ القرارات ¹.

و تتمثل الشروط الأساسية لاستخدام النموذج DEA :

- 1- اختيار الوحدات المتماثلة : بمعنى متماثلة من حيث العينة أي مجموعة من البنوك العمومية ،أو مجموعة من البنوك التجارية ، أو مجموعة من البنوك الخاصة ، متماثلة أيضا من حيث حجم المخرجات و كذا المدخلات ، و تحكمها قوانين شاملة.
- 2- وجود علاقة خطية بين المدخلات و المخرجات: و تبنى علاقا قاعدة نظرية بحيث كل زيادة في المدخلات تقابلها حتما زيادة في المخرجات و العكس صحيح .
- 3- حجم العينة يجب أن يكون أكبر من حاصل ضرب عدد المدخلات في عدد المخرجات ، لتفادي فقدان النموذج قوته التمييزية بين وحداته الكفو و غير الكفو .

$Ss > I \times O$

المخرجات: O ، المدخلات: I ، وحدات اتخاذ القرار DMU SS :

- 4- أن يكون حجم العينة أكبر من حاصل ضرب المدخلات مع المخرجات في العدد 3 .
- 5- تحقيق ما يسمى ب " قاعدة الثلث " أي لا يفوق عدد الوحدات ذات الكفاءة الكاملة 100% ثلث العينة :

$$I > 100\% \text{ Efficients} / 3 \times SS^1$$

ثالثا- تحديد متغيرات النموذج:

تم تحديد متغيرات النموذج من خلال التقارير السنوية البيانات المجمعة و جدول حسابات النتائج لعينة البنوك محل الدراسة ، و حيث أن البنوك تتميز بتعدد مدخلاتها و مخرجاتها بالإضافة إلى تنوعها من بنك إلى آخر فقد تم تبني المدخلات و المخرجات الأساسية و التي تتميز بها كافة البنوك .

و تتمثل متغيرات النموذج التي تم اعتمادها من جدول حسابات النتائج و ميزانيات البنوك محل الدراسة :

1-المدخلات :تم تحديد ثلاث أنواع من المدخلات :

*-الديون: و تتمثل في الموارد الأساسية للبنك و التي تتضمنها البنود الأساسية للميزانية (الخصوم) المتمثلة في الديون اتجاه المؤسسات المالية ، و ديون اتجاه العملاء ، و ديون ممثلة بسندات .

*- المصاريف العامة لاستغلال: و تشمل مصاريف الخدمات ، مصاريف المستخدمين ، الضرائب و الرسوم .

*-مخصصات اهتلاك الأصول الثابتة: و فيها مخصصات اهتلاك و خسائر قيم الأصول الثابتة و غير الثابتة .

2-المخرجات: و قد تم تحديد نوعين من المخرجات لديهما أهمية بالغة لدى البنك في تحصيل إيرادات البنك :

*-القروض: و تتمثل في (الأصول) : و تشمل قروض على المؤسسات المالية ، قروض على العملاء .

*-النتاج البنكي الصافي: و يتمثل في الفرق بين : الإيرادات المحصلة من فوائد القروض و عمولات الخدمات المصرفية من جهة ، و مصاريف الفوائد و العمولات المدفوعة للغير .

رابعا - مؤشر مالمكويست:

يستعمل الباحثون غالبا نوعين من المؤشرات لقياس تغيرات الإنتاجية من خلال مؤشر **Tornqvist** و الذي يستخدم في الدراسات المعلمية ، و مؤشر **index Malmquist** و الذي يستخدم في الدراسات غير المعلمية .

ففي المؤشر الأول يتم تحديد الفروقات بين المنحنى الحدودي والأخطاء العشوائية و قيم عدم الكفاءة معا، بينما في المؤشر الثاني يتم إعطاء الفروقات مقارنة بالمنحنى الحدودي لكي يقيم عدم الكفاءة فقط.¹

والهدف من مؤشر مالمكويست الذي قدمه لأول مرة العالم الإحصائي و الاقتصادي السويدي (مالمكويست) ثم قام كل من :كيفز و كريستنسن و ديوارت **Cavas, christensen and dievert 1982** هو قياس التغير في الإنتاجية الكلية للعوامل بين مشاهدتين بواسطة حساب معدل المسافات بين كل مشاهدة و منحنى حدود الإنتاج الذي يمثل مستوى معين للتكنولوجيا.

و لا يتطلب التقدير معلومات عن أسعار المدخلات كما أنه لا يتطلب المساواة بين الأسعار و الإنتاجية الحدية .

و يتم حساب مؤشر مالمكويست على أنه الوسط الهندسي لنسبة دالتين للمسافة **Distance Functions** و يعتبر من أفضل الطرق لقياس الإنتاجية القطاع المصرفي.²

و كثيرا ما تستخدم ثلاثة مؤشرات مختلفة لتقييم التغيرات التكنولوجية (**Fischer 1922**) ، (**Mamlquis 1922**) ، (**Tornqvist 1936**) .

و يتميز مؤشر مالمكويست بثلاث ميزات رئيسية مقارنة بالمؤشرين الآخرين :

- لا يتطلب افتراضات على السلوك الاقتصادي للوحدات الإنتاجية كتعظيم الأرباح أو تقليص التكاليف.
- لا يتطلب معرفة معلومات أسعار المدخلات والمخرجات.
- إذا توفرت معطيات بان **panel data** فإنه يسمح بتقسيم تغيرات الإنتاجية إلى قسمين: (تغير الكفاءة التقنية، والتغير التقني).

2-IhsanIsik, Ugur Meleke & Eb rulsik ,**Liberalization ,ownership and productivity in Turkish banking** , Working Paper 0218, ERF, Egypt , 2002 , p7.

²Katerina Lyroudi and Dimitrios Angelidis, **Measuring banking productivity of the most recent European union member countries: Anon parametric approach**, Journal of Economics and Business ,Vol. IX – 2006, No 1 ,p 47.

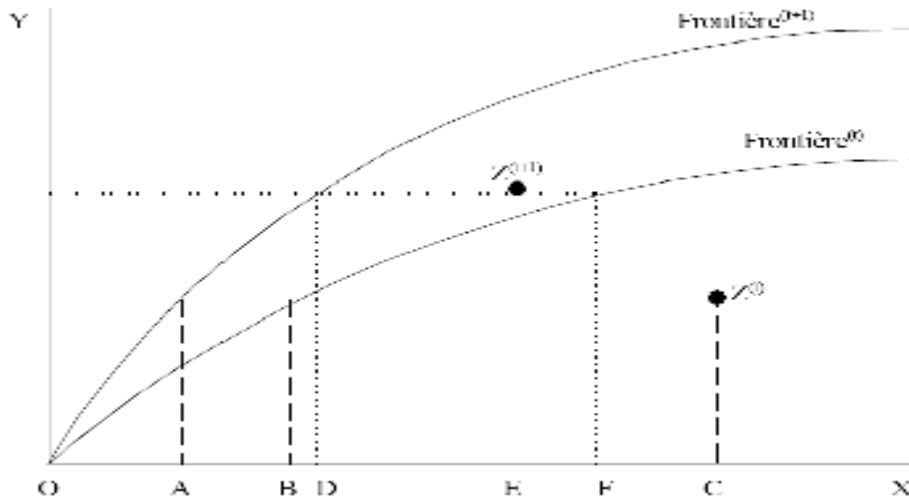
الفصل الرابع : دراسة قياسية لكفاءة الجهاز المصرفي العمومي الجزائري

ومن الجدير بالذكر أن نشير إلى أن التغيير في الكفاءة التقنية يشرح ويترجم إلى ظاهرة "اللاحق بالركب، The catching-up effect و يشير أو يدل على البنك يتحرك نحو أفضل أداء(نحو المنحنى الحدودي الكفاء)، لذلك سمي هذا التحسن باللاحق بالركب .

وفي المقابل، التغيير التقني يترجم بالإبداع، لأنه يرتبط بالتحويلات على المنحنى التقني (shift in the frontier of technology)، و تكمن صعوبته الكبيرة في حاجته إلى حساب المسافة بين الدوال ويمكن لتحليل مغلف البيانات أن يستعمل لحل هذا المشكل.

وسيتم فيما يلي وصف المنهجية الرياضية لمختلف مكونات مؤشر مالمكويست للإنتاجية، هو نتيجة أعمال (Fare et al 1994)، مستندين في ذلك لأعمال (Caves et al.1982) بالنظر إلى الشكل التالي :

الشكل(10):مؤشر مالمكويست وتقسيماته



Source : Mario Fortin et al ., Cahiers de recherche, 6-01, l'impact des opérations transactionnelles sur la croissance de la productivité dans le secteur bancaire, université de Sherbrooke,2006 ,p11

حيث y تمثل الناتج ، x يمثل الدخل ، A يمثل مؤشر التكنولوجيا .

و بين الفترتين الزمنيةتين يحرك التطور التقني دالة الإنتاج ($y_t = A_t f(x_t)$ إلى $y_{t+1} = A_{t+1} f(x_{t+1})$.

الفصل الرابع : دراسة قياسية لكفاءة الجهاز المصرفي العمومي الجزائري

بما أن الكفاءة القصوى ليتم الوصول إليها، نمثل الإنتاج الأولي بالنقطة Z_t ، مستوى الكفاءة التقنية الأولي يساوي OC / BO .

إذن يكون الإنتاج للمرحلة الثانية في النقطة Z_{t+1} مع كفاءة تقنية تساوي OE/OD .

فالإنتاجية ارتفعت بين الفترتين t و $t+1$ لأننا استعملنا موارد أقل للوصول إلى مستوى أعلى ، و يعتبر جزء من هذا الارتفاع سببه التطور التقني و الجزء الآخر سببه التغير في الكفاءة التقنية .

يمكن تجزئة نمو لإنتاجية بيانها كما يلي:

- الكفاءة التقنية لـ B خلال الفترة t $E_t = OB/OC$:

- الكفاءة التقنية لـ B خلال الفترة $t+1$ $E_{t+1} = OD/OE$:

التغير التقني بدور يقاس بين الفترتين كما يلي :

- $a_t = OA/OB$ (خلال الفترة الأولى) .

- $a_{t+1} = OD/OF$ (خلال الفترة الثانية) .

معدل نمو الإنتاجية الكلية يساوي مجموع معدلات النمو للكفاءة التقنية و التطور التقني .

ويعطى معدل النمو للكفاءة التقنية : $OD/OE = OB/OC$ *

ويمثل التغير التقني التغير الممكن x إذا حافظنا على المستوى نفسه المشاهد خلال السنة t أو السنة $t+1$.

وحتى نعرف أي الفترتين أفضل نستعمل المتوسط الهندسي للأرباح التقنية (أي الفائدة من وراء التغير) خلال الفترتين . فنجد:

- معدل النمو للتغير التقني : $a = [OA/OB * OD/OF]$

وأخيرا نُشكل معدل نمو الإنتاجية مالمكويست :

$M = [OB/OC * OD/OE] * [OA/OB * OD/OF]^{1/2}$

وبناء على المعادلات السابقة، فإن مؤشر مالمكويست للإنتاجية الكلية هو حاصل ضرب التغير في الكفاءة التقنية في التغير التقني .

الفصل الرابع : دراسة قياسية لكفاءة الجهاز المصرفي العمومي الجزائري

وفي كل العلاقات أعلاه، فإن القيمة أكبر من الواحد تشير إلى التحسن، أقل من الواحد تدل على التدهور و الانخفاض عبر الزمن.

وتقسم الكفاءة التقنية بدورها إلى قسمين أساسيين هما : الكفاءة التقنية الصافية، و الكفاءة الحجمية إذ من الممكن أن يكون البنك كفؤاً تقنياً لكن حجم عملياته ليس مثالياً، فمثلاً نجد بنكا صغيراً في حجم عملياته و يعمل في ظل تكنولوجيا تزايد غلة الحجم **IRS** .

و نجد بنكا آخر كبير الحجم في ظل تناقض غلة الحجم **DRS** و في كلتا الحالتين يمكن تحسين مستويات الكفاءة بتغيير حجم عمليات كل بنك ، بمعنى المحافظة على مزيج المدخلات نفسه لكن بتغيير حجم المعاملات¹.

$$\text{Pure Technical Efficiency Change Index} = [D^{t+1}(\text{VRS})(y_{t+1}, x_{t+1})/D^t(\text{VRS})(y^t, x^t)]$$

تمثل هذه المعادلة مؤشر التغير في الكفاءة التقنية الصافية .

$$\text{Scale Efficiency Change Index} =$$

$$[D^{t+1}(\text{CRS})(y_{t+1}, x_{t+1})/D^t(\text{CRS})(y^t, x^t)]/[D^{t+1}(\text{vrs})(y_{t+1}, x_{t+1})/D^t(\text{vrs})(y^t, x^t)]$$

تمثل هذه المعادلة مؤشر التغير في الكفاءة الحجمية .

² و هنا كطرق أخرى لحساب مؤشر مالمكويسست إلا أن أكثرها استعمالاً استخدام تحليل مغلف البيانات الذي لا يفترض صيغة دالية محددة لدالة الإنتاج لتقدير معالمها و يقوم هذا المنهج على بناء منحنى خطي لحدود الإنتاج **Linea production frontier** لكل سنة من سنوات العينة عن طريق حل سلسلة متتالية من البرامج الخطية، واحدة لكل سنة . و يتم تحديد عدم الكفاءة التقنية بالمسافة بين نقطة البيانات المشاهدة و المنحنى . و يبدأ النموذج بحل مشاكل البرمجة الخطية الآتية بافتراض ثبات غلة الحجم .
يتم من خلال نموذج الـ **Malmquist DEA** حساب المسافات أو قيم الكفاءة التقنية ،

¹-Coelliet al. **introduction to productivity and efficiency analysis** ,springer edition k ;2005 ;P58 .

²-أحمد جلال ، تقييم السياسة الصناعية، في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم 108، 2005، ص 19.

² -باسم شبيب، قياس الإنتاجية الكلية، مركز البحرين للدراسات والبحوث، المنامة، البحرين، 2005، ص 12.

وذلك بحساب أربعة مسافات لكل بنك من البنوك وهي :

- الفترة السابقة في حال ثبات غلة الحجم **CRS**.

- الفترة الحالية في حال تغير غلة الحجم **VRS**.

- الفترة المستقبلية في حالة ثبات غلة الحجم **CRS**.

- الفترة الحالية في حالة تغير غلة الحجم **VRS**.

و غلة الحجم تمثل تصورا للعلاقة بين الإنتاج الكلي و عناصر الإنتاج عندما تكون جميعها متغيرة وهذا ما يهم المنشأة في الأجل الطويل و يعينها على اختيار الحجم الأمثل للمنشأة و غيرها من الوحدات الإنتاجية.

وإذا أردنا تعريف الأجل القصير **short term** فهو الفترة التي لا تكفي لقيام المنشأة بتغيير جميع عناصر الإنتاج، فيبقى على الأقل عنصر واحد ثابتا في الأجل القصير.

كما يجب الإشارة إلى أن فرضية تغير أو ثبات غلة الحجم لا تؤثر في نموذج المكويست المبني على

ال **DEA** لأن كليهما يستعمل لحساب المسافات المختلفة لبناء مؤشرات المكويست¹.

المبحث الثاني : الواقع المالي للقطاع المصرفي الجزائري

تمهيد:

نظرا لما تتمتع به البنوك العمومية من مكانه مميزة في القطاع المصرفي العمومي فإنها و رغم النقائص و النقائص تلعب دورا هاما في الحياة المصرفية الجزائرية فهي تعتبر بمثابة الدعائم التي يعتمد عليها العمل المصرفي التقليدي لهذا سيتم تقديم رؤية شاملة عن وضع البنوك العمومية و موقعها على خريطة العمل المصرفي في الجزائري من جهة ، و معرفة وضعها بالنسبة للبنوك الأجنبية من جهة أخرى.

أولاً- حصة الودائع لجميع البنوك خلال الفترة (2006-2014):

على اعتبار أن الودائع هي المصدر الأساسي التي تعتمد عليه البنوك في مجال التمويل ، لذلك سوف نعرض نسب الودائع الموزعة بين البنوك العمومية و الخاصة و ذلك خلال الفترة (2006-2014)

الجدول رقم (09): نسب الودائع الموزعة على بنوك القطاع المصرفي الجزائري

البنوك	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
حصة البنوك العمومية %	92.9	92.7	92.2	90.0	89.9	89.1	87.1	87.0	85.6
حصة البنوك الخاصة %	7.3	7.1	7.8	10.0	10.2	10.9	12.9	13.1	13.8

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا لتقارير بنك الجزائر لسنوات الدراسة.

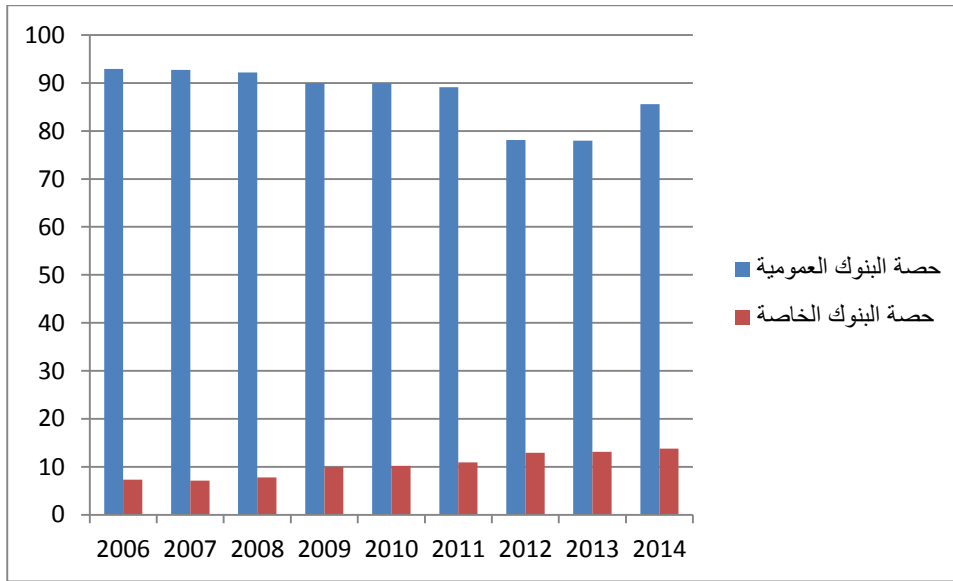
من خلال الجدول رقم (08) نلاحظ تزايد نسب الودائع بالنسبة لجميع بنوك القطاع المصرفي سواء العمومي أو الخاص لسنوات الدراسة (2006-2014) .

الفصل الرابع : دراسة قياسية لكفاءة الجهاز المصرفي العمومي الجزائري

إلا أننا نلاحظ أن هذا التزايد يكون بوتيرة أبطئ على مستوى البنوك الخاصة و التي سجلت في سنة 2006 نسبة 7.3% ليستمر التزايد في سنة 2009 إلى 10% ليصل في سنة 2014 إلى 13.8% و الذي يعود حتما لثقة الزبائن في هذه البنوك الخاصة، و على الرغم من أن البنوك العمومية تستحوذ على نصيب الأسد من حصة الودائع التي شهدت تزايد في نسب الودائع لديها 92.9% سنة 2006 إلا أنها سجلت تراجع مع بداية سنة 2010 ب : 89.9% لتواصل الانخفاض إلى غاية سنة 2014 لتصل النسبة إلى 85.6%.

الشكل رقم(11): نسب الودائع الموزعة بين بنوك القطاع العام و الخاص لسنوات

الدراسة:(2006-2014)



المصدر: استنادا إلى الجدول رقم (06) و باستخدام برنامج EXCEL إصدار 2007

ثانيا- حجم القروض الممنوحة في السوق المصرفية الجزائرية للفترة (2006-2014):

تعتبر القروض مؤشر ذو دلالة بالغة في توضيح مكانة البنك و قوته المالية داخل المحيط المصرفي ، على اعتبار أنها الممول الرئيسي للاقتصاد لهذا سيتم عرض حصص البنوك العمومية و الخاصة من القروض الممنوحة .

الفصل الرابع : دراسة قياسية لكفاءة الجهاز المصرفي العمومي الجزائري

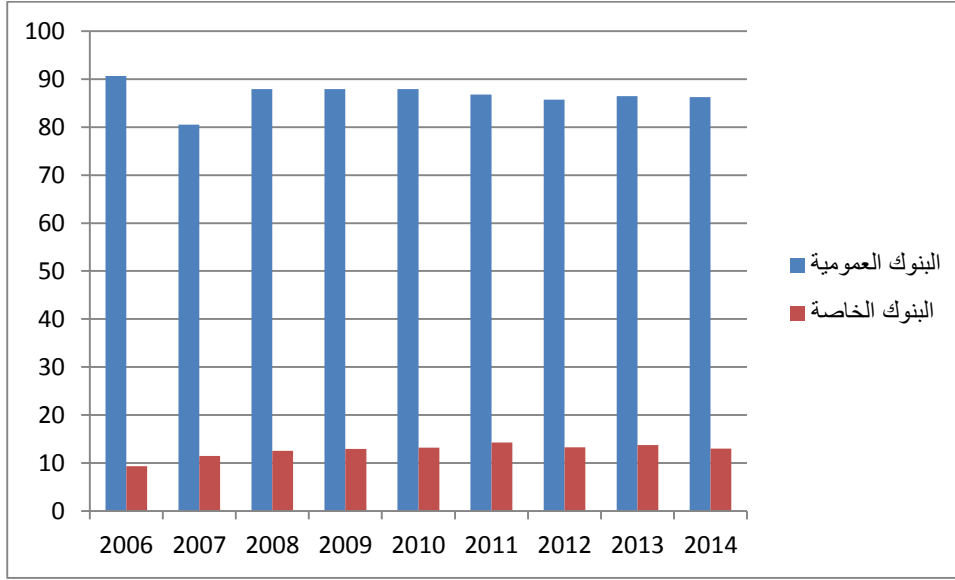
الجدول رقم (10): نسب القروض الممنوحة لجميع بنوك القطاع المصرفي الجزائري للفترة (2006-2014)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
البنوك العمومية %	90.67 %	88.52 %	87.94 %	87.9 %	87.9 %	86.81 %	85.75 %	86.47 %	86.23 %
البنوك الخاصة %	9.33 %	11.48 %	12.51 %	12.9 %	13.19 %	14.25 %	13.26 %	13.7 %	13.0 %

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا على تقارير بنك الجزائر لسنوات الدراسة (2006-2014).

يمثل الجدول رقم (09) نسب القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية و كذا البنوك الخاصة ، و يتضح أن البنوك العمومية تسطر على النسب الأعلى في منح القروض للزبائن 90.67% سنة 2006 و يعود هذا إلى الثقة التي لازال بنوك القطاع العام يتمتع بها من طرف العملاء على الرغم من الانخفاض المحسوس ابتداء من سنة 2007 بنسبة 88.52% حتى سنة 2014 بنسبة 86.23% ، بالإضافة إلى تمويلها للرهن العقاري و تركيزها على استثمارات الطاقة و المياه، عكس البنوك الخاصة التي تتزايد بوتيرة أقل : 9.33% ، 11.48% ، 12.9% ، 13.19% ، 14.25% ، إلا أنها شهدت انخفاض بعد ذلك سنة 2012 إلى 13.26% لتصل حتى سنة 2014 إلى 13.0% ، و يعود ذلك إلى أن هذه الأخيرة تركز على تمويل الاستغلال و التجارة الخارجية.

الشكل رقم (12): نسب حصة البنوك العمومية و الخاصة من القروض الممنوحة للفترة (2006-2014)



المصدر: استنادا إلى الجدول رقم (07) وباستخدام برنامج EXCEL اصدار 2007

ثالثا- نسب القروض المقدمة للقطاع العام و الخاص في السوق المصرفية الجزائرية للفترة (2006-2014) :

تساهم كل من بنوك القطاع العام و الخاص في النشاط الاقتصادي من خلال آلياتها النقدية التي تتميز بها كبنوك دونا عن المؤسسات الأخرى ذات الطبيعة الاقتصادية و نخص هنا بالذكر خاصية منحها للقروض للمؤسسات العمومية و كذلك الخاصة و تبين النسب التالية مشاركة كل منها في تمويل الاقتصاد:

الفصل الرابع : دراسة قياسية لكفاءة الجهاز المصرفي العمومي الجزائري

الجدول رقم(11):نسب القروض المقدمة للقطاع العام و الخاص من قبل السوق المصرفية الجزائرية للفترة(2006-2014):

الوحدة: %

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
حصة البنوك العمومية في القطاع العمومي	99.87%	%99.97	%99.84	%99.93	%99.97	%99.99	%100	%100	%100
حصة البنوك الخاصة في القطاع العمومي	%0.13	%0.21	%0.15	%0.12	%0.10	%0.10	%0	%0	%0
حصة البنوك العمومية في القطاع الخاص	%83.28	%79.38	%76.96	%76.76	%76.13	%73.22	%74.63	%74.80	%75.12
حصة البنوك الخاصة في القطاع الخاص	%16.72	%20.62	%23.04	%23.27	%23.87	%26.87	%26.78	25.37	%25.30

المصدر: من إعداد الباحثة و استنادا إلى تقارير بنك الجزائر للسنوات (2006-2014).

الفصل الرابع : دراسة قياسية لكفاءة الجهاز المصرفي العمومي الجزائري

يبين الجدول رقم (10) نسب مشاركة كل من بنوك القطاع العام و الخاص في تمويل المؤسسات القطاع العام و الخاص من خلال منح القروض لهم ، و يتضح بالنسبة للقروض الممنوحة للقطاع العام تفوق بنوك القطاع العمومي في ذلك حيث سجلت النسب الأعلى على الإطلاق في تمويل مؤسسات القطاع العام بنسبة 99.87% سنة 2006 و تستمر النسبة في التزايد لتصل إلى 100% و تستقر عليها لمدة ثلاث سنوات على التوالي: 2012-2013-2014 .

بينما نلاحظ أن بنوك القطاع الخاص سجلت نسب لا تكاد تذكر ضئيلة بالنسبة لمشاركتها في تمويل مؤسسات القطاع العام فكانت تتراوح بين 0.13%-0.21%-0.15%-0.12%-0.10% في سنة 2006-2007-2008-2009 على التوالي ، إلى أن صلت نسب مشاركتها 0% و انعدمت مشاركتها تماما في 2012-2013-2014 على التوالي.

كما نلاحظ من خلال الجدول و فيما يخص تمويل القطاع العام لمشاريع القطاع الخاص أنها قد سجلت نسب مشاركة معتبرة و في نفس الوقت مستقرة و ذلك ب 83.28% سنة 2006 ، ثم 79.38% سنة 2007 ، و 76.96% سنة 2008 ، لتستقر بعد ذلك إلى غاية 75.12% سنة 2014 .

و لا يختلف هذا كثيرا عن تمويل المشاريع الخاصة من قبل البنوك الخاصة حيث هي أيضا تتمتع بنسب مشاركة هامة في التمويل و إن كانت أقل من نسب تمويل القطاع العام من قبل البنوك العمومية ففي سنة 2006 سجلت نسبة 16.72% ، و 20.62% سنة 2007 و واصلت النسب في الارتفاع تدريجيا حتى وصلت سنة 2014 إلى 25.30% و يعود هذا إلى فاعلية البنوك الخاصة في تمويل القطاع الخاص

المبحث الثالث: تقديم عينة المصارف المستخدمة في النموذج

تمهيد:

تتمثل عينة المصارف المختارة محل الدراسة و المستخدمة في النموذج في مجموعة البنوك العمومية التي تم الإشارة إليها في مقدمة الفصل ، و تم اختيارها على أساس شهرتها في العمل المصرفي العمومي ، و توافر بياناتها .

أولاً- عينة المصارف العمومية:

و قد تم ترتيبها في الجدول التالي:

الجدول رقم(12): عينة البنوك محل الدراسة

البنك	الرمز	التأسيس
بنك الجزائر الخارجي	BEA	1967/10/01
البنك الوطني الجزائري	BNA	1966/06/13
بنك الفلاحة و التنمية الريفية	BADR	1982/03/13
بنك التنمية المحلية	BDL	أفريل 1985
القرض الشعبي الجزائري	CPA	ديسمبر 1996

المصدر: من إعداد الباحثة (استنادا على المعلومات الموجودة في المواقع الالكترونية للمجموعة).

1-بنك الجزائر الخارجي BEA :

و هو أول بنك تجاري وطني عمومي تأسس في 13 جوان 1966 بمقتضى مرسوم رقم 66/155 حيث كان عبارة عن مصرف عالمي و مسؤول أيضا عن تمويل القطاع الفلاحي ، في سنة 1982 تم إعادة هيكلة هذا البنك حيث تم إنشاء بنك جديد خاص يهدف إلى تمويل و دعم المناطق الريفية ، كما حمل القانون رقم 88/01 في 12 جانفي 1988 توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو الاستقلال ، و ما ترتب عليه من آثار لا يمكن إنكارها فيما يخص تنظيم وظائف البنك.

الفصل الرابع : دراسة قياسية لكفاءة الجهاز المصرفي العمومي الجزائري

ثم رفع رأس مال البنك إلى 41600 مليار دج في جوان 2009 عن طريق إصدار 27000 سهم جديد ب : 1 مليون دج لكل مكتب ، يقدم هذا البنك خدماته من خلال 242 وكالة و هذا سنة¹ 2013.

و مقره الجزائر العاصمة ، بإمكانه إقامة وكالات و فروع ، بموافقة وزير المالية كما يمكنه إقامة وكالات خارج الوطن و تصنيفها لا يكون إلا بموجب نص تشريعي ، و قد تم إنشاؤه على أنقاض المؤسسات البنكية التالية:

- القرض المليونني في 01 أكتوبر 1967: (Le créditlyonnais)
- الشركة العامة في 31 ديسمبر 1967 : (Société générale)
- البنك الشمالي للتسليف 30 أبريل 1968 : (Crédit du nord)
- البنك الصناعي للجزائر و بنك البحر الأبيض المتوسط في 31 ماي 1968 :

(Banque industrielles d'Algérie de la méditerrané)

و تتمثل أهم مهام البنك الوطني الجزائري الرئيسية فيما يلي:

*-منح القروض و التسهيلات الائتمانية .

*-تلقي الودائع.

*-تمويل التجارة الخارجية.

*-خصم الأوراق التجارية و التدخل في عمليات الصرف لأجل .

2- بنك القرض الشعبي الجزائري :

تأسس القرض الشعبي الجزائري في ديسمبر 1996 بموجب الأمر رقم 366/66 الصادر بتاريخ 1966/120/29 برأس مال قدره 15 مليون دينار جزائري ذ، و قد انبثق هذا البنك نتيجة ادماج مجموعة من البنوك الموروثة من الاستعمار الفرنسي :

*-البنك التجاري الصناعي الجزائري BPCIA .

*-البنك الشعبي التجاري الصناعي بوهران BPCIO .

*-البنك الشعبي التجاري الصناعي بقسنطينة BPCIO .

*-البنك الشعبي التجاري الصناعي بعنابة BPCIN .

¹-(www.bna.dz/presentation.html) 17/01/2017.

الفصل الرابع : دراسة قياسية لكفاءة الجهاز المصرفي العمومي الجزائري

بالإضافة إلى إدراج ثلاث بنوك أجنبية و ذلك في سنة 1969 و هي :

*-شركة مارسيليا للاقتراض 1968/06/30.

*-الشركة الفرنسية للاقتراض و البنوك في 1971.

*-البنك المختلط الجزائر - مصر سنة 1968/01/01.

في سنة 1985 أنشئ بنك التنمية المحلية ب 40 وكالة و 550 عامل و إطار و 8900 حسابات عملاء ثم التنازل عنها من قبل بنك القرض الشعبي الجزائري .بعد صدور قانون استقلالية المؤسسات سنة 1988،أصبح بنك القرض الشعبي الجزائري شركة اقتصادية عمومية محدودة بالأسهم تعود ملكيتها للدولة .

منذ عام 1996 وبموجب القانون المتعلق بتسيير رؤوس أموال الدولة، تم وضع البنوك العمومية تحت وصاية وزارة المالية .وفق الأحكام قانون النقد و الائتمان 10/90 في أبريل 1990 ، و بعد تلبية شروط الجدارة حصل القرض الشعبي الجزائري في 07 أبريل 1990 على موافقة مجلس القرض و النقد ليصبح ثاني أكبر بنك في الجزائر تم اعتماده .

يقوم بنك القرض الشعبي الجزائري بتلقي الودائع ومنح الإعتمادات بجميع أشكالها،كما يقوم البنك بمعالجة عمليات الائتمان.

4-بنك التنمية المحلية BDL:

تأسس بنك التنمية المحلية بموجب مرسوم رقم 85/85 المؤرخ في 30 أبريل 1985 يتضمن إنشاء بنك للتنمية المحلية و تحديد قانونه الأساسي ، أنشأ هذا البنك في إطار إعادة تنظيم شبكة المؤسسات النقدية و المصرفية التي تستجيب لحاجيات التجهيز الجهوي و المحلي ، و هو آخر بنك يتم تأسيسه قبل الدخول في مرحلة الإصلاحات.

و هو يتولى كل العمليات التقليدية لبنوك الودائع ، كما يتمتع بشخصية معنوية و الاستقلال المالي و يعد تاجرا في علاقاته مع الغير و خاضعا لما يلي:

-القواعد العامة المتعلقة بنظام البنوك و القروض.

-الأحكام التشريعية و التنظيمية المعمول بها المطبقة على عقود و أهدافه و وسائله و هيكله .

5-بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR:

ينتمي بنك الفلاحة و التنمية الريفية إلى القطاع العمومي ، إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي و ترقية العالم الريفي ، تم إنشائه بموجب مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري ، و ذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي و تربيته ، و دعم نشاطات الصناعات التقليدية و الحرفية.

و في إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعد سنة 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 دج للسهم الواحد .

لكن بعد صدور قانون النقد و القرض في 14/04/1990 الذي أعطى استقلالية أكبر للبنوك و ألغيا من خلاله نظام التخصص ، أصبح بنك الفلاحة و التنمية الريفية يباشر جميع الوظائف كغيره من البنوك التجارية و المتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية و تشجيع عملية الادخار بنوعها بالفائدة و بدون فائدة ، و المساهمة في التنمية و لتحقيق أهدافه وضع البنك إستراتيجية شامل من خلال التغطية الجغرافية عبر كامل التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة .

الفصل الرابع : دراسة قياسية لكفاءة الجهاز المصرفي العمومي الجزائري

ثانيا- تطور بعض المؤشرات لعينة البنوك محل الدراسة بالأرقام :

1-مجموع الأصول:

الجدول رقم (13): تطور مجموع أصول البنوك العمومية الجزائرية خلال الفترة (2006-2014):

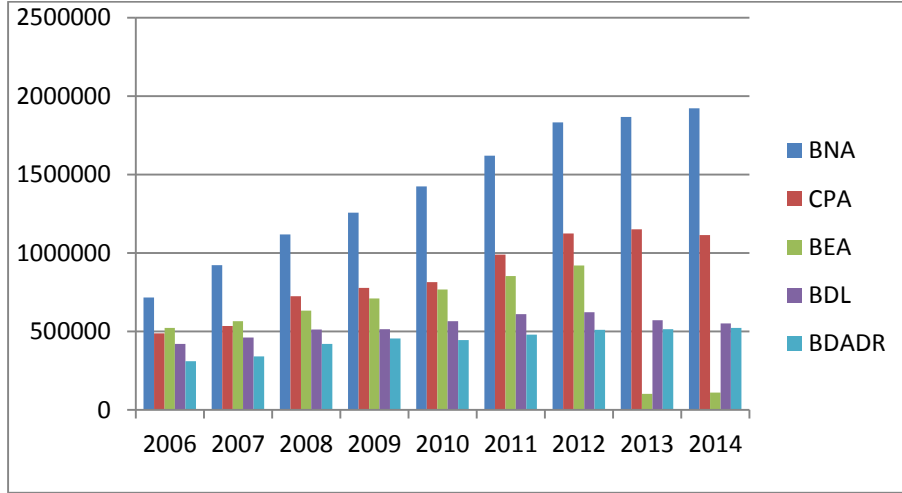
الوحدة: مليون دج

البنك	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
BNA	71699	92292	111928	125877	142468	162066	183374	186723	192241
	1	2	8	0	5	2	5	1	2
CPA	48785	53441	724544	777374	814741	990360	112464	115236	111564
	9	5					8	2	2
BEA	52324	56612	633254	711523	767251	854233	921663	102367	111471
	4	3							
BDL	42165	46236	512326	514281	566432	610235	622314	571253	551243
	2	2							
BAD	31125	34111	420421	455263	446327	481235	511237	514263	522334
R	4	2							

المصدر: من إعداد الباحثة واستنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة للسنوات (2006-2014)

تبين من خلال الجدول رقم (12) تقدم البنك الوطني الجزائري على بقية البنوك العمومية الأخرى في مجال تطور مجموع أصوله حيث كانت قيمتها في سنة 2006: 716991 مليون دينار جزائري و استمر تطور أصوله ليصل في 2014 إلى 1922412 مليون دينار جزائري. و كذلك بنك القرض الشعبي الوطني الذي سجل تزايد على مستوى أصوله و لكن بوتيرة أقل من البنك الوطني الجزائري حيث سجل في سنة 2006 مبلغ: 487859 دج و 814741 دج سنة 2010 ثم سنة 2014 ارتفعت أصوله إلى 1115642 دج ، إلا أن بنك التنمية المحلية سجل انخفاضا فادحا في أصوله سنة 2013 و 2014 على التوالي ، و يأتي بنك الفلاحة و التنمية الريفية في آخر القائمة نتيجة نوعية المشاريع الممولة و المرتبطة بطبيعة القطاع الفلاحي الذي يعني من مستويات متدنية من النمو و التطور.

الشكل رقم(13): تطور مجموع أصول البنوك العمومية الجزائرية لسنوات الدراسة(2006-2014)



المصدر: استنادا للجدول رقم (09) وباستخدام برنامج Excel إصدار 2007

الفصل الرابع : دراسة قياسية لكفاءة الجهاز المصرفي العمومي الجزائري

2- تطور الربح الصافي:

الجدول رقم (14): تطور الربح الصافي لبنوك القطاع العام في الجزائر لسنوات الدراسة(2006-2014)

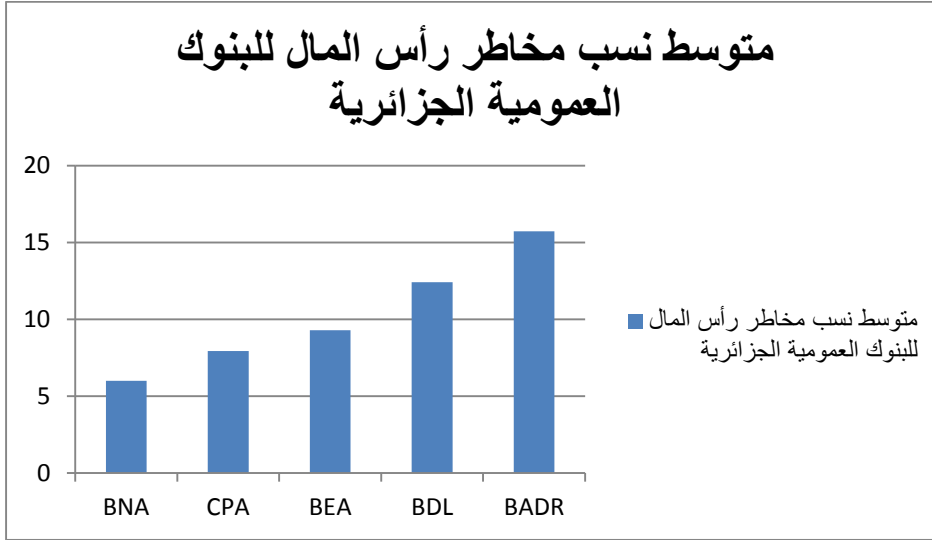
البنك	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط
BNA	4366	6768	1057	2101	3259	3481	3620	3711	4023	2485
	6	7	3	6	9	9	1	3	1	4
CPA	7902	3589	1012	1075	1288	1325	1486	1532	1622	1165
	2	9	8	5	7	4	1	8	1	8
BEA	5254	6443	7900	8511	1000	1012	1054	1123	1211	9124
	0	1	1	1	1	1	1	8	1	1
BDL	4562	4922	5689	7564	8112	1056	1022	1123	1188	8305
	1	7	3	1	3	1	1	1	7	7
BAD R	5431	5871	6233	6771	8555	9122	7233	7111	6223	6950

المصدر: من إعداد الباحثة و استنادا على التقارير السنوية للبنوك العمومية لسنوات الدراسة(2006-2014)

من خلال الجدول رقم (13) أيضا تقدم البنك الوطني الجزائري في استحواده على نصيب الأسد في حصته من الربح الصافي حيث بلغ متوسط الربح الصافي لسنوات 2006-2014 قيمة : 24854 دج ، بينما يأتي القرض الشعبي الجزائري في المرتبة الثاني بمتوسط ربح صافي قيمته : 11658 ، يليه البنك الخارجي الجزائري بقيمة 9124 دج ، ثم بنك التنمية المحلية ب: 8305 دج و أخير البنك الفلاحة و التنمية الريفية بأقل بقيمة مسجلة في متوسط ربحه الصافي ب: 6950 دج.

و قد يعود ذلك إلى طبيعة العمليات التي تميل إليها هذه البنوك و إلى الشعبية التي تحظى بها و الثقة التي اكتسبها العملاء وراء تعاملهم معها.

الشكل رقم (14): متوسط الربح الصافي للبنوك العمومية الجزائرية لسنوات الدراسة (2006-2014):



المصدر: استنادا للجدول رقم (11) وباستخدام لبرنامج الإكسل إصدار 2007

الفصل الرابع : دراسة قياسية لكفاءة الجهاز المصرفي العمومي الجزائري

الأموال الخاصة:

الجدول رقم (15): تطور الأموال الخاصة للبنوك العمومية الجزائرية لسنوات الدراسة (2006-2014):

الوحدة: دج

البنك	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط
BNA	1530	3326	4005	7749	9490	12070	126619	134125	138231	485720
CPA	4651	5976	7158	7222	8081	81447	82326	91134	97422	75917
BEA	4231	4135	4563	3862	3782	36214	38641	41123	45681	37822
BDL	5423	5762	6245	6441	6755	72134	73412	75622	77166	67179
BAD R	3561	3652	3871	4361	4426	46311	51146	51233	58726	45126

المصدر: من إعداد الباحثة و استنادا على تقارير السنوية لبنوك محل الدراسة لسنوات الدراسة (2006-2009).

من خلال الجدول رقم (14) الذي يوضح تطور قيم الأموال الخاصة لدى البنوك العمومية الجزائرية ، نلاحظ أن البنك الوطني الجزائري يتصدر المرتبة الأولى بمتوسط قيمته 485720 دج ، يليه مباشرة القرض الشعبي الجزائري بقيمة 75917 دج بفارق كبير بينه و بين البنك الوطني الجزائري 409803 دج ثم يأتي بنك التنمية المحلية بقيمة 67179 دج ، و بنك الفلاحة و التنمية الريفية ب: 45126 دج و في المرتبة الأخيرة التي كانت للبنك الخارجي الجزائر بقيمة : 37822 دج.

الفصل الرابع : دراسة قياسية لكفاءة الجهاز المصرفي العمومي الجزائري

ثالثا-تقييم الأداء المالي للبنوك العمومية الجزائرية باستخدام مؤشرات العائد و المخاطرة:

1- مؤشرات العائد:

*-العائد على حقوق الملكية ROE:

الجدول رقم (16):العائد على حقوق للبنوك العمومية الجزائرية لسنوات (2006-2014):

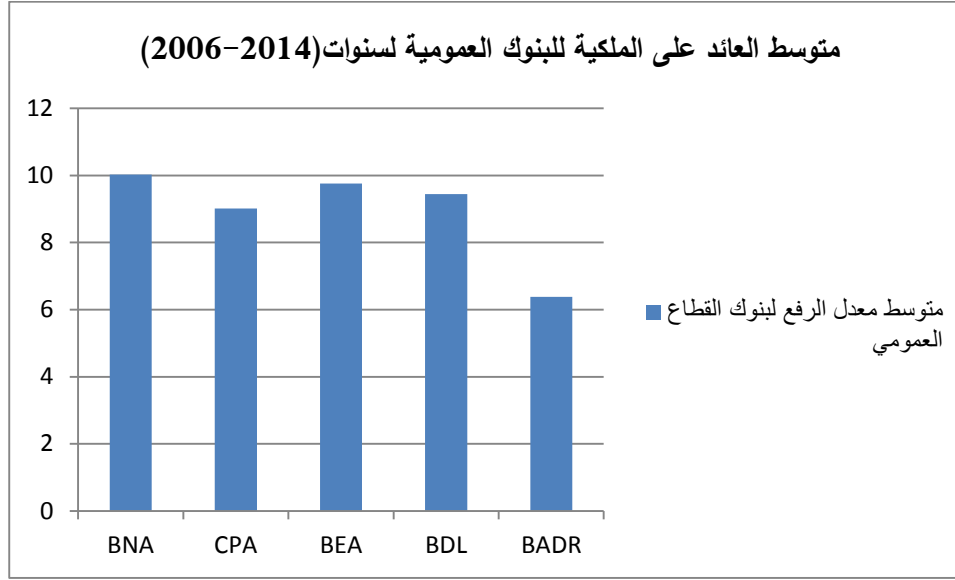
الوحدة: %

المتوسط	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات البنك
25.08	18.15	18.26	18.94	28.79	34.56	27.12	27.30	26.44	26.24	BNA
19.77	18.60	19.15	19.50	19.67	19.80	19.87	20.18	20.58	20.60	CPA
11.55	10.44	10.42	11.13	11.30	11.35	12.11	12.55	12.34	12.33	BEA
8.90	9.12	9.15	9.20	9.16	8.90	8.86	8.77	8.54	8.47	BDL
4.88	3.89	4.23	4.34	4.60	4.67	5.24	5.60	5.76	5.66	BADR

المصدر: من إعداد الباحثة و استنادا على القوائم المالية للبنوك لسنوات الدراسة(2006-2014).

من خلال الجدول رقم(15) نلاحظ أن البنك الوطني الجزائري يتقدم عن باقي البنوك العمومية بمتوسط عائد على الملكية يقدر ب:25.08% ، يليه القرض الشعبي الجزائري ب:19.77% و 11.55% حققها البنك الخارجي الجزائري ، ثم بنك التنمية المحلية ب: 8.90% و أخيرا بنك الفلاحة و التنمية الريفية و الذي لم يتجاوز نسبة 4.88%، و يدل هذا على أن البنك الوطني الجزائري يتمتع بربحية أكثر مقارنة بباقي البنوك العمومية الأخرى.

الشكل رقم(15): متوسط العائد على الملكية للبنوك العمومية الجزائرية لسنوات(2006-2014)



المصدر: من إعداد الباحثة وبالاتماد على الجدول رقم(13) باستخدام برنامج الإكسل إصدار 2007.

*-العائد على الأصول ROA:

الجدول رقم(17): تطور العائد على الأصول لبنوك القطاع العام لسنوات(2006-2014)

الوحدة: %

المتوسط	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
										البنك
2.34	1.50	1.24	1.31	2.14	2.29	2.64	3.55	3.34	3.11	BNA
1.44	2.20	1.40	1.34	1.33	1.58	1.38	1.30	1.26	1.19	CPA
1.2	1.00	1.10	1.14	1.19	1.35	1.30	1.28	1.24	1.20	BEA
1.12	1.30	1.27	1.23	1.20	1.18	1.12	0.99	0.98	0.88	BDL
0.84	1.63	1.75	1.50	1.23	0.43	0.30	0.27	0.25	0.20	BADR

المصدر: من إعداد الباحثة و استنادا على القوائم المالية للبنوك محل الدراسة للسنوات(2006-2014)

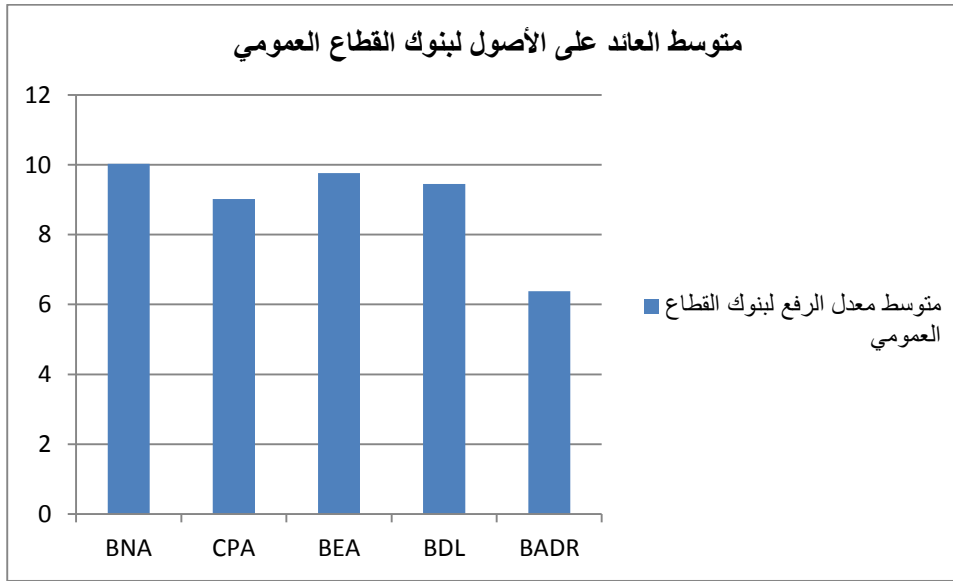
من خلال الجدول رقم(16) نلاحظ أن البنك الوطني الجزائري لديه النسبة الأعلى من متوسط العائد على الأصول 2.34% بالرغم من أنها نسبة غير معتبرة بالإضافة إلى أن نسبة العائد على أصول البنك الوطني

الفصل الرابع : دراسة قياسية لكفاءة الجهاز المصرفي العمومي الجزائري

الجزائري شهدت انخفاضا محسوسا ابتداء من سنة 2011 : 2.14% و تواصل الانخفاض إلى غاية سنة 2014 : 1.50% .

كما يبين الجدول أيضا النسب المنخفضة لمتوسط العائد على الأصول التي سجلها كذلك باقي البنوك العمومية على التوالي : CPA: 1.44% ، BDL : 1.12% ، BEA: 1.2% ، BADR: 0.84% .

الشكل رقم(16): متوسط العائد على الأصول للبنوك العمومية الجزائرية للسنوات(2006-2014)



المصدر: من إعداد الباحثة و استنادا للجدول رقم(14) و باستخدام برنامج الإكسل إصدار 2007

الفصل الرابع : دراسة قياسية لكفاءة الجهاز المصرفي العمومي الجزائري

* - معامل الرفع المالي EM :

الجدول رقم(18): معامل الرفع المالي لبنوك القطاع العام للسنوات (2006-2014):

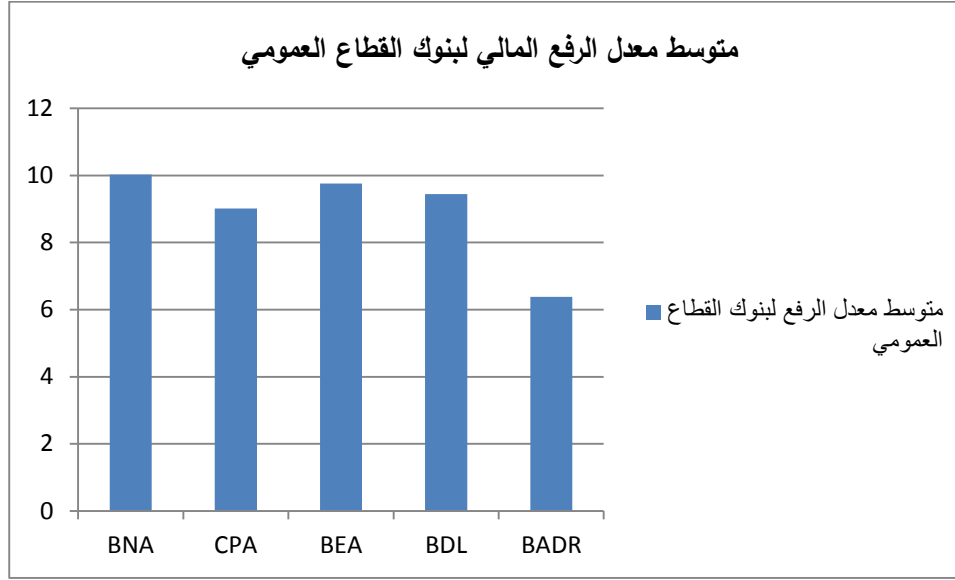
الوحدة: %

المتوسط	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2006	السنوات البنك
10.03	14.22	14.45	14.35	13.40	15.07	16.26	16.20	16.15	BNA
09.02	11.89	12.55	12.70	11.81	11.09	12.06	10.53	10.34	CPA
9.76	8.30	9.52	9.60	9.87	11.32	10.64	8.87	8.66	BEA
9.45	9.05	9.41	10.11	10.20	10.36	9.74	8.42	8.33	BDL
6.38	5.19	5.30	7.56	7.88	6.80	6.74	6.54	6.48	BADR

المصدر: من إعداد الباحثة و استنادا للقوائم المالية للبنوك للسنوات(2006-2014).

نلاحظ من خلال الجدول رقم(17) أن البنك الوطني الجزائري يحتل دائما الصدارة فقد حقق متوسط معامل الرفع المالي 10.3% ، و هو بذلك في المرتبة الأولى على قائمة البنوك العمومية ، ثم يليه القرض الشعبي الجزائري ب: 9.02% و هذه النسبة الضئيلة تبين القرض الشعبي الجزائري لا يعتمد على الرفع المالي في زيادة عوائده . و كذلك الأمر بالنسبة للبنك الخارجي الجزائري ب: 9.76% ، ثم بنك التنمية المحلية ب: 9.45% ، و في المرتبة الأخيرة بنك الفلاحة و التنمية الريفية ب: 6.38%.

الشكل رقم(17): متوسط معدل الرفع المالي لبنوك القطاع العمومي للسنوات(2006-2014)



المصدر: من إعداد الباحثة و استنادا للجدول رقم(15) باستخدام برنامج الإكسل برنامج 2007.

* - هامش الربح PM :

و هو ما تتحصل عليه البنوك العمومية من ربح نظير تقديمها لخدماتها و هذا الجدول يوضح نسب تطور هامش الربح بالنسبة للبنوك العمومية الجزائرية.:

جدول رقم (19): تطور هامش الربح للبنوك العمومية الجزائرية خلال الفترة(2006-2014)

الوحدة: %

المتوسط	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات البنك
39.11	25.13	30.24	35.19	52.35	53.96	42.38	40.62	37.87	34.28	BNA
34.26	20.58	30.20	37.17	40.55	46.89	40.26	38.25	33.51	20.97	CPA
18.44	16.33	19.16	19.47	20.36	22.57	19.64	17.53	15.67	15.29	BEA
14.50	14.11	15.10	15.13	15.22	16.64	14.97	14.55	12.82	12.56	BDL
11.91	11.05	11.13	12.26	13.30	13.47	12.36	11.55	11.23	10.87	BADR

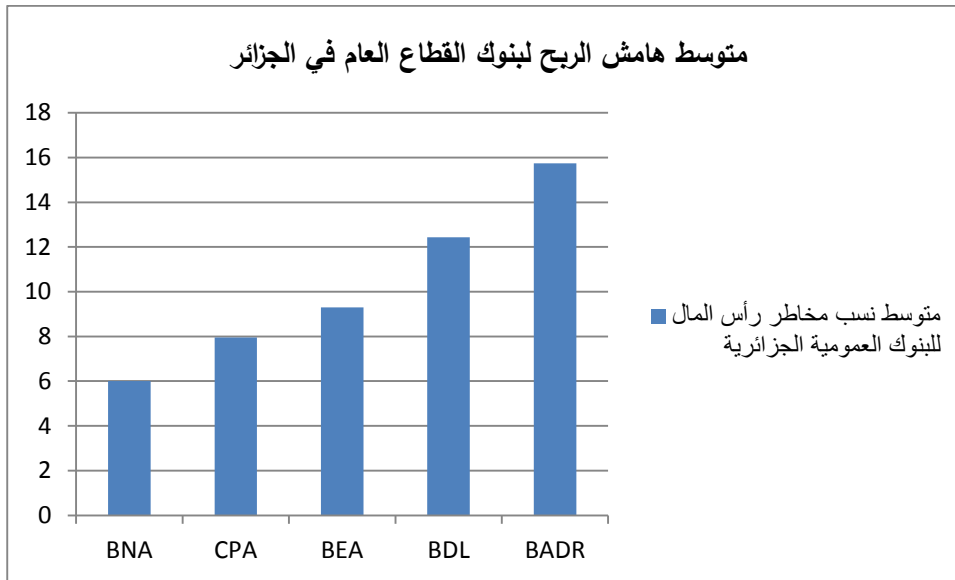
المصدر: من إعداد الباحثة و اعتمادا على القوائم المالية للبنوك العمومية للسنوات(2006-2014)

الفصل الرابع : دراسة قياسية لكفاءة الجهاز المصرفي العمومي الجزائري

يتبين من الجدول رقم(18) أن أعلى متوسط هامش الربح من نصيب البنك الوطني الجزائري ب: 39.11%، بالرغم من الانخفاض الملاحظ ابتداء من 2011 - وهذا الذي مس بقية البنوك العمومية الأخرى - ثم يليه القرض الشعبي الجزائري بمتوسط هامش ربح نسبته: 34.26% .

بعد ذلك البنك الخارجي الجزائري بنسبة: 18.44% ، و بنك التنمية المحلية ب: 14.50% ، ثم بنك الفلاحة و التنمية الريفية بنسبة: 11.91% ، و يدل هذا على أن البنوك العمومية تحضى بهامش ربح على قدر من الأهمية إلا أن هذه النسبة تتفاوت فيما بينها تبعا لشعبية كل منها بالإضافة نوعية المشاريع و الاستثمارات التي تتعهدا في برنامجها المالي .

الشكل رقم(18): متوسط هامش الربح للبنوك العمومية الجزائرية للسنوات(2006-2014)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم(16) وباستخدام برنامج الإكسل إصدار 2007

2- مؤشرات المخاطرة:

*- مخاطر الائتمان:

و هي احتمالية الخسارة التي تنجم عن إخفاق عميل أو طرف مقابل الوفاء بالتزامه بموجب شروط متفق عليها .

و الجدول التالي يوضح نسب مخاطر الائتمان التي قد تتعرض إليها البنوك العمومية الجزائرية:

الفصل الرابع : دراسة قياسية لكفاءة الجهاز المصرفي العمومي الجزائري

الجدول رقم (20): نسب مخاطر الائتمان لبنوك القطاع العمومي الجزائري للسنوات (2006-2014)

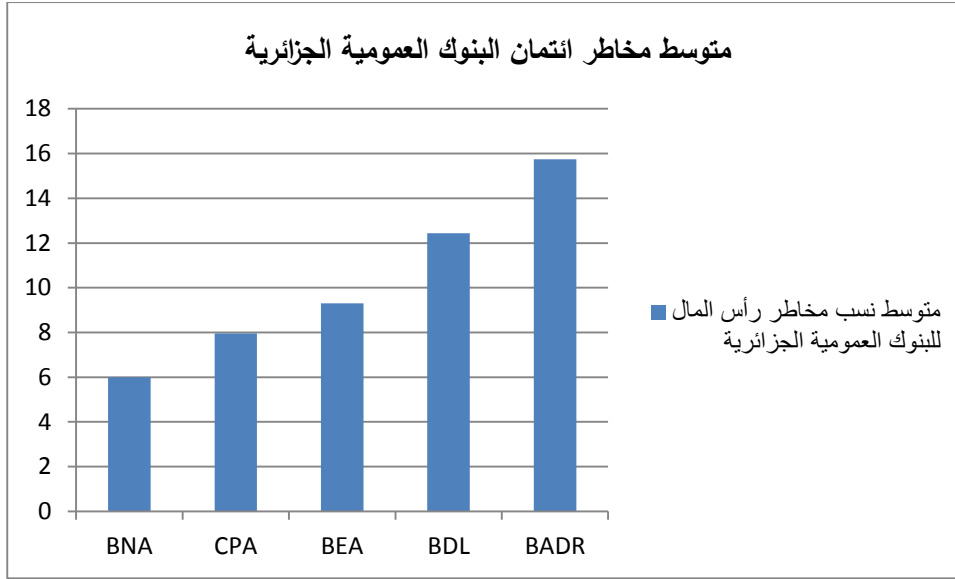
الوحدة: %

البنك	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط
BNA	0.93	0.42	0.48	0.51	0.82	0.36	0.64	0.54	0.44	0.57
CPA	4.36	4.56	8.57	8.99	8.35	8.15	8.10	7.87	7.12	7.34
BEA	11.33	11.45	11.67	13.52	14.22	10.27	10.13	9.42	9.34	11.26
BDL	8.25	8.66	9.34	11.23	12.30	10.41	10.62	10.54	10.40	10.15
BADR	13.25	13.27	13.62	14.22	14.68	12.91	12.56	11.25	11.15	12.99

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على القوائم المالية للبنوك العمومية للسنوات (2006-2014).

من خلال الجدول رقم (19) نلاحظ أن البنك الوطني الجزائري يتمتع بنسب مخاطر ائتمان أقل من باقي البنوك العمومية حيث بلغت في سنة 2006 نسبة: 0.93% ثم انخفضت إلى 0.42% سنة 2007 .
 إلا أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية و من خلال الجدول تبين أنه يواجه أكبر نسب مخاطر الائتمان حيث قدرت نسبة مخاطر الائتمان لديه سنة 2006 ب: 13.25% ، و تصل إلى 14.68% سنة 2010 .
 و بالرغم من انخفاضها سنة 2014 إلى 11.15% إلا أن موقفه المالي هش بسبب مواجهته نسب مخاطر ائتمان عالية ، كذلك البنك الخارجي الجزائري بمتوسط 11.26% ثم بنك التنمية المحلية بمتوسط نسبته 10.15% .

الشكل رقم(19):متوسط نسب مخاطر ائتمان البنوك العمومية الجزائرية للسنوات(2006-2014)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم(17) باستخدام برنامج الإكسل اصدار 2007

*-مخاطر السيولة:

و هي احتمالية عدم قدرة البنوك العمومية الجزائرية على الإيفاء بالتزاماتها عند استحقاقها بسبب عدم قدرتها على توفير التمويل اللازم و الجدول التالي يوضح موقع البنوك العمومية الجزائرية من مخاطر السيولة :

الفصل الرابع : دراسة قياسية لكفاءة الجهاز المصرفي العمومي الجزائري

الجدول رقم(21): نسب مخاطر سيولة البنوك العمومية الجزائرية للسنوات(2006-2014)

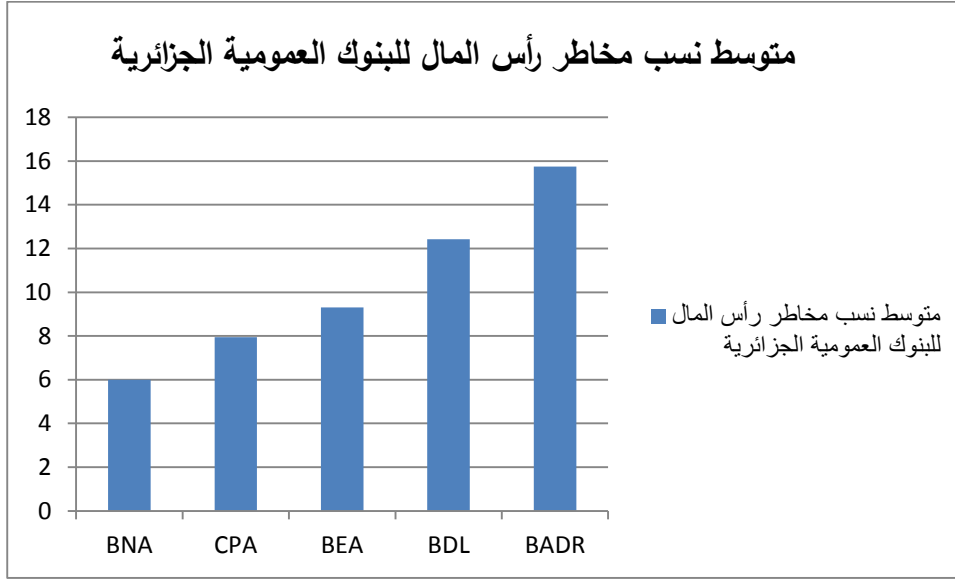
الوحدة: %

المتوسط ط	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات البنك
8.37	7.35	10.6 1	11.9 6	13.1 4	8.55	6.56	6.42	5.61	5.20	BNA
85.03	86.7 8	86.6 6	86.3 2	85.4 7	84.4 9	84.4 3	84.3 0	83.4 5	83.4 1	CPA
80.83	83.9 7	85.4 5	84.3 3	81.4 5	81.2 4	78.6 8	78.6 3	77.2 4	76.5 6	BEA
41.73	35.2 2	35.4 2	37.2 5	38.1 2	40.1 2	42.3 6	51.8 1	48.6 5	46.6 2	BDL
76.11	53.7 4	58.3 6	63.2 5	83.2 3	84.5 2	84.6 3	85.4 2	85.6 3	86.2 4	BAD R

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على القوائم المالية للبنوك للسنوات(2006-2014).

من خلال الجدول رقم (20) نلاحظ أن القرض الشعبي الجزائري يواجه أكبر نسبة مخاطر السيولة ب: 85.03% ثم يليه البنك الخارجي الجزائري بنسبة: 80.83% ، بينما بنك التنمية المحلية و بنك الفلاحة و التنمية الريفية نسبهم على التوالي : 76.11%، 41.73% ، و جدير بالذكر ان البنك الوطني الجزائري هو الذي حازة على أقل نسبة خطورة السيولة ب: 8.37% و هذا يدل على انه أكثر تحكما في تسيير سيولته و ودائعه على عكس البنوك العمومية الأخرى.

الشكل (20): متوسط نسب مخاطر سيولة البنوك العمومية الجزائرية للسنوات (2006-2014)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم(18) باستخدام برنامج الإكسل إصدار 2007

الفصل الرابع : دراسة قياسية لكفاءة الجهاز المصرفي العمومي الجزائري

*-مخاطر رأس المال:

الجدول رقم(22) نسب مخاطر رأس المال للبنوك العمومية الجزائرية للسنوات (2006-2014)

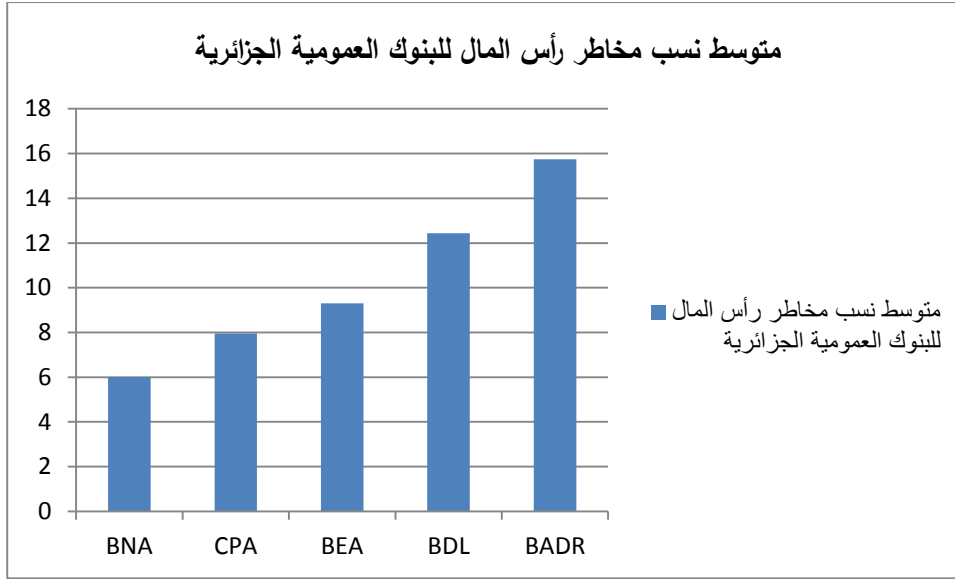
الوحدة: %

المتوسط ط	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات البنك
6.00	4.68	5.16	6.96	7.46	6.63	6.14	6.02	5.76	5.24	BNA
7.95	7.12	7.34	7.87	8.46	9.01	8.28	8.17	7.88	7.42	CPA
9.30	8.13	9.22	9.30	10.1	10.5	10.3	10.1	9.68	9.34	BEA
				4	0	6	1			
12.43	11.1	11.6	12.2	12.5	13.8	13.2	13.1	12.6	12.5	BDL
	6	7	0	4	6	5	2	0	2	
15.74	13.3	14.2	16.4	17.2	17.3	16.5	15.8	15.4	15.3	BAD
	0	1	3	3	0	4	8	4	6	R

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على القوائم المالية للبنوك للسنوات (2006-2014).

من خلال نسب الجدول رقم (21) نلاحظ أن أقل متوسط نسبة مخاطر رأس المال كانت من نصيب البنك الوطني الجزائري بمتوسط قدره: 6% فقط مقارنة بالقرض الشعبي الجزائري ب: 7.95% ، ثم البنك الخارجي الجزائري ب: 9.30% يليه بنك التنمية المحلية ب: 12.43% ، ليسجل بنك الفلاحة و التنمية المحلية أعلى متوسط نسبة مخاطر رأس المال بالنسبة لباقي البنوك العمومية ب: 15.74% و هذا يدل على الوضع السيئ الذي يتميز بنك الفلاحة و التنمية الريفية و كذلك بنك التنمية المحلية .

الشكل رقم(21): متوسط نسب مخاطر رأس المال للبنوك العمومية الجزائرية للسنوات(2006-2014)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الشكل رقم(19) باستخدام برنامج الإكسل إصدار 2007

1-تطور الودائع لدى البنوك الجزائرية من سنة 2003 إلى 2009 :

و بشيء من التفصيل يمكن توضيح تطور الودائع الجارية و لأجل على مستوى البنوك العمومية و الخاصة و هذا من سنة 2003 و إلى غاية 2009 ، و هي الفترة التي تعرف بالصدمة النفطية الايجابية حيث وصل سعر البرميل إلى ذروته و هذا من خلال الجدول رقم (22) :

الفصل الرابع : دراسة قياسية لكفاءة الجهاز المصرفي العمومي الجزائري

جدول رقم (23) : تطور ودائع البنوك الجزائرية خلال الفترة (2003-2009)

المبالغ بالمليار دج

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	السنوات
2502.90	2946.9	2560.8	1750.43	1224.40	1127.91	718.90	الودائع الجارية
2214.9	2705.1	2369.70	1597.51	1108.33	1019.89	648.77	-البنوك العمومية
261.0	241.8	191.10	152.92	116.07	108.02	70.13	-البنوك الخاصة
2643.8	2214.90	1956.50	1766.10	1736.16	1577.45	1724.04	الودائع الأجل
2390.1	2055.40	1834.4	1670.12	1654.27	1509.55	1656.56	-البنوك العمومية
253.7	159.5	122.1	95.98	81.89	67.90	67.47	-البنوك الخاصة
5146.7	5161.80	4517.3	3516.53	2960.56	2705.36	2442.95	حجم الموارد الإجمالي
4632	4760.5	4204.1	2367.63	2762.6	2529.44	2305.33	ودائع البنوك العمومية
514.7	401.3	313.2	248.9	197.96	175.92	137.6	ودائع البنوك الخاصة
%90.0	%92.2	% 93.1	%92.9	%93.3	%94.5	%94.4	حصة البنوك العمومية
%10.0	%7.8	%6.90	7.1%	%6.7	%6.5	%5.6	حصة البنوك الخاصة

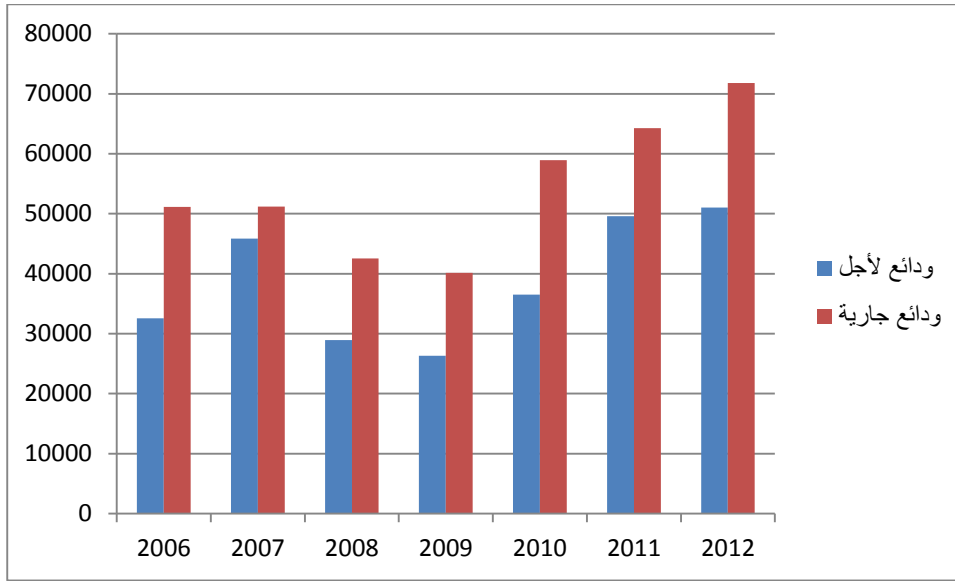
المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر من 2003 إلى 2009.

نلاحظ من خلال الجدول زيادة مستمرة في الودائع على مستوى البنوك الجزائرية ، إلا أن البنوك العمومية تفوقت على البنوك الخاصة من حيث نسب الودائع سواء كانت الجارية أو لأجل حيث بلغت سنة 2005 : 93.3 % ، و قد كانت أكبر حجم للودائع بالنسبة للبنوك العامة و الخاصة على حد سواء سنة 2008 إذ بلغت : 5161.80 مليار دينار .

و نلاحظ أيضا انتعاش الودائع لدى البنوك الخاصة و لكن هذا الانتعاش كان بوتيرة أقل بكثير من البنوك العمومية حيث بلغت حصة البنوك الخاصة من مجموع الودائع 10% سنة 2009 مقابل 90 % سجلتها البنوك العمومية مما يفسر استحواد هذه الأخيرة على حصة الأسد من هذه الودائع .

كما يلاحظ أن هناك ارتفاع كبير في حصة الودائع الجارية التي تجاوزت في بعض السنوات حصة الودائع لأجل .

الشكل رقم (22) : تطور الودائع للبنوك الجزائرية خلال الفترة (2003-2009)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الجدول رقم (22)

يوضح الشكل تفوق البنوك العمومية من حيث نسب الودائع على البنوك الخاصة بالرغم من أن البنوك العمومية شهدت اضطرابات في نسب الودائع سنة 2006 ب : 92.9 % و كذلك في سنة 2009 ب 90 % ، إلا أنها تحتل الصدارة بالنسبة للبنوك الخاصة و التي شهدت كذلك ارتفاع في النسب الودائع و لكن الشكل يوضح الفرق الشاسع بينها و بين نسب البنوك العمومية ، و هذا ما يعكس سيطرة الطابع العام على هيكل موارد القطاع البنكي الجزائري .

الفصل الرابع : دراسة قياسية لكفاءة الجهاز المصرفي العمومي الجزائري

جدول رقم (24) : تطور الودائع للبنوك الجزائرية خلال الفترة (2010-2015)

المبالغ بالمليار

دج

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الودائع الجارية	2763.7	3495.8	3356.4	3537.50	4434.8	3891.7
-البنوك العمومية	2462.5	3095.8	2823.3	2942.2	3712.1	3297.7
-البنوك الخاصة	301.2	400.0	533.1	595.3	722.7	594.0
ودائع لأجل	2948.4	3237.2	3881.6	4249.9	4682.7	5209.0
-البنوك العمومية	2656.6	2904.0	3479.8	3790.8	4288.0	4827.0
-البنوك الخاصة	291.8	333.2	401.8	450.1	394.7	482.0
حجم الموارد الاجمالي	5712.1	6733.0	7238.06	7787.4	9117.5	9200.7
ودائع البنوك العمومية و ودائع البنوك الخاصة	5119.1	6333	6303.1	6342	8000.1	8718.7
	593	733.2	934.9	1045.1	1117.4	1076
حصة البنوك العمومية	%89.6	%89.1	%87.1	%86.06	%87.7	%88.3
حصة البنوك الخاصة	%10.4	%10.9	%12.9	%13.4	%12.3	%11.7

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على القوائم المالية السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2010-2015

نلاحظ أنه رغم الانخفاض الذي شهدته الودائع سنة 2009 إلا أنه في سنة 2010 عاودت الارتفاع بحيث ارتفعت الودائع الإجمالية بمعدل 10.89% و حافظ هذا التحسن على مستوياته المتفاوتة إلى غاية 2015 .

كما نلاحظ تراجع الودائع الجارية لدى البنوك العمومية خلال سنة 2012 و 2013 و يمكن تفسير ذلك بتراجع في عوائد المحروقات ، و في المقابل يمكن ملاحظة ارتفاع محسوس في الودائع لأجل سواء للبنوك العمومية أو الخاصة ، لكن حصة الودائع الجارية تبقى مقيدة غير بعيدة كثيرا عن حصة الودائع لأجل .

جدول رقم (25) : تطور أسعار البترول (2004-2016)

السنة	السعر الرسمي للبترول (\$)
2002	24.36
2003	28.20
2004	36.05
2005	50.64
2006	61.08
2007	69.08
2008	99.87
2009	62.2
2010	80.2
2011	112.9
2012	111.0
2013	109.8
2014	100.2
2015	49.49
2016	32.18

Source : OoEC Annual Statistical Biletin 2002/2007

يلاحظ من خلال الجدول رقم (24) الارتفاع المستمر للسعر الرسمي للبرميل من النفط و هذا تتابعا من سنة 2002 إلى غاية 2007 ، حيث بلغت سنة 2002 24.36 \$ للبرميل لتشهد ارتفاعا طفيف في سنة 2003 بنسبة 28.20 \$ ، ثم 36.05 \$ في 2004 ، لتقفز بعد ذلك الأسعار بشكل متتالي إلى 50.64 \$ إلى أن تصل سنة 2011 إلى 112.9 \$ للبرميل ، الشيء الذي يفسر بوضوح الارتفاع الواضح و الذي شكل ما يسمى بالصدمة الايجابية للبترول في الجزائر ، بعدها و ابتداء من سنة 2012 نلاحظ تراجعاً محسوساً في السعر الرسمي للبرميل لتتوالى بعدها الانخفاضات ليصل سنة 2016 إلى 32.18 \$ للبرميل فقط .

الفصل الرابع : دراسة قياسية لكفاءة الجهاز المصرفي العمومي الجزائري

جدول رقم (26) : معدل نمو الكتلة النقدية و الناتج المحلي مقارنة بأسعار البترول 2016-2008

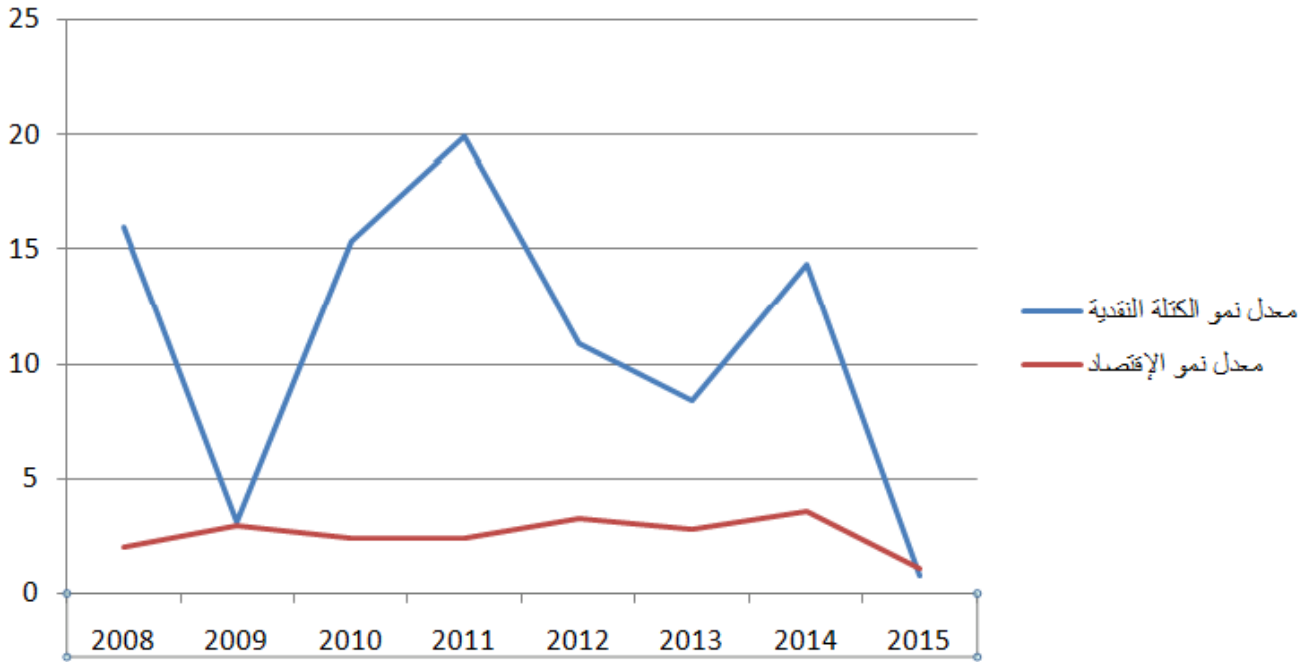
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل الكتلة النقدي %	16.0	3.1	15.4	19.9	10.9	8.4	14.4	0.8	-
معدل نمو الناتج المحلي %	2.0	3.0	2.4	2.4	3.3	2.8	3.6	1.1	5.1

المصدر : المركز الوطني للإحصاء و بنك الجزائر.

من خلال الجدول رقم (25) نلاحظ أن معدل نمو الكتلة النقدية و نمو الناتج المحلي متباعدان جدا حيث كان تغير الكتلة النقدية بين % 0.2 و % 02.2 في حين كان نمو الناتج المحلي بين % 8 و % 2.0 بالمائة، حيث لا يوجد تجانس بين النسبتين، فتطور المعروض النقدي أكبر بكثير من تطور معدل النمو الاقتصادي، مثلا في سنة 8008 كان الفارق شاسع بين 02.2 للكتلة النقدية و 8 للنمو الاقتصادي، التقارب الذي حدث بينهما كان في سنتي 2015/2009 .

فإذا أدخلنا سعر البرميل ، نجد الفارق بينهما يكون كبير في حالة ارتفاع البترول و العكس متقارب عند انخفاض البترول ، التجانس كان في سنتي 2015-2009 عندما انخفض سعر البرميل إلى 28.8 و 02.02 دولار للبرميل على التوالي

الشكل رقم (23): منحنى تطور الكتلة النقدية و الاقتصاد



المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول .

الفصل الرابع : دراسة قياسية لكفاءة الجهاز المصرفي العمومي الجزائري

و بناء على ما سبق فإننا نؤكد مرة أخرى على أن البنوك العمومية تحتل الصدارة من حيث استحوادها على جل النشاط المصرفي الجزائري و فيما يلي جداول تفصيلية حول حصة كل بنك عمومي من الودائع المصرفية :

1- جدول رقم (27) : تطور ودائع البنك الوطني الجزائري BNA لسنوات (2006-2014) :

الوحدة : مليار

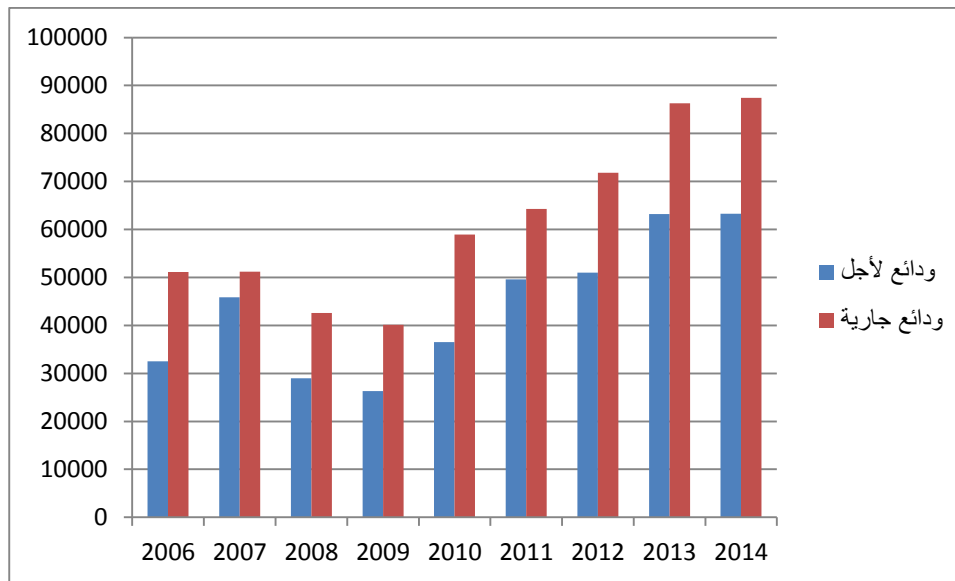
دج

الودائع	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ع									
ودائع جارية	7411730	7841221	566114	498122	6583311	6927231	7215462	8122104	8112434
ودائع لأجل	1223654	1102543	824332	510548	1068173	1032221	1132658	1143302	1225321
	7	1	1	7	3	1	4	1	0

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم السنوية للبنك الوطني الجزائري.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (26) الذي يبين تطور الودائع بنوعيتها الجارية و الآجلة للبنك الوطني الجزائري و التي تظهر تفوق الودائع الجارية على الودائع الآجلة بالرغم من الانخفاض المحسوس الذي عرفته سنة 2008 و 2009 ما يفسر تأثير انخفاض عوائد البترول في هذه الفترة ، ثم عاودت الارتفاع ابتداء من سنة 2010 .

الشكل رقم (24) : تطور ودائع البنك الوطني الجزائري BNA



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم (26) .

2- جدول رقم (28) تطور ودائع القرض الشعبي CPA الجزائري للسنوات (2006-2014) :

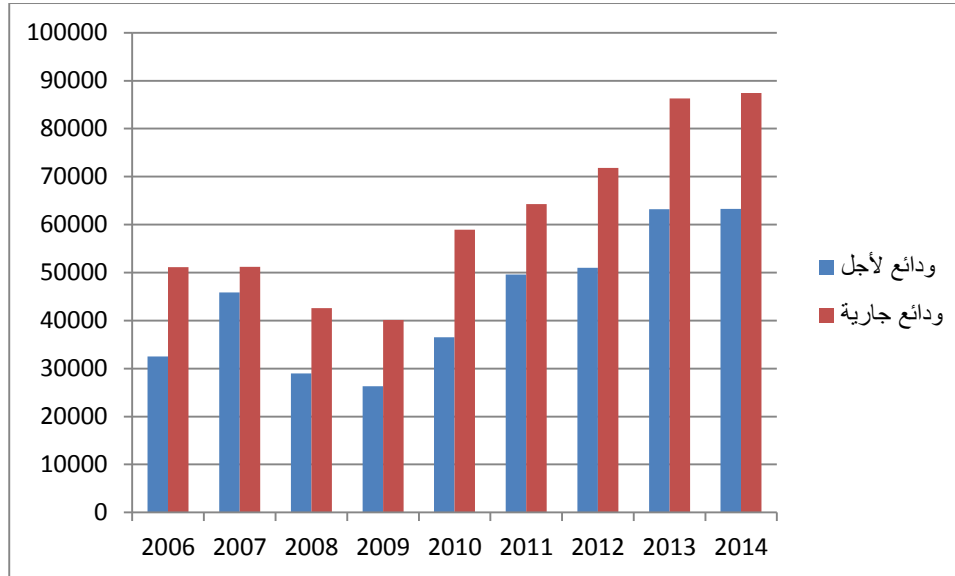
الوحدة : مليار دج

الودائع	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ودائع لأجل	525430	555121	411143	422103	6548311	665331	785362	723204	842134
ودائع جارية	1063657	10124431	8451321	70305487	9681733	9632211	1036584	102235221	11285310

المصدر: من إعداد الباحثة و اعتمادا على القوائم المالية السنوية للقرض الشعبي الجزائري للسنوات 2006-2014.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (27) تطور ودائع الجارية و لأجل للقرض الشعبي الجزائري للفترة من 2009-2014 بوتيرة متقاربة ، و لكن مع تفوق الودائع الجارية ، إلا أنه هناك تراجع واضح في سنة 2008 إلى سنة 2009 ثم تتزايد بعد ذلك في سنة 2010 لتواصل الارتفاع إلى غاية 2014.

الشكل رقم (25) : تطور ودائع القرض الشعبي الجزائري CPA



المصدر: من إعداد الباحثة و اعتمادا على الجدول رقم (27) .

الفصل الرابع : دراسة قياسية لكفاءة الجهاز المصرفي العمومي الجزائري

3- جدول رقم (29) : تطور ودائع البنك الخارجي الجزائري BEA للسنوات 2006-2014:

الوحدة : مليار

دج

الودائع	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ودائع لأجل	32541	45862	28952	26311	36516	49621	51023	63221	63251
ودائع جارية	51125	51193	42561	40133	58941	64281	61821	56321	57421

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري للسنوات 2009-2014.

من خلال ما جاء في الجدول رقم (28) نلاحظ أن الودائع الجارية كانت أقل من الودائع لأجل بالرغم من أنها كادت تقاربها في السنوات 2006 و 2007 إلا أن القيم سرعان ما تباعدت بعد ذلك ابتداء من سنة 2008 إلى نهاية فترة الدراسة 2014 و هذا يفسر سبب عدم تحقيق البنك الخارجي الجزائري للكفاءة المصرفية .

الشكل رقم (26) : تطور ودائع البنك الخارجي الجزائري BEA



المصدر: من إعداد الباحثة و اعتمادا على الجدول رقم (28) .

الفصل الرابع : دراسة قياسية لكفاءة الجهاز المصرفي العمومي الجزائري

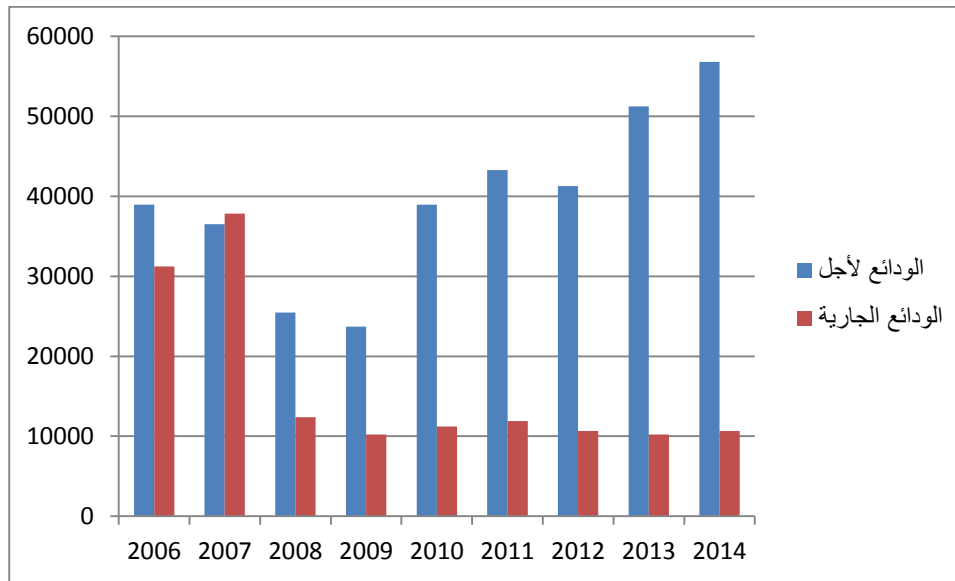
4-جدول رقم (30) : تطور ودائع بنك التنمية المحلية BDL لسنوات 2006-2014 :

الودائع	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ودائع لأجل	32581	38652	18352	26311	36516	49621	51023	63221	63251
ودائع جارية	52612	56821	38572	30133	58231	67241	72321	86581	87852

المصدر: من إعداد الباحثة و اعتمادا على القوائم المالية السنوية لبنك التنمية المحلية للسنوات 2006-2014

من خلال الجدول رقم (29) أن بنك التنمية المحلية لم يحصل على حصة كافية من الودائع الجارية بل كانت في كل سنة من سنوات الدراسة تتفوق الودائع لأجل على الودائع الجارية الشيء الذي يفسر عدم بلوغ هذا البنك الكفاءة المنشودة و يرجع هذا إلى كون هذا البنك يحتل مكانة أضعف من بين البنوك العمومية ناهيك عن ضعف المشاريع التنموية في الجزائر .

الشكل رقم (27) : تطور ودائع بنك التنمية المحلية BDL.



المصدر : من إعداد الباحثة و اعتمادا على الجدول رقم (29) .

الفصل الرابع : دراسة قياسية لكفاءة الجهاز المصرفي العمومي الجزائري

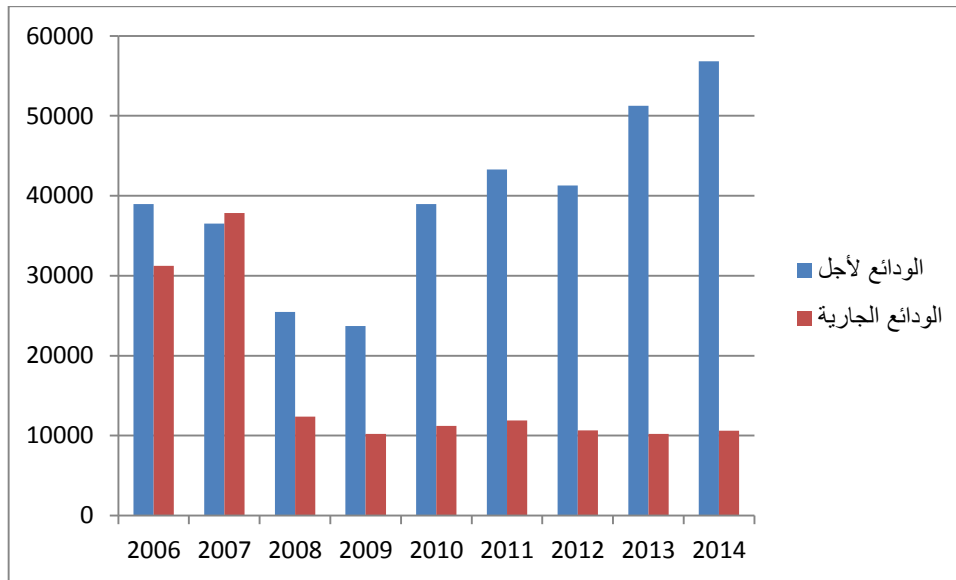
4-جدول رقم (31) : تطور ودائع بنك الفلاحة و التنمية BADR للسنوات 2006-2014:

الودائع	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ودائع لأجل	38952	36512	25481	23691	38973	43281	41267	51267	56821
ودائع جارية	31247	37856	12361	10234	11236	11896	10658	10217	10639

المصدر: من إعداد الباحثة و اعتمادا على القوائم المالية السنوية لبنك التنمية المحلية للسنوات 2006-2014.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (30) تقارب الودائع الجارية و الودائع لأجل بالرغم من تفوق الودائع الجارية في سنوات 2006 و 2007 ، لكن سرعان ما تتراجع الودائع الجارية لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية و تصبح الودائع لأجل هي التي تحتل الصدارة كما هو مبين من سنة 2008 و إلى غاية 2014 و هذا ما يفسر تدني مستوى الكفاءة لدى هذا البنك و احتلاله المرتبة الأخيرة في سلم كفاءة البنوك العمومية الجزائرية .

الشكل رقم (28) : تطور ودائع بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR



المصدر: من إعداد الباحثة و اعتمادا على الجدول رقم (30) .

كما يلاحظ أيضا أن جل البنوك العمومية انتعشت ودائعها المجانية جراء الصدمة البترولية الإيجابية و امتدت آثارها إلى غاية 2007 لتشهد بعدها انخفاض في سنة 2008 نتيجة تراجع العوائد النفطية لسنتي 2008 و 2009 بعدها تسترجع العوائد ارتفاعها إلى غاية 2014 ، على غرار بنك الفلاحة و التنمية الريفية و التي بقيت

الفصل الرابع : دراسة قياسية لكفاءة الجهاز المصرفي العمومي الجزائري

ودائعه الجارية في تراجع إلى نهاية فترة الدراسة (2014) نتيجة لأسباب عدة أهمها تراجع الاستثمارات الفلاحية ، و تمويله لقطاع ذو مردود متدني ، بالإضافة إلى تراجع شعبيته كبنك جزائري .
و هذا ما يثبت على ان ظاهرة الكفاءة في البنوك الجزائرية هي ظاهرة ظرفية و ظاهرية لا أكثر .

المبحث الرابع: نتائج قياس كفاءة البنوك العمومية الجزائرية باستخدام برنامج مغلف البيانات

DEA

تمهيد:

بعدما عرضنا فيما سبق أدبيات قياس الكفاءة و تقييم الأداء بالنسبة لبنوك القطاع العام ، كما تم عرض الحالة المالية للبنوك محل الدراسة و دراسة وضعيتها على مستوى الهيكل المصرفي الجزائري ، نصل الآن إلى مرحلة اختبار الدراسة القياسية باستخدام برنامج مغلف البيانات DEA و تحليل النتائج المتحصل عليها من خلال معرفة مكانة البنوك العمومية و مدى تأثيرها و تأثرها داخل المنظومة المصرفي الجزائرية.

أولاً- البيانات المستخدمة:

لقد قمنا بأخذ متوسط التسعة (9) سنوات لجميع المتغيرات التي تم اعتمادها في الدراسة و لجميع البنوك فكانت البيانات المستخدمة كالتالي:

الجدول رقم(32):متوسط مدخلات و مخرجات البنوك العمومية المستخدمة في برنامج مغلف البيانات للسنوات (2006-2014):

	var1	var2	var3	var4	var5
dmu1	1355346347	1067864507	1067864507	2220202331	1704109936
dmu2	565538878	46633967.6	1239335.33	487458455	174243808
dmu3	1366412562	24925916.3	14996191.7	58150153.4	17376241.1
dmu4	1495936954	199624395	105379258	57783486.8	14376241.1
dmu5	723486047	318575506	105379258	42587929	16140474.4

المصدر:من إعداد الباحثة واستنادا على الملاحق رقم 1،2،3،4،5.

الفصل الرابع : دراسة قياسية لكفاءة الجهاز المصرفي العمومي الجزائري

و قبل البدء بتفسير النتائج المتحصل عليها ، نوضح بعض معاني المختصرات المستخدمة و الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (33) :معاني المختصرات المستخدمة في نموذج مغلف البيانات DEA:

الاختصار	المعني	الاختصار	المعني
DEA	تحليل المغلف للبيانات	Dmu1	البنك الوطني الجزائري
VRS	غلة الحجم المتغيرة	Dmu2	القرض الشعبي الجزائري
CRS	غلة الحجم الثابتة	Dmu3	بنك الفلاحة
Crste	الكفاءة التقنية في حالة غلة الحجم الثابتة	Dmu4	التممية المحلية
Vrste	الكفاءة التقنية في حالة غلة الحجم المتغيرة	Dmu5	الخارجي
Scale	كفاءة الحجم		
Irs	غلة حجم متزايدة		
Drs	غلة حجم متناقصة		
Var1	المدخل الأول (الديون)		
Var2	المدخل الثاني (مصارف عامة)		
Var3	المدخل الثالث (إهلاك الأصول الثابتة)		
Var4	المخرج الأول (القروض)		
Var5	المخرج الثاني (صافي الناتج البنكي)		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج مغلف البيانات DEA

ثانيا- النتائج و التحاليل الكلية:

أفضت الدراسة القياسية لكفاءة البنوك العمومية الجزائرية باستخدام مغلف البيانات DEA إلى النتائج التالية :

الشكل رقم(29):الكفاءة الكلية و الصافية و كفاءة الحجم للبنوك العمومية الجزائرية

EFFICIENCY SUMMARY:				
firm	crste	vrste	scale	
Dmu1	1.000	1.000	1.000	-
Dmu2	1.000	1.000	1.000	-
Dmu3	0.223	1.000	0.223	irs
Dmu4	0.042	0.378	0.111	irs
Dmu5	0.059	0.782	0.075	irs
mean	0.465	0.832	0.482	
Note: crste = technical efficiency from CRS DEA				
vrste = technical efficiency from VRS DEA				
scale = scale efficiency = crste/vrste				
Note also that all subsequent tables refer to VRS results				

المصدر:مخرجات برنامج مغلف البيانات DEA

يمثل الشكل رقم (29) أول النتائج المستخرجة والتي تلخص النتائج الإجمالية لتحليل الكفاءة حيث تحتوي على قائمة البنوك (العمود الأول) ، ثم نجد في العمود الثاني قيمة مؤشر الكفاءة في ظل فرضية غلة الحجم الثابتة (crste) والذي يمثل الكفاءة الكلية . هذه الكفاءة الكلية تقسم بدورها إلى الكفاءة الصافية (vrste) (العمود الثالث) وكفاءة الحجم (scale) (العمود الرابع) ، أما العمود الأخير فيمثل نوع غلة الحجم ، والتي تنقسم إلى ثلاث أنواع (tiret,irs,drs):

irs: غلة حجم متزايدة ، **drs**: غلة حجم متناقصة ، **tiret** : غلة حجم ثابتة أي أن المؤسسة تعمل في حجمها المثالي و هذا بالنسبة للبنك الوطني الجزائري و القرض الشعبي الجزائري.

في المتوسط ، بلغت مؤشرات الكفاءة للبنوك العمومية القيم التالية:

- 46,5 % قيمة الكفاءة الكلية : أي أن البنوك تستطيع أن تخفض 53,5 % من المدخلات للحصول على نفس المخرجات .
- 83,2 % الكفاءة التقنية الصافية : إذا تم استخدام تسيير امثل يمكن للبنوك أن تخفض من استهلاك 15.8% من المدخلات للحصول على نفس المخرجات

الفصل الرابع : دراسة قياسية لكفاءة الجهاز المصرفي العمومي الجزائري

- 48,2% قيمة كفاءة الحجم: تستطيع البنوك -من خلال تعديل حجمها- تخفيض المدخلات بنسبة 51.8% للحصول على نفس المخرجات .

ثالثا-النتائج و التحاليل التفصيلية:

1- بالنسبة للبنوك التي حققت كفاءة كلية فهي كالتالي:

الجدول رقم(34): البنوك الكفو:

البنوك	مؤشر الكفاءة
البنك الوطني الجزائري	1.000
القرض الشعبي الجزائري	1.000

المصدر:مخرجات برنامج مغلف البيانات DEA.

حيث نلاحظ أن البنك الوطني الجزائري BNA قد حقق كفاءة تقنية في حالة غلة الحجم الثابتة (crste): 1.000 و كذا كفاءة تقنية في حالة غلة الحجم المتغيرة (vrste): 1.000 ، و كذلك كفاءة الحجم (scale): 1.000 .

كما أظهرت النتائج أن القرض الشعبي الجزائري يتمتع بمؤشر كفاءة كلية:1.000 ، و ذلك من خلال بلوغه مؤشر الكفاءة التقنية في حالة غلة الحجم الثابتة(crste): 1.000 ، بالإضافة إلى الكفاءة التقنية في حالة غلة الحجم المتغيرة (vrste):1.000 ، و أيضا كفاءة الحجم (scale): 1.000.

و يدل هذا على نجاح القرض الشعبي الجزائري في بلوغ مستويات الكفاءة من خلال تحكمه في تكاليف المدخلات و تسييرها على قواعد علمية بحيث تكون مخرجات ذات قيمة و جودة عالية ، بالإضافة إلى تحكمه في نسبة الودائع بشكل ممتاز من خلال تقاديه مخاطر الإعسار و هذا اعتمادا على نسب لا بأس بها لمواجهة مخاطر السيولة ، هذا الذي عزز الثقة المتناهية لدى الجمهور سواء من العامة كانوا أم من المستثمرين و جعلهم

الفصل الرابع : دراسة قياسية لكفاءة الجهاز المصرفي العمومي الجزائري

يتجهون بشكل كبير - على غرار باقي البنوك العمومية الجزائرية - إلى القرض الشعبي الجزائري و ارتياحهم في التعاملات المالية لديه.

الشكل رقم(30):النتائج التفصيلية للبنك الوطني الجزائر BNA باستخدام برنامج DEA

:PROJECTION SUMMARY				
variable	original	radial	slack	projected
	value	movement	movement	value
outputVar4	2220202331.000		0.000	0.0002220202331.000
outputVar5	1704109936.000		0.000	0.0001704109936.000
inputVar1	1355346347.000		0.000	0.0001355346347.000
inputVar2	1067864507.000		0.000	0.0001067864507.000
inputVar3	1067864507.000		0.000	0.0001067864507.000
				:LISTING OF PEERS
				peer lambda weight
				Dmu1 1.000

المصدر:مخرجات برنامج مغلف البيانات DEA

و هذا يدل على أن البنك الوطني الجزائري و القرض الشعبي الجزائري يتمتعان بالرشاد في تحمل التكاليف و الكفاءة في التسيير من خلال الحصول على أكبر قدر من المخرجات بأقل قدر من المدخلات ، و بهذا يتصدر هذان البنكان المراتب الأولى من حيث الكفاءة الكلية و الصافية و كفاءة الحجم على مستوى البنوك العمومية .

الجدول رقم(35):النتائج التفصيلية للقرض الشعبي الجزائري باستخدام برنامج DEA

Results for Dmu2:				
Technical efficiency = 1.000				
Scale efficiency = 1.000 (crs)				
PROJECTION SUMMARY:				
variable	original	radial	slack	projected
value	movement	movement	value	
outputVar4	487458455.400	0.000	0.000	487458455.400
outputVar5	174243807.900	0.000	0.000	174243807.900
inputVar1	565538877.900	0.000	0.000	565538877.900
inputVar2	46633967.560	0.000	0.000	46633967.560
inputVar3	1239335.333	0.000	0.000	1239335.333
:LISTING OF PEERS				
peer	lambda	weight		
			Dmu2	1.000

المصدر:مخرجات برنامج DEA

2-بالنسبة للبنوك التي لم تكن في مستوى الكفاءة :

* - بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR):

أفضت الدراسة القياسية بواسطة برنامج مغلف البيانات DEA أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية غير كفؤ تقنيا في حالة غلة الحجم ثابتة حيث سجل : 0.223 ، بالإضافة إلى عدم كفاءة الحجم لديه : 0.223 ألا أنه يحقق

الفصل الرابع : دراسة قياسية لكفاءة الجهاز المصرفي العمومي الجزائري

كفاءة تقنية في حالة الغلة المتغيرة: **1.000**. و يعود ذلك إلى عدم قدرته في ترشيد تسييره بالإضافة إلى عدم توسيع وحداته بشكل كافي على كامل التراب الوطني .

الجدول رقم(36):النتائج التفصيلية لبنك BADR باستخدام برنامج DEA

Results for Dmu3:

Technical efficiency = 1.000

Scale efficiency = 0.223 (irs)

PROJECTION SUMMARY:

variable	original	radial	slack	projected
value	movement	movement	value	
output Var4	58150153.440	0.000	0.000	58150153.440
output Var5	17376241.110	0.000	0.000	17376241.110
input Var1	1366412562.000	0.000	0.000	1366412562.000
input Var2	24925916.330	0.000	0.000	24925916.330
input Var3	14996191.670	0.000	0.000	14996191.670

LISTING OF PEERS:

peer lambda weight

Dmu3 1.000

المصدر:مخرجات برنامج DEA

* - الجدول رقم (37): البنك الخارجي الجزائري BEA:

Results for Dmu5:

Technical efficiency = 0.782

Scale efficiency = 0.075 (irs)

PROJECTION SUMMARY:

variable	original value	radial movement	slack movement	projected value
output Var4	42587929.000	0.000	444870526.400	487458455.400
output Var5	16140474.440	0.000	158103333.460	174243807.900
input Var1	723486047.200	-157947169.300	0.000	565538877.900
input Var2		318575506.400	-69549509.129	-202392029.711
	46633967.560			
input Var3		105379258.300	-23005772.697	-81134150.270
	1239335.333			

LISTING OF PEERS:

peer lambda weight

المصدر: مخرجات برنامج مغلف البيانات DEA

تبين نتائج الدراسة أن البنك الخارجي الجزائري BEA لم يحقق الكفاءة على جميع المستويات :الكفاءة التقنية 0.059 في حالة غلة الحجم الثابتة ، و0.782 في الكفاءة التقنية في حالة غلة الحجم المتغيرة و 0.075 و هي النسبة دون كفاءة الحجم و بتالي فهو لا يتميز بكفاءة الحجم

*- الجدول رقم (38): بنك التنمية المحلية BDL:

Results for Dmu3:

Technical efficiency = 1.000

Scale efficiency = 0.223 (irs)

PROJECTION SUMMARY:

variable	original value	radial movement	slack movement	projected value
output Var4	58150153.440	0.000	0.000	58150153.440
output Var5	17376241.110	0.000	0.000	17376241.110
input Var1	1366412562.000	0.000	0.000	1366412562.000
input Var2	24925916.330	0.000	0.000	24925916.330
input Var3	14996191.670	0.000	0.000	14996191.670

LISTING OF PEERS:

peer lambda weight

المصدر : مخرجات برنامج مغلف البيانات DEA

تظهر النتائج أن بنك التنمية المحلية لم يكن كذلك في مستوى الكفاءة فمن حيث الكفاءة التقنية في حالة غلة الحجم الثابتة كانت النسبة 0.042 و في حالة غلة الحجم المتغيرة 0.378 ، و لم تحقق كفاءة حجم : 0.111 و بهذا يكون بنك التنمية المحلية تحت مستوى الكفاءة المطلوبة و عليه اتخاذ إجراءات على مستوى التقني و على المستوى الأفقي من خلال توسيع وفورات حجمه.

رابعا- بعض الدراسات القياسية لكفاءة البنوك العالمية مقارنة بكفاءة البنوك العمومية الجزائرية:

1- دراسة قياسية لكفاءة البنوك الفلسطينية:

الجدول رقم(39):كفاءة البنوك الفلسطينية للسنوات(2006-2011)

الوحدة : %

بنك / الكفاءة	التجاري الفلسطيني	الرفاه	الإسلامي الفلسطيني	الاستثمار الفلسطيني	القدس	فلسطين
الكفاءة التقنية	69.40%	76.30%	73.10%	73%	70.50%	75.70%
كفاءة التخصيصية	16.30%	15.90%	19%	19.40%	20%	15.50%
كفاءة التكاليف	11%	12%	13.60%	14.40%	14%	11.60%

المصدر: ناهد عياض، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائي SFA، دراسة تطبيقية على المصارف المحلية الفلسطينية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، 2013.

من خلال الجدول رقم(38) يتضح أن الكفاءة التقنية تختلف من مصرف إلى آخر حيث تراوحت بين % 50 و % 50 ،حيث كان أعلى معدل كفاءة تقنية من نصيب المصرف الإسلامي العربي بمعدل % 50 ومن ثم مصرف الرفاه % 52.3 وقد جاء مصرف فلسطين في المركز الثالث بنسبة % 51.5 ثم المصرف الإسلامي الفلسطيني ثم مصرف الاستثمار الفلسطيني ثم مصرف القدس و أخيرا المصرف التجاري الفلسطيني بمعدل % 25.1.

بينما يظهر أن الكفاءة التخصيصية كانت بدرجات متدنية لدى جميع المصارف الفلسطينية حيث تقاربت بين جميع المصارف فقد تراوحت بين % 51 وحتى % 60 ،و حظي مصرف القدس بأعلى درجة كفاءة تخصيصية بمعدل % 60 ،و من ثم مصرف الاستثمار الفلسطيني بمعدل % 55.1 ،وقد جاء المصرف الإسلامي العربي

الفصل الرابع : دراسة قياسية لكفاءة الجهاز المصرفي العمومي الجزائري

ثالث مصرف بمعدل % 55.3 ومن ثم المصرف الإسلامي الفلسطيني وجاء أخيراً مصرف فلسطين بمعدل %51.1

ويظهر من كفاءة التكاليف أن المصرف الإسلامي العربي حققاً على درجة كفاءة تكاليف بمعدل %51.6، و من ثم مصرف الاستثمار الفلسطيني ثم مصرف القدس % 51، و يمكن ملاحظة أن المصرف التجاري الفلسطيني جاء في المركز الأخير بمعدل %55¹.

¹ناهد عياض، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائي SFA، دراسة تطبيقية على المصارف المحلية الفلسطينية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، 2013، ص 118، 117.

الفصل الرابع : دراسة قياسية لكفاءة الجهاز المصرفي العمومي الجزائري

2- دراسة قياسية لكفاءة البنوك الخليجية:

الجدول رقم(40): متوسط كفاءة مجلس التعاون الخليجي للسنوات(2006-2008)

الوحدة: الكفاءة=1

الكفاءة	عدد البنوك	2006	2007	2008
السعودية	8	0.68	0.72	0.44
-كفاءة فنية		0.82	0.77	0.58
-كفاءة فنية بحثة		0.83	0.93	0.81
-كفاءة حجم	7			
الكويت		0.71	0.90	0.73
-كفاءة فنية		0.91	0.91	0.74
-كفاءة فنية بحثة		0.78	0.98	0.97
-كفاءة حجم	8			
الإمارات		0.65	0.85	0.51
-كفاءة فنية		0.68	0.89	0.67
-كفاءة فنية بحثة		0.95	0.96	0.80
-كفاءة حجم				
قطر	4			
-كفاءة فنية		0.66	0.86	0.63
-كفاءة فنية بحثة		0.69	0.87	0.78
-كفاءة حجم		0.96	0.97	0.84
البحرين	5			
-كفاءة فنية		0.55	0.74	0.61
-كفاءة فنية بحثة		0.76	0.85	0.77
-كفاءة حجم		0.78	0.88	0.79

المصدر: د. إبراهيم أونور، قياس كفاءة بنوك دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الخبراء، العدد 41، ص 15.

الفصل الرابع : دراسة قياسية لكفاءة الجهاز المصرفي العمومي الجزائري

تم استخدام التحليل التطبيقي للبيانات لقياس كفاءة البنوك الخليجية استنادا على مفهوم أن البنوك تنتج خدمات مالية باستخدام مدخلات إنتاج تشمل الودائع و مصروفات التشغيل،و ذلك لتحقيق عوائد ربحية، و تقديم للأنشطة الاستثمارية .

من خلال استعراض مؤشرات الكفاءة الفنية يلاحظ أن البنوك الخليجية قد حققت أعلى مستويات الكفاءة في عام 2007، حيث تناقصت الكفاءة في عام 2008 و من خلال مؤشرات كفاءة الحجم، فإنه يمكن استخلاص نسبة الإنتاجية المفقودة نتيجة لعدم الكفاءة .

كذلك فإن نتائج البحث ضمن، التراجع في الإنتاجية في عام 2008، نتيجة لتراجع مؤشرات كفاءة الحجم،حيث قدر أن نسبة الإنتاج المفقود في عام 2008، بلغت حوالي % 16 مقارنة بنسبة %5 في عام 2007 . كما أوضحت الدراسة أن نسبة كبيرة من تراجع الكفاءة الفنية ناتج عن تراجع كفاءة الحجم، الذي بدأ من تراجع الكفاءة الفنية البحتة.

توضح نتائج البحث أن كفاءة الحجم ذات علاقة عكسية مع مؤشرات الحجم الأمر الذي يوضح أن أهم مصدر لعدم كفاءة البنوك الخليجية هو عدم الاتساق بين حجم الودائع وحجم النشاط التمويلي المريح.

كما تؤكد النتائج وجود علاقة عكسية بين مؤشرات كفاءة الحجم و مؤشرات المخاطر الأمر الذي يدعم أهمية وجود أدوات مالية لإدارة المخاطر في القطاع المصرفي في الخليجي .توضح الدراسة أيضا،إمكانية رفع مستوى المؤشرات الكفاءة الفنية للبنوك السعودية من خلال معالجة مؤشر المخاطر و مؤشر الحجم.

الفصل الرابع : دراسة قياسية لكفاءة الجهاز المصرفي العمومي الجزائري

3- التجربة المالية في قياس كفاءة بنوكها التقليدية :

الجدول رقم (41) : الكفاءة التكلفة و التقنية و السرعة للبنوك المالية

الوحدة: الكفاءة=1

المتوسط	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنوات
0.786	0.657	0.756	0.786	0.799	0.817	0.823	0.861	الكفاءة
0.911	0.970	0.959	0.944	0.924	0.898	0.863	0.820	الكفاءة التقنية
0.957	0.925	0.936	0.951	0.972	0.977	0.974	0.966	التكلفة السرعية

المصدر: ايتسام ساعد، 2017، دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي- التجربة المالية نموذجاً- أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة-الجزائر.

و من خلال الجدول رقم (40) ، نلاحظ أن البنوك المالية تتمتع بكفاءة تقترب من 1.00 أي الكفاءة الكاملة في مجال الكفاءة السريعة بمتوسط 0.957 ، مما يدل على أنها تستطيع التحكم في أسعار مخرجاتها و إدارتها بالشكل الجيد.

في حين أنها لم تحقق كفاءة من حيث الكفاءة التكلفة ب 0.786 و هذا يدل على أنها لا تستطيع التحكم في مدخلاتها و مخرجاتها .

كما أنها سجلت 0.911 بالنسبة للتكلفة التقنية مما يبين أن هناك انخفاض في واضح من حيث الأساليب المتطورة و قلة استخدام التكنولوجيا على مستوى بنوكها.

خلاصة الفصل الرابع

في هذا الفصل تم اختبار الفرضيات من خلال إجراء دراسة قياسية على البنوك العمومية الجزائرية منها دون الخاصة ، و المتمثلة في خمس بنوك عمومية و هذا من خلال الاستعانة بميزانيات هذه البنوك لمدة تسع سنوات من 2006 إلى غاية 2014 .

و قد تمت الدراسة القياسية باستخدام برنامج مغلف البيانات DEA الذي يقيم من خلاله الكفاءة المصرفية لمجموع البنوك العمومية : البنك الوطني الجزائري و القرض الشعبي الجزائري ، و البنك الخارجي الجزائري و بنك التنمية المحلية و كذلك بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، مع إجراء مقارنة بينها و بين البنوك الخاصة .

و قد خلصت الدراسة إلى أن البنوك تتفوق من جميع الجوانب على البنوك الخاصة و حصولها على الأولوية لدى السلطات المالية الجزائرية .

كما خلصت الدراسة أيضا إلى أن البنك الوطني الجزائري يحقق الكفاءة المثلى ثم يليه القرض الشعبي الجزائري فيما يبقى البنك الخارجي الجزائري و بنك التنمية المحلية و بنك الفلاحة و التنمية الريفية دون معدلات الكفاءة و يرجع ذلك افتقادها لتطبيق الشروط اللازمة التي تعتمد عليها البنوك المتطورة بالإضافة إلى ضعف ثقة الزبائن في خدمات هذه البنوك .

و يجدر بالذكر أن هذه البنوك-البنوك العمومية- قد عرفت فائض في السيولة على إثر الصدمة النفطية التي عرفت الجزائر سنة 2004 و التي ساهمت في تكوين العوائد البترولية للدولة امتدت حتى 2007 و التي تراجعت بعد الصدمة النفطية السلبية سنة 2008 ثم عاودت الارتفاع من 2009 إلى غاية 2014 و قد ساعدت هذه الصدمة الايجابية بالسيطرة على التوازنات الاقتصادية بما فيها التراكمات و فوائض في السيولة .

كما خلصت هذه الدراسة إلى أن مكانة كل بنك من البنوك العمومية المدروسة من حيث الكفاءة ترجع أساسا إلى حصتها في الودائع و القروض و بالأخص إلى حصتها النسبية مما يدل على أن كفاءة البنوك العمومية الجزائرية بصفة ترجع إلى تحسن أسعار المحروقات و بالتالي فإن ظاهرة كفاءتها هي ظاهرة ظرفية و ظاهرية .

الخاتمة

تناولت هذه الأطروحة بالدراسة موضوع كفاءة البنوك الوطنية الجزائرية و بعد تطرقها إلى الجوانب (الأسس) النظرية للكفاءة المصرفية و نماذج قياسها حاولت الدراسة تطبيق نموذج DEA على البيانات الخاصة بعينة من البنوك العمومية الجزائرية شملت : البنك الوطني الجزائري BNA ، و القرض الشعبي الجزائري CPA ، و البنك الخارجي الجزائري BEA ، و بنك التنمية المحلية BDL ، و بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR ، خلال الفترة 2006-2014 ، و خلصت هذه الدراسة إلى اختبار الفرضيات التي قامت عليها و توصلت إلى ما يلي :

- ✓ تركزت البنوك العمومية على المقاربة الإنتاجية بحيث لديها مدخلات و مخرجات و بالتالي فإن الفرضية الأولى يمكن قبولها .
- ✓ يمكن قياس الكفاءة المصرفية كميًا و ذلك باستخدام الطرق المعلمية و غير المعلمية ، كما تبين في الدراسة القياسية لهذه الأطروحة باستخدام مغلف البيانات DEA لقياس كفاءة البنوك العمومية الجزائرية ، و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية .
- ✓ من خلال ما تقدم في هذه الدراسة فقد مرت الجزائر بعدة إصلاحات مصرفية من أجل إقرار نظام السوق و فتح مجال أمام المنافسة لرفع أداء القطاع المصرفي و كفاءة البنوك العمومية ، و هنا تتأكد الفرضية الثالثة .
- ✓ انتهت هذه الدراسة إلى أن البنوك العمومية كانت ذات كفاءة أعلى من تلك المتعلقة بالبنوك الخاصة، و هذا ما يضحض الفرضية الأخير.

التوصيات المقترحة:

توسيع البحوث الأكاديمية في طبيعة الأنظمة المصرفية في الاقتصادات الريفية و تعميق مفهوم الكفاءة المصرفية لبنوك هذه الاقتصادات ، لأن مفهوم الكفاءة المصرفية هو مفهوم يتعلق أكثر بالاقتصاد الصناعي و الرأسمالية المتطورة مما يتعلق بالاقتصاد الريعي مما يتطلب دراسات لتجدير أكثر لهذا المفهوم .

صعوبات البحث :

- مكتبة الكلية لا تتوفر على مراجع حديثة .
- صعوبة الحصول على ميزانيات بعض البنوك لئلا بعض البنوك لا تتوفر على موقع الكتروني.

آفاق البحث:

من خلال هذا البحث: "دراسة القطاع المصرفي العمومي الجزائري من خلال تقييم الأداء و قياس الكفاءة"، قد تم تسليط الضوء على جانب من الصناعة المصرفية في الجزائر و التي لم تستوفي حقها من خلال عدد الدراسات الضئيل التي تعرضت إليها ، و من هنا نفتح المجال من أجل استشراف دراسات قياسية جديدة على نفس المنوال مثل :

-دراسة القطاع المصرفي العمومي الجزائري باستخدام نموذج التوزيع الحر.

- قياس كفاءة القطاع المصرفي العمومي الجزائري باستخدام الدوال اللوغاريتمية المتسامية.

-قياس كفاءة البنوك الإسلامية-دراسة مقارنة مع البنوك التقليدية في الجزائر.-

-التعرض لموضوع حوكمة البنوك الجزائرية في الماجستير، و سعي الباحثة لاستكمال الدراسة في الدكتوراه من وجهة نظر الأداء و الكفاءة.

*-مبررات موضوعية:

-بما أن الفترة المدروسة عرفت تحسنا كبيرا في مداخل المحروقات مما وفر للبنوك موارد رخيصة ، فإن كفاءة كل البنوك من المفروض أن تعرف تحسنا كبيرا أيضا .

-السعي لمعرفة مستوى الكفاءة التي تتمتع بها البنوك الجزائرية، خاصة في ظل التقلبات المالية و الإصلاحات الهيكلية التي مرت بها .

-أهمية الكفاءة المصرفية و دورها في رفع أداء البنوك ، و من ثم دفع الاقتصاديات للتطور و الرقي.

-لا يحض موضوع الكفاءة المصرفية في البنوك الجزائرية بالدراسات القياسية الكافية، و التي تعكس حقيقة الوضع الذي تتسم به البنوك الجزائرية.

- ندرة الدراسات و الأطروحات على مستوى المكتبات الجامعية التي تعالج الأداء و تقيس كفاءة القطاع المصرفي الجزائري لا سيما تلك التي تستخدم نموذج مغلف البيات DEA.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة للوصول إلى مجموعة من النتائج و هي:

-الإلمام بالجانب النظري للمفاهيم الحديثة لأداء و الكفاءة المصرفية .

-إبراز واقع الجهاز المصرفي الجزائري .

-إبراز التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي الجزائري عموما ، و البنوك العمومية خصوصا.

- تقييم الإصلاحات المصرفية المنتهجة من قبل الحكومة الجزائرية من أجل تحسين أداء البنوك العمومية و رفع كفاءتها المصرفية .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة الموضوع في الدور الذي تلعبه البنوك في الحياة الاقتصادية الجزائرية ، لاسيما و أنه في الآونة الأخيرة زادت التقلبات و التحديات المصرفية نتيجة للعولمة المالية و انتهاج سياسة اقتصاد السوق، خاصة بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي ألزم البنوك الجزائرية بإتباع قواعد السوق و الذي يشهد بدوره في الوقت الراهن تحديات معاصرة و آفاق منشودة تحاول المؤسسات المالية و الدولية بلوغها من خلال تحقيق الكفاءة باستخدام معايير و نماذج متعددة مما يعكس أهمية و دور القطاع المصرفي في الحياة الاقتصادي.

الشيء الذي يزيد من حتمية و ضرورة حماية القطاع المصرفي و ضمان فعاليته من خلال زيادة كفاءته و الرفع من وثيرة أدائه .

تسلط هذه الدراسة الضوء على نقاط الضعف التي يعاني منها القطاع المصرفي الجزائري و تحاول عرض نقاط القوة من خلال نتائج و توصيات الدراسة.

حدود الدراسة:

ترتكز حدود الدراسة على شقين:

من حيث المكان:

تمثلت عينة الدراسة في البنوك العمومية الجزائرية و هي: البنك الوطني الجزائري BNA ، القرض الشعبي الوطني CPA، بنك التنمية المحلية BDL ، البنك الخارجي الجزائري BEA ، بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR.

من حيث الفترة الزمنية:

- كانت حدود الدراسة بالنسبة لتطور أهم المؤشرات في السوق المصرفية الجزائرية 09 سنوات من سنة 2006 إلى غاية 2014، و ذلك استنادا على التقارير السنوية و ميزانيات البنوك العمومية الجزائرية.
- بالنسبة لحدود الدراسة التطبيقية ، فقد بدأت من سنة 2012 إلى غاية 2017 أي ستة سنوات من البحث في موضوع الدراسة.

منهج البحث و الأدوات المستخدمة:

لقد تم اعتماد في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي في جزءه النظري ، حيث تم استعراض تاريخ الجهاز المصرفي الجزائري بكل مراحله ، بالإضافة إلى عرض مفاهيم حول الأداء و الكفاءة ، أما في جزءه التطبيقي فكان باعتماد المنهج الاستنباطي و الإحصائي من خلال أسلوب دراسة حالة البنوك العمومية الجزائرية باستخدام برنامج مغلف البيانات DEA و ذلك من أجل تقدير المدخلات و المخرجات ، بالإضافة إلى برنامج Excel و هذا للرسوم البيانية المبينة في الجداول الإحصائية .

دراسات سابقة :

*-دراسة العصيمي و الساعاتي، 1995 بعنوان: تقدير دالة تكاليف المصارف الإسلامية دراسة مقارنة:

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية لعدد من المصارف الإسلامية و التقليدية، حيث اشتملت عينة الدراسة على خمسة عشر مصرفا ، ستة مصارف إسلامية و أربعة خليجية و خمسة سعودية. بهدف قياس وفورات الحجم و النطاق ، و مروونات الإحلال و المروونات السعرية للمدخلات في تلك المصارف ، ومقارنتها فيما بينها، واستخلاص نتائجها الاقتصادية، وذلك في الفترة من 1983 وحتى 1990.

*-Richard S . Barr و آخرون بعنوان : Evaluation The Productive Efficiency and

Performance of U.S Commercial Banks

و يختص هذا البحث بدراسة كفاءة البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية و معرفة مدى فعاليتها من منظور الطبيعة المميزة للنظام المالي و النقدي الأمريكي ، و ذلك باستخدام نموذج مغلف البيانات DEA للفترة الممتدة من 1985 إلى غاية 1998 . و ارتكزت الدراسة على وجود قوة نقدية و كفاءة عالية لمجموعة من ضمن هذه البنوك التجارية الأمريكية التي يستند إليها الاقتصاد الأمريكي و ذلك من خلال النتائج التي أظهرتها الدراسة

* -دراسة Omur Suer : un model determinant la performance des banque

جامعة جالاتا سالاي -2002- و تمت الدراسة على مجموعة من البنوك في تركيا و قامت هذه الدراسة باستخدام برنامج أوبرا الذي يركز في تحليله على خمس معايير : محيط البنك - الشخصية - الوظائف - التنظيم/الوسائل - النتائج .

و أظهرت النتائج تفوق بنوك القطاع العام و تحقيقها درجة كفاءة عالية ، على عكس البنوك الخاصة التي لم يظهر اختبار النتائج كفاءتها بالشكل المطلوب .

* -محمد يوسف العمري ،الكفاءة الإنتاجية في البنوك الأردنية في ظل العولمة المالية 2004:

و هي أطروحة دكتوراه مقدمة لجامعة عمان العربية للدراسات العليا الأردن سنة 2004، تدور إشكالية هذا البحث حول تقييم الكفاءة الإنتاجية و أداء البنوك الأردنية و البنوك الأجنبية العاملة في الأردن ل16 بنك ، باستخدام مجموعة من النسب المالية .

و قد أظهرت النتائج تفوق البنوك الأجنبية العاملة في الأردن على البنوك الوطنية نتيجة الامتيازات التي تتمتع بها من قبل الحكومة الأردنية.

* -دراسة القرشي 2006، بعنوان: قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية

هدفت هذه الدراسة إلى الجمع بين أدوات التحليل المالي و أدوات التحليل الاقتصادي ، و ذلك بتحليل مؤشر هامش الربح كنسبة مالية بهدف قياس كفاءة إدارة التكاليف ، و تقدير وفورات الحجم و وفورات النطاق للمؤسسات المصرفية الجزائرية، حيث تضم عينة الدراسة ستة مصارف جزائرية، خمسة مصارف عمومية وهي: البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري و بنك الفلاحة والتنمية الريفية و بنك التنمية المحلية و الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط و بنك مشترك من حيث الملكية بين القطاع العام الجزائري و القطاع الخاص السعودي، و هو بنك البركة الجزائري، و ذلك في الفترة الممتدة من 1994 وحتى 2003.

وأظهرت نتائج الدراسة أن وفورات الحجم تتخفض ، كلما ارتفع حجم النشاط ، و تصبح سالبة إذ ازداد عن الحجم الأمثل ، و عليه فإن منحنى التكلفة المتوسطة للمصارف الجزائرية في المدى الطويل يأخذ شكل الحرف الإنكليزي U، و في النهاية فإن جميع المصارف الجزائرية تتمتع بوفورات نطاق ، و بذلك تستطيع هذه المصارف التنويع في منتجاتها.

* - دراسة Loretta J . Mester و Joseph P . Hughes بعنوان :

" Efficiency in Banking : Theory , Practice , and Evidence

و هي دراسة نشرت في Wharton School في جامعة بنسلفانيا - جانفي 2008 ، تضمنت الدراسة مجموعة من النظريات التي من شأنها تطوير مفهوم الكفاءة المصرفية إعطاءها أبعاد حديثة تتماشى و متطلبات تكنولوجيا الصيرفة الحديثة .

*-دراسة الكور 2008، "تقدير عدم الكفاءة على مستوى التكلفة و الربح":

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير نقاط عدم الكفاءة في المصارف التجارية التقليدية و الإسلامية الأردنية و يتكون مجتمع الدراسة من خمسة عشر بنكا و كانت فترة الدراسة من 1993 إلى 2006 ، و ذلك باستخدام دالة **translog** و طريقة الحد التصادفي المعلمية (SFA) .

أظهرت نتائج الدراسة وجود انحرافات شديدة عن الحد الأمثل ، و انخفاض في مستويات كفاءة على مستوى كفاءة التكلفة و كفاءة الربح المعياري و البديل ، الأمر الذي تطلب دعم مستويات المنافسة ، و سد الثغرات المهمة في الكفاءة بين المصارف، حيث يمكن التأكيد على أن هناك متسع البنوك منخفضة الكفاءة لكي تحسن من مستويات كفاءة عملياتها عن طريق تقليل انحرافاتها عن الحد الأمثل، وذلك لسد الثغرات الهامة في الكفاءة بين المصارف التجارية الأردنية و العمل على إبراز الكفاءة كمطلب إداري مهم ،يسهم في التخلص من عدم الكفاءة في الأعمال المصرفية و يؤدي إلى ارتفاع مستويات المنافسة ضمن صناعة المصارف.

* - دراسة ريس وزهراء 2009، بعنوان: قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية - دراسة حالة المصارف الجزائرية:

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة الإشكالية المتعلقة بمدى المصارف الجزائرية بالكفاءة المصرفية في الفترة ما بين 2001 وحتى 2005 وذلك باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA كنموذج كمي، حيث قدرت دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية بهدف قياس مرونة الإحلال و الطلب السعرية و وفورات الحجم و النطاق

لعينة الدراسة التي تتكون من ستة مصارف و قد خلصت الدراسة إلى أن المصارف الجزائرية تتمتع بكفاءة الإحلال بين عناصر الإنتاج ، و لكنها لا تتمتع بالقدرة على التحكم في تكاليفها الأمر الذي جعلها لا تحقق وفورات حجم تتيح لهذا التوسع في حجم نشاطها ، كما وجدت أن هذه المصارف تتمتع بوفورات نطاق تتيح لها تنويع منتجاتها.

و أوصت الدراسة السلطات الجزائرية بالعمل على رفع كفاءة المصارف من خلال زيادة استقلاليتها و الاتجاه نحو خصخصة المصارف العمومية منها، و الارتقاء بكفاءة العنصر البشري و تحديث أنظمة المصارف و دراسة إمكانية الاندماج بين المصارف الجزائرية ، و تقديم خدمات مصرفية مستحدثة لمواجهة المنافسة الشديدة في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية.

*-دراسة عبد الكريم منصوري 2010 : محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام الأسلوب التطويقي للبيانات DEA - دراسة حالة الجزائر -

و هي رسالة ماجستير ، اعتمدت الدراسة على عينة من البنوك التجارية الجزائرية لفترة الدراسة من 2005 حتى 2007 ، و هذا في محاولة لمعرفة مدى كفاءة البنوك التجارية الجزائرية ، و قد خلصت هذه الدراسة إلى أنه في هذه الفترة شهد كا من القرض الشعبي الجزائري و البنك الوطني الجزائري تراجعاً واضحاً في معدل الكفاءة نتيجة للسياسة المالية المتبعة آنذاك ظن فيما تبقى البنوك التجارية الأخرى تسجل معدلات مقبولة من حيث الكفاءة

*- الدراسة التي قام بها كل من Kuar و Vineet Harsh 2010:

من خلال إصدار كتاب عام 2010 بعنوان " Analysis of Banks in India – a CAMEL Approach" و المكون من 280 صفحة تم التعرض فيها إلى تحليل المنظومة البنكية في الهند من خلال تطبيق معايير CAMEL و التي كشفت عن العديد من النتائج التي ساعدت الحكومة في بلورة المنظومة على أسس علمية .

*- دراسة أسرور نيجمولوف (AsrorNogmonov) -2010- :

في جريدة " Eursian Journal of Business and Eoomics ، بعنوان : الكفاءة في البنوك الأوزباكستانية و تم استخدام برنامج مغلف البيانات DEA ، لمعرفة مستويات الأداء التي تتمتع بها إليها البنوك الأوزباكستانية في الفترة الممتدة من 2004 إلى غاية 2006 ، و خلصت الدراسة إلى وجود قلة من بنوك القطاع العام تميزت بكفاءة عالية على غرار باقي البنوك على مستوى القطاع المصرفي في أوزباكستاني .

*- دراسة كل من إبراهيم أنور من الكويت و طارق شابي من تونس - 2011:

في مجلة قضايا التطبيق المالي و الاقتصاد ، بعنوان : " Productivity and Efficiency Change of banks in North Africa Countries" و قد تعرض الباحثان فيها إلى دراسة كفاءة البنوك في شمال المغرب العربي ، في الفترة الممتدة من 2007 إلى غاية 2009 و باستخدام برنامج مغلف البيانات DEA ، و

قد خلصت الدراسة على تفوق بنوك المغرب بحصولها على المرتبة الأولى من خلال نسب الكفاءة المتحصل عليها ثم تليها البنوك التونسية ، و الجزائرية .

*- دراسة Dr. Milind Sathy بعنوان :

Efficiency of bank in a developing economy : The Case of India

و تهدف هذه الدراسة إلى قياس كفاءة البنوك في الدول النامية ، تركيزا على الهند كدراسة حالة و ذلك باستخدام نموذج مغلف البيانات DEA و لقد تم بناء نموذجين لقياس كفاءة عينة البنوك في الهند و المتضمن بنوك عمومية ، و خاصة و بنوك أجنبية ، و بينت نتائج الدراسة انخفاض فادح في مستويات الكفاءة لدى البنوك الخاصة عكس البنوك العمومية و البنوك الأجنبية العاملة في الهند ، و قد أوصت الدراسة بضرورة ترشيد السياسة الحالية للحد من القروض المتعثرة و ترشيد الموظفين و الفروع و ذلك من أجل تحقيق كفاءة مصرفية على مستوى البنوك الخاصة .

*- دراسة سعيد السزادح و زينب شيري 2012 بعنوان :

" and North Africa efficiency in the Middle East An analysis of bank"

و ارتكزت هذه الدراسة على عينة من بنوك الشرق و شمال إفريقيا ، و قد خلصت الدراسة إلى أن البنوك في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا تلعب دورا مهما في الحياة الاقتصادية و المالية لديها ، و حسب النتائج فبنوك المملكة المغربية تتمتع بكفاءة عالية ثم تليها كذلك البنوك التونسية ، هذا على مستوى شمال إفريقيا ، أما فيما يخص الشرق الأوسط فتقدمت البنوك الأردنية القائمة من حيث الكفاءة بالإضافة إلى البنوك التركية .

*- دراسة ناهد ناهض فؤاد هبيل 2013 بعنوان : "قياس الكفاءة المصرفية لاستخدام نموذج حد التكلفة

العشوائي SFA دراسة تطبيقية على المصارف المحلية الفلسطينية "

و هي عبارة عن أطروحة دكتوراه ، تم التعرض من خلالها إلى دراسة عينة من البنوك الفلسطينية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائي SFA و الذي حددت عينة البنوك الكفو في فلسطين التقليدية منها و الإسلامية ، و خلصت الدراسة إلى تفوق البنوك التقليدية على البنوك الإسلامية من حيث الكفاءة المصرفية.

*- دراسة كل من رامي زيتون و هشام بن جلون 2013 بعنوان: " The efficiency of Bank and

"Financial Crisis in a Developing Economy : The Case of Jordan

و هي عبارة عن مقالة في مجلة المالية و المحاسبة و الإدارة ، و تطرقت هذه الدراسة إلى تقييم و تقدير كفاءة البنوك الأردنية في الفترة الممتدة من 2005-2010 ، و اعتمدت هذه الدراسة في تقييمها لهذه البنوك نموذج

مغلف البيانات DEA على عينة من 12 بنك ، ثلاثة منهم عبارة عن بنوك إسلامية ، و خلصت النتائج أن القليل من البنوك الأردنية حققت كفاءة تقنية و السبب الأزمة التي مرت بها الأردن في السنوات الأخيرة .

*- دراسة جدي شريفة 2014 : "قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2006-2014" ، و هي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، و قد ارتكزت من خلال دراستها للبنوك العاملة في على برنامج SCP و هو برنامج يعتمد على درجة التركيز و القوة السوقية للمؤسسة البنكية .

و قد ارتكزت إشكالياتها حول مدى قدرت البنوك العاملة في الجزائر على تحقيق الكفاءة التشغيلية من خلال الإدارة الجيدة للتكاليف.

*- دراسة ابتسام ساعد 2017 بعنوان: "دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي"- التجربة الماليزية نموذجا-

و هي أطروحة دكتوراه لسنة 2016/2017 ، ارتكزت في البحث في كيفية استخدام آليات التمويل الإسلامي من أجل رفع كفاءة بنوك القطاع المصرفي ككل في ماليزيا ، و هذا من خلال التوسع في الميكانزمات الإسلامية الأساسية التي تعتمد عليها المعاملات البنوك الإسلامية و محاولة معرفة مدى فعاليتها على النظام المصرفي، و خلصت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية الماليزية تتمتع بنسب كفاءة مصرفية على الرغم من تقدم البنوك التقليدية عليها في السنوات الثلاث الأخيرة .

ما تمتاز به هذه الدراسة عن سابقتها:

-تميزت هذه الدراسة باستخدامها لبرنامج مغلف البيانات DEA و الذي يتميز بندرة استخدامه في دراسة الكفاءة على مستوى البنوك الجزائرية.

-تمتاز هذه الدراسة بعرضها لأطول حزمة زمنية في دراسة القطاع المصرفي العمومي الجزائري على الإطلاق حيث تم استخدام بيانات لتسع سنوات على التوالي من 2006 إلى غاية 2014 .

- ركزت هذه الدراسة على البنوك العمومية دون غيرها من البنوك الخاصة ، على غرار الدراسات الأخرى التي كانت مزيج بين هذه و تلك.

-تم استخدام طريقتين قياسيتين : طريقة النسب المالية و طريقة مغلف البيانات DEA في نفس الدراسة.

تقسيمات البحث:

ينقسم هذا البحث إلى ثلاث فصول نظرية و فصل تطبيقي:

الفصل الأول: الأداء و الكفاءة المصرفية، و تم التعرض فيه إلى الأدبيات التعريفية بالأداء و النظريات الحديثة للكفاءة بالإضافة إلى المقاربات الأساسية التي تعنى بالمفهوم الحديث للمؤسسة البنكية .

الفصل الثاني: نماذج و مؤشرات قياس الكفاءة المصرفية ، و قد تم هذا من خلال عرض نماذج رياضية لقياس الكفاءة المصرفية ، بالإضافة إلى المؤشرات الحديثة التي تركز عليها عملة قياس الكفاءة .

الفصل الثالث: القطاع المصرفي الجزائري من مرحلة الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ، و هنا تم عرض مراحل نشأت القطاع المصرفي الجزائري منذ الاستعمار و حتى مرحلة الاستقلال ، مرورا بمرحل ما بعد الاستقلال أي مرحلة البناء و استرجاع السيادة الجزائرية على كامل أملاكها بما في ذلك الجهاز مصرفي .

الفصل الرابع: دراسة قياسية لكفاءة الجهاز المصرفي العمومي الجزائري، و هذا من خلال عرض شامل للواقع المالي الذي تتمتع به البنوك العمومية الجزائرية، ثم تقديم عينة البنوك العمومية و التعريف بها و أخيرا عرض الدراسة القياسية و نتائجها.

المصادر و المراجع

أولاً : المصادر و المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

- أبو الفتوح علي فضالة: التحليل المالي و إدارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع ، مصر 1999 .
- المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، قياس و تقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي الإمارات العربية المتحدة، 2009.
- عبد المالك مزهودة ،الأداء بين الكفاءة والفعالية : (مفهوم وتقييم)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، نوفمبر، 2001، جامعة بسكرة .
- طاهر منصور،حسين شحدة، إستراتيجية التتويج و الأداء المالي : دراسة ميدانية في منشأة عراقية، دراسات العلوم الإدارية،المجلد 30 العدد 2، 2003.
- ثابت زهير ،كيف تقييم أداء الشركات و العاملين (سلسلة الدليل العلمي لمدير القرن 21)، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع ،القاهرة مصر ، 2001.
- أحمد عبد الصباب و آخرون ، أساسيات الإدارة الحديثة ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، جدة ، السعودية،2002.
- صبحي العتيبي ،تطور الفكر والأنشطة الإدارية ، دار و مكتبة الحامد،الأردن ،2002.
- سمير أسعد مرشد، مفهوم الكفاءة و الفعالية نظرية الإدارة العلمية والعملية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، 1981، بيروت لبنان .
- جاك دنكان، أفكار عظيمة في الإدارة، ترجمة محمد الحديدي، الدار الدولية للنشر والتوزيع، تاريخ النشر - غير مذكور - القاهرة ، مصر ، 2006.
- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر ، م 12 ، بيروت لبنان.
- هال فريال ، الاقتصاد الجزئي التحليلي ، مدخل حديث ، ترجمة أحمد عبد الخير و أحمد أبو زيد ، جامعة الملك سعود، الرياض ،2000.
- شوقي بورقبة ، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة ،الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر و التوزيع ،عمان،الأردن،2013.

- د.قادة أقاسم . المحاسبة الوطنية . نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (ن.ح.إ.ح) مدعم بعدد من الأمثلة و التمارين المحلولة ، ديوان المطبوعات الجامعية .1994
- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001.
- منير إبراهيم هنيدي، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، 1990.
- طارق طه، إدارة البنوك و نظم المعلومات المصرفية ،دار الكتب، الإسكندرية ،مصر، 2000.
- الحاج طارق و فليح حسن،الاقتصاد الإداري ،دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن 2009.
- مائير كوهين ،النظم المالية و التمويلية، المبادئ و التطبيقات، ترجمة عبد الحكيم الخزامي ،دار الفجر ،مصر.
- طارق عبد الله المحيسن، أثر الكفاءة على تنافسية الجهاز المصرفي الأردني،دراسة قياسية (1979-2004)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة ،الأردن، 2006.
- علي عبد الرضا حمودي ،مؤشرات الحيطة الكلية و إمكانية التنبؤ بالأزمات (دراسة تطبيقية حالة العراق) ، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث ، البنك المركزي العراقي، العراق، 2003، 2009.
- علي حسين المقابلة: "الكفاءة الإنتاجية في العمل المصرفي"،دار الفجر للنشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 1986.
- أحمد محمود أحمد : " تسويق الخدمات المصرفية"، دار البركة، عمان، 2011 .
- عادل أحمد حشيش: " اقتصاديات النقود والبنوك"،الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1993،.
- إسماعيل محمد هاشم : " مذكرات في النقود و البنوك"، دار النهضة العربية ، بيروت ،لبنان 1976
- مفلح محمد عقل ،مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي ،المستقبل للنشر و التوزيع، عمان،الطبعة الثانية، 2000.
- خالد عبد المصلح عمايرة ،المحاسبة الحكومية و إدارة المال العام، دار جليس الزمان للنشر و التوزيع ،عمان ، الأردن.
- سعيد عبد العزيز عثمان، اقتصاديات الخدمات و المشروعات، ط1، الدار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت ، لبنان، 1997.

- عبد المنعم سيد على، اقتصاديات البنوك والمصارف، الأكاديمية للنشر، الأردن، 1999.
- شاكِر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
- الداوي الشيخ، دراسة تحليلية للكفاءة في التسيير، حالة الكفاءة الاقتصادية والنسبية لمؤسسات
- أحمد عادل راشد، مذكرات في إدارة الأفراد، بيروت، دارا لنهضة، العربية للطباعة و النشر، 1981.
- علي السلمي، تطور الفكر التنظيمي، الطبعة الثانية، الكويت، وكالة المطبوعات، 2010.
- سمير أسعد مرشد، مفهوم الكفاءة والفعالية نظرية الإدارة العلمية والعملية، بيروت دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1981.
- محمود حميدات: مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر 1996.
- أحمد هني، العملة و النقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- عبد القادر بالطاس: الاقتصاد المالي والمصرفي-ديوان المطبوعات الجامعية، 2001.
- مصطفى رشدي شيخة، الاقتصاد النقدي و المصرفي، الدار الجامعية، الجزائر، 1996.
- باسم شبيب، قياس الإنتاجية الكلية، مركز البحرين للدراسات و البحوث، المنامة، البحرين، 2005.
- الداوي الشيخ، دراسة تحليلية للكفاءة في التسيير، حالة الكفاءة الاقتصادية والنسبية لمؤسسات
- عبد الحكم خزامي، تكنولوجيا الأداء من التقييم إلى التحسين: تحسين الأداء، الجزء 3، مكتبة ابن سينا، القاهرة، 1999.
- ¹- ياسر إبراهيم العبيد، مؤشرات الأداء، الزمالة الأمريكية لجودة المنشآت الصحية، موقع www.yaseralobaida/persentation/arabic/13.pps:
- ¹- مجيد الكرخي، تقييم الأداء باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- محمد توفيق ماضي، إدارة الإنتاج و العمليات، الدار الجامعية، مصر، 1999.

- محمد صالح الحناوي ، جلال إبراهيم العبد ، الإدارة المالية : مدخل القيمة و اتخاذ القرارات، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر،2006.
- طارق عبد العال حماد ،تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد و المخاطرة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر 2003.
- عبد الكريم عمر الطويل ، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتعثر بالتعثر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، مذكرة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية غزة ، فلسطين ، 2008.
- فيصل السعيدة ، نضال فريد ، الملخص الوجيز للإدارة و التحليل المالي ، الطبعة الأولى ، مكتبة المجتمع العربي ، عمان ، الأردن.
- عقل مفلح ، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، 2006 ، ص 316 .
- خلدون الشديفات ، إدارة و تحليل مالي ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2001 .
- محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2003.
- هالة عبد اله الخولي ، دراسة تحليلية إنتقادية لمقياس القيمة الاقتصادية المضافة كأحد الاتجاهات الحديثة في مجال قياس و تقييم الأداء في منشآت الأعمال ، مجلة المحاسبة و الإدارة و التأمين ، العدد 56 ، نشرت من طرف جهاز الدراسات العليا و البحوث كلية التجارة ،جامعة القاهرة ، بدون سنة نشر.
- مؤيد الفضل ، الأساليب الكمية في الإدارة ، دار اليازوري العملية للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2004.

ب. المجلات و الدوريات العلمية

- عبد النبي إسماعيل الطوخي ،التتبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة ،مجلة جامعة أسيوط ،مصر، 2008.

- هوارى سويسي ، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة ،مجلة الباحث ، ع07 ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر ، 2010/2009.

ت. الملتقيات و الندوات العلمية:

- تمجعين نور الدين، عرابة الحاج، "تحديات القطاع المصرفي في الجزائر - الإستراتيجية و السياسة المصرفية" ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة ورقلة، يومي 12/11 مارس 2008.

- ماهر الشيخ حسن ، قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، السعودية ، 1984.

- بوعتروس عبد الحق ، الإصلاح المصرفي في الجزائري- الإنجازات و التحديات - ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول: النظام المصرفي الجزائري - واقع و آفاق-

ث- رسائل ماستير:

- نور الدين بن عمارة ، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة ليند غاز الجزائر الجزائر وحدة ورقلة، (2005-2009)، مذكرة الماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر .

- جغوان مصطفى ، أثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر ، مذكر مقدمة لاستكمال ماستر أكاديمي ، جامعة العربي تبسي - تبسة 2016.

ج- رسائل ماجستير:

الصناعة النسيجية و القطنية في الجزائر خلال الفترة-1988- 1993 رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر، 1995، ص59.

- ابنتسام ساعد، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد ،مذكرة ماجستير غير منشورة ،جامعة بسكرة، الجزائر ، 2009.

-الصناعة النسيجية والقطنية في الجزائر خلال الفترة-1988-1993،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.

-فضيلة بوطورة، دراسة و تقييم فعالية الرقابة الداخلية في البنوك ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، 2007.

-حبش علي ، أثر الإصلاحات على مكافحة تبيض الأموال في الجزائر ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير-غير منشورة-كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب -الجزائر .

ح- أطروحات الدكتوراه:

- شوقي بورقبة ، الكفاءة التشغيلية ، أطروحة دكتوراه،جامعة فرحات عباس، سطيف ، الجزائر،2011.

-محمد الجموعي القرشي ، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسة المصرفية ، دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة(1994-2003)،أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر ،الجزائر .

-جهاد أبو الرب، مدى فعالية السياسة النقدية و الائتمانية للبنك المركزي الأردني، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان، 2003 .

-جعدي شريفة، قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،الجزائر،

-علي بطاهر: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و آثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية -مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2006.

- لبعجيري نصيرة، ،خصوصة البنوك الجزائرية- دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري-أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة باجي مختار -عنابة- الجزائر،2010.

- عبد الكريم منصوري ، محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات DEA-دراسة حالة الجزائر- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة أبي بكر بالقايد ، 2010

د- المقالات العلمية

- سليمان ناصر، (2006) :النظام المصرفي الجزائري و اتفاقيات بازل، مقال في مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير-جامعة ورقلة العدد(06).

ذ- التقارير

-تقرير بنك الجزائر لسنة 2012.

-تقرير بنك الجزائر لسنة 2009.

ر-المواد و الجرائد الرسمية:

-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،28 ديسمبر 1962.

-المادة 53 من القانون الأساسي للبنك المركزي.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .رقم 19 الصادرة بتاريخ 01 ماي 1985.

-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد 10، قانون 10/90 ،بتاريخ 10 أفريل 1990،المتعلق بالنقد و القرض ،المواد،13،2.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 10،قانون 10-90 ،بتاريخ 10أفريل 1990،المتعلق بالنقد والقرض،المادة 18.

-المدونة البنكية 23-12،ص133.

-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 1986، 16، ص 1425.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 50،الصادر بتاريخ 01 سبتمبر 2010.

-المادة 58، من قانون النقد و القرض.

-المادة 55، من قانون النقد و القرض.

-المادة 213، من قانون النقد و القرض.

-المادة 19 من القانون الأساسي للبنك المركزي.

- القانون . 63-165 الصادر بتاريخ 07 ماي 1963.

- الأمر 66-36 المؤرخ في 29/12/1966 المعدل و المتمم بالأمر 67-75 المؤرخ في 11/05/1967 و المتعلق بإنشاء القرض الشعبي الجزائري.

- المواد 18-19-55-62-96- من القانون المتعلق بالنقد و القرض 11/03 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 52 ، الصادر في: 26/08/2003 .
- قانون 09-01 الصادر بتاريخ 22 جويلية 2009 ن الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 44 ، الصادر بتاريخ 26 جويلية 2009.

ز - المواقع الالكترونية

-زينة قمري، واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة (الدراسة عبارة عن مداخلة)، جامعة 20-08-55 سكيكدة ،الجزائر، سنة النشر مجهولة، موقع و تاريخ التحميل:
<http://www.kanatakji.com/media/2056/F264/.doc>

. consulté le 23/02/2016 a 9 :37

-حقائق مصرفية: "ما المقصود بمفهوم كفاية رأس المال المصرف"،النسخة الالكترونية لـ "الاقتصادية" عدد6403 ، بتاريخ 13 / 04/2011،نقلا عن موقع: http://www.aleqt.com/2011/04/23/article_530068.html

- أحمد حسين البتال ، طرق قياس الكفاءة المعلمية و اللامعلمية ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة الأنبار، مقال منشور على الموقع <https://www.researchgate.net/publication/323129370> تاريخ الإطلاع : 2018/06/04 - الساعة / 16:46 .

ثانيا :المراجع باللغات الأجنبية:

أ. الكتب:Books:

- SimOn son,Hemple and Coleman,Bank management :Text and Cases 1994.
- F.S. Mis Ken, The economics of Money banking and financial, Market, 3rd, Harper Collins publishers,Newyork, 1992.
- Philippe Lorino,Méthodes et pratique de la performance ,Edition d'organisation ,parie ,1998.
- Hiller, R.L et Vanlitoose D.D, Modern Money and Banking, 3rd ed, New York, Mc Grawlil, 1993.
- Philippe Lorino, Méthodes et pratique de la performance ,Edition d'organisation,parie,1998 .
- Hiller, R.L et Vanlitoose D.D, Modern Money and Banking, 3rd ed, New York, Mc Grawlil, 1993.
- Houcine Benissad , La reforme economique an Algerie.,OPU,Alger,1991.
- Alan Griffiths & Stuart Wall ,intermédiaireMacroéconomics :théory and application second édition,Longman Geoup,unitedKingdom,2000 .
- Giraud F et al,Contrôle de Gestion et pilotage de la performance GualinoEditeur,France,2012.
- A.Khemakhem :la dynamique du contrôle de gestion,edgestion,édBordasParie,2eme ed.
- Marcel Laflame,Le management :approchesystèmeique .gaetan Morin éditeur,3 ed CNADA ,1981.
- Mona J.G ,Dixi LM Ibid.
- gundari .K.OJO.S.O ;an examination of teshnicaleconomic,Allocativeefficiency of smallfarmsc in Osun state of Nigeria,journal central european agriculture ,Vol 07,2006.
- CVES ,Richard.E.Barton,David.r,efficiency in U.S Manufacturing industries MIT press.
- Richard O & Zerbe Jr,Economicefficiency in Law and economics ,Edward Elgar Pablishing,U.S.A1999.

- Dennis hyemura،EVA :top down Approche to risk management The journal of Lending and creditrisk management ،Feb:1997.
- W. W. Cooper, L. M. Seiford, K. Tone, Introduction To Data Envelopment Analysis And Its Uses, Springer Science + Business Media, USA, 2006.
- H. Sherman: David. Zhu Joe, Service Productivity Management, Springer Science+Business Media, New York, USA, 2006.
- T. J. Coelli, D. S. Prasada Rao, C, J, O'Donnell, An Introduction To Efficiency And Productivity،Analysis, 2end ed, Springer Science +Business Media, New York, USA, 2005.
- Katerina Lyroudi and Dimitrios Angelidis, Measuring banking productivity of the most recent European union member countries: Anon parametric approach, Journal of Economics and Business ,Vol. IX – 2006, No 1.
- Mario Fortin et al ., Cahiers de recherche, 6-01, l'impact des opérations transactionnelles sur la croissance de la productivité dans le secteur bancaire, université de Sherbrooke,2006.
- Coelliet al. introduction to productivity and efficiency analysis,springereditionk ;2005 .
- Richard O & Zerbe, Jr, Eco.,omic efficiency in law and economics, Edward Elgar Publishing ,USA ,2001.
- Joe Zhu, Wade D. Cook, Modeling Data Irregularities and Structural Complexities In Data Envelopment Analysis, Springer Science+Business Media, New York.
- Katerina Lyroudi and Dimitrios Angelidis, Measuring banking productivity of the most recent European union member countries: Anon parametric approach, Journal of Economics and Business ,Vol. IX – 2006.
- Saunders Anthony and Cornett Marcia ;Financial Institutions Management :Risk Management Approach ; 4th ed ,me graw –hill, new York,2002
- W.W. Cooper ,L.M .Seiford , kaoru Ton , Data Envelopment Analysis , 2 ed. Springer Science Business Media , USA.2007

-Venkatesh Bhagavath , Technical Efficiency Measurement by Data Envelopment Analysis : An Application in Transportation , Alliance Journal of Business Research , 2006.

-Ana Maria Ichim, Assing Cost Efficiency and Economies of Scale in the European Banking system , A Bayesian Stochastic Frontier Approach , Doctorate of philosophy ,Louisiana stat University, USA ,Decembr 2012

-A. Maanzoni , S.M.N. Islam, Performance Measurement in Cororate Governance , Physica-Verlage Heidelberg,2009.

ب- المجلات و الدوريات العلمية: Journals and periodicals

-Xiaoqing Fu & Shelagh Heffernan, Economies of Scale and Scope in china 's Banking Sector, Working paper Cass Business School, City University, London January 2006.

- Berger A.N.G.A Han weeket D.D Hamphrey 1987."comptitive vaiability in Banking ; scale, scope and product mix Economics", Journal of Monetary Economics. Vol.20

-IhsanIsik, Ugur Meleke & EbruIsik , Liberalization ,ownership and productivity in Turkish banking, , Working Paper 0218,ERF,Egypt,2002 .

-Quey-Jen yeh ,The Applicatio, of data Envelopment analysis in conjunction with ratios for bank performance evaluation , Journal of the O. Research Society , Vol 47 , N⁰8 ,aug , 1996.

-Hancok D.1991. A Theory of production of financial firm ,klaver academic publishers.

-G.renbaun S.I,1967 ."A Study of Bank Cost" . National Brookings review. U . juin pp D.C. Brooking institution.

-Philippe Lorino ,Méthodes et pratique de la performance ,Edition d'organisation ,parie .

- Klein M.1971, «” A Theory of the Banking from journal of money” , credit , and Banking , mai.
- Hamphry D.B.1987.”Cost dispersion and the measurement of Economies in Banking”. Economic Review mai-juin.
- Mester L.1987” a Multiproduct Cost Studies of Saving and Loans” . Journal of Finance. N°2.Juin.
- Bell F. wet Murphy N.B.(1968).”**Economics of scale and division of labour in commercial Banking,**” sothen Economic Journal
- MesterL.J , Efficiency of bank in third federal reserve district , working paper, financial institutions center the Wharton school , university of Pennsylvania , USA , 1994.
- Venkatesh Bhagavath , Technical Efficiency Measurement by Data Envelopment Analysis : An Application in Transportation , Alliance Journal of Business Research , 2006
- Kazuhiko Yokota, Productivity growth, innovation and catching-up of medium-sized enterprises in Indonesia: A nonparametric approach, , Economic Research institute for ASEAN and East Asia, Research project.
- Klein M.1971, A Theory of the Baking from journal of money , credit , and Banking

Dorcorat thesis

ج-أطروحات الدكتوراه:

-Abdelaziz Rouabha ‘Compétitivité des banque Luxembourgeoises Monnaie Unique et prospective Stratégique ‘thèse de doctoraten sciences de gestion Université Nancy II ‘France’2002.

ح-المقالات العلمية : **articles**

Badoucherif;systembancairealgerien .un system au service de la planification-article :Banque et Management .décembre.1985

-P.PASCALLON,R,BANQUE N=2289.

Robert .T .Defferences across First disitricbank in operationalefficiency,new Englandeconomicreview,may/jun 1995.

- Jean Florent Rétrolle,La création de valeur dans une économie connectée Revue analyse France ,septembre 1998.

·Bughin-Maindiaux C .&Finet A,les mesures non Financières de la performance,Revue des Sciences de Gestion,N° 175-176 ,1er trimestre France,1999.

·Bourguignon. A. « Performance et contrôle de gestion » ,encyclopédie de comptabilité ,contrôle de gestion et audit ,sous la direction de : Bernard Colasse . Économie – janvier 2000 .article 70 .

-Alan Greenspan ; The Role of Capital in Optimal Banking supervision and regulations,Economic Review, N10 ,1998.

-Mohamed Arief, Luc Can, Cost and profit) efficiency of Chines ebanks: A non-parametric analysis, China Economic Review, N°19, 2008.

Rapport

د-التقارير

-KramoN'guessan ;Rapport de mission sur l'analyse financière des risques des banques et des pays dans les marches émergents, New York ; décembre 2004.

- A.Belhafsi, La central des risques : un outille de la conselidation de la politique de credit ,EL WATAN ,N°65.

ذ-المواقع الالكترونية Webographie

-SIAD v.3.0 – Sistema Integrado de Apoio à Decisao v.3.0, En Ligne sur: <http://www.uff.br/decisao>.

الملاحق

ORDRE	ACTIF	CODIFICATION	31/12/2013	31/12/2012	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	BA0100	390 351 460 930,38	642 459 372 297,30	(252 107 911 366,93)
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	BA0200	0,00	0,00	-
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	BA0300	9 342 969 854,64	11 719 220,00	9 331 250 634,64
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	BA0400	643 242 639 825,49	713 783 259 293,11	(70 540 619 467,62)
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	BA0500	751 291 690 340,97	575 834 839 064,21	175 456 851 276,76
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	BA0600	177 174 152 348,68	190 871 591 663,14	(13 697 439 314,46)
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	BA0700	20 132 038 817,93	18 367 037 425,17	1 765 001 392,76
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	BA0800	1 375 123 870,76	1 351 758 513,98	23 365 356,78
9	AUTRES ACTIFS	BA0900	69 050 254 063,29	94 835 957 265,32	(25 785 703 202,03)
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	BA1000	8 995 651 408,85	22 219 958 439,21	(13 224 307 030,36)
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	BA1100	21 592 282 996,50	23 861 515 793,76	(2 269 232 797,26)
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	BA1200	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	BA1300	18 695 843 471,51	19 148 724 914,70	(452 881 443,19)
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	BA1400	199 346 300,51	191 794 783,68	7 551 516,83
15	ÉCART D'ACQUISITION	BA1500	0,00	0,00	-
TOTAL DE L'ACTIF			2 111 443 454 229,51	2 302 937 528 673,58	(191 494 074 444,07)

ORDRE	PASSIF	CODIFICATION	31/12/2013	31/12/2012	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	BP0100	0,00	0,00	-
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	BP0200	1 135 406 743,04	15 604 849 323,99	(14 469 442 580,95)
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	BP0300	1 679 475 901 848,97	1 846 239 125 888,33	(166 763 224 039,36)
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	BP0400	41 838 931 136,29	40 506 183 346,14	1 332 747 790,15
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	BP0500	10 633 807 021,26	15 037 918 974,63	(4 404 111 953,36)
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	BP0600	581 313,06	80 842,62	500 470,44
7	AUTRES PASSIFS	BP0700	55 743 696 277,96	55 211 153 325,35	532 542 952,61
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	BP0800	33 965 872 065,55	44 223 762 556,35	(10 257 890 490,80)
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	BP0900	8 270 156 687,13	6 279 062 165,82	1 991 094 521,31
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	BP1000	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	BP1100	9 070 563 752,17	9 417 216 183,48	(346 652 431,31)
12	DETTES SUBORDONNÉES	BP1200	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	BP1300	100 000 000 000,00	76 000 000 000,00	24 000 000 000,00
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	BP1400	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	BP1500	56 132 294 831,29	64 574 991 449,46	(8 442 696 618,17)
16	ECART D'ÉVALUATION	BP1600	-43 416 963,00	-1 835 639,90	(41 581 323,10)
17	ECART DE RÉÉVALUATION	BP1700	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	BP1800	14 555 119 758,25	14 555 119 758,25	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	BP1900	20 931 942 640,30	35 557 303 381,83	(14 625 360 741,53)
TOTAL DU PASSIF			2 111 443 454 229,51	2 302 937 528 673,58	(191 494 074 444,07)

HORS BILAN 2013 - SCF

ORDRE	ENGAGEMENTS	CODIFICATION	31/12/2013	31/12/2012	EVOLUTION
A	ENGAGEMENTS DONNES		735 466 356 099,73	795 853 602 565,28	(60 387 246 465,56)
1	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0100	-	-	-
2	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	HB0200	421 286 951 177,80	464 177 934 926,30	(42 890 983 748,50)
3	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0300	138 198 928 113,38	115 714 466 695,10	22 484 461 418,28
4	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	HB0400	175 980 476 808,55	215 961 200 943,89	(39 980 724 135,34)
5	AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	HB0500	-	-	-
B	ENGAGEMENTS RECUS		719 333 005 267,21	767 992 971 580,93	(48 659 966 313,71)
6	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0600	-	-	-
7	ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0700	712 657 288 267,21	761 185 933 580,93	(48 528 645 313,71)
8	AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	HB0800	6 675 717 000,00	6 807 038 000,00	(131 321 000,00)

POUR CONFIRMATION		CODIFICATION	31/12/2013	31/12/2012	EVOLUTION
9	CONTREPARTIE DES ENGAGEMENTS DONNES	HB0900	735 466 356 099,73	795 853 602 565,28	(60 387 246 465,56)
10	CONTREPARTIE DES ENGAGEMENTS RECUS	HB1000	719 333 005 267,21	767 992 971 580,93	(48 659 966 313,71)



Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie

31/12/2013



Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie

ANNEXE N°1 : BILAN AU 31 decembre 2013

En milliers de DA

	ACTIF	NOTE	Montant	Montant
			EXERCICE 2013	EXERCICE 2012
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux.	2-1	306 760 161	246 496 509
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2-2	174	220
3	Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	218 564 489	226 777 743
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	168 432 097	279 869 347
5	Prêts et créances sur la clientèle	2-5	1 315 847 592	1 134 166 014
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 032 319	14 032 319
7	Impôts courants - Actif	2-7	8 541 312	10 545 014
8	Impôts différés - Actif	2-7	685 352	542 826
9	Autres actifs	2-8	37 125 605	36 353 483
10	Comptes de régularisation	2-9	74 990 220	80 246 683
11	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	17 115 360	7 753 424
12	Immeubles de placement			-
13	Immobilisations corporelles	2-11	22 778 457	23 070 561
14	Immobilisations incorporelles	2-12	257 427	225 573
15	Ecart d'acquisition			-
TOTAL DE L'ACTIF			2 185 130 565,00	2 060 079 716

En milliers de DA

	PASSIF	note	Montant	Montant
			EXERCICE 2013	EXERCICE 2012
1	Banque centrale			-
2	Dettes envers les institutions financières	2-13	33 893 136,00	110 841 942
3	Dettes envers la clientèle	2-14	1 498 338 492,00	1 325 198 500
4	Dettes représentées par un titre	2-15	17 347 239,00	16 266 146
5	Impôts courants - Passif	2-16	12 044 227,00	9 156 526
6	Impôts différés - Passif	2-17	277 993,00	164 757
7	Autres passifs	2-18	288 362 078,00	278 753 158
8	Comptes de régularisation	2-19	56 272 155,00	85 374 798
9	Provisions pour risques et charges	2-20	11 440 740,00	9 059 412
10	Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements			-
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2-21	56 400 849,00	40 612 095
12	Dettes subordonnées	2-22	14 000 000,00	14 000 000
13	Capital	09	41 600 000,00	41 600 000
14	Primes liées au capital			-
15	Réserves	2-23	98 985 363,00	86 804 864
16	Ecart d'évaluation		11 807 602,00	944 728
17	Ecart de réévaluation	2-24	14 122 289,00	14 122 289
18	Report à nouveau (+/-)	2-25	2,00	2
19	Résultat de l'exercice (+/-)	2-26	30 238 400,00	27 180 499
TOTAL DU PASSIF			2 185 130 565,00	2 060 079 716



Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie

ANNEXE N°1 bis : HORS BILAN AU 31 decembre 2013

En milliers de DA

ENGAGEMENTS	NOTE	EXERCICE 2013	EXERCICE 2012
ENGAGEMENTS DONNES :		1 007 845 590	1 003 415 673
Engagements de financement en faveur des institutions financières	3-1	10 747 645	17 615 392
Engagements de financement en faveur de la clientèle	3-2	298 401 621	529 415 088
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	3-3	428 354 678	231 765 334
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	3-4	270 341 646	224 619 859
Autres engagements donnés	3-5	-	-
ENGAGEMENTS RECUS :		988 423 684	961 176 703
Engagements de financement reçus des institutions financières	3-6		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	3-7	423 128 111	395 881 131
Autres engagements reçus	3-8	565 295 573	565 295 573



Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie

ANNEXE N°2 : COMPTE DE RESULTAT DE L'EXERCICE 2013

Compte de résultats en milliers de DA

	NOTES		EXERCICE 2013	EXERCICE 2012
1	+ Intérêts et produits assimilés	4.1	93 092 214	75 390 048
2	- Intérêts et charges assimilées	4.1	- 18 889 225	- 13 144 951
3	+ Commissions (produits)	4.2	1 916 187	1 744 808
4	- Commissions (charges)	4.2	- 56 747	- 11 561
5	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.3	12	63
6	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.4	286 386	88 954
7	+ Produits des autres activités	4.5	105 074	83 205
8	- Charges des autres activités	-	2 489	-
9	PRODUIT NET BANCAIRE		76 451 412	64 150 440
10	- Charges générales d'exploitation	4.6	- 14 322 782	- 14 356 324
11	- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.7	- 1 227 432	- 1 184 170
12	RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION		60 901 198	48 609 946
13	- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.8	- 34 880 930	- 20 899 748
14	+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.9	16 233 068	8 561 795
15	RESULTAT D'EXPLOITATION		42 253 336	36 271 993
16	+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.10		
17	+ Eléments extraordinaires (produits)	4.11		
18	- Eléments extraordinaires (charges)	4.11		
19	RESULTAT AVANT IMPOT			36 271 993
20	- Impôts sur les résultats et assimilés	4.12	- 12 044 226	- 9 156 526
	Impôts différés sur résultat	4.13	29 290	65 031
	RESULTAT NET DE L'EXERCICE	4.14	30 238 400	27 180 498

Le bilan de la Banque en 2010

Ce bilan est établi selon le nouveau système comptable financier

U: Milliers DA

ORDRE	ACTIF	31/12/2010
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	96 114 488
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	13 761 161
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	34 793 247
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	1 481 962 383
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	434 608 274
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	157 881 423
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	16 125 597
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 035 615
9	AUTRES ACTIFS	64 420 148
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	36 410 637
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	9 467 253
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	20 907 493
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	138 405
15	ÉCART D'ACQUISITION	0
TOTAL DE L'ACTIF		2 367 626 126

ORDRE	PASSIF	31/12/2010
1	BANQUE CENTRALE	0
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	1 680 836
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 016 478 427
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	40 930 452
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	10 060 643
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	31 887
7	AUTRES PASSIFS	63 906 801
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	40 325 633
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	5 682 976
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	10 730 408
12	DETTES SUBORDONNÉES	25 276 520
13	CAPITAL	24 500 000
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0
15	RÉSERVES	81 746 030
16	ECART D'ÉVALUATION	95 661
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	14 555 120
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	19 168 656
TOTAL DU PASSIF		2 367 626 126

HORS BILAN

U: Milliers DA

ORDRE	ENGAGEMENTS	31/12/2010
A	ENGAGEMENTS DONNES	474 693 56,52
1	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0
2	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	325 435 015
3	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	46 251 041
4	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	103 007 901
5	AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	0
B	ENGAGEMENTS RECUS	804 256 15,74
6	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0
7	ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	796 938 552
8	AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	7 317 964

POUR CONFIRMATION		31/12/2010
9	CONTREPARTIE DES ENGAGEMENTS DONNES	474 693 957
10	CONTREPARTIE DES ENGAGEMENTS RECUS	804 256 516

1 278 950 472

COMPTES DE RESULTATS

U: Milliers
DA

COMPTES DE RESULTATS	31/12/2010
(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	30 978 391
(-) INTÉRÊTS ET CHARGES ASSIMILÉES	12 411 724
(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	17 405 742
(-) COMMISSIONS (CHARGES)	930 286
(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	212 667
(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	0
(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	7 264 085
(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	5 915 660
PRODUIT NET BANCAIRE	36 603 214
(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	9 348 568
(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	1 063 298
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	26 191 348
(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	151 934 811
(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	151 325 432
RÉSULTAT D'EXPLOITATION	25 581 969
(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	4 311
(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	0
(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	0
RÉSULTAT AVANT IMPÔTS	25 586 280
(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	-6 417 624
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	19 168 656

LE BILAN DE LA BANQUE EN 2014

BILAN AU 31/12/2014 - SCF

Unité= Milliers de
DA

ORDRE	ACTIF	31/12/2014	31/12/2013	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	517 009 936	390 351 461	126 155 536
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	18 795 666	0	18 795 666
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	32 236 411	9 342 970	22 893 441
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	753 788 693	643 242 640	108 730 816
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	877 652 593	751 291 690	117 289 888
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	259 323 153	177 174 152	80 638 023
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	13 830 575	20 132 039	-6 301 464
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 134 525	1 375 124	-240 599
9	AUTRES ACTIFS	62 861 985	69 050 254	1 348 901
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	3 943 606	8 995 651	310 953
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	22 492 525	21 592 283	900 242
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0	0	0
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	18 090 156	18 695 843	-605 688
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	233 665	199 346	34 319
15	ÉCART D'ACQUISITION	0	0	0
TOTAL DE L'ACTIF		2 581 393 491	2 111 443 454	469 950 036

ORDRE	PASSIF	31/12/2014	31/12/2013	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	0		0
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	1 953 504	1 135 407	818 097
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 095 068 385	1 679 475 902	415 592 483
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	42 418 435	41 838 931	579 504
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	13 250 174	10 633 807	2 616 367
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	8 485	581	7 903
7	AUTRES PASSIFS	77 179 879	55 743 696	21 436 182
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	34 156 781	33 965 873	9 344 332
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	6 188 912	8 270 157	-2 081 244
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0		0
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	18 514 668	9 070 564	6 049 482
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520	67 276 520	0
13	CAPITAL	100 000 000	100 000 000	0
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0		0
15	RÉSERVES	62 064 237	56 132 294	5 931 943
16	ECART D'ÉVALUATION	9 889 283	-43 417	779 277
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077	12 456 077	0
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	11 160 498	14 555 120	0
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	29 807 653	20 931 943	8 875 710
TOTAL DU PASSIF		2 581 393 491	2 111 443 454	469 950 037

HORS BILAN - SCF au 31/12/2014

Unité= Milliers de
DA

ORDRE	ENGAGEMENTS	31/12/2014	31/12/2013	EVOLUTION
A	ENGAGEMENTS DONNES	828 967 776	735 466 356	93 501 420
1	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0	0	0
2	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	570 228 584	421 286 951	148 941 633
3	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	50 706 644	138 198 928	-87 492 284
4	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	208 032 548	175 980 477	32 052 071
5	AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	0	0	0
B	ENGAGEMENTS RECUS	823 232 437	719 333 005	103 899 432
6	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0	0	0
7	ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	816 390 430	712 657 288	103 733 142
8	AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	6 842 007	6 675 717	166 290

Etude de Maître Bouter Khélifa, notaire à El-Harrach (Alger)

<<Banque extérieure d'Algérie>>

En abrégé <<B.E.A>> /Société par action au capitale de : 76.000.000.000,00 de dinars

Registre de commerce : 00 B 0011452

Siège social : Alger, 11 Boulevard Colonel Amirouche

Assemblée générale ordinaire annuelle

Approbation des comptes sociaux de l'exercice 2011

Par acte dressé par Me Bouter Khélifa, notaire à El-Harrach (Alger) le 27.06.2012, enregistré, il a été constaté le dépôt au rang de ses minutes pour assurer la conservation et pour qu'il en soit rempli, toutes formalité de publicité qu'il y aura lieu.

L'un des originaux du procès-verbal de la délibération en date de 21.06.2012 de l'Assemblée générale ordinaire annuelle ayant statué sur les comptes sociaux de l'exercice clos au 31.12.2011 auquel résulte que :

Ladite assemblée tenue sous la présidence de M. Babaammi Hadji dument mandaté par M le ministre des Finances a notamment :

Sous sa résolution n°01 :

*Approuvé les comptes sociaux relatifs à l'exercice 2011 avec un total bilan de 2.636.705.516.258,94 dinars et un résultat net bénéficiaire de 30.260.305.674,84 dinars et ce après avoir :

- Pris connaissance du rapport de gestion du conseil d'administration et entendu le rapport des commissaires aux comptes :

-pris acte de la certification des comptes de l'exercice clos au 31 décembre 2011 par les commissaires aux comptes.

*Adopte, le rapport de gestion du conseil d'administration complète en cours de séance.

-donné quitus aux administrateurs de leurs mandat pour l'exercice 2011.

Sous sa résolution n°02 :

Décide d'affecter le résultat net de l'exercice d'un montant de 30.260.305.674,84 dinars comme suit :

-Réserves légales : 1513015284 dinars.

-dividendes : 11.500.000.000 dinars.

-Réserves facultatives : 17.247.290.391,84 dinars.

Sous sa résolution n°4 :

*Autorisé, la participation de la banque au rachat des parts sociales détenus par Kalamcom dans le capital social de l'Institut algérien des hautes études financières au prorata de sa participation actuelle.

Sous sa résolution n°05 :

*Marqué son accord à la réalisation de l'augmentation de capital de la Société bancaire de formation par voie de conversion du compte courant d'associés et d'incorporation partielle de réserves facultatives.

Sous sa résolution n°15 :

*Conféré, tous pouvoir au porteur d'une copie ou d'un extrait du procès-verbal pour accomplir toutes formalités de publicité qu'il y'aura lieu.

Publicité légale : une copie authentique de l'acte sus-visé sera déposée pour valoir publicité légale au C.N.R.C d'Alger.